الابادة الجماعية من الحدث الى الذاكرة

فهرست الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة
القسم الأول: جرائم الابادة الجماعية من الناحية القانونية	
الفصل الأول: جريمة الابادة الجماعية من وجهة نظر القانون الدولي	
المبحث الاول: مفهوم الابادة الجماعية	
المبحث الثاني: التأصيل التاريخي للإبادة الجماعية	
المبحث الثالث: مراحل وتقنيات الإبادة الجماعية.	
المبحث الرابع: الدراسات القانونية التي تناولت أمثلة لعمليات الابادة الجماعية في المجتمع الدولي.	
الفصل الثاني: جريمة الابادة الجماعية الصامتة بالضد من الكورد.	
المبحث الاول: اتجاهات وخطط التعريب والتغيير الديموغرافي (الموصل، كركوك، ديالى، واسط)	
المبحث الثاني: التهجير القسري للكورد والتوطين العمدي للعشائر العربية.	
المبحث الثالث: التغيير في القومية والحدود الادارية للمناطق الكوردية.	
المبحث الرابع: الآثار الجانبية لجريمة الابادة الجماعية الصامتة.	
القسم الثاني: العامل السياسي في ارتكاب جريمة الابادة الجماعية	
الفصل الاول: الكورد في الدولة العراقية منذ التأسيس عام (1921) الى عام (1990)واتجاهات التنفيذ العمدي لجرائم الابادة الجماعية.	
المبحث الاول: الوضع القانوني للكورد في الدولة العراقية (الجوانب التاريخية والسياسية للقضية الكوردية.	
المبحث الثاني: قسوة الدولة في التعامل مع مطالب الكورد.	
المبحث الثالث: النظام السياسي للدولة العراقية وردت الفعل الكوردي (الانتداب، الملكية، العهود الجمهورية).	
المبحث الرابع: البارزاني والحركة الوطنية الكوردية.	
الفصل الثاني: العوامل السياسة ودورها في انتاج جرائم الابادة الجماعية	

المبحث الاول: خطط الحزب وأجهزة الدولة في الابادة الجماعية للكورد (8 شباط 1963، 17 تموز 1969) انقلاب صدام عام (1979).	
المبحث الثاني: العوامل المساعدة في طبيعة المجتمع العراقي لتمرير جرائم الابادة الجماعية.	
المبحث الثالث: قدرة الدولة العراقية على انكار حصول جرائم الابادة الجماعية قبل (2003.)	
القسم الثالث: التكييف القانوني للجرائم المرتكبة في كوردستان كجرائم ابادة جماعية.	
الفصل الاول: جريمة الابادة الجماعية للكورد الفيلين .	
المبحث الاول: الكرد الفيلين (الاصول، والعلاقة بالكورد قومياً)	
المبحث الثاني: دوافع الاستهداف العمدي للكورد الفيلين (خطط الدولة للتسفير، وسبل تنفيذ الخطط).	
المبحث الثالث: التكييف القانوني لمراحل الابادة الجماعية الثمانية لتسفير الفيلين.	
المبحث الرابع: التفاعل الاجتماعي للجريمة (الضحايا، المجرمون المنفذون، المتفرجون.	
الفصل الثاني: جريمة الابادة الجماعية للبارزانيين.	
المبحث الاول: البارزانيون (الاصول، الدور والفعلي في القضية الوطنية الكوردية)	
المبحث الثاني: دوافع وخطط استهداف البارزانيين.	
المبحث الثالث: الأدلة الخاصة بارتكاب جريمة الابادة الجماعية بحق البارزانيين.	
المبحث الرابع: التكييف القانوني لمراحل الابادة الجماعية الثمانية لقتل واخفاء البارزانيين.	
الفصل الثالث: جريمة الابادة الجماعية في حملة الانفال.	
المبحث الاول: الانفال من الناحية الدينية (القرآن والسنة).	
المبحث الثاني: خطط التنفيذ ومراحلها (عسكريا، سياسيا، واعلامية).	
المبحث الثالث: الادلة الخاصة بارتكاب جريمة الابادة الجماعية في عمليات الانفال.	
المبحث الرابع: التكييف القانوني لمراحل الابادة الجماعية الثمانية على فعل الابادة والتهجير القسري في الانفال.	
الفصل الرابع: جريمة الابادة الجماعية في ضرب حلبجة بالأسلحة الكيمياوية.	
المبحث الاول: القانون الدولي والسلاح الكيمياوي.	
المبحث الثاني: الاسلحة الكيمياوية وجريمة الابادة الجماعية.	
المبحث الثالث: الادلة الخاصة بارتكاب جريمة الابادة الجماعية باستخدام السلاح الكيمياوي .	

المبحث الرابع: التكييف القانوني لمراحل الابادة الجماعية الثمانية على فعل الابادة بالسلاح الكيمياوي في حلبجة.	
القسم الرابع: الجانب الميداني	
الفصل الاول: الدراسة الميدانية الداعمة لارتكاب نظام البعث جرائم ابادة جماعية ضد الكورد.	
المبحث الاول: الكشف عن المقابر الجماعية.	
المبحث الثاني: تحليل الوثائق التي تساعد على اثبات أن الجرائم المرتكبة هي جرائم ابادة جماعية.	
المبحث الثالث: عرض الشواهد الميدانية، كأدلة على حصول الجرائم.	
المبحث الرابع: خطط التضليل والانكار الحكومي تهرباً من توجيه اتهام دولي بارتكاب جرائم ابادة جماعية (اعلاميا، وسياسيا).	
الفصل الثاني: الاثار المترتبة على جرائم الابادة الجماعية المرتكبة في كوردستان	
المبحث الاول: سياسة الترويض في البناء الوظيفي الحكومي.	
المبحث الثاني: الابعاد الاجتماعية والنفسية المترتبة على حصول جرائم الابادة الجماعية بحق الشعب الكوردي.	
المبحث الثالث: رواسب جرائم الابادة الجماعية في التركيبة الاجتماعية الكوردستانية، واستمرار بعض معطياتها لما بعد عام 2003.	
المبحث الرابع: القضاء العراقي بعد جرائم الابادة الجماعية.	
المبحث الخامس: الجهد المطلوب للحيلولة دون تكرار جرائم الابادة الجماعية في العراق مستقبلاً.	
الفصل الثالث: مناقشة النتائج.	
المبحث الاول: تحليل الجرائم المرتكبة من وجهة نظر القانون الدولي.	
المبحث الثاني: الابعاد القانونية المترتبة على حصول جرائم الابادة الجماعية بحق الشعب الكوردي.	
المبحث الثالث: التوصيات ذات الصلة بالاستفادة من العامل الدولي لصالح عدم تكرار ارتكاب جرائم مماثلة في العراق والمناطق المشابهة.	
الخاتمة	

خلاصة للبحث تلقي الضوء على طبيعة الدراسة وأهم الاستنتاجات والمقترحات التي توصل إليها الباحث

ماهية البحث

لقد أهتمت الأمم المتحدة حديثاً بالخطر الذي تسببها الابادة الجماعية (Genocide) على المجتمع البشري، وسعت الى ارساء قواعد تعريف قانونية لهذه الجريمة يمكن التأسيس عليها في التحديد والتوصيف، والرجوع اليها كقاعدة قانونية في تحديد شكل الاحكام، وسعت في ذات الوقت الى الحصول على اعتراف انساني بما الحقته هذه الجرائم من خسائر لعموم البشرية وفي كافة بقاع المعمورة، وتأسيساً على هذا الاتجاه والتوجه تم تبويب الابادة الجماعية كجريمة بمقتضى القانون الدولي كونها تتعارض مع روح الأمم المتحدة واهدافها في تحقيق السلم العالمي، واستناداً الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم (96د – 1) المؤرخ في (11 كانون الثاني 1946لعام)والرغبة الدولية في تطبيقه خطى العالم خطوات عدة في مجال التعريف ببعض الجرائم التي حدثت والتي تقع ضمن المفهوم العام للإبادة الجماعية، ومعاقبة مرتكبيها، انصافاً للحق الذي تتمتع به الشعوب أينما كانت.

إذ صدرت ومنذ العام الذي اصبح فيه القرار المذكور في اعلاه نافذا عام (1951) وحتى وقتنا الراهن عدة أحكام بحق مجموعة من الاشخاص المدانين بارتكاب جرائم ابادة جماعية، وكانت المحكمتان الدوليتان الخاصتان بعمليات الابادة الجماعية في رواندا ويوغسلافيا بمثابة اول تطبيق عملي لذلك ، بعد الشروع في إصدار الاحكام على المدانون بارتكاب جرائم الابادة الجماعية، وكما مبين في الآتي:

1. وقائع رواندا (1994) حيث تم النطق بالحكم عام (1998)بالسجن لمدد مختلفة بحق مجموعة من المدانين بينهم جان (كمباندا) الذي شغل منصب رئيس الوزراء بعد اعترافه بالمسؤولية في ارتكاب جريمة ابادة المدنيين (التوتسيين)، وآخرين غيره بينهم رجلي الاعمال ايتيان زوبانيمانا والفريد موسيما، والعمدة جان أكاييسو، والسياسي جان باتيست جاتيتي[1].

2. أعمال القتال التي دارت بين الصرب والبوسنيين والكروات (1991 – 1995) والتي ادين فيها (أندريجا آرتوكوفيك) وزير العدل والداخلية الكرواتي، و(بيليانا بلاشكيتش) رئيس جمهورية صربسكا، و(زلاتكو الكسوفيسكس) قائد قوات البوسنة، و(ستانيسلاف غاليتش) ، ورادوفان كارادياش القائد الصربي وميلان بابيتش رئيس وزراء جمهورية كاريينا الصربية، وميلان مارتيتش وزير الدفاع الصربي، وسلوبودان ميلوسيفيتش الرئيس الصربي، وحازم ديليتش من مسلمي البوسنة[2].

---

(1). Rwanda: The First Conviction for Genocide.

(2) 3.I.C.J (Bosnia.V.Yugoslavia) Preliminary bjections.Judgment of 11 July 1996

هذا وقد شهد العالم قبل التطبيق الفعلي للقرار ذي الرقم (96) المذكور في أعلاه جهد دولي لمحاكم دولية أشهرها، تلك التي تناولت جرائم الحكم النازي في الحرب العالمية الثانية، "نورمبرك" والتي طالت عدة شخصيات على رأسهم[1] أدولف هتلر، المستشار الالماني، وفرانز فون بابين نائب المستشار، وردولف هس نائب هتلر في الحزب، وهاينريش هيملر قائد الشرطة السرية، وهيرمان غورنغ وأدولف أيخمان وايرتش فون ديم باخ من الشرطة السرية، وأوتو ديتريش، السكرتير الصحفي لهتلر، وغوبلز وزير الدعاية، وفرانك هانز، الحاكم النازي لبولندا. وآخرين، لكنها وان تضمنت لوائح الاتهام المقدمة بحق المتهمين المحكومين أعلاه على كلمة ابادة جماعية لكن المصطلح آنذاك كان مصطلحا وصفياً وليس قانونياً[2].

هذا وقد أخذ القرار الدولي (96) المذكور أبعاداً تطبيقية، وأقيمت على أساسه محاكم أخذت على عاتقها أجراء محاكمات لمتهمين بارتكاب جرائم ابادة جماعية، الا انه وعلى الرغم من وضوح تعريف هذا النوع من الجرائم، والشروع الجاد بملاحقة المتهمين، فقد أسهمت عوامل السياسة والتوازنات والمصالح الدولية في ابقاء بعض الجرائم ذات الصلة بالإبادة الجماعية دون تحديد كونها تحمل تلك الصفة ، أو تأخير حسابها كذلك ومن تلك الجرائم على سبيل المثال :

1. الابادة الجماعية التي حصلت باستخدام الاسلحة الكيمياوية ضد الكورد في حلبجة عام (1988)، اذ لم يتجه أحد من ذوي النفوذ الدولي الفاعل وغيرهم الى التعريف بها كجريمة ابادة جماعية والى حين انتهاء حكم صدام حسين (2003)، وعندما سقط هذا الحاكم المتهم بارتكاب العديد من الجرائم، تعالت الاصوات بجهد كوردي ودولي منصف لاحتسابها كذلك، مع ذلك واجهت تلك الاصوات بعض المشاكل الإجرائية ذات الصلة بالوصف والتعريف والتكييف القانوني (اذ أن وقائع الجريمة واجراءات المحكمة الجنائية العراقية العليا قد حددت تكييفها القانوني كجريمة ضد الانسانية وحكمت بها على هذا الاساس، وعندما رفعت القضية الى الهيئة التمييزية العليا، اعتبرتها الهيئة جريمة ابادة جماعية [3].

ثم لقد اتسعت المعرفة القانونية والعلمية الخاصة بجرائم الابادة الجماعية في النصف الثاني من القرن العشرين، وباتت وقائعها تشكل مادة للكثير من البحوث والدراسات، وحظيت باهتمام الدول والمجتمعات الغربية على وجه الخصوص، ومع هذه السعة في التعريف والاستدلال والعقاب، بقي العراق والجرائم التي ارتكبت من قبل غالبية حكوماته المتعاقبة بالضد من الكورد بعيدة عن الدراسة والمتابعة والاستقصاء، بينها الفترة

---

(1) أنظر الى المادة السادسة فقرة ج من ميثاق المحكمة العسكرية الدولية نورمبيرك من أتفاقية لندن المؤرخة 6 آب 1945.

7. Henkel (ed.) Matthias (2011) Memoriam Nuernberger Prozesse، exhibition catalogue (German)، Niremberg: Museen der stadt Nuernberg، 23 pp (2)

(3). لقاء مع القاضي محمد العريبي رئيس الهيئة التحقيقية في قضية حلبجة والقصف الكيمياوي لها في أربيل عام 2012.

الثمانينيات من القرن الماضي التي حصلت خلالها حرب استخدمت فيها كل وسائل التدمير وأدوات الابادة الجماعية، لتحقيق اهداف ذاتية استغلت لاستهداف الكورد في الجوانب الآتية:

1. الابعاد الجماعي العنصري للأكراد الفيلين.

2. عمليات الانفال.

3. الضرب الكيمياوي لقصبة حلبجة.

4. الاخفاء الجماعي المقنن للبارزانيين.

فهي جرائم توفر في فيها عنصري الفعل الجرمي حيث كان السلوك الجرمي المرتكب من قبل الحكومة المركزية واضحا فيما يتعلق بالمساس بالمصالح الجوهرية العامة للكورد من (تهجير، تدمير، هدم قرى) فضلاً عن قتل الكورد وسلب ممتلكاتهم في العديد من المناطق الكوردية.

وكانت خاصية الارادة الجرمية واضحة بارتكابها جميعا أذ انها تميزت بقيام الطرف الحكومي بافتعالها ووجود الكرد كطرف آخر يتلقى العقوبات دون القدرة على تجاوزها لما تمتلكه الحكومة من أدوات تأثير فعالة ، وتميزت كذلك بوجود تخطيط حكومي مسبق لأرتكبها، وتهيئة مسبقة لأدوات تنفيذ مناسبة من قوات عسكرية "الجيش" وشبه عسكرية "الجيش الشعبي" وقوات أمنية "الاستخبارات العسكرية والشرطة والامن العامة" نفذت جميعها خطط القيادة المركزية " للحكومة في ارتكاب الجرائم المذكورة.

كما وتوفر فيها ركن **القصد الجنائي** لان الحكومة كانت تعلم بذلك الفعل وتوقعت النتائج الجرمية التي تترتب على افعالها وكانت تريد تحقيقها، وهذا ما ذهبت اليه الهيئة التمييزية للمحكمة الجنائية العراقية العليا[1].

اذ ان في جميعها نوايا مسبقة لايذاء الكرد كطرف مقابل، وان وضعت الحكومة في كل جريمة ارتكبتها مبررات لا علاقة لها بأصل الموضوع، فتسفير الكورد الفيليون، بررته بأصولهم الفارسية وعملهم بسبب هذه الاصول رتلا خامسا لصالح الايرانيين في الحرب العراقية الايرانية (1980 – 1988) في الوقت الذي تؤكد فيه الدراسات والبحوث أن سكنة المنطقة الحدودية الممتدة من خانقين في ديالى شمالاً الى زرباطية وبدرة وجصان في الكوت جنوبا هم من نفس الاصول الكوردية للمنطقة المقابلة لها في الجانب الايراني من مهران الى قصر شيرين، اذ قسمت المنطقة فيما بين العراق وايران بعد الحرب العالمية الاولى، وبقي أبنائها من الكورد الشيعة والنازحين منهم الى بغداد والمحافظات الاخرى تحت طائلة الشك وعدم التجنيس حتى اصدر الامر بتسفيرهم جماعياً في سبعينات وثمانينات القرن الماضي من قبل الحكومة التي يتزعمها حزب البعث العربي الاشتراكي[2].

---

(1). قرارات الهيئة التمييزية لسنة 2009 الصادر من المحكمة الجنائية العراقية العليا.

(2) Judge Zekia I. Hakki. ‹The Iraqi Fayli Kurds and their catastrophic case›, Clup Press, Washington DC, Oct 4, 2002.

وكذلك الحال لما يتعلق باستخدام السلاح الكيمياوي في حلبجة بحجة التواجد الايراني فيها، وهكذا الحال بالنسبة الى البارزانيين واتهامهم بقيادة التمرد على السلطة المركزية، تبريرات ونتائج جعلتها جرائم ابادة جماعية على وفق ما ورد في نصوص المادة الثانية من اتفاقية جريمة الابادة الجماعية لعام (1948)[1]. واثباتها كجرائم أبادة جماعية هو موضوع هذا البحث.

أهمية البحث والحاجة اليه

عند تناول موضوع يتعلق بارتكاب جرائم ابادة جماعية، في دراسة مثل هذه المعنونة (الابادة الجماعية في العراق دراسة تحليلية تاريخية للجرائم المرتبكة خلال (1980 – 1990)، فأن الامر له اهمية كبيرة وهذه الاهمية تتجلى في تحديد ما يلي :

1. الجهة الرسمية وغير الرسمية المسؤولة عن حصول الجريمة.

2. الجهة المستهدفة (الضحية) .

3. زمن حصول الجريمة.

تحديدات ذات أهمية بالغة في مجال تبيان مدى توفر عنصري الفعل الجرمي والقصد الجنائي في الجرائم التي ارتكبيتها الحكومة العراقية ضد الكورد في الحقبة الزمنية التي أمتدت من عام (1980) بداية الحرب مع ايران الى عام (1990) السنة التي بدأت فيها تظهر متغيرات جديدة تمثلت بغزو الكويت وفرض الحصار على العراق الحصار، هذه المتغيرات كانت سبباً في احداث منعطفات في الدور السياسي للحكومة في منظومة العلاقات الاقليمية والدولية، وحتمت مرور العراق في مرحلة ضعف مهدت الى اسقاط النظام بعد عقد ونص من التاريخ المذكور.

ان الزمن الذي حددته الدراسة للبحث والتقصي "عشر سنين" كانت في الواقع هي الاقسى على الكورد، بعد أن أسس الحزب الحاكم على الحرب العراقية الايرانية (1980 – 1988) وملابساتها سبيلا في ارتكاب جرائمه بالايغال في التسفير العمدي للكورد الفيليين، والتهجير القسري للقرى الكوردية خلال عمليات الانفال، وقتل العديد من الكورد فهذه الافعال تستوجب التوقف عندها لأثبات كونها جرائم ابادة جماعية وفق القانون الدولي .

وهي تحديدات مفيدة أيضا للتعريف بماهية الافعال التي ارتكبت في الجرائم المذكورة التي تقع ضمن الحدود التي وضعتها المادة (2) من اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية في القانون الدولي، ليس بقصد العرض المجرد، بل والسعي الى نشرها على المستوى:

---

[1] . أعمال اللجنة القانونية للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة: 1945–1949.

1. المحلي "العراقي". وبما يسمح بتكوين ثقافة قانونية وانسانية تحول دون تكرارها في منطقة أخرى من العراق ومع جماعة عرقية أو أثنية أخرى من التركيبة الاجتماعية العراقية غير المتجانسة[1] .

اذ أن تناول فعل الابادة الجماعية بالبحث العلمي في مجتمع متعدد الطوائف والاقوام مثل العراق لا تتوقف جوانب المساعدة فيه على نشر الثقافة القانونية فقط، بل وكذلك الالتزام بالقانون بين أبنائه المعروفين بقلة التزامهم به[2].

2. الاقليمي. وبما يفضي الى تكوين معرفة شعبية ضاغطة على الحكام في المنطقة تمنع اي منهم من ارتكاب جرائم الابادة الجماعية، في بيئة اجتماعية وسياسية تتشابه مع العراق يجد فيها الحاكم مجالا مناسباً لارتكابها.

3. الدولي. وتأتي الاهمية هنا من مساعدة البحوث والدراسات الرصينة في هذا المجال الحيوي في الدفع باتجاه قيام المحاكم الدولية بدورها في تقديم الجناة الذين ثبت تورطهم في جرائم الابادة الجماعية الى القضاء الدولي، وبما يكوّنُ رادعا للآخرين الموجودين في الحكم، اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن المنطقة التي من بينها العراق ما زال النضج الخاص بحقوق الانسان والالتزام بالقانون الدولي فيها قاصراً من أن يكوّن ردعا ذاتيا يحول دون ارتكاب الجرائم حتى وقتنا الراهن.

وبالمحصلة يمكن التأكيد على ان تثبيت حقيقة الجرم قانونيا، ونشر وقائعه محليا واقليميا ودوليا مهم في تشكيل السلوك الايجابي للحاكم في التعامل مع شعبه، وللشعب في الالتزام بالضغط على الحاكم، وبما يحول دون قيامه بارتكاب الفعل الجرمي أو حتى التفكير به[3].

كما ان تحديد مقدار التدمير "الكلي والجزئي" والضرر "العضوي والنفسي" الذي تسعى الدراسة الى اثبات ما لحق منه بالكورد نتيجة ارتكاب الجرائم المذكورة، يعطي البحث أهمية اضافية في دفع وتشجيع ابناء المجتمع الكوردي باتجاه التعرف على حقوقهم الفعلية ضمن العراق الفيدرالي ومن ثم الدفاع السلمي عنها والتعايش مع باقي الاقوام بطريقة تقلل من احتمالات تكرارها ثانية معهم أو مع غيرهم من شرائح المجتمع العراقي متعدد الطوائف والاقوام.

ان اتجاهات الدراسة في تحديد طبيعة المسئولية الجنائية، ومن يتحملها بالفعل (قيادة الدولة أم الجهات الادارية والعسكرية والسياسية المنفذة لاوامر الدولة. أم كليهما متضامنين). جهد علمي مفيد ليساهم في وضع النقاط على الحروف في موضوع أتسعت فيه توجهات الاتهام، بالقدر الذي يضر بالتجانس الاجتماعي اللازم لديمومة العراق في دولته الحاضرة، وهو اتجاه يسحب الى مناقشة طريقة بناء الدولة العراقية ومدى تأثير أسلوب ادارتها على حدوث جرائم الابادة الجماعية التي حصلت لما فيه من فائدة على جهود ارساء قواعد الحكم الديمقراطي الفيدرالي الجديد.

---

(1) . سعد العبيدي (2012) حصاد العاصفة، الجزء الاول، دار الشؤون الثقافية، وزارة الاعلام، بغداد.

(2) . سعد العبيدي، حصاد العاصفة مصدر سابق.

(3). حنا عزيز، والعبيدي ناظم (1990) علم نفس الشخصية، بغداد، جامعة بغداد.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان دراسة وقائع ابادة جماعية حصلت لشعب يعيش في منطقة معينة في زمن معين، لم تتوقف أهميتها على مجرد اثبات صحة الواقعة، وتحديد تصنيفها جريمة ابادة جماعية على وفق القانون الدولي، بل وتضيف لها أهمية تتعلق بكون المنطقة التي حصلت فيها الجريمة هي العراق، والشعب الذي حصلت بحقه الجريمة هم الكورد، حيث لم تنجز في محيطه دراسة أكاديمية لجرائم الابادة الجماعية (حسب علم الباحث)، مما يشكل انجازها أضافة علمية، يمكن الاستفادة منها في دراسات لاحقة تهم العراق والمنطقة القريبة "المتشابهة نسبيا"، وكذلك البشرية بوجه عام.

حدود الدراسة

تتسم بعض جوانب الدراسة بصيغ نظرية تعرض ابعاد جرائم الابادة الجماعية التي حصلت في كردستان العراق، سيحاول الباحث معالجتها ضمن امكانات البحث الزمنية المتاحة، أما الجوانب ذات الصلة بالدلالة الجنائية والقضايا التحليلية لمجرياتها فسيتم تحديدها ضمن الاطار الزمني الذي وضعه الباحث للأعوام (1980 – 1990) لاعتبارات عدة وهي:

1. كانت فترة العشر سنوات المذكورة الاكثر تجاوزا وجرما بحق الشعب الكوردي العراقي.

2. فيها أحداث أرتبط حصولها بالجرائم التي أرتكبت بالضد من الكورد مثل انقلاب صدام حسين على الحكم والحرب العراقية الايرانية، واحتلال الكويت.

3. هي فترة وعلى الرغم من قصر امدها زمنيا فان تلاحق الاحداث لما يتعلق بالشعب العراقي بشكل عام والكوردي على وجه الخصوص يعطيها أهمية مميزة من جوانب البحث والتحليل والتقصي بغية الحصول على دلالة أكبر وفائدة أحسن.

هذا من جهة ومن جهة أخرى ستتحدد "الدراسة" بالمجتمع الذي حدثت فيه الجريمة وهو الكوردستاني العراقي. والكورد الفيليون. والبارزانيون.

أسباب اختيار البحث

لم يكن البحث الحالي هو الأول في مجال التحديد والتوصيف والاثبات لجرائم الابادة الجماعية على المستوى الدولي العام والتي شاع البحث في مجالها بعد الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص، اثر التمادي الملموس لبعض الدول والجماعات والقادة والجيوش في ارتكاب جرائم الابادة الجماعية. إلا أنه ومن الزاوية المحلية، تعد هذه الدراسة الاولى من نوعها، وأختيارها جاء لأسباب بينها:

1. عدم وجود دراسات تتناول التعريف بجرائم الابادة الجماعية في كردستان العراق من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن خطوات هذه الدراسة وما يمكن أن يتمخض عنها من نتائج يمكن أن:

آ. تسهم إسهاماً معقولاً في الكشف عن الشخصيات الحكومية المسؤولة بشكل مباشر أو غير مباشر عن أرتكاب جرائم الابادة الجماعية.

ب. التعريف بطبيعة الفكر السياسي الذي يقود الدولة ومديات علاقته بانتاج جرائم الابادة الجماعية.

ج. مثل هكذا دراسات يساعد انجازها المختصين والمعنيين في قراءة الساحة من الناحية القانونية، وبما يؤهلهم لتعامل صحيح مع جرائم مشابهة يمكن أن تتكرر بين الشعوب التي تعيش وضعا غير مستقرا في العلاقة بينها من جانب وحكوماتها من جانب آخر.

2. إن جرائم الابادة التي أرتكبت عمدا بالضد من الكورد وتداولها اعلاميا، لم تردع الحكومة المركزية آنذاك بالتوقف عند حدود معينة، بل وعلى العكس من هذا اتجهت الى الامام امعانا بالخطأ وتوجيه العقاب الجماعي بالضد من الشعب العراقي في الوسط والجنوب، فقتلت آلاف من سكنة الاهوار وأبادت أضعاف مثلهم من المنتفضين الشيعة كنوع من العقاب الجماعي أعتادت توجيهه ضد شعبها العربي والكردي والتركماني على حد سواء. هذا يعني من الناحية المنطقية أن المجتمع العراقي، واذا ما تكرر وصول فكر متطرف الى الحكم مثل الفكر البعثي، واعتلاء شخص سدة الحكم مثل صدام حسين[1]، سيكون من المحتمل وبنسب عالية تكرار ارتكاب جرائم ابادة جماعية مشابهة لتلك التي تتناولها الدراسة الحالية، وهذه استنتاجات منطقية تضيف مسببات أخرى تبرر هذا النوع من الدراسات، خاصة من الناحية القانونية التي يمكن أن تقدم للعراقيين سياسيين وغير سياسيين الهامش المناسب للتحرك على العالم المتحضر لكسب التأييد اللازم بغية تأمين أكبر قدر من الفهم والدعم لإنجاح وترسيخ العدالة والمساواة بين المذاهب والاقوام، وتعزيز حقوق الانسان. ومن ثم الاستفادة من الثقل الدولي للتدخل في إطار القانون الدولي لحماية الشعب العراقي من أي بطش محتمل لحكومات أو أنظمة قد تشذ عن السواء، الأمر الذي يتطلب التهيؤ المسبق لعموم العراقيين المختصين في مجالات القانون والعلاقات الدولية، وحقوق الإنسان بغية تطوير نوع من العلاقة مع قوى الضغط العالمية مستندين على التكييف القانوني الذي سيكون من بين أهداف هذه الدراسة، خاصة في ظل عدم وجود دراسات مشابهة في العراق.

جريمة الابادة الجماعية

عادة ما يوصف الفعل الذي يترتب عليه الحاق الاذى الجماعي المنظم بوصف الابادة، وعادة ما يرتكب هذا الفعل من حكومات أو مسؤولين، بالضد من الجماعات، ولدوافع سياسية أو قومية أو عرقية أو دينية، هذا وتبعاً للاتفاقية التي وافقت عليها الامم المتحدة عام (1948) وصدقت عليها عشرون دولة عام (1951) بينها العراق لتكون موضع التنفيذ، وسعيا من الامم المتحدة لتحديد طبيعة الجريمة الموصوفة بالابادة حددت المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة، فعل الابادة الجماعية الجرمي بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة دينية أو قومية أو أثنية باحد الافعال الجرمية الآتية:

1. قتل أعضاء من الجماعة.

2. الحاق أذى جسدي أو روحي "نفسي" خطير بأعضاء من الجماعة.

---

[1] . يعود السبب في هذا لان المجتمع العراقي مهيئ لحصول التكرار، من خلال خصائصه النفسية واسلوب عيشه ومستويات تحضره المتدنية التي تنتج الدكتاتور، وتنتج قبول غاياته واساليبه في الادارة التسلطية.

3. إخضاع الجماعة عمدا لظروف عيش يراد منها الحاق الاذى المادي أو الجزئي بها.

4. فرض إجراءات تستهدف الحيلولة دون انجاب الاطفال داخل الجماعة.

5. نقل أطفال من الجماعة، عنوة الى جماعة أخرى[1].

لقد شهد المجتمع الدولي منذ القدم العديد من الجرائم، حيث ارتكبت الدول العديد من الجرائم ضد شعوبها وشعوب أخرى تعاملت معها، لكنها وبسبب طبيعة الادارة العامة للمجتمع الدولي، وسبل التواصل والاتصال لم يجري تبويب بعض الجرائم المرتكبة كجرائم ابادة جماعية، ولم يشر الى العديد منها الا من باب السرد التاريخي، حتى حلول القرن العشرين الذي بذل فيه المجتمع الدولي محاولات لتطوير القانون الدولي، ونقل مصطلح الابادة، من مجرد مصطلح وصفي الى مصطلح قانوني، بصياغة يعود الفضل في وجودها بالشكل الحالي الى (رافائيل ليمكين) البولندي الاصل الذي اشار في مذكراته الى الهجمات العثمانية ضد الارمن كنوع من الابادة الجماعية، وهو من أكد في مطالباته على الحاجة الى الحماية القانونية للجماعات[2]. وبالتدريج اصبح المصطلح لا يعني المجازر المرتكبة ضد المدنيين، بل بات الفعل المرتكب بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة محددة جريمة ابادة جماعية دولية علما أن هكذا نوع من الجرائم لا يسقط بالتقادم استنادا الى الاتفاقية الدولية بشأن عدم التقادم التي اقرت عام(1964).

توصيف مسرح الجريمة

حدثت الجرائم التي تناولتها الدراسة في مساحة تمتد على عموم كردستان العراق، وجزء من العراق اذ أن الابعاد الجماعي القسري للكرود الفليليين قد تم من مناطق سكنهم الاصلية (خانقين، جلولاء، السعدية، مندلي، زرباطية، بدرة ...). ومن مناطق أخرى من العراق كانوا قد سكنوها قبل وبعد تأسيس الدولة العراقية بينها العاصمة بغداد، تليها الكوت فالعمارة، ومن ثم النجف وكربلاء و الحلة، ومدن الوسط والجنوب الأخرى.

والتهجير الجماعي للقرى الكوردية في عمليات الانفال قد حصل في المنطقة الممتدة من (سركلو وبركلو فكرميان والى بهدينان) وخلاله تم تدمير(4500) قرية وتهجير نصف مليون كردي اجبروا غالبيتهم على الاقامة في مناطق محددة أنشأتها الحكومة وسيطرت عليها أمنيا، وآخرين أنتشروا على عموم كوردستان[3]. فتسبب هذا التهجير المنظم في احداث أضرار ليس على أهل المنطقة المهجرة بل وكذلك المناطق التي هُجرّوا

(1) . اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها، 9 كانون الاول 1948.

15. United Nations Archives and Records Management section.

16. The Anfal Campaign against the Kurds. A Middle East Watch Report. Human Rights Watch 1993.

اليها تأثرا بالمعاناة التي عانى منها المهجرون، واساليب التعامل القسري حيث التفريق والاضطهاد، وشيوع بعض الاضطرابات الاجتماعية بسبب مصاعب التكيف للمكان الجديد.

وبالنسبة الى استخدام السلاح الكيمياوي في حلبجة قد تم في مركز حلبجة التابعة الى محافظة السليمانية من كوردستان العراق اداريا، والتي تبعد عن الحدود الايرانية مسافة (12 – 15) كلم وعن بغداد بما يقارب (225)كلم.

أما بالنسبة الى البارزانيين فهم مجموعة من العشائر أخذت اسمها نسبة الى قرية بارزان مركز المشيخة الدينية، ينتسب شيوخها الى سلالة أمراء العمادية، وعموما فان بارزانيون مجموعة من العشائر الكوردية الكبيرة في كوردستان العراق، تسكن قضاء ميركه سور و رانية من محافظة أربيل، المنطقة التي سكنها قديما اصحاب الطريقة النقشبندية، ونشروا منها طريقتهم الصوفية، بأساليب استقطبت غالبية العشائر في المنطقة التي كونت بتعايشها المشترك عشيرة بارزان المعروفة في عموم المنطقة التي يتواجد فيها الكورد وكذلك في العراق[1].

أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق ما يلي :

1. الإجابة على الأسئلة المثارة حول حقيقة حصول الابادة الجماعية للكورد.

2. استعراض واقع الجرائم المرتكبة بحق الكورد الفيليون والبارزانيون، والانفال والاستخدام المنظم للسلاح الكيمياوي في حلبجة و جريمة الابادة الصامتة (التعريب)، على وفق تسلسل تاريخي يساعد في اثبات تصنيفها كجرائم ابادة جماعية وفقاً للقانون الدولي.

3. التكييف القانوني للجرائم الحاصلة في ضوء القانون الدولي المعاصر لما يتمتع به من علوية على القانون الداخلي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود الملحقة به.

4. الوقوف على الأسباب والمبررات التي دفعت حكومة المركز العراقية بارتكاب هذه الجرائم المصنفة جرائم ابادة جماعية.

5.التعرف على العلاقة بين شكل نظام الحكم القائم وارتكاب جريمة الابادة الجماعية من جهة وطبيعة الحاكم الشخصية من جهة أخر.

فرضيات البحث

عل ضوء خبرة الباحث في العمل ضمن منظمات حقوق الانسان العالمية، واهتمامه بمتابعة المقابر الجماعية التي تسبب بها نظام البعث في الفترة الزمنية التي حكم بها العراق، وعمله السياسي في المعارضة العراقية

(1) . مسعود البارزاني (1997) البارزاني والحركة التحررية الكردية، دار كاوا للثقافة الكردية، بيروت.

لنظام الحكم السابق، ومسئولياته السياسية لما بعد التغيير، وإطلاعه على العديد من الأدبيات ذات الصلة بالموضوع والمواضيع القريبة يقدم في الدراسة الفرضيات الآتية:

1. حصول جرائم ابادة جماعية ضد الكورد بين الاعوام (1980 – 1990).

2. انطباق معطيات القانون الدولي على الجرائم التي ارتكبت بحق الكورد الفيليون والبارزانيون وأهالي حلبجة والانفال.

3. مسؤولية الحكومة المركزية التي ترأسها صدام حسين في العشر سنين المحددة للدراسة عن ارتكاب جرائم الابادة الجماعية المذكورة.

4. شكل نظام الحكم "الديكتاتوري" وطبيعة الفكر البعثي مجالا لانتاج جرائم ابادة جماعية. حقيقة يمكن تعميمها على انظمة الحكم والفكر المشابهة فيما اذا توفرت ظروف مساعدة، مشابهة.

5. هناك من السياسيين والعسكريين ساعدوا في ارتكاب الجرائم من خلال أقتراح أنواع العقاب الجماعي أو المغالاة في تطبيقه.

6. ان شكل نظام الحكم وطبيعة الرئيس الحاكم النفسية في المجتمع العراقي والمجتمعات المشابهة يمكن أن تدفع الى ارتكاب جرائم ابادة جماعية للشرائح "الجماعات" التي تقف بالضد من تطلعاته في الحكم ومد السيطرة والنفوذ.

خطة البحث

تتناول خطة البحث التفصيلة مقدمة عن البحث، تلقي الضوء على ماهيته، وكذلك على أهميته وأهدافه والأسباب الموجبة لاختياره مع توصيف لمسرح الجرائم المرتكبة بإطارها القانوني العام ، وقد تم توزيع الدراسة على أربعة أقسام كل قسم يتناول عدة فصول حسب المجال المطلوب تناوله وقد ساعدت الخطة الباحث في الوصول الى اجابة قانونية صحيحة على الاسئلة المحددة في أعلاه .

القسم الأول: جرائم الابادة الجماعية من الناحية القانونية

1. الفصل الأول: جريمة الابادة الجماعية من وجهة نظر القانون الدولي.

المبحث الاول: مفهوم الابادة الجماعية.

المبحث الثاني: التأصيل التاريخي لموضوع الابادة الجماعية.

المبحث الثالث: مراحل وتقنيات الابادة الجماعية.

المبحث الرابع: الدراسات القانونية التي تناولت أمثلة لعمليات ابادة جماعية في المجتمع الدولي.

2. الفصل الثاني: جريمة الابادة الجماعية الصامتة بالضد من الكورد.

المبحث الاول: اتجاهات وخطط التعريب والتغيير الديموغرافي (الموصل، كركوك، ديالى، واسط).

المبحث الثاني: التهجير القسري للكورد والتوطين العمدي للعشائر العربية.

المبحث الثالث: التغيير في القومية والحدود الادارية للمناطق الكوردية.

المبحث الرابع: الآثار الجانبية لجريمة الابادة الجماعية الصامتة.

القسم الثاني: العامل السياسي في ارتكاب جريمة الابادة الجماعية

1. الفصل الاولي: الكورد في الدولة العراقية منذ التأسيس عام (1921)الى عام (1990)واتجاهات التنفيذ العمدي لجرائم الابادة الجماعية.

المبحث الاول: الوضع القانوني للكورد في الدولة (الجوانب التاريخية والسياسية للقضية الكوردية).

المبحث الثاني: قسوة الدولة في التعامل مع مطالب الكورد.

المبحث الثالث: النظام السياسي للدولة العراقية ورد الفعل الكوردي (الانتداب، الملكية، العهود الجمهورية).

المبحث الرابع: البارزاني والحركة الوطنية الكوردية.

2. الفصل الثاني: عوامل السياسة في انتاج جرائم الابادة الجماعية

المبحث الاول: خطط الحزب وأجهزة الدولة في الابادة الجماعية للكورد(8 شباط 1963، 17 تموز 1969، انقلاب صدام 1979).

المبحث الثاني: العوامل المساعدة في طبيعة المجتمع العراقي لتمرير جرائم الابادة الجماعية.

المبحث الثالث: قدرة الدولة العراقية على انكار حصول جرائم الابادة الجماعية قبل 2003.

القسم الثالث: التكييف القانوني للجرائم المرتكبة في كوردستان كجرائم ابادة جماعية.

1. الفصل الاول: جريمة الابادة الجماعية للكورد الفيليين.

المبحث الاول: الكرد الفيليون (الاصول، العلاقة بالكورد قوميا).

المبحث الثاني: دوافع الاستهداف العمدي للكورد الفيليون (خطط الدولة للتسفير، سبل تنفيذ الخطط).

المبحث الثالث: التكييف القانوني لمراحل الابادة الجماعية الثمانية لتسفير الفيليون.

المبحث الرابع: التفاعل الاجتماعي للجريمة (الضحايا، المجرمون المنفذون، المتفرجون).

2. الفصل الثاني: جريمة الابادة الجماعية للبارزانيين.

المبحث الاول: البارزانيون (الاصول، الدور الفعلي في القضية الوطنية الكوردية).

المبحث الثاني: دوافع وخطط استهداف البارزانيون.

المبحث الثالث: الأدلة الخاصة بارتكاب جريمة الابادة الجماعية للبارزانيين.

المبحث الرابع: التكييف القانوني لمراحل الابادة الجماعية الثمانية لقتل واخفاء البارزانيون.

3. الفصل الثالث: جريمة الابادة الجماعية في حملة الانفال.

المبحث الاول: الانفال من الناحية الدينية (القرآن والسنة).

المبحث الثاني: خطط التنفيذ ومراحلها (عسكريا، سياسيا، واعلاميا).

المبحث الثالث: الادلة الخاصة بارتكاب فعل جريمة الابادة الجماعية في عمليات الانفال.

المبحث الرابع: التكييف القانوني لمراحل الابادة الجماعية الثمانية على فعل الابادة والتهجير القسري في الانفال.

4. الفصل الرابع: جريمة الابادة الجماعية في ضرب حلبجة بالاسلحة الكيمياوية.

المبحث الاول: القانون الدولي والسلاح الكيمياوي.

المبحث الثاني: الاسلحة الكيمياوية وجريمة الابادة الجماعية.

المبحث الثالث: الادلة الخاصة بارتكاب جريمة الابادة الجماعية باستخدام السلاح الكيمياوي في حلبجة.

المبحث الرابع: التكييف القانوني لمراحل الابادة الجماعية الثمانية على فعل الابادة بالسلاح الكيمياوي في حلبجة.

القسم الرابع: الجانب الميداني

1. الفصل الاول: الدراسة الميدانية الداعمة لارتكاب نظام البعث جرائم ابادة جماعية ضد الكورد.

المبحث الاول: الكشف عن المقابر الجماعية.

المبحث الثاني: تحليل الوثائق التي تساعد على اثبات أن الجرائم المرتكبة جرائم ابادة جماعية.

المبحث الثالث: عرض الشواهد الميدانية، كأدلة على حصول الجرائم.

المبحث الرابع: خطط التضليل والانكار الحكومي تهربا من توجيه اتهام دولي بارتكاب جرائم ابادة جماعية (اعلاميا، سياسيا).

2. الفصل الثاني: الاثار المترتبة على جرائم الابادة الجماعية المرتكبة في كوردستان.

المبحث الاول: سياسة الترويض في البناء الوظيفي الحكومي.

المبحث الثاني: الابعاد الاجتماعية والنفسية المترتبة على حصول جرائم الابادة الجماعية بحق الشعب الكوردي.

المبحث الثالث: رواسب جرائم الابادة الجماعية في التركيبة الاجتماعية الكوردستانية، واستمرار بعض معطياتها لما بعدعام 2003.

المبحث الرابع: القضاء العراقي بعد جرائم الابادة الجماعية.

المبحث الخامس: الجهد المطلوب للحيلولة دون تكرار جرائم الابادة الجماعية في العراق مستقبلا.

3. الفصل الثالث: مناقشة النتائج.

المبحث الاول: تحليل الجرائم المرتكبة من وجهة نظر القانون الدولي.

المبحث الثاني: الابعاد القانونية المترتبة على حصول جرائم الابادة الجماعية بحق الشعب الكوردي.

المبحث الثالث: أوجه القصور في عمليات الحماية من ارتكاب جرائم الابادة الجماعية.

المبحث الرابع: تطور خبرات الحكومة وأجهزتها في تنفيذ جرائم الابادة الجماعية بعد تنفيذ جريمة ابادة البارزانيين.

4. الفصل الرابع: التوصيات

المبحث الاول: التوصيات العامة

المبحث الثاني: التوصيات الخاصة بالحيلولة دون تكرار جرائم ابادة جماعية جديدة بحق الشعب العراقي بشكل عام والكوردي على وجه الخصوص.

المبحث الثالث: التوصيات ذات الصلة بالاستفادة من العامل الدولي لصالح عدم تكرار ارتكاب جرائم مماثلة في العراق والمناطق المشابهة.

الخاتمة

خلاصة للبحث تلقي الضوء على طبيعة الدراسة وأهم الاستنتاجات والمقترحات التي توصل إليها الباحث.

المنهجية

اعتمدنا المنهج التحليلي المقارن، وذلك بالاستفادة من خواصه في التوصل إلى نتائج أفضل في الدراسات التي تحاول المزج بين الوقائع التاريخية وخطوات التحليل اللازمة لاحداثة، واعتماد صيغ التكييف القانوني، لتعزيز النتائج.

القسم الاول

جرائم الابادة الدولية من الناحية القانونية

وقد جرى تقسيمه على :
الفصل الاول: جريمة الابادة الجماعية من وجهة نظر القانون الدولي
الفصل الثاني: جريمة الابادة الجماعية الصامتة بالضد من الكورد

الفصل الأول
جريمة الابادة الجماعية من وجهة نظر القانون الدولي
وقد جرى تقسيمه على :
المبحث الاول: مفهوم الابادة الجماعية.
المبحث الثاني: الجانب التاريخي لموضوع الابادة الجماعية.
المبحث الثالث: جريمة الابادة الجماعية في القانون الدولي.
المبحث الرابع: مراحل وتقنيات الابادة الجماعية.

المبحث الاول
مفهوم الابادة الجماعية

مفهوم الابادة الجماعية :
شهد التاريخ البشري منذ نشأته الاولى وحتى يومنا هذا، قتلا عمديا لملايين البشر من قبل جهات رسمية وغير رسمية تدير حياتهم اليومية وتتحكم بمصائرهم، حكومات كانت أو جماعات منظمة أو سلطات محلية، قتلٌ جماعي عادة ما ترجع دوافعه لاسباب عرقية أثنية أو دينية طائفية مذهبية أو قومية، وأحياناً لمجرد اختلاف للجناة مع المجني عليهم، وعدم الرغبة باستمرار وجود المجني عليهم ضمن المحيط الواحد الذي يعيشونه داخل الدولة أو المنطقة، لاعتقاد بسيط في داخلهم أي الجناة قوامه الشك بوجود تهديد مباشر للنظام الذي يديرونه، أو لمشاعر عداوة تثير مثل هذه الشكوك وأخرى غيرها تنتج ذات السلوك التدميري.

ان الابادة الجماعية على وفق الاساس المذكور مجموعة أفعال "سلوك" تقع بشكل متتال يعقب بعضها البعض من قبل جهة معتدية على جماعات معتدى عليها "مستهدفة" بقصد تدميرها "ابادتها" بايلوجيا أو اجتماعيا أو ثقافيا[1].

التعاريف الدارجة للابادة الجماعية :

لقد كان القرن العشرين الزمن الفعلي للتعريف بالابادة الجماعية، تعريف وان أختلفت أصوله من النواحي القانونية واللغوية والاجتماعية والانسانية، الا انه يدور عند جميعها حول معنى التدمير الجماعي ووجود القصد في حصوله، وعموما فان التعريف من الناحية القانونية جاء منصبا على القتل والاذى البدني والعقلي المتعمد لاحدى المجموعات المستهدفة، كما هو مثبت في المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها[2].

انه تعريف دار حوله الكثير من الجدل والنقاش، وأختلف بسببه الباحثين والمختصين في القانون الدولي والسياسة الدولية، وتعرض الى عدة انتقادات من قبل علماء اجتماع ومختصين نفسيين ومهتمين في التاريخ، حيث السعي لاضافة مجاميع اخرى للجماعات المستهدفة، ليكون التعريف اكثر شمولا على ما هو مذكور في نص الاتفاقية الدولية. هذا وبقصد ايضاح أوجه الاتفاق والاختلاف للتعريف بالابادة الجماعية، سنتناول أهم التعاريف لاهم الشخصيات العالمية التي تناولت الموضوع في النصف الاول للقرن العشرين وما بعده بينها:

1. رافائيل لمكين (Raphael Lemkin) الذي يعد مبتكر التسمية الرسمية للابادة الجماعية عام 1944، فقد عرفها بأنها الابادة العرقية او التدمير الحاصل للبنية التحتية لحياة مجموعة قومية[3].

من هذا التعريف يتبين أن هدف رافائيل الاساسي هو التمييز بين المجاميع السياسية أو الاجتماعية على أساس اللغة اوالثقافة او الدين او الشعور القومي .

2. بيتر دروست (Peter Drost) تعني الابادة الجماعية من وجهة نظره:

التدمير المتعمد لحياة مجموعات من البشر، لانهم فقط أعضاء في مجتمع ما[4].

3. فاكان دادرين (Vahakan Dadrian) الباحث المعروف في جريمة ابادة الارمن عام 1975، عرف الابادة الجماعية بالمحاولة الناجحة للجماعات المسيطرة بقتل وتدمير مجاميع أخرى مستهدفة كليا أو جزئيا.

لقد ركز الباحث في تعريفه على ان الجماعات المسيطرة قد تكون حكومات او سلطات رسمية، وقد توسع دادرين في تعريفه أكثر حتى ميز بين أنواع مختلفة من جرائم الابادة الجماعية وصنفها استنادا الى القصد الجنائي الى:

آ. إبادة جماعية حضارية Culture Genocide.

ب. إبادة جماعية كامنة Latent Genocide.

---

(1) .حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك 1993، رقم الايداع . Part 1،A.94.XIV-Vol.1

(2) .اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها.

(3) Lemkin. 3(April 1946)، Raphael "Genocide"، American Scholar volume 15.،

(4) . The History and Sociology of Genocide: Analyses and Case Studies، Yale University.،

ج. إبادة جماعية جزائية Retributive Genocide.
د. إبادة جماعية نفعية Utilitarian Genocide.
هـ. إبادة جماعية مثالية[1] Optimal Genocide.
إن دادرين، يعد أول من أعتمد في تعريفه للابادة الجماعية على علم الاجتماع، ومع هذا فقد واجه عديد من الانتقادات، التي ترى قدر من الغموض في هذا التعريف، وقدراً آخراً من الشمولية والتوسع في المضمون.
4. ارفنك لويس هورواتس(Irving Louis Horowittz)1929 – 2012، عرف الابادة الجماعية بأنها عمليات ابادة منظمة لمجموعات بريئة من قبل بيروقراطية الدولة.
لقد صنف هذا الباحث الاجتماعي في تناوله للابادة الجماعية، المجتمعات الى ثمان فئات هي:
آ. مجتمعات إبادة Genocidal societies.
ب. مجتمعات إبعاد أو حجر Deportation or incarceration societies .
د. مجتمعات تعذيب Torture societies.
هـ. مجتمعات ازعاج Harassment societies.
و. مجامعات تقليدية Traditional societies.
ز. مجتمعات مذنبة Guilt societies.
ح. مجتمعات متسامحة Tolerant societies.
ط. مجتمعات متساهلة Permissive societies.[2]
يبدو من خلال التصنيفات المذكورة أن هورواتس قد ربط في تعريفه بين الابادة الجماعية وانواع معينة من المجتمعات بشكل واضح، كما انه قد أكد على الاذى المادي الملموس أو تصفية البشرية للجماعات المستهدفة لغرض بسط السيطرة الكاملة من قبل الجماعات الجانية.
5. جاك بورتر (Jack Porter) الرئيس السابق للجمعية الدولية للباحثين المختصين بجرائم الابادة الجماعية، عرف الابادة الجماعية بالتدمير القصدي كليا او جزئيا من قبل الحكومة ومؤسساتها ضد مجاميع مستهدفة على أساس الجنس او العرق او الدين او القبيلة أو الاقلية السياسية[3].
ان الابادة الجماعية من وجهة نظر بورتر يمكن ان لاتشمل القتل المادي فقط، بل ومعها التجويع والترحيل القسري والحصار الاقتصادي وتحديد النسل، كما أكد هذا الباحث على وجوب تواجد عدة عوامل في عمليات الابادة الجماعية أهمها العوامل الايدولوجية والتكنلوجية والمؤسسات البيروقراطية.
6. يهودا بور(Yahuda Bauer) المؤرخ والباحث الاسرائيلي لمذبحة الهولوكوست (ابادة اليهود) ميز في تعريفه للابادة الجماعية بينها وبين الهولوكوست، وعموما فانه عرف الابادة الجماعية على أنها التدمير المخطط لمجاميع اثنية او عرقية او قومية باتباع الوسائل التالية:
آ. قتل جزء من الجماعة أو النخبة الاساسية في الجماعة.

---

(1) Dadrian Awarded "St. Mesrob Mashdots" Medal. Retrieved October 07، 2011 .

(2) Horowitz، Irving Louis (1976). Genocide: State power & mass murder. New Brunswick، NJ: Transaction Books.

(3) Danielson، Aliza. "Jack Nusan Porter: Journey Through the Woods". Lifestyles Magazine، 2004

ب. ازالة الثقافة القومية او العرقية او الوطنية او المعتقدات الدينية لجماعة ما بقصد تغييرها او ازالتها من جذورها الاساسية.
ج. العبودية بقصد تدمير الحياة الاقتصادية للجماعة المستهدفة وجعل أفراها عبيدا لدى الجماعة المسيطرة.
اما الهلوكوست بالنسبة له فكانت عملية ابادة مادية مخططة على اساس ايدولوجي وديني لكل ابناء الجماعة المستهدفة وفقا لانتماءاتها القومية او الاثنية او القومية[1].
7. ايسادور ولمان و مايكل دوبكوسكي (Isidor Walliman & Michael N. Dobkowski) عرفا الابادة الجماعية عام 1987 بالتدمير القصدي المنظم كليا او جزئيا ضد جماعة عرقية أو اثنية من قبل الحكومة او احدى مؤسساتها.
ان الابادة في تعريفهما لا تقتصر على القتل المادي فقط، بل ويمكن أن تشمل الترحيل القسري والتطهير العرقي والاغتصاب المنظم والتدمير البايولوجي والاقتصادي لمقومات الحياة[2].
8. جون تومبسون (John L .Thompson) وجيلي تويست (Gail A Quest) عرفا الابادة الجماعية عام (1987) على انها تدمير الجماعة الاجتماعية أيا كانت ومن قبل أية جهة كانت، ومهما كان غرضها، وان كانت خارج نطاق المادة الثانية من اتفاقية الامم المتحدة لمنع الابادة الجماعية والمعاقبة عليها[3].
9. هنري هوتنباش (Henry Huttenbach) عرف الابادة بأنها أي فعل يمكن ان يضع حياة الآخرين في خطر[4].
10. البروفيسور هيلين فين (Helen Fein) المؤرخة وعالمة الاجتماع المختصة في الابادة الجماعية وحقوق الانسان واول رئيسة للجمعية الدولية للباحثين المختصين في الابادة عرفت الابادة عام 1934من انها مجموعة الافعال المنظمة والمقصودة من قبل الجناة ضد الجماعات المستهدفة لغرض التدمير الشامل من خلال قتل خاص او عام لأعضاء الجماعة أو فرض اجراءات للحد من زيادة اعضائهم بايولوجيا أو اجتماعيا.
هذا وقد عادت هيلين فين ثانية لتعريف الابادة الجماعية عام 1993 مؤكدة أنها أفعال مقصودة وحازمة من قبل الجناة للتدمير المادي للجماعات المستهدفة بطرق مباشرة أو غير مباشرة بقصد وضع حد لنمو هذه الجماعات ثقافيا وبايولوجيا وايقاع اكبر عدد ممكن من الضحايا بينهم، بكافة الوسائل[5].

---

(1) . Problems of Contemporary Antisemitism. Lecture by Yehuda Bauer، 2003. Jewish Studies at UC Santa Cruz.

(2) . Michal N. Dobkowski & Isdor Wallimann(1991) On the Edge 0f Scarcity: Environment ، Sustainability، Population،Resources and Conflict. Syracuse University Press. ،

(3) . Thompson، John L.; Quets، Gail A. (1990)، "Genocide and Social Conflict: A Partial Theory and Comparison"، in Kriesberg، L.، Research in Social Movements، Conflicts and change. Greenwood، CN: JAI Press.

(4) . State Violence and Genocide in Latin America: The Cold War Years (Routledge Critical Terrorism Studies، Henry R Huttenbach And Daniel Feierstein. Marcia Esparza .

(5) . Helen Fein، (1979) Accounting for Genocide: victims and survivor of the Holocaust، Free press.

11. فرانك جولك (Frank Chalk) وكورت جوناسون (Kurt Jonassohn) ناقشوا الابادة الجماعية وعرفوها بالقتل أحادي الجانب من قبل الدولة او سلطات أخرى لغرض تدمير الجماعة المستهدفة.
لقد أكد جولك وجوناسون في تناولهما لموضوع الابادة الجماعية بان الجناة يمكن ان يكونوا من دولة الضحايا أو دولة أخرى أو مجموعة مسيطرة من الدولة[1].
12. ستيف كاتس (Steve T. Katz) الاستاذ في جامعة بوستون، المختص بعمليات الهولوكوست، عرف الابادة الجماعية بانها تفعيل القصد الجنائي او تطبيق القصد الجنائي واقعيا على الجماعة المستهدفة والنجاح في تنفيذها بقتل عام لافراد الجماعات القومية والعرقية والدينية والاثنية والسياسية والاجتماعية او جماعة أقتصادية مستهدفة من قبل الجناة[2].
13. ازرايل جارني (Israel Charny) المؤرخ والعالم النفساني وكاتب الجزئين الاول والثاني من موسوعة الابادة الجماعية، عرفها عام 1994 على انها فعل القتل الحسي وابادة الكائن البشري، ليس من خلال الحروب والافعال العسكرية ضد قوة عسكرية أخرى، وانما تحت حالة قتل المواطنين العزل الذين لايستطيعون الدفاع عن أنفسهم[3].
إن التعريف أعلاه للمؤرخ ازريل فيه عمومية تجعله يخلط بين أعمال القتال وفعل الابادة الجماعية .
14. بربارا هارف (Barbara Harff) استاذة العلوم السياسية في الاكاديمية البحرية في الولايات المتحدة الامريكية في مريلاند، عرفت الابادة الجماعية عام 2003 بانها ابادة سياسية لاغراض سياسية بحتة، باستخدام كافة الوسائل غير القانونية من اجل بسط نفوذ سياسي على المجموعات المحكوم عليها بالابادة من قبل الجناة[4].
15. أما التعريف المعتمد للامم المتحدة في تصنيفها للابادة الجماعية كجريمة دولية في 1948/12/9 واقرارها في معاهدة منع ومعاقبة الابادة الجماعية، وتثبيتها في النظام الداخلي لمحكمة الجنايات الدولية، فهي وبموجب المعاهدة التي يطلق عليها تسمية (CPPCG) وتحديدا في المادة الثانية منها تقضي بأن الابادة الجماعية هي أي فعل من الافعال الآتية المرتكبة بقصد التدمير الكلي او الجزئي لجماعة بصفتها القومية أو الاثنية أو العنصرية أو الدينية:
آ. قتل اعضاء في الجماعة.
ب. الحاق اذى جسدي او روحي يراد به تدمير الجماعة كليا او جزئيا.
ج. اخضاع الجماعة عمدا لظروف يراد منها تدميرها كليا.
د. فرض تدابير معينة تؤدي الى الحيلولة دون انجاب اطفال داخل الجماعة.

---

(1) . Chalk، Frank Robert; Jonassohn، Kurt (1990)، The History and Sociology of Genocide: Analyses and Case Studies، Yale University Press.

(2) . Novick Peter (2000). The Holocaust in American ، Life. Houghton Mifflin Harcour

(3) . Major article on Holocaust and Genocide Denial By Dr. Israel Charney.

(4) . Barbara Harff، "Could Humanitarian Crises Have Been Anticipated in Burundi، Rwanda، and Zaire? A Comparative Study of Anticipatory Indicators،" in H. R. Alker، T. R. Gurr، and K. Rupesinghe، eds.، Journeys Through Conflict: Narratives and Lessons، 2001.

هـ. نقل اطفال من جماعة مستهدفة بعمليات الابادة الى اطراف اخرى غير مستهدفة من تلك العمليات.[1].

تعليق :

من خلال النظرة التحليلية والمراجعة القانونية للتعاريف المذكورة اعلاه ودراستها بتمعن يمكننا الاشارة الى الآتي:

1. أنها جاءت حسب اختصاص القائم بالتعريف وتبعا الى خبرته وخلفيته التاريخية.
2. ركزت في مجملها على:

آ. مكونات الجريمة المختلفة كالجماعة المنفذة والضحايا والاهداف وحجم الابادة.

ب. الاستراتيجيات التي استخدمت لارتكاب الابادة الجماعية.

ج. القصد الجنائي الخاص والعام .

د. ان الدولة ومؤسساتها الرسمية والجماعات المرتبطة بها هم الجناة الاساسيين في ارتكاب جرائم الابادة الجماعية في الوقت الذي أشارت فيه اتفاقية الامم المتحدة على أن الجماعة المسؤولة دستوريا او المؤسسات العامة أو الاشخاص المنفردين يمكن ان يكونوا منفذين لجرائم الابادة الجماعية [2].

3. انه تركيز يعد قاصرا بعض الشيء لما يتعلق بالضحايا التي تختلف أعدادها في جرائم الابادة الجماعية عن الجرائم الاخرى، على الرغم من أن حجم التدمير فيها لا يعتمد على عدد القتلى، وعددهم في الواقعة ليس هو الذي يحدد بان هذه الجريمة هي جريمة أبادة جماعية أم غيرها، بل تحددها محاولات التدمير والقصد الجنائي من ارتكابها. والتي تختلف كذلك لما يتعلق بطبيعتها الانسانية حيث ان القتل في حالتها لا يتم بسبب افعال المجني عليهم أو لسوء تصرفاتهم أو لجرم أرتكبوه، وانما للانتماء الى الجماعة محددة، خاصة وانهم على وجه التحديد أقليات اجتماعية، أفرادها في الغالب عزل، جريمتهم الوحيدة الانتماء الى المجموعات المستهدفة، كذلك يوجد قصور في الاشارة الى الاهداف القائمة لحملات الابادة الجماعية حيث التدمير الذي يشمل دون أدنى شك فعل القتل والتعذيب والاغتصاب والمعاملة غير الانسانية وغير اللائقة كما جاء في اتفاقية الامم المتحدة لمنع الابادة الجماعية والمعاقبة عليها[3].

4. هناك خلط واضح عند بعض التعاريف بين فعل القتل أثناء الحرب، وأرتكاب جرائم الابادة الجماعية، أذ أن الواقع يشير الى أن جرائم الابادة غالبا ما تحصل بعد الحروب أو في حالات عدم الاستقرار السياسي أو عندما يدافع اصحاب الحق عن حقوقهم أو في الظروف التي يتم السعى فيها لتصحيح مسار الحياة السياسية، وهو خلط ناتج من مصاعب التمييز لدى الكثير من الباحثين بين الصراع المسلح وبين جرائم الابادة الجماعية، اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن الفرق بين الحرب الاهلية أو الصراع المسلح وبين جرائم الابادة الجماعية هي انه في الحرب الاهلية والصراعات المسلحة يتوقف القتال بخسارة أحد اطراف الصراع او بالاتفاق على معاهدة سلام او هدنة في حين لا يوجد في جرائم الابادة توقف للقتال أو معاهدات سلام لحين دخول أحد الاطراف الدولية او الاقليمية او خسارة عسكرية جسيمة للمجموعة المستهدفة، تخرجها من حلبة الصراع.

---

(1) . الاتفاقية الدولية لمنع الابادة الجماعية، مصدر سابق.

(2) المادة الرابعة من اتفاقية الامم المتحدة لمنع الابادة الجماعية والمعاقبة عليها.

(3) المادة الثانية من اتفاقية الامم المتحدة لمنع الابادة الجماعية والمعاقبة عليها.

معنى القصد في جرائم الابادة الجماعية :

القصد في العلوم الجنائية، هو العلم المسبق بعناصر الجريمة، مع توفر اتجاه ارادي الى تحقيقها أو قبول تحقيقها أو اتجاه ارادة الجاني نحو ارتكاب الجريمة مع علمه بتوافر أركانها القانونية[1]، وفرق القصد عن الخطأ في ذات العلوم الجنائية هو أنه في القصد يتجه الجاني الى احداث نتيجة يحرمها القانون، على العكس من الخطأ الذي لا تتجه فيه الارادة الى تحقيق نتيجة جرمية وان توجهت الى ارتكاب الفعل، وباختصار يمكن تحديد القصد الجنائي بأنه العلم بعناصر الجريمة وإرادة ارتكابها[2].

كما ان القصد هو الركن المعنوي الثاني للتعريف بالجريمة، أي أن الجريمة الدولية مثلها مثل الجرائم المحلية تعرف كذلك عند توفر القصد في ارتكابها حتى عد المشرعون الجريمة الدولية من الجنايات العادية الكبرى، وليست من الجنح أو المخالفات لانها ترتكب في الأصل عن قصد (ارادة الفعل + النتيجة)، علما أن مفهوم القصد في القانون الدولي الجنائي لا يختلف عنه في القانون الجنائي الداخلي، لان كلاهما يستندان على ذات العنصرين (العلم والارادة الحرة المختارة)[3].

في اطار التعريف بالقصد هناك كما هو معروف قانونيا (القصد المباشر والقصد الاحتمالي)، وبصددهما أجمع المعنيون أن الفقه الدولي الجنائي يساوي بين القصد المباشر والقصد الاحتمالي، وجعلوا موقف الجاني في الحالتين محل تأثيم، وان النتيجة الاجرامية تحققت بارادته[4].

ان القصد أحد الاركان المهمة لتحديد الجريمة فيما اذا كانت جريمة ابادة جماعية، من عدمها، اذ أنه وفي هذا المجال نجد على سبيل المثال ان الركن المادي لجريمة الابادة الجماعية يتحقق في الواقع عند اتصاف الافعال المكونة لها بالانتشار الواسع، ومن هذا الجانب فان جريمة الابادة الجماعية لا تختلف عن الجرائم ضد الانسانية، لان في كليهما يكون الفعل المكون لها جزءً من هجوم واسع النطاق، الا انهما مختلفان لما يتعلق بالقصد الذي يميز الواحدة عن الاخرى، حيث يعمد الجاني في حالة الابادة الجماعية الى توجيه فعله ضد ضحايا ينتمون الى احدى الجماعات المحمية بمقتضى جريمة الابادة الجماعية، في حين يكون الهجوم موجها ضد السكان المدنيين دونما تمييز بينهم على اساس العرق أو القومية أو الاثنية أو الدين في حالات الجرائم ضد الانسانية. على هذا يؤكد الفقهاء على ضرورة توفر نية التدمير الكلي أو الجزئي للجماعة المستهدفة، وهو ما يعبر عنه بقصد الابادة أو بالقصد الخاص لجريمة الابادة الجماعية[5].

ان القصد أو الركن المعنوي في جريمة الابادة الجماعية يتمثل بارادة الفاعل لارتكاب أحد الافعال المكونة للسلوك الجرمي في الجريمة، مع علمه بأن هذا الفعل محظور ويعاقب عليه، بهدف تدمير جماعة قومية أو

---

(1) . محمد منصور الصاوي، أحكام القانون الدولي، المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية – دراسة في القانون الدولي الاجتماعي، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية.

(2) . على يوسف الشكري، القانون الجنائي الدولي في عالم متغير- دراسة في محكمة يبزج-نورمبرج-طوكيو- يوغسلافيا السابقة- رواندا والمحكمة الجنائية الدولية الدائمة. أيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2005

(3) . محمود نجيب حسني، دروس في القانون الجنائي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1960/1959، رقم 42.

(4) . فتوح عبد الله الشاذلي، القانون الدولي الجنائي- اولويات القانون القانون الدولي الجنائي: النظرية العامة للجريمة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2002.

(5) . محمود نجيب حسني، دروس في القانون الجنائي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1960/1959

اثنية أو عرقية أو دينية *[1]تدميرا كليا أو جزئيا، إذ أنه وفي حالتها أي جريمة الابادة الجماعية لا يتم الاكتفاء بالقصد العام، بل وبضرورة توفر القصد الخاص الذي يتمثل في نية التدمير Genocidal intent الكلي أو الجزئي للجماعة*[2].

ان أغلب السلطات القانونية تطالب بأن يكون مرتكب جريمة الابادة قد قام فعلا بأعمال تقتيل لأعداد معتبرة من أفراد المجموعة المستهدفة، أى أن يقوم بقتل جماعي. ولكن المجرم الفرد يمكن أن يدان بجريمة الابادة حتى لو اقتصر فعله على قتل شخص واحد فقط طالما كان يعرف مسبقا أنه يشارك في خطة أكبر تهدف الى تدمير المجموعة المستهدفة.

ان جريمة الابادة الجماعية وبالتأسيس على القصد الخاص الواجب توفره لقيامها، وصفت بجريمة الجرائم، لتمييزها عن الجرائم الدولية الاخرى[3]. ومع هذا التمييز فالقصد وحده لا يكفي في القرار على تحديد الجريمة كجريمة ابادة جماعية، اذ ولا بد من تزامن القصد كركن معنوي مع الركن المادي للجريمة، أي وجوب تآزر أو اتساق الركنان معا ليكّونا وحدة واحدة يظهران من خلالها في هيئة سلوك جرمي ينطبق عليه الوصف المقرر للابادة الجماعية قانونيا.

ان هذا الشرط (المعاصرة أو الاتساق) بين الركنين تظهر في اطار تطبيقه مصاعب كبيرة، اذ من المألوف أن ترتكب جرائم الابادة الجماعية من خلال هرمية سلطوية وعبر سلسلة أوامر طويلة، في أعلاها، مخططون وموجهون يأمرون بارتكابها، لديهم النية في تدمير الجماعة المستهدفة، وفي آخر السلسلة أفراد منفذون للاوامر الصادرة بالتدمير، يقومون بأفعال جرمية، قد لا تتوفر لديهم قصد الابادة. وهذه مصاعب باتت واضحة في جرائم الابادة الجماعية التي أرتكبها نظام صدام حسين بالضد من الكورد في كردستان والشيعة في الجنوب، اذ يأمر هو، وتخطط القيادة العليا تحت امرته المباشرة، وينفذ الحزبيون أو العسكريون أوامر التدمير. انه تعقيد وان عالجته الفقرة الثالثة من المادة الخامسة والعشرين من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية بتأكيدها على أن الشخص المتهم يكون مسؤولا جزائيا عندما يرتكب الجريمة بصفته الفردية أو بالاشتراك مع آخر، كما يكون مسؤولا عنها اذا ما أمر أو حث أو حرض أو قدم عونا أو ساعد على ارتكابها، ومع هذا يثار سؤال جوهري عن ماهية العلاقة بين القصد وبين العلم بالجريمة... سؤال أجاب عنه اتجاه فقهي حيث عدَّ القصد الخاص متحققا اذا ما أرتكب الفاعل فعله وهو عالم بطبيعة الاثر الظاهر لفعله سيكون تدميرا كليا أو جزئيا لجماعة قومية أو أثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه[4]. لكن هذا الاتجاه لا يخلو من بعض الثغرات، قوامها أن التطبيق قد يجعل المنفذ المُعول عليه لقيام الجريمة متمثلا في النتيجة المترتبة على السلوك الجرمي الخاص بتدمير الجماعة، وهذا واقع حال يجعل النتيجة الجرمية المتوخى تحقيقها تحل محل ادراك مرتكب

---

*. نعني بالمجموعة العرقية تلك الفئة من الأفراد التي تعرف هويتها وتحدد بسمات جسمانية معينة أما المجموعة الدينية فهي فئة من الأفراد تعرف هويتها وتحدد بعقيدة دينية مشتركة أو معتقدات أو طقوس وممارسات مشتركة.

(1) ليس من الضروري أن ينوى مرتكبي جريمة الابادة تدمير المجموعة المعنية بأكملها والقضاء عليها، إذ يكفي على سبيل التعريف تدمير جزء فقط من المجموعة (كفئة الاساتذة والمتخصصين أو أفراد من المجموعة تقطن أقليما بعينه).

(2) Sinclair, H. : " State Responsibility: Lex Ferenda Crimes of State" In: Wieler, J, Casses, Spinedi, M, ed. : International Crimes of State, Berlin, ibid, p.242.

(3) Shaw, Martin, 'What is Genocide?'. Polity Press, 2007. ISBN 0-7456-3183-5.

الجريمة، مما يتنافى مع القاعدة القانونية لقيام جريمة الابادة الجماعية التي تقتضي عدم ارتباطها بتحقيق النتيجة المرجوة، أذ يكفي توافر قصد الابادة لدى الساعي للقيام بها[1]. حتى أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قضت بأن أي شخص متهم بالابادة الجماعية أو بالمساهمة فيها يجب أن يتوفر لديه قصد الابادة. ولا يكفي لتوجيه الاتهام بارتكابها أن يكون المتهم عالما بأنه يساهم في التدمير فقط[2]. ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن أن المحكمة الجنائية الدولية كانت قد أقترحت في الصيغة الاولية للمشروع نص يتعلق بأركان الجرائم حيث اوجبت أن يكون مرتكب الجريمة عالما أو قادرا على العلم بأن فعله سيبيد الجماعة المستهدفة كليا أو جزئيا، لكنها عدلت عن هذا الاقتراح في الصيغة النهائية للمشروع، الامر الذي جعل فعل الابادة يتحقق عند توافر القصد الخاص بهذه الجريمة، ولا يشترط أن يكون الفاعل عالما أو قادرا على العلم بأن فعله سيؤدي الى تدمير الجماعة كليا أو جزئيا، علما أن مقدمة المادة (6) من الصيغة النهائية لمشروع نص أركان الجرائم المقدم من اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية قد أوضحت أنه وعلى الرغم من الشرط المعتاد الخاص بالركن المعنوي المنصوص عليه في المادة (30) من نظام روما الاساسي ومع التسليم بأن العلم بالظروف تجري معالجته عادة لدى اثبات القصد بارتكاب الابادة الجماعية، فان المحكمة هي التي تقدر على أساس كل حالة على حدة الشرط المناسب - ان وجد - للركن المعنوي - القصد – المتعلق بهذا الظرف[3].

هذا ويتبين من سياق الاطلاع على النصوص أن المحكمة الجنائية الدولية تتمتع بسلطة التقدير في كل قضية على حدة لوجوب توافر العلم بوجود الظروف والسياق المتعلقين بارتكاب الجريمة، بالاضافة الى القصد الخاص المشترط توافره في هذه الجريمة وهو قصد تدمير الجماعة محل الجريمة[4].

ان نية الابادة "القصد" لها علاقة بحجم الجماعة المستهدفة وتدميرها، اذ أن عبارتي (نية التدمير) و (الكلي أو الجزئي) قد أثارتا جدلاً بين فقهاء القانون الدولي بدءً من الاعمال التحضيرية المتعلقة باتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها، حتى ان الفقهاء اكدوا على أن هذه العبارة (الجزئي والكلي) قد أضيفت للتعامل مع فكرة مؤداها أنه لا يشترط لقيام هذه الجريمة هلاك أعضاء الجماعة كافة، واجمالا فان الاعمال التحضيرية الخاصة باتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها لا تساعد في تحديد العلاقة بين نية التدمير وحجم الجماعة المستهدف القضاء عليها وابادتها، فكانت عبارة الكلي والجزئي للتعبير عن هلاك نسبة مهمة كما أو كيفا من أعضاء الجماعة، تقدير يعني اتجاه القصد لالحاق أذى بأغلبية واسعة من الجماعة المعرضة للابادة أو اتجاه القصد الجرمي لالحاق أذى بالاعضاء الذين يؤدي هلاكهم الى اختفاء الجماعة أو تدميرها.

محصلة القول أن تحديد حجم التدمير الجزئي اللازم حصوله من الناحية العملية، وعلاقة حجم هذا التدمير بقيام القصد الخاص في جريمة الابادة الجماعية ليست سهلة، وهي مازالت بحاجة الى مزيد من الوضوح، اذ يصعب القول أن هناك نسبة عددية معينة لتحديد فعل الجريمة بمقتضى القانون الدولي.

---

(1) . Andreopoulos، George J (1997)، Genocide: Conceptual and Historical Dimensions، University of Pennsylvania Press.

(2). Dunoff، Jeffrey L.; Ratner، Steven R.; Wippman، David (2006)، International Law: Norms، Actors، Process (2 ed.)

(3) . نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من موقع الأمم المتحدة.

(4) . فتوح عبد الله الشاذلي(2002) القانون الدولي الجنائي- اولويات القانون القانون الدولي الجنائي: النظرية العامة للجريمة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

أما مسالة اثبات القصد يمكن استخلاصها من الادلة على نمط سلوك تدميري أو من وجود سلوك يكفي لتدمير الجماعة كليا أو جزئيا وكذلك من التحقق بوجود العلم بالسياق القائم على احداث التدمير الكلي أو الجزئي للجماعة، علما انه لا يشترط لقيام جريمة الابادة الجماعية هلاك الجماعة التي تتعرض لهذه الجريمة كليا، بمعنى آخر لا يشترط في اثبات القصد أن يكون السلوك الجرمي موجها نحو الجماعة المستهدفة بأكملها، وهذا أمر ترك ايضا لتقدير المحكمة في كل حالة على حدة[1]. لكن المتفق عليه هو لابد من توفر عنصري القصد والفعل، لتكون هناك جريمة ابادة جماعية، وكلمة "عمدا" تعني عن قصد مع سبق اصرار.

المبحث الثاني

التأصيل التاريخي لموضوع الابادة الجماعية

وجهة النظر التاريخية :

جريمة الابادة الجماعية عدها الساسة والباحثون ورجال القانون احدى اسوأ الجرائم من النواحي القانونية والاخلاقية التي ترتكبها الحكومات أو السلطات الحاكمة، وكذلك الثوار المتمردون والمنظمات الارهابية وسلطات الاحتلال، في تاريخ البشرية، ووصفت أيضا بأنها أشد الجرائم الدولية جسامةً وفق ما جاء في المادة (6) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائيّة الدوليّة لعام (1998) المنقول عن المادة (2) من إتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام (1948).[2]

ان مصطلح الابادة الجماعية ظهر لأول مرة رسميا في توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: (1/96) بتأريخ (1946/12/11) على الرغم من أن تسليط الضوء على آثارها كان قد بدء بداية القرن العشرين عندما أثير موضوع قيام السلطات التركية وتحت ذريعة الحرب العالمية الاولى بقتل وتهجير اكثر من مليون ونصف المليون أرمني من الرجال والنساء والاطفال[3].

ومن بعد ذاك التاريخ وقريبا من تركيا شهد العراق أول ابادة جماعية عام (1933) حيث القيام بقتل أكثر من ثلاثة آلاف آشوري في قصبة سميل من كردستان العراق من قبل السلطات العسكرية الحكومية على أساس ديني بحت[4].

---

(1) . محمود صالح العادلي(2003) الجريمة الدولية- دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

(2) . . نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. إعتمد من قبل مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية بتأريخ 1998/7/17. دخل حيز النفاذ بتأريخ 2001/6/1. وفقاً لأحكام المادة (126) الديباجة.

(3) . Raphael Lemkin Axis Rule in Occupied Europe: Laws of Occupation - Analysis of Government - Proposals for Redress Chapter IX: Genocide a new term and new conception for destruction of nations، (Washington، Carnegie Endowment for International Peace. D.C.:

(4) . جيرالد دي غوري (ب.ت) ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي، الاهلية للنشر والتوزيع.

وقبل هذه التواريخ، وعند الامتداد بوقائعه الى الاقدم زمنيا، وعند النظر الى القصد من ارتكاب جرائم الابادة الجماعية نفسيا نجد أن الميل الى التدمير الكلي أو الجزئي للجماعة المستهدفة كان موجودا، ونجد العديد من الامثلة عن هذه الحقيقة عبر التاريخين القديم والحديث أشرت محاولات منظمة لتدمير شعوب واقوام واديان في فترات مختلفة وفي اماكن مختلفة كالارمن والآشوريون واليهود واليونانيون والكمبوديون والبوسنيون والروانديون وأهل دارفور، ومن قبلهم قام المغول بإبادة أهل بغداد في غزوتهم لها عام 1258، جميعها وأخرى غيرها يمكن تصنيفها جرائم ابادة جماعية على وفق التعريفات المعتمدة لها.
كما كان للكورد نصيب لايقل عن الآخرين من جرائم الابادة الجماعية التي مورست ضدهم في العراق خلال فترات مختلفة من الزمن الحديث حيث القتل العمدي والتهجير القسري والتخريب المنظم لبنية المجتمع التحتية ثقافيا واجتماعيا واخلاقيا.

هل يمكن أنتهاء جرائم الابادة الجماعية؟

الابادة الجماعية، جريمة قديمة، وجدت مع الانسان واستمرت معه في كل الازمنة وفي كل المجتمعات، أما الجديد في موضوعها فهو تسميتها بجريمة الابادة جماعية، وتكييفها القانوني جريمة يعاقب عليها القانون. وما دامت كذلك فان غالبية علماء النفس والاجتماع والقانون يؤكدون أنها ستبقى ماثلة في العقل والسلوك ما بقي الانسان موجودا في الحياة، وما بقيت أساليبه في ادارة الصراع كما هي موجودة، وبصددها تجدر الاشارة هنا الى أنه وفي العام (1948)وعندما أقرت الامم المتحدة معاهدة منع ومعاقبة الابادة الجماعية قال البعض من السياسيين المتفائلين باستحالة عودة هكذا جرائم في المستقبل (Never again)، ولكن وقائع الاحداث التي جرت في القرن العشرين وأحداثه اثبت عكس ذلك، حتى تحول القول أو الشعار من استحالة العودة (Never again) الى قول آخر هو العودة ثم العودة (again and again) ، وبسببها وُصفَ هذا القرن أي العشرين بقرن الابادة الجماعية لان الخسائر البشرية بالارواح والممتلكات خلاله فاقت خسائر البشرية لكافة القرون السابقة. وبهذا الصدد ذكر الباحث كريكر استاشلون(Estashlon) عام (2003) بان العالم قد خسر أكثر من(170) مليون ضحية بشرية بسبب الحروب الداخلية أي اكثر من خسائر البشرية في الحربين العالميتين الاولى والثانية[1].
كما ان العالم وبعد خمسين سنة من الحرب العالمية الاولى شهد خمسين حالة وحشية من القتل والابادة في انحاء مختلفة منه شرقا وغربا وشمالا وفي الجنوب، وعلى الرغم من الخسائر الهائلة من البشر والممتلكات والتهديد الحقيقي للأمن الوطني والاقليمي والدولي خلال عمليات الابادة يؤشر البعض من العاملين في مجال الابادة الجماعية الى أن الامم المتحدة والبشرية جمعاء لم تحرك ساكنا لوضع حد لهكذا جرائم ولم تعمل الا القليل في سبيل رفع المعاناة عن كاهل الشعوب التي تتعرض لمثل هذه الممارسات[2].

---

(1) . Shaw، Martin (2007)، What is Genocide?، Cambridge: Polity Press، ISBN 978-0-7456-3541-5.

(2) . Orentlicher، Diane F. (2001)، Crimes of War: a-z Guode: Genocide، The Crimes of ، archived from the original on 26 September 2008.،War Education Project

من هذا يمكن التأشير الى أن جرائم الابادة الجماعية في واقع الحال لا يمكن أن تنتهي لعلاقتها بطبيعة الانسان وخصائصه النفسية العدوانية، وفرص البعض من أصحاب هذه الخصائص في المجتمعات المتخلفة على وجه الخصوص بالوصول الى السلطة واحتمالات استغلالها في ارتكاب جرائم ابادة جماعية ترويحا عن معاناة نفسية غير طبيعية، ومع هذا فان تبويب الابادة الجماعية قانونيا، وتقديم مرتكبيها الى المحاكم الدولية سيحد من أحتمالات وقوعها من جانب، وسيقلل من الخسائر الحاصلة بسببها من جانب آخر على أقل تقدير.

التسمية من الناحية التاريخية :

لقد غزت ألمانيا النازية الاتحاد السوفياتي في (22) حزيران (1941)، ومع تقدم قواتها باتجاه الشرق، نفذت قواتها العسكرية النظامية والخاصة وشرطتها العسكرية أعمالاً وحشية دفعت رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، إلى التصريح في آب من نفس العام قائلاً: "نحن أمام جريمة لا أجد لها تسمية"[1]. اذ لم يكن موجودا أي تعريف أو تسمية قانونية لهكذا نوع من الجرائم، فأثار انتباه الساسة والباحثين ورجال القانون على حد سواء، فكان تنويه تشرشل نوع من تسليط الضوء على حاجة العالم الى تسمية هكذا نوع من السلوك التدميري والتعجيل في حصوله، اذا ما أخذنا بالاعتبار أن التسمية في علوم الجريمة، قد وضعها الفقهاء ركناً رئيسيا من أركان الجرائم بالاضافة الى ركنيها الاساسيين "المادي والمعنوي"، باعتبارها أي التسمية الركن الشرعي للجريمة.

ان الابادة الجماعية اصطلاح يعتبره الفقه اللغوي حديثا أيضا، وعلى العموم فقد ظهر رسميا أول مرة في توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة ذي الرقم (1/96 في 1946/12/11)، عندما أدانت أي الجمعية هذه الجريمة، وعدتّها من جرائم القانون الدولي، وحسبتها موضع ادانة العالم المتمدن[2]. وهو مصطلح ظهر في واقع الحال في ادبيات القانون الدولي والفكر الانساني قبل ذلك التاريخ، على لسان رفائيل لمكن (Rephael Lemkin)، الباحث القانوني البولوني اليهودي خلال دراسته في جامعة ييل (Yail University) عام (1943) عندما استخدمه بالتأسيس على كلمتين الاولى يونانية (Genos) والثانية لاتينية (Cide) فاصبحت الكلمة (Genocide) بمعنى الابادة الجماعية. ومن ثم قام بالتأكيد على توصيفه عام (1944) عندما عمل مستشاراً لوزارة الحرب الامريكية في محاولة لتوضيح خصوصية الجرائم المرتكبة من قبل النازيين، مقترحا وصف الافعال الهادفة الى تدمير الجماعات العرقية أو الاجتماعية أو الدينية بأنها جريمة من جرائم قانون الشعوب، مصنفا اياها أفعال موجهة للقضاء على الوجود المادي للجماعات والى أفعال موجهة ضد القيم الثقافية للجماعات، مقترحا وضع اتفاقية دولية للقضاء على هذه الجريمة والمعاقبة عليها. علما أن ليكمن الذي وصل الولايات المتحدة الامريكية عام (1941) في ذات السنة التي دخلت فيها الحرب الى جانب الحلفاء، منوها فيما بعد أن إدخاله كلمة "إبادة جماعية" كان في جزء منه مدفوعًا بمقولة تشرشل المذكورة آنفا[3].

---

(1) Olivier BEAUVALLET, Lemkin face au génocide, Michalon, 2011- ISBN :9782841865604 (with a French translation of "The legal case against Hitler" released in 1945)

(2) Leo Kuper : International Action against Genocide Minority Rights Group, 1984.

(3). ^ Yair Auron. The Banality of Denial: Israel and the Armenian Genocide. — Transaction Publishers, 2004.

هذا وبعد عامين من اقتراح لمكن جرى التأكيد على وضع الاتفاقية المقترحة من قبل الاستاذ بيلا (Pella) الذي أضاف الى اقتراح لمكن فكرة انشاء محكمة جنائية دولية لحماية حقوق الانسان[1].

هذا بالنسبة الى الاصطلاح أما السلوك أي فعل ارتكاب الابادة الجماعية فهو قديم قدم البشرية ، لارتباطه حصوله بغريزة العدوان ودوافع الصراع عند الانسان، عليه يصعب تحديد تاريخ معين كبداية لأول جريمة ابادة جماعية بمفهومها الحالي، الا أن بعض الباحثين يرجعونها تاريخيا وانثروبولوجيا الى نهايات القرن الخامس عشر، عندما شاع للناس في الجماعات أسماء تميزهم عن الآخرين في الجماعات الاخرى على أسس مختلفة مثل الدين أو العرق أو المذهب أو اللون او الجنس، مما أكسب بعض الجماعات شعور بالغرور والتعالي على الغير من الجماعات الأخرى، وإحساس بان غيرهم من الآخرين غرباء وأحيانا حقراء، بل وحيوانات[2].

وبهذا الصدد يرى الباحث آدم جونس(Jones) من جامعة (بريتش كولومبيا) بانه كلما رأت المجموعات بان لديها اختلاف في المعتقد او الدين او العرق او العادات او التقاليد او اللون كلما زاد الشعور بان الباقين غرباء واعداء، يجب محاربتهم للبقاء في موقف القوة[3].

ان موقف الاختلاف والسعي للبقاء في موقف القوة باضطهاد وتدمير الآخرين له تاريخ طويل في البشرية، اذ حدثت في أثينا القديمة أعمال تدمير وابادة للغير، ارتفعت مستويات شدتها الى حدود الابادة الجماعية ومن قبلها وبعدها جاءت الفتوحات والصراعات الدينية لتعزز هكذا نوع من السلوك التدميري لدى البشر، وهناك أمثلة عديدة لهكذا نوع من الجرائم عبر التاريخ القديم والحديث بينها:

الحرب الدينية التي قادتها الصين ضد المسلمين في بلدة هوي والتي راح ضحيتها (12) مليون مسلم، وفقدان غالبيتهم السكانية المسلمة التي كانت تقدر بـ (91%) بعد الهروب الجماعي للناجين الى روسيا، وقتل حوالي اربعين مليون شخص في تايبيه خلال الثورة التايبية الاولى، كذلك قتل حوالي تسعة وعشرين مليون انسان في ذات البلاد عام (1923) من قبل الحزب الشيوعي الماوي ومن ثم قتل حوالي عشرة ملايين شخص من قبل الحكومة القومية الصينية (Kaishek Ching) خلال الفترة بين عامي (1928 – 1949)[4].

وقيام جانكيز خان في غزوات المغول بقتل حوالي ثلاثين مليون شخص في بلاد فارس والشرق الاوسط على أساس العرق وبسط النفوذ فقط[5].

---

(1) International Court of Justice، Reservations to the Genocide Convention ، Advisory Opinion، I.C.J. Reports 1951، p. 15.

(2) Donald، J. Newman، Introduction to Criminal Justice ، Philadelphia J.B. Lippincott Co، 1975.

(3) Jones، Adam (2006)، "Chapter 1: The Origins of Genocide"، Genocide: A Comprehensive Introduction، Routledge/Taylor & Francis Publishers، ISBN 0-415-35385-8.

(4). Jonathan Fenby (2005). Chiang Kai Shek: China's Generalissimo and the Nation He Lost. Carroll & Graf Publishers.

(5) Weatherford، Jack (2004). "Genghis Khan and the Making of Tale of Three Rivers: the Modern World". Three Rivers Press.

قتل حوالي واحد وعشرون مليون يهودي خلال عمليات الهلوكوست لاسباب دينية فقط قبل وخلال الحرب العالمية الثانية[1].

قتل أكثر من ستة ملايين إنسان في اليابان، خلال الاعوام (1937 - 1945)[2].

قتل حوالي مليوني شخص في كمبوديا بين الاعوام (1975 – 1979)[3].

قتل أكثر من مليوني مواطن في عمليات ابادة جماعية في كوريا الشمالية بفترات زمنية مختلفة[4].

قتل مليون وستمائة الف مواطن في بولندا خلال الاعوام (1945 – 1948)[5].

قتل مليون وخمسمائة الف مواطن في باكستان خلال الاعوام (1985 – 1987)[6].

قتل ثمانمائة ألف شخص بمئة يوم في راوندا عام (1994)[7].

قتل ملوينين ومائة الف أرمني بالاضافة الى ثلاثمائة وأربع وسبعون ألف يوناني في تركيا بين الاعوام (1909 – 1923)[8].

قتل حوالي مائة ألف مسلم بوسني في يوغسلافيا السابقة خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين[9].

قتل ما يقارب مائة وخمسون ألف شخص في تيمور الشرقية في الاعوام (1975 و 1998)[10].

وفيما يتعلق بالبحث العلمي في مجال الابادة الجماعية والكتابة عنها يعد العام 1933 البداية الفعلية في هذا الموضوع، عندما قدم الباحث لمكن بحثا عن جرائم الابادة الجماعية بعنوان (الجرائم البربرية ضد القانون الدولي) الى مؤتمر الباحثين القانونيين الاوربيين بمدينة مدريد في اسبانيا، متأثرا بوقائع الابادة التي أرتكبت في قضاء سميل العراقي ضد الآشوريين العزل من قبل القوات العسكرية للحكومة، بقيادة الفريق الركن بكر صدقي في حينها، وفي بحثه ركز الباحث على الجرائم التي ترتكب بدافع التدمير الكلي او الجزئي على اساس

---

(1) Martin، Dean. Robbing the Jews - The Confiscation of Jewish Property in the Holocaust، 1945 - 1935، Cambridge University Press، 2008.

(2) Richard B. Frank، Downfall: The End of the Imperial Japanese Empire، Penguin، 2001

(3) The Cambodian Genocide and International Law، By Dr. Gregory H. Stanton، Presented February 22، 1992 at Yale Law Schoo.

(4) Statistics of Democide: Genocide and Mass Murder Since 1900. R.J. Rummel. Center for National Security Law.

(5) Breitkopf، Andrzej and Andrzej Lesniewski. "Political Origins of the Transfer of German Population to Germany." In 1939-1950. Warsaw Poland: Zachodnia Agencja Prasowa، 1961.

(6). Aziz، Qutubuddin. BLOOD AND TEARS. Karachi: United Press of Pakistan، 1974.

(7). Greenland، Jeremy. "Ethnic discrimination in Rwanda and Burundi." In CASE STUDIES ON HUMAN RIGHTS AND FUNDAMENTAL.

(8) . Sarkisian، E.K. and R.G. Sahakian. VITAL ISSUES IN MODERN ARMENIAN HISTORY: Watertown، Massachusetts: Library of Armenian Studies، 1965.

(9). .Roy Gutman: A Witness to Genocide: The 1993 Pulitzer Prize - Winning Dispatches on the ethnic cleansing of Bosnia، Macmillan Publishing Company، New York، 1993.

(10). Kiernan، Ben (2002). "Cover-up and Denical of Genocide: Australia، the USA، East Timor، and the Aborigines". Critical Asian Studies .

الدين او العرق او المجموعات الاجتماعية المختلفة، الا ان البحث قدم من دون حضور الباحث الى المؤتمر بسبب منعه من مغادرة بلاده من قبل السلطات البولندية[1].
من هذا يبدو أن الجريمة المشار اليها، والمرتكبة في قضاء سميل ضد الآشوريين قد فتحت النقاش واسعا حول جرائم الاتراك ضد الارمن خلال وبعد الحرب العالمية الاولى في تركيا، ومع هذا فان البحث المذكور لم يوضع محل نقاش في المؤتمر ولم يحصل على تبني الموضوع دوليا بسبب ضعف الفهم الدولي لجرائم الابادة الجماعية آنذاك.
وفي مجال الكتابة عن الموضوع كتب نفس الباحث بعد عشرة سنوات من بحثه، كتابه الشهير (دور المحور في اوربا المحتلة) ركز فيه على دور الاحتلال الالماني في البلدان المحتلة خلال وبعد الحرب العالمية الثانية، ولاهمية الكتاب وصدق المعلومات المقدمة فيه أعتمد كأساس صاغت عليه محكمة نورمبرغ وقائعها وتكيفاتها القانونية عام 1945، علما ان هذا الباحث قد عمل جاهدا لكسب دعم دولي لتجريم هذا النوع من الجرائم حتى نجح في مشروعه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة لنقاشه وارساء قواعد نظرية حول موضوعه[2].

تعليق :
أن المصطلح وعلى ضوء ما مذكور أعلاه يشير إلى تدمير أمة أو جماعية إثنية وفق خطة منظمة للقضاء على الأسس والركائز الحيوية التي تقوم عليها حياة الجماعة بوصفها كائناً مستقلاً له ذاتية خاصة به وإفناء بنيتها السياسية والإجتماعية ومحو لغتها وديانتها وثقافتها ووجودها الإقتصادي والإعتداء على سلامة أفرادها.
وانه مصطلح أضحى مألوفاً وذا دلالة مستقرة وبات محل إجماع عالمي في العديد من الصكوك والمواثيق الدولية التي تتوضح من خلال الأحكام والإجتهادات القضائية الصادرة عن المحاكم الدولية، التي حددت مفهوم الجماعات المشمولة بنطاقها وتحديد الإنتماء إليها لصور السلوك الجرمي المكون للركن المادي للجريمة وطبيعة القصد الجنائي الواجب توافره لقيام الجريمة .

المبحث الثالث

جريمة الابادة الجماعية في القانون الدولي

الجريمة في المفهوم القانوني بشكل عام (هي كل فعل او امتناع عن فعل يجرمه القانون)[3] والفعل او السلوك الجرمي، يشار اليه في القانون بأعتباره فعلاً غير مشروع وبالتالي فهو جريمة، فعلى هذا الاساس تتسع مفردة (الجريمة) وتضيق حسب الفعل المرتكب: فسرقة رغيف خبز - بحسب رواية البؤساء لهيغو – يعد جريمة في ذات الوقت الذي يعد فيه قتل ملايين البشر وتدمير الزرع والبنى التحتية والانتاج جريمة ايضاً .... عدالةٌ

(1). William Korey، "Raphael Lemkin: 'The Unofficial Man'،" Midstream، June–July 1989.
(2). Lemkin، Raphael and Samantha Power. Axis Rule In Occupied Europe: Laws Of Occupation، Analysis Of Government، Proposals For Redress. Lawbook Exchange، 2005.

(3). Duffett، John (Ed.). AGAINST THE CRIME OF SILENCE: PROCEEDINGS OF THE INTERNATIONAL WAR CRIMES TRIBUNAL. Flanders، New Jersey: O'Hare Books، 1968.

لفظية جمعت فعلين في دلالة واحدة، انتقدها بعض الباحثين والمتابعين، وبرر حصولها آخرين من باب التميز في درجة العقوبة التي تختلف من واحدة لأخرى[1]. الا أن الاجدر من باب الارتقاء اللفظي او القانوني هو ان لايكون الفعلين بذات الدلالة الواحدة، (فتسونامي) على سبيل المثال كارثة طبيعية تشير الى فعل وفاعل، وفي حالتها كان الفاعل هو الطبيعة، عليه يقال عنها كارثة، شردت الاف العوائل، قتلت آلاف أخرى، فهي على هذا الاساس جريمة، الجاني فيها هو الطبيعة القاسية، عديمة الرحمة.

يقابلها انسان بالغ الرشد، يمسك سلطة يقوم بقتل الملايين ويشرد ملايين، يوصف فعله بالجريمة وتصنف جريمته (بالابادة الجماعية) أو ما يصطلح عليه في القانون الدولي الجنائي (جريمة ابادة الجنس البشري)... فعل لم يحض بالاهتمام الكافي قانونيا وانسانيا حتى حلت الحرب العالمية الثانية، مأساة أودت بحياة الملايين من أبناء البشر، دفعت المجتمع الدولي الى المطالبة بمعاقبة مرتكبيها فكانت اتفاقية لندن عام (1945) المنبثقة عنها محكمتي (نورمبرغ و طوكيو)، وكانت خطوات أخرى جعلت جريمة الابادة الجماعية "ابادة الجنس البشري" من الجرائم الدولية حسب الاتفاقية الخاصة بمكافحة جريمة ابادة الجنس البشري والمصادق عليها عام (1948) التي نصت على أن ابادة الجنس البشري جريمة في نظر القانون الدولي تتعارض مع اغراض ومقاصد الامم المتحدة، ينكرها العالم المتمدن، ونصت المادة الاولى منها على تأكيد الدول المتعاقدة على ان الافعال التي ترمي الى ابادة الجنس البشري سواء ارتكبت في زمن السلم او في زمن الحرب تعد جريمة في نظر القانون الدولي. وبهذا الصدد تجدر الاشارة الى أن محكمتي طوكيو ونورمبرغ، وان كان تشكيلهما مقترنا بجرائم الحرب فأن هناك محاكم أخرى تشكلت للنظر بجرائم أرتكبت في زمن السلم لاسباب دينية أو سياسية أو اجتماعية.

أركان جريمة الابادة الجماعية في القانون الدولي

ان جريمة الابادة الجماعية وبعد تأكيد حصولها ضمن الجرائم بالقياسات الاكاديمية لدراسة الجريمة في العلوم الجنائية، فهي والحالة هذه تتكون مثلها مثل باقي الجرائم من ركنين مادي ومعنوي يضاف اليها ركن دولي، وأن أختلف حول اضافته الفقهاء، لكنه أدرج ضمن أركان الجريمة في القانون الدولي، قياساً الى الركن الشرعي في القانون الداخلي.

1. الركن المادي: ويقصد به كل فعل يهدف الجاني من القيام به القضاء على جماعة بشرية وطنية أو دينية أو عنصرية قضاءً كلياً أو جزئياً، بوسائل السلوك الجرمي للفعل المتمثل بقتل أعضاء الجماعة أي الاعتداء على حياة هذه الجماعة، المشار اليها في المادة الثالثة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والتي تنص على أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية.

ان توفر الركن المادي هنا في كون الاعتداء على الجماعة قد يكون كلياً لجميع أفرادها أو جزئياً لبعض منهم كما هو الحال في إبادة الزعماء الدينين والسياسين والعلماء والفنانيين والنساء والاطفال من أبناء الجماعة.

ان الركن المادي في الاعتداء لا يقتصر على الاعتداء العضوي "الجسماني" حيث أكد المشرع على الاعتداء النفسي باعتبار أن جسامة الفعل تتأتى من كونه انتهاكاً لانسانية الانسان وتحدٍ لمبادئ الاخلاق المنصوص عليها في المادة (5) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي تؤكد على (عدم تعرض الانسان الى التعذيب

---

(1). Lewis، Anthony. "A crime against humanity." HONOLULU STAR-BULLETIN (16 June 1979).

ولا للعقوبات او المعاملات القاسية او الوحشية او الحط بالكرامة الانسانية)[1]. وأكد على أعتبار قسر الاشخاص على العيش في بيئة ذات ظروف معيشية من شأنها القضاء على هذه المجموعة كلاً او جزءاً هو جريمة ابادة جماعية، حيث تم دمج كلمة (عمداً) لتعطي بعداً للجريمة البشعة حيث تكون ارادة الجاني متعمداً قاصداً إحداث نتيجتها الجرمية.

هذا وقد أشتملت الاتفاقية على درج الابادة البايلوجية التي تؤدي الى قطع ديمومة التواصل البشري كالاخصاء المتعمد للرجال والاجهاض العمدي للنساء مع جرائم الاعتداء الجنسي (الاغتصاب) بعدها انتهاكاً صارخاً لكل المعاهدات والمواثيق، خاصة المادة (23) من الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية. واشتملت كذلك على منع الابادة الثقافية، وضرورة حماية الاطفال والحيلولة بينهم وبين ان يكونوا نماذج لبيئتهم ولغتهم صورة من صور الابادة، وتجريم نقلهم قسراً من جماعة الى أخرى[2].

لقد اكدت الاتفاقية توفر الركن المادي سواء وقعت الجريمة بشكل تام [3]أو اقتصرت على الشروع، وفيما اذا كان مرتكبها فاعلاً أصلياً أو مساهماً تابعاً بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة.

2. الركن المعنوي: إن جريمة الابادة من الجرائم العمدية، وما دامت كذلك فأن الركن المعنوي فيها يتخذ صورة القصد الجرمي بتحقق (العلم والارادة) وبالعودة الى تعريف جريمة الابادة الجماعية، نجد أن الارداة الخاصة بالجاني حرة مختارة غير مكرهة، وهي من نوع الارادة التي تخلو من الجانب الانساني باقترانها بالعلم والقصد في تدمير جماعة قومية أو اثنية أو عرقية أو دينية، تدميرا كليا أو جزئيا[4].

ان الركن المعنوي اذا ما اقترن بالركن المادي المذكور فأن جريمة الابادة تكون موجودة ويعاقب عليها طبقاً للقانون، الذي تؤكد فيه المادة الرابعة للاتفاقية بمعاقبة الافراد بما فيهم الحكام الدستوريين والموظفين العمومين أو الافراد والعسكريين، اذا ما عرفوا ولو قدرا بسيطا من وقائع وتبعات الجريمة[5].

3. الركن الشرعي: ان الجريمة الدولية، سلوك يتعارض مع احكام القانون الدولي، يمثل عدواناً على مصلحة اساسية يحميها القانون، ترتكب من قبل فرد او مجموعة أفراد بأسم الدولة وبتشجيعها أو برضاها، سلوك يستحق العقاب[6].

ان التعريف المذكور يشترط مثلما يشترط القانون الداخلي خضوع الفعل لمبدأ (المشروعية)، يعني الخضوع الى التجريم طبقاً لنص القانون، وبهذا الصدد يثار سؤوال قوامه:

هل ان الفعل الذي يعتبر جريمة من جرائم الابادة الجماعية يكون محكوماً بمبدأ المشروعية ؟.

---

(1) . الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948.

(2) . د. محمد السيد سعيد، المشاكل الداخلية للحركة العربية لحقوق الإنسان، رواق عربي، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)، يوليو 1996.

(3) . يقصد بالجريمة التامة تلك الجريمة التي مرت بكافة مراحل صنعها ابتداءاً من التفكير والتصميم واتخاذ كافة العمليات التحضيرية حتى القيام بأرتكاب الفعل الجرمي وتحقيق نتيجتها في الابادة. كما ان الركن المادي لجريمة الابادة يعد متوفرا ليس فقط بفعل القيام بعمل، بل وكذلك في حالة الامتناع عن القيام بعمل يوجبه القانون.

(4) . محمد محيى الدين عوض، دراسات في القانون الدولي الجنائي، مجلة القانون والاقتصاد، سنة 1965، العدد الاول، السنة الخامسة والثلاثون.

(5). عبد الرحمن حسين علام، المسؤولية الجنائية في نطاق القانون الدولي الجنائي، سنة 1988.

(6) . Bühler Phillip A. The ODER-NEISSE LINE: A Reappraisal under International low. ، New York: Columbia University Press،1990.

والاجابة عن هذا السؤوال قانونيا، لابد من الاشارة الى أن وجود هذا المبدأ "مشروعية الفعل"يعد حديثا، خاصة وان الجريمة الدولية ليس لها نصوص مكتوبة وانما يهتدى اليها عن طريق الاستقراء الذي أخذ به عرفا دوليا، وهذا ما يتضح من نص المادة (6 ف 5) من لائحة محكمة (نورمبرغ) وكذلك نص المادة (6 ف ب) من لائحة محكمة طوكيو المشابه لها في قواعد الاختصاص الخاصة بالجرائم ضد الانسانية، الامر الذي يوجب فيه احترام المبدأ الشرعي ولو من حيث الروح كضمانة من ضمانات العدالة الجنائية، وعموما فأن الاراء اتفقت على وصفه مرحلة سابقة، وقد تم تدوينه بهذا الوصف في المحاكم الجنائية الدولية والاخذ به أو احترامه كما هو الحال في القانون الداخلي.[1]

جرائم الابادة الجماعية في الفقه القانوني الدولي :

لقد عرفت الابادة الجماعية جريمة دولية في إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام (1948) وجرم مرتكبيها ومن خطط لارتكابها أو تآمر أو حرض أو دفع الآخرين إلى إرتكابها أو الإشتراك في أي عمل من الأعمال التي أفضت اليها، وعلى هذا أصبحت جميع الحكومات مُلزمة بهذا الحكم سواء وقعت على الإتفاقية أو لم توقع عليها، على أعتبار أن الجريمة ليست وليدة اللحظة القائمة، بل هي سياسة ممنهجة قد تمتد آثارها الى خارج حدود البلد المتضرر، لتؤثر سلباً على سلامة السكان في المناطق المجاورة وأمنهم، وقد يمتد أثرها إلى الأجيال القادمة، وبهذا الصدد أشار المستشار المعني بمنع الإبادة الجماعية في الأمم المتحدة إلى قائمة من العلامات التي تشير إلى تعرض مجتمع من المجتمعات الى خطر الإبادة الجماعية أو الفضائع المشابهة، هي:

1. أن تكون للبلد حكومة شمولية أو قمعية، تتحكم بزمان السلطة فيها فئة واحدة.
2. أن يكون البلد في حالة حرب، أو أن البيئة العامة فيه يسودها عدم إحترام القانون، ويمكن أن تحدث فيها مذابح دون أن تلاحظ بسرعة أو توثق بسهولة.
3. أن تكون جماعة أو أكثر من الجماعات الوطنية أو العرقية أو العنصرية أو الدينية هدفاً للتمييز أو أنها تستخدم كبش فداء لتحميلها مسؤولية المشاكل التي تواجه البلد.
4. أن يوجد إعتقاد أو تصور مؤداه أن الجماعة المستهدفة أقل من مستوى البشر من خلال تجريدها من إنسانيتها وتبرير إرتكاب العنف ضدها، وتوفير الدعاية الداعمة لهذا الإعتقاد من خلال رسائل الكراهية ومواد الاعلام المثيرة للضغينة.
5. أن يوجد قبول متزايد للإنتهاكات المرتكبة ضد حقوق الإنسان للجماعة المستهدفة، أو أن يوجد تأريخ من الإبادة الجماعية والتمييز ضدها[2].

الجماعات المشمولة بجريمة الابادة الجماعية وفقا للقانون الدولي :

---

(1) . Kochavi، Arieh J. (1998). Prelude to Nuremberg: Allied War Crimes Policy and the Question of Punishment. Chapel Hill، NC: University of North Carolina Press.

(2). Luban، David (1994). Legal Modernism: Law، Meaning، and Violence. Ann Arbor، MI: University of Michigan Press.

ان الهوية الأثنية أو القومية أو العرقية أو الدينية للمجني عليهم في جريمة الابادة الجماعية تمثل ركنا أساسيا من أركان هذا النوع من الجرائم الدولية، اذ وفي التوصية رقم (1/96) الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في (1946/12/11) أعلنت (الجمعية العامة) أن الإبادة الجماعية تمثل إنكاراً لحق الجماعات الإنسانية في العيش والوجود، شأنها شأن "القتل العمد" (L'homicide) الذي يتضمن إنكارا لحق الكائن الإنساني في الحياة[1]. فالفرد في هذه الجريمة على سبيل المثال يعد هدفا أوليا يفضي الى تحقيق الغاية النهائية المرجو تحقيقها من ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، في تدمير الجماعة المقصودة تدميرا كليا أو جزئيا. على هذا يكون الفرد المقصود بارتكاب الفعل الجرمي، مهم قانونيا لتحديد ضحايا الجماعة المباشرين لمرتكب جريمة الإبادة الجماعية، وتكون الغاية أهم من الضحية نفسه[2]. وعلى نفس الاساس يوجد نوع من التمييز في موضوع جريمة الابادة الجماعية بين حقوق الجماعة بوصفها هذا وبين حقوق الأفراد المنتمين اليها، وحقوقهم في المحافظة على هويتهم القومية أو العرقية أو الاثنية أو الدينية وعلى ثقافتهم الخاصة، وحقهم في تنميتها واعلاء شأنها. وبذا أصبحت وظيفة العقوبة على ارتكاب جريمة الابادة الجماعية والحيلولة دون حصولها تكمن في التفرقة بين "حق الجماعة" و"حق الفرد المنتمي اليها". تفرقة باتت في واقع الحال تمثل المدخل الرئيسي لفهم الوظيفة التي تتمتع بها مجمل النصوص التي نظمت جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدول[3].

فيما يتعلق بالجماعات المشمولة بجرائم الابادة الجماعية هناك بعض اللبس، اذ أن اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها قد استبعدت من نطاقها الجماعات السياسية والاجتماعية، وقصرت المحاكم الجنائية الدولية الخاصة او المؤقتة نطاق الحماية على الجماعات الاثنية والقومية والعرقية والدينية فقط في حين يشير الاتجاه الفقهي الدولي الى أن تعريف جريمة الإبادة الجماعية بموجب القانون الدولي العرفي يعتبر شاملا لمثل تلك الجماعات السياسية والإجتماعية. وعلى هذا أثيرت عديد من الاسئلة تتعلق بالتعريف القانوني لكل جماعة من الجماعات المحمية على وفق اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام (1948) بينها:

هل تتمتع كل جماعة من هذه الجماعات بمعنى ومفهوم مستقل خاص بها، أم أنها تكمل بعضها بعض وتتكامل فيها بينها؟.

كيف يمكن تحديد إنتماء الأشخاص لأي جماعة من الجماعات؟.

ان هذه الاسئلة عبرت عن لب المشكلة المذكورة حول الجماعات المحمية، وللاجابة عليها، لابد من الاحتكام الى معايير الدلالة في تحديد طبيعة الإنتماء وصفته وهما:

1. المعيار الموضوعي. النظر الى الموضوع الذي تنظمه القاعدة القانونية، وبضوء المصالح يمكن أن تكون القاعدة آمرة أو مكملة، وهذا معيار للوصف لا يخلوا من منافع، الا انه وفي نفس الوقت لا يخلوا من ثغرات، اذ انه وعلى سبيل المثال لو كان قد أعتمد على تطبيق هذا المعيار الموضوعي في حالة التعامل مع جرائم الابادة الجماعية المرتكبة في رواندا، فلن تكون الجريمة قائمة إلا في الحالة التي يكون فيها الضحية من

---

(1). . The Prevention of Genocide. New Haven: Yale University Press، 1985

(2). Cooper، John. Raphael Lemkin and the Struggle for the Genocide Convention. Palgrave/Macmallin، 2008.

(3) . دراسات في القانون الجنائي الدولي، محمد بوبوش، الحوار المتمدن- العدد: 2086- 2007 /1/11-22: 11.

التوتسي فقط. وبمعنى آخر، لا يعد الأشخاص من غير التوتسي الذين قتلوا فيها ضحايا لجريمة ابادة جماعية فيما اذا كان القاتل يتوقع أنهم من التوتستي، وتبين أنهم ليسوا كذلك، في الوقت الذي لا يمنع هذا من أغتبار الجريمة من الجرائم ضد الإنسانية أو جريمة حرب.

أن المعيار الموضوعي في حقيقة الأمر لا يخلوا من الاختلاف في وجهات النظر بين مؤيد ومعارض، حيث يؤكد المعارضون مصاعب التفريق بين الجماعات على وفق هذا المعيار، ويضربون مثلا من حالة رواندا، اذ من الصعب التمييز بين الهوتو والتوتسي في حالات عديدة، وبالتالي من الصعب وصف هاتين الجماعتين بجماعات إثنية، حتى ان الأوروبيين وقعوا في خطأ باعتمادهم على تحاليلهم الموضوعية للانتماء الإثني في رواندا، ذلك الخطأ الذي كشفت عنه المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا في أحكامها الصادرة.[1]

تعليق:

ان العودة الى أحكام المحاكم الجنائية الخاصة في رواندا والسعي الى الوقوف على طبيعتها يبين أن هناك تطورا ملحوظا في تحديد هذه الجماعات وفي تحديد الإنتماء إليها، حيث إنتقلت هذه المحاكم رويدا رويدا من تطبيق المعيار الموضوعي إلى تطبيق المعيار الشخصي، وذلك لأن المعيار الموضوعي قد يؤدي إلى نتائج غير مقبولة وغير مقنعة من الناحية العملية أحيانا .

2. المعيار الشخصي: تتحدد الجماعة ويتحديد الإنتماء اليها من خلال إرادة الضحية نفسه، وهو ما يسمى بالتحديد الذاتي، أو من خلال إرادة الآخرين، فهذا المعيار لا يحفل بالحقائق العلمية أو بالمظاهر الموجودة في الواقع لتمييز الجماعات والأشخاص المنتمين إليها، بل يعتمد على ما يعتمل في ذهن الأشخاص أنفسهم، مثل الضحية أو مرتكب الجريمة .

لقد أخذت المحاكم الجنائية الدولية الخاصة في رواندا وفي يوغسلافيا السابقة أيضا بالمعيار الشخصي لتفادي حصول نتائج مشوهة أو غير صحيحة من الناحية العملية، بعد أن أخذت أولا بالمعيار الموضوعي، لتحديد هذه الجماعات[2].

لقد عرفت المحكمة الجنائية الدولية في رواندا الجماعة القومية، بالاستناد الى حكم محكمة العدل الدولية في قضية نوتيبوم، بأنها: "مجموعة من أفراد الشعب يشعرون بالإشتراك في علاقات قانونية قائمة على مواطنة مشتركة، ومقترنة بتبادل الحقوق والواجبات" . أما الجماعة الإثنية، فقد عدت المحكمة أن السمة الأساسية المميزة لها هي "إشتراك أعضائها في لغة أو في ثقافة مشتركة" . وأكدت المحكمة نزعتها الموضوعية في تعريف هذه الجماعات بتعريفها للجماعة العرقية بأنها تقوم على جملة من الخصائص الطبيعية الموروثة، التي تحدد عادة حسب المناطق الجغرافية المختلفة، بغض النظر عن العوامل اللغوية أو الثقافية أو القومية أو الدينية.

كما عرفت الجماعة الدينية بأنها تلك التي "يشترك أعضاؤها معا بالدين أو بالإعتقاد ذاته. "

---

(1) William A Schabas، *An Introduction to the International Criminal Court* Cambridge: Cambridge University Press (2004).

(2). **محمد أمين الميداني، "المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، المجلة العربية لحقوق الإنسان، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، العدد الثالث، أيلول/سبتمبر 1996، ص 25-54.**

لقد أدركت المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا في حكمها المشار إليه صعوبة الاتكال على المعيار الموضوعي في هذه الحالة، وخطورة النتائج التي قد تترتب على تطبيقه، مما دفعها إلى الاعتماد على المعيار شخصي بتأكيدها على أن "التوتسي كانوا يشكلون جماعة إثنية مختلفة في أذهان مرتكبي الجريمة. " [1]

أن المحكمة المذكورة أقرت بأن التمييز بين الجماعات يستند بصورة كاملة على مشاعر عرضية أو مؤقتة وليس على وقائع إجتماعية أو طبيعية موجودة وجودا موضوعيا. وبمعنى آخر، تبنت المحكمة فكرة مؤداها أن الهويات الجماعية، خاصة الإثنوية منها، هي "هويات متخيلة "أساسها جملة الأفكار السائدة في الخيال الإجتماعي المهيمن في بيئة إجتماعية معينة. ومن هذا فان المحاكم الدولية لم تعد تحفل بصحة الإنتماء إلى الجماعة وفقا للمعايير والمعطيات العلمية، فإدراك مرتكب الجريمة العنصر الأهم والأكثر حيوية في إقامة المسؤولية الجزائية الفردية عن جرائم الإبادة الجماعية، وهو بالتأكيد أهم من فعلية إثنية الضحية ومطابقتها للواقع وللحقائق العلمية.

المبحث الرابع

مراحل وتقنيات الابادة الجماعية

يتطور وقع الابادة الجماعية، ويستكمل فعلها في التدمير من خلال المرور بثمان مراحل يمكن توقعها أي التنبؤ بها.

ان التنبؤ وان كان من الناحية العملية ليس بالامر السهل، لكنه مفيد في التأسيس عليه في محاولات ايقافها، وفي أتخاذ التدابير الوقائية من وقوعها، وهي على وجه العموم عملية ليست خيطية، بل متتالية تكمل كل مرحلة تلك التي سبقتها، بطريقة وكأن جميع المراحل تستمر في العمل سوية خلال عملية حصولها[2]. والمراحل الثمانية هي:

1. **التصنيف:**

ان جميع الثقافات على كرتنا الارضية تمتلك تصنيفات خاصة تميز بها مفهومين سائدين هما النحن us والهم them على أسس العرق، الاثنية، الدين، والقومية، وعلى أساسها نجد قول شائع (نحن المسلمين أو المسيحيين، وهم العرب أو الكورد، الشيعة أو السنة). وعلى اساسها نجد أيضا أن المجتمعات التي تفتقر الى التصنيفات المختلطة أو ما يسمى بالمزج التصنيفي، مثل رواندا وبورنودي تكون الاكثر احتمالا لتعرضها الى جرائم ابادة جماعية.

---

(1). Shake Hands With the Devil: The Failure of Humanity in Rwanda: ISBN 0-679-31171-8،

(2). Arat، Zehra F. DEMOCRACY AND HUMAN RIGHTS IN DEVELOPING COUNTRIES. Boulder، Colorado: Lynne Rienner Publishers، 1991.

انها مرحلة مبكرة يمكن تدارك حصولها وقائيا من خلال تطوير مؤسسات خاصة تساعد على تجاوز الانقسامات الاثنية والعرقية، ومن ثم تشجيع أنشطة التسامح والتفاهم بين الجماعات لتجاوز الانفعال السلبي للانقسام.

وهنا تجدر الاشارة الى حقيقة قوامها لو ان الكنيسة الكاثوليكية كانت قد لعبت هذا الدور في رواندا فما كان للمجتمع الرواندي أن تمزق بسبب هذه الانقسامات. وتجد الاشارة أيضا الى أن الدفع الذي حصل لتشجيع لغة التفاهم المشترك في بعض البلدان مثل تنزانيا قد أسهم في تأسيس هوية وطنية مشتركة[1]، عليه يمكن التأكيد على أن البحث عن ارضية مشتركة امر حيوي للحيلولة دون حصول الابادة الجماعية.

2. الترميز:

أعتاد بني البشر إعطاء أسماء أو رموز الى تصنيفاتهم، فسمي هذا الشعب بالشعب المسلم، وذاك بالشعب اليهودي، والآخر بالبوذي، وأعتادوا التمييز بين هذه الشعوب من خلال الوانهم، ولبسهم وأداء بعض طقوسهم، منها يتبين أن التصنيف والرمزية مسألة موجودة عند الانسان أينما وجد، لكن وجودها لا يعني بالضرورة أنتاج سلوك الابادة الجماعية مالم يفضي الى التجريد من انسانية الانسان dehumanization كسلوك يلي الترميز، يكون مصحوبا في العادة بقدر من الكراهية التي تدفع أعضاء بعض الجماعات الى ارتكاب فعل الابادة الجماعية، وتدفع أعضاء الجماعات المنبوذة الى الشعور بالاضطهاد. هذا وللحيلولة دون قيام الترميز بأفتعال أعمال الابادة لابد من منع بعض الدلالات الرمزية التي تثير الكراهية في التخاطب والاتصال مثل الصليب المعقوف في أوربا، ومع هذا فان المنع وحده لا يكفي اذ أنه وكافة التقييدات القانونية يمكن أن تفشل اذا لم تدعم بقوة من قبل المعنيين بارساء قواعد الثقافة العامة في المجتمع[2].

3. **التجريد من الانسانية:**

في واقع الحياة البشرية حصل أن تجرد جماعة ما جماعة أخرى من انسانيتها، تنظر الى أعضائها نظرة دونية، مثل النظرة الى حيوان مفترس أو حشرة ضارة أو مرض معدي، وهذه نظرة أو مشاعر تجريد نفسي بغيضة تفوق في تاثيراتها السلوك الانساني المنافي لقتل النفس البشرية.

إن التجريد عملية تلجأ اليها بعض الجماعات باستخدام الدعاية المقروءة والمسموعة والمرئية لتأجيج الكراهية بغية تشويه سمعة الجماعات المستهدفة خطوة باتجاه ابادتها جماعيا. هذا ويؤكد المعنيون على ان التقليل من تأثير التجريد في افتعال الابادة الجماعية يقتضي مجموعة اجراءات تحد من الخطابات المثيرة للكراهية، ووضع ضوابط قانونية حمايوية تحول دون السير على خطاها، وهنا يقتضي التعامل مع موضوع الاعلام بطريقة مختلفة عن ماهو موجود في المجتمعات الديمقراطية، أي أن تفرض تحديدات مقننة، وأن تغلق محطات الاذاعة التي تحث على الكراهية، كما يقع على عاتق القادة المحليين والدوليين ادانة استخدام خطاب الكراهية

---

(1). ISG staff (2001)، *Social Scientists' Definitions of Genocide*، Institute for the Study of Genocide، International Association of Genocide Scholars، archived from the original on 5 September 2008.

(2). Anderson، Jack. "In Cambodia، Obliterating a Culture." WASHINGTON POST، (2 May 1978): B12

وجعله من الامور غير المقبولة حضاريا. كما لابد من تقييد سفر القادة الذين يحثون على الابادة الجماعية وتجميد أرصدتهم ، وأن تعاقب جرائم الكراهية بحزم[1].

4. التنظيم.

ان جرائم الابادة الجماعية عادة ما تكون منظمة من قبل الدولة "السلطة" وغالبا ما تستخدم المليشيات في تنفيذها لتوفير غطاءً مناسبا لانكار التخلص من المسؤولية كما هو حال الجنجويد في دارفور، وأحيانا يكون التنظيم بشكل غير رسمي مثل الجماعات الهندوسية المتشددة التي ادارتها مليشيات محلية RSS ، أوحتى من الجماعات الارهابية، كذلك تقوم الوحدات العسكرية الخاصة والمليشيات في الغالب بعملية التدريب والتسليح للجماعات التي ترتكب فعل الابادة الجماعية.

ان القتل في جرائم الابادة الجماعية يحصل بشكل مخطط له، لذا يشير المهتمون بالحد من الابادة الجماعية بضرورة تحريم العضوية في هذه المليشيات قانونيا، وان يوضع قادتها في قوائم المنع الدولي من السفر الى الخارج، وأن تفرض الامم المتحدة اجراءات منع تصدير المعدات والتجهيزات العسكرية الى الحكومات والجماعات التي تنخرط في أعمال ابادة جماعية، وان تقوم بانشاء لجان تحقيق بالانتهاكات كما فعلت ما بعد الابادة الجماعية رواندا[2].

5. الاستقطاب.

ان المتطرفين يقودون الجماعات كل على انفراد، وأعمال الكراهية عادة ما تستقطب وسائل الدعاية، فتصبح أدوات مساهمة غير مباشرة في تأجيجها، وان لم تبغي ذلك، عليه لابد وان يمنع القانون هذا التفاعل، وتتخذ إجراءات التهدئة للتطرف الارهابي العادية، ويتم الدفع لتخويف القائمين على اعماله والمنفذين لخطواته، أذ أن التهدءة التي تنجح على مستوى القيادات العليا وتنتقل منهم الى جماعاتهم هي الاكثر تأثيرا في ايقاف أعمال الابادة.

ان الخطوة الاولى في مجال الحماية من ارتكاب جرائم الابادة الجماعية هي باعتقال القادة المعنيين أو حتى قتلهم في بعض المواقف، وعموما فان الغاية من إجراءات الحماية في نهاية المطاف هي تهدءة القادة ودفعهم الى الاعتدال وبما يحول دون ارتكابهم جرائم ابادة جماعية، اجراءات يمكن ان تشمل الحرمان من الحصول على تأشيرات السفر الى الخارج. وبالمحصلة لابد من التأكيد على أن أعمال التطرف لابد وأن تواجه بحزم من قبل القانون الدولي، لانها البئة المناسبة لانتاج جرائم الابادة الجماعية وفي كل المجتمعات البشرية[3].

---

(1). Bigelow، Katherine. "A campaign to deter genocide: the Bah experience." In GENOCIDE WATCH، [edited] by Helen Fein. New Haven: Yale University Press.

(2). Bothe، Michael، Karl Josef Partsch، and Waldemar A. Solf. NEW RULES FOR VICTIMS OF ARMED CONFLICTS: COMMENTARY ON THE TWO 1977 PROTOCOLS ADDITIONAL TO THE GENEVA CONVENTIONS OF 1949. Boston: Martinus Nijhoff Publishers، 1982.

(3). Boyajian، Dickran H. ARMENIA: THE CASE FOR A FORGOTTEN GENOCIDE. Westwood، New Jersey: Educational Book Crafters، 1972.

6. التحضير:

ان الضحايا يعرّفون اجتماعيا، ويعزلون بيئيا بسبب هويتهم العرقية أو الدينية، عقاب بموتهم يحدد مسبقا، يجبرون على وضع علامات تميزهم عن غيرهم، كذلك تصادر أملاكهم، ويحشرون في احياء خاصة بالاقليات، ومخيمات محددة للمعزلين، يحجزون بها مع تعريضهم الى التجويع والضرب وشتى الاهانات. مما يقتضي إعلان حالة طوارئ ابادة جماعية، من قبل مجلس الامن، ويقتضي أيضا تهيئة إرادة سياسية للدول الكبرى للضغط وتكوين تحالفات الاقليمية، واذا لم تنجح فيمكن لمجلس الامن تهيئة عمل عسكري دولي للتدخل أو تقديم دعم قوي الى الجماعات المستهدفة تساعدها للدفاع عن نفسها. وأقل ما يمكن تقديمه في مثل هكذا مواقف هو تقديم مساعدات انسانية تنظمها الامم المتحدة وجماعات الاغاثة لمساعدة الناس اللذين يقدمون على اللجوء خارج مناطقهم[1].

7. الشروع:

حالما تبدأ الابادة، سريعا ما تعم أعمال القتل الجماعي، فيسمى الفعل قانونيا بالابادة الجماعية، والفاعلون يمعنون بالقتل لانهم لا يعتقدون بان ضحاياهم بشر. وأحيانا يلقى هؤلاء الفاعلون دعما من الدولة التي تشرك قواتها المسلحة مع مليشياتهم لتنفيذ أعمال القتل. أعمال ابادة جماعية تخرج أحيانا كرد فعل انتقامي من قبل الجماعات ضد بعضها البعض، فتتكون في هذه الحالة دوامة أو دورة إبادة جماعية كما حصل في بروندي، عندها يكون التدخل السريع بالقوة هو الاجراء المناسب لايقاف الجريمة. ويكون انشاء مناطق آمنة أو ممرات هروب مع هذا التدخل لازما. وعلى وفق معطيات القانون الدولي فان قوات التدخل الدولية، والاوربية أو القوات الاقليمية التي تشكل في كل حالة لابد وأن تخول في تدخلها قانونيا من مجلس الامن، اذا ما كانت الابادة الجماعية محدودة أما في الحالات الشديدة والواسعة فان قوات متعددة الجنسيات لابد وان تخول من الامم المتحدة لتنفيذ التدخل، وعموما اذا لم تقدم الدول الكبرى قوات عسكرية للتدخل المباشر في حماية الجماعات، عليها أن تسهم بتوفير جسر جوي ومعدات واموال ضرورية لدول المنطقة من أجل التدخل. وأخيرا فان الوقت قد حان للتأكيد على ان المسؤولية الدولية لتامين الحماية الى الجماعات المستهدفة باتت تتجاوز المصالح القومية الضيقة الى الدول[2].

8. الانكار:

ان الانكار هو المرحلة الثامنة والاخيرة التي عادة ما ينتهي بها مسلسل الابادة الجماعية، مرحلة في الواقع من بين أهم العوامل التي تؤدي الى المزيد من اعمال الابادة الجماعية. وبقصد تحقق فعل الانكار عادة ما يقوم مرتكبي الابادة الجماعية بنبش قبور الضحايا، وحرق الجثث في سعي حثيث منهم الى طمس الادلة واخافة

---

(1). Breytenbach، W. J. "Inter-Ethnic Conflict in Africa." Vol. 1. [editor-in-chief] Willem A. Veenhoven. The Hague: Martinus Nijhoff، 1975.

(2). Brogan، Patrick. WORLD CONFLICTS: WHY AND WHERE THEY ARE HAPPENING. London: Bloomsbury، 1989.

الشهود، كما يقومون بالقاء اللوم لما حدث على الضحايا، ويسعون الى إعاقة التحقيق بالجرائم، والى الاستمرار بالحكم لحماية أنفسهم وجماعاتهم الى أن يقصون عنه بالقوة، واذا ما أقصوا يحاولون الهروب الى المنافي بقصد الافلات من العقاب، وطمس الادلة التي يكون توفرها في مثل هكذا حالات صعبا مثل حالة بول بوت أو عيدي أمين.
ان المحاكم الدولية مثل التي تتعلق بيوغسلافيا أو رواندا أو المحكمة الدولية لمحاكمة الخمير الحمر في كمبوديا أو المحكمة الجنائية الدولية قد لا تؤمن الردع الكافي للحيلولة دون تنفيذ جرائم الابادة الجماعية، الا بتوفر الارادة السياسية للاعتقال والمحاكمة التي تحقق قدر من العدالة دوليا[1].

الفصل الثاني
جريمة الابادة الجماعية الصامتة ضد الكورد صورها وآثارها

وقد جرى تقسيمه على :

المبحث الاول: اتجاهات وخطط التعريب والتغيير الديموغرافي.
المبحث الثاني: التهجير القسري للكورد والتوطين العمدي للعشائر العربية.
المبحث الثالث: التغيير في الحدود الادارية للمناطق الكوردية.
المبحث الرابع: الآثار الجانبية لجريمة الابادة الجماعية الصامتة.

المبحث الاول
اتجاهات وخطط التعريب والتغيير الديموغرافي

تناول باقر ياسين في الفصل الاول من كتابه **(الاجتثاث ودكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق، من الالف الثالث قبل الميلاد الى الالف الثالث بعد الميلاد)** فكرة أجتثاث الجنس الكوردي في العراق، قدم فيه واقعة حقيقية نقلها له أحد أصدقاء صدام حسين الموثوقين في أعوام السبعينات وأحد صانعي القرار الاساسيين في نظام البعث بعد عام (1968) قوامها فكرة طرحها صدام حسين في أجتماع سري لعدد محدود من البعثيين الموثوقين كان قد حضره الصديق المسؤول، وكأنه يريد أختبار ردود فعل الحاضرين النفسية، ومدى تقبل مضمون الفكرة وشرعيتها السياسية والاخلاقية والدينية، مضمونها: كيفية ابادة الكورد في عموم العراق كجنس بشري... فكرة جاءت بصيغة سؤال لم يأت في ظروف حرب أو تأزم ضاغطة، بل من خلال الحديث عن مادة كيمياوية يبدو أن صدام ينوي تصنيعها، وينوي استخدامها عن طريق مياه

(1). 1998 Gregory H. Stanton. Originally presented as a briefing paper at the US State Department in 1996

الشرب الآتية من خزانات الاسالة في المنطقة المستهدفة بقصد احداث حالة عقم لدى شاربي هذه المياه المشبعة بالمادة الكيمياوية وهم الكورد بطبيعة الحال[1].

ان الابادة التي جاءت في عرض باقر ياسين هي سلوك إجتثاث، أرجعه باقر ياسين الى خاصية التفرد والاستئثار وحب التملك وفرض الهيمنة والاستحواذ والرغبة بالتحكم والسيطرة وفرض الرأي الواحد والتسلط العقائدي، والميل الى تهميش الآخرين، أو الغائهم عند عموم البشر وفي كل الازمنة، الا انه يعود لمزيد من التأكيد الى الاعتقاد بوجود بعض الخصائص الاستثنائية التي تتميز بها الشعوب والمجتمعات التي نشأت وعاشت في وادي الرافدين والتي يشكل الشعب العراقي آخر أمتداداتها التاريخية، حيث كان لها الاثر في تكوين اتجاهات وافكار الاجتثاث والالغاء والابادة عند أهل العراق[2].

ان تفسير الكاتب الوارد في أعلاه، يصدق على توجهات تعريب الكورد التي بدأت مؤشراتها واضحة في سلوك الحاكم العراقي مع بدايات تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وعلى وجه التحديد بعد تدفق النفط من منطقة بابا كركر في كركوك عام (1927) وأنشاء شركة نفط العراق IPC التي أدارت النفط ومن بعدها شركة نفط الشمال عام (1972) بطريقة دفعت الى أن يلعب النفط بحد ذاته، دورا حاسما في أنتاج فكرة التعريب وفي تنفيذ خطط التغيير الديموغرافي للمنطقة[3]. اذ كان السعي واضحا لابعاد الكورد عن مناطقهم التي يتوفر فيها النفط بشتى الوسائل، وكذلك إبعاد الموظفين من أصول كوردية عن عملهم في المؤسسات النفطية بالمنطقة إلى مستوى تخويل مدير شركة نفط الشمال على سبيل المثال بصلاحية إحالة المنتسبين من أبناء الأقليات غير العربية (الكورد والتركمان) إلى التقاعد لاعتبارات ظاهرها أمني وقصدها تعريب وتطهير عرقي[4].

ان قصد التعريب واضح تؤكده معالم الخفض المتواصل لنسب الموظفين الكورد في شركة نفط الشمال، اذ بينت احصائية أجريت لتحديد النسب حسب القوميات والسنين، أن العرب شكلوا عام (1958) (1%) من إجمالي عدد الموظفين، في حين شكل الكورد (38%)والتركمان (16%) والمسيحيون (40%) في تلك السنة، لكن هذه النسب تغيرت بتعاقب السنين لتصبح عام 2000، 73% للعرب في مقابل 1% للكورد و19% للتركمان و6% للمسيحيين[5].

مراحل التعريب للمنطقة الكوردية

ان التعريب القسري للمنطقة الكوردية التي تمتد من الموصل مرورا بكركوك واربيل وأجزاء من صلاح الدين وديالى والكوت عملية قديمة، بدأت مع مجيء العرب اليها أول مرة عام 637م إبان الفتوحات الاسلامية،

---

(1) . باقر ياسين (2012) الاجتثاث ودكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق من الالف قبل الميلاد الى الالف الثالث بعد الميلاد، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل. ص

(2) . باقر ياسين (2012) مصدر سابق.

(3) . مازال النفط يلعب دورا فيما يتعلق بالصراع الدائر بين حكومة المركز في بغداد وحكومة الاقليم في أربيل، وما زالت توجهات الازاحة والتغيير والرغبة بالتعريب موجودة، دافعها النفط الذي تعتقد حكومة بغداد أن وجوده ضمن أراض الاقليم، سيعطي قوة دفع للاقليم باتجاه الابتعاد عن المركز وربما الاستقلال عن العراق، مما يدفع البعض من الساسة الى التفكير بطريقة لا تختلف معطياتها العملية عن خطى التعريب التي نفذت لثمان عقود متواصلة.

(4) . قرار مجلس قيادة الثورة الرقم 76 في 2000/2/7 (الوثيقة رقم 9 كركوك).

(5) . محمد احسان (2012) كركوك والمناطق المتنازع عليها في المنظور الدستوري العراقي، دار المدى، لبنان.

بعد عبورهم الفرات مسلمين فاتحين[1]، واستمر الامر هكذا في العهد العثماني الذي شجع فيه الوالي مدحت باشا بعد عام 1872 العشائر العربية للتوطين بالمنطقة.
ومن ثم بعد تأسيس الدولة العراقية، عام 1925 عندما عين مصطفى العمري من الموصل وزيرا للداخلية، الذي سعى بجد لدفع العرب الى المجيء والاستقرار بمناطق كوردية من نينوى وكركوك.
ومن بعد ذلك بين الاعوام 1930- 1935 الذي شجعت خلالهما الحكومة وبدفع من رئيس وزرائها ياسين الهاشمي عربا من قبيلة العبيد للتوطين زراعيا في منطقة الرياض وهم البدو الرحل، وقام بإنشاء مشروع اروائي في المنطقة بهدف دفعهم الى أمتهان الزراعة أحد أهم عوامل الاستقرار بالمنطقة. وعلى وفق هذا الإجراء يعد البعض من الباحثين أن ما قام به الهاشمي هو اللبنة الأولى لعملية التعريب المنظم حديثا في كوردستان العراق التي غيرت معالم كركوك والمناطق المحيطة بها ديموغرافيا [2].
ان توجهات التعريب في العهد الملكي كانت تتركز على المناطق النفطية والزراعية الخصبة، اذ وفي عام 1951 تم تأسيس لجنة بعنوان (لجنة توطين العشائر البدوية) قامت بتوطين آلاف العوائل العربية في المناطق الكوردية، بعد تخصيص 150 دونم لكل عائلة مع حفر بئر ارتوازي لكل قطعة أرض.
أما بعد أنتهاء الحكم الملكي فقد تميز حكم البعث الاول عام 1963 بأعمال ابادة وتعريب، اذ تشير المصادر أنه وبين بداية حزيران عام 1963 ونهاية تموز نفس العام قام الجيش بتدمير 875 قرية كوردية واحتلال مناطق واسعة من كردستان. ومع بداية حكم البعث الثانية عام 1968 تم الشروع بعملية تعريب هي الأشد والاوسع اذ تم تعريب 220 قرية كوردية في قضاء دبس وحدها و25 قرية أخرى في منطقة قراج، وقرى أخرى في مناطق شيخ بزيني وشوان[3].

أدوات ووسائل التعريب

أن النظام البعثي الذي تمادى كثيرا في عمليات التعريب قد أستخدم بالاضافة الى التوطين الزراعي والتنقل الوظيفي في النفط والكهرباء والسدود وغيرها، اعادة الارتباط الاداري للمدن والاقضية والنواحي، وتغيير التسميات المحلية الدارجة الى العربية، كما حصل لكركوك التي أستبدلت الى التأميم،[4]، وتغيير التسميات لبعض النواحي والقرى مثل (كوهبل) الى الاندلس وخانه سور الى التأميم ودهولا الى القادسية، وكذلك المحال التجارية بأخرى عربية تنسجم وتوجهات التعريب[5].
واستخدم النظام التغيير القسري الى القومية الى العربية على وفق تعريف خاص بحزب البعث العربي الاشتراكي للعرب، وفلسفته للتعامل مع ساكني المنطقة العربية من وجهة نظره الخاصة، وبضوء توجيهات قيادته التي أمرت بترحيل من يخالف من غير العرب المطلوب تغيير قوميتهم الى العربية من مناطق سكنهم الى أخرى بعيدة عنها، وعلى أساسه هذا، نفذت الهيئات والتنظيمات الادارية والأجهزة الأمنية والعسكرية عمليات منظمة للترحيل بحدود الثلاثمائة عائلة رفضت استبدال هويتها القومية [6].

---

(1) . غفوري مخموري (2006) تعريب كردستان، التعريب- المخاطر-المواجهة، ترجمة عبد الله قركة يي، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل.
(2) . عزيز حسن البارزاني (2002) الحركة القومية التحررية في كوردستان العراق، مطبعة وزارة التربية، هولير.
(3) . جمال نبز، كوردستان شورشه كه ى.
(4) . المرسوم الجمهوري الرقم 31 في 1976/11/29.
(5) . كتاب محافظة التاميم 1043 في 2001/6/11، (الوثيقة الرقم 33 كركوك).
(6) . كتاب الشؤون الداخلية لمحافظة التأميم 3981/5/9 في 2000/4/16

كما ركزت الحكومة في اجراءاتها القسرية الخاصة بتغيير القومية على الموظفين الكورد والتركمان الموجودين في الخدمة بالضغط عليهم في جوانب النقل والترقيات، وأقتصار التعيين بالوظائف الجديدة على العرب فقط ومن بعدهم الذين غيروا قومياتهم الى العربية[1].
كذلك استخدمت أي الحكومة لاغراض التعريب وسيلة تمليك الدور وتوزيع الاراضي السكنية على العرب دون غيرهم، وتسخير الجهاز الحزبي والامني لاعداد خطط التعريب ومتابعتها واقامة طوق عربي للمدن الكوردية تحت حجج تأمينها من الثوار الكورد[2].
وعملت أيضا على نقل سجلات النفوس والبطاقات التموينية الى الوحدات الادارية التابعة للمجمعات السكنية المشمولة بالتعريب[3]. وشجعت خريجي الكليات والمعاهد الزراعية من العرب حصرا للتعاقد معهم على الاراضي الزراعية بقصد دفعهم كعرب الى الاستقرار بالمناطق الكوردية[4]، عززتها بمنع المحاكم من النظر في دعاوي نقل العقارات[5].
ان الحكومة لم تقف عند حد أو أسلوب معين للتعريب، بل وأستخدمت ما متاح وممكن حتى التلاعب بالاعراف والامور الشرعية اذ توجهت على سبيل المثال إلى تحويل قسم من الأراضي العائدة الى الأمير محمد باشا الجاف التي أوصى بها الى دائرة الاوقاف في منطقة خانقين قبل وفاته، وأمرت بتسجيلها بأسماء وافدين عرب الى المنطقة، وأستثنت السكان الكورد من عملية التوزيع وإن كانوا من أهل المنطقة الأصليين[6].

المناطق الكردية التي شملها التعريب :

بدأت خطوات التعريب حديثا من كركوك التي حظيت بالحصة الاكبر لما يتعلق باجراءاته التي تأسست على خطط مركزية مدروسة لاسكان العوائل العربية في أحياء ومجمعات سكنية خاصة مثل غرناطة والواسطي والحجاج وحي صدام والبعث داخل المدينة، بالتوازي مع إجراءات تعريب شملت الريف الكركوكلي أي محيط المدينة، بالتركيز أولا على منطقة الحويجة، التي تحولت بالتدريج المبرمج من قرية صغيرة إلى قضاء يحتضن (450) قرية، يشكل اليوم مركزا لقبيلتي العبيد والجبور وعشائر أخرى، تمتد من حدود الموصل مرورا بحدود بيجي حتى شمال تكريت[7]. وهكذا تغيرت الكثافة السكانية في عموم كركوك من غالبية كوردية حسب إحصاءات قدمها البريطانيون عام (1919) وعصبة الامم لنفس الفترة الزمنية أعطت رقما لاغلبية كوردية

---

(1) . كتابي محافظة التأميم الرقم 1558 في 2000/2/28 (الوثيقة الرقم11 كركوك)، و3380 في 1996/5/6 (الوثيقة الرقم 12 كركوك).

(2) . كتاب محافظة التأميم سري للغاية 298 في 17/ 3/ 1998 (الوثيقة الرقم 23 كركوك).

(3) . كتاب محافظة التأميم 464 في 23 أيلول 1997 (الوثيقة الرقم 35 كركوك).

(4) . كتاب محافظة نينوى سري 1849 في 2000/9/5 (الوثيقة رقم 58).

(5) . قرار مجلس قيادة الثورة الرقم 50 في 1989/1/28.

(6) . محمد احسان(2012) كركوك والمناطق المتنازع عليها، مصدر سابق.

(7) . محمد احسان(2012) كركوك والمناطق المتنازع عليها في المنظور الدستوري العراقي، دار المدى، بيروت.

يعادل (63%) في الوقت الذي أعطت الى العرب رقما تصل نسبته الى (18%) وهي نسبة قلت مستوياتها بالنسبة الى الكورد وزادت الى العرب ليصبحوا أغلبية في السنة التي سبقت التغيير وبنسبة (72)%[1].
لقد رافقت عمليات التعريب عمليات تغيير ديموغرافي واداري، فلواء كركوك الذي تشكل حسب التقسيمات الإدارية الأولى للدولة العراقية من عام (1929 – 1930) من مركز اللواء الذي تتبعه داقوق والتون كوبري وقرة حسن وشوان والملحة، ومن أقضية جمجمجال وكفري وكُل، أصبح يتكون ما قبل التغيير عام 2003 من **مركز** كركوك، وأقضية الحويجة والدبس، وستة نواحي هي تازه خورماتو وداقوق والرياض والعباسي والتون كوبري وسركرِان، ضمن تفوقا عدديا عربيا، وخريطة أريد لها عزل كركوك عن كوردستان العراق.

من بعد كركوك جاءت نينوى التي وعند النظر الى خارطتها الحالية يتبين ان تشكيلاتها الادارية قد أمتدت جغرافيا لمساحة واسعة نفذت إلى خاصرة كوردستان، وذلك باستقطاع وحدات إدارية كوردية وضمها إلى المحافظة الجديدة بتوليفة أريد لها أن تقلل نسبة العنصر الكوردي في عموم المحافظة، وبالمقابل تزيد العنصر العربي عن طريق عمليات التهجير وإعادة التسكين المنوه عنها في أعلاه، هذا ولو أخذنا الكورد الفيليين مثلا واقعيا عن مدى الايغال بعمليات التعريب في هذه المحافظة نرى أن عددهم في عمومها حسب احصاء عام (1977) كان (2489) فردا، أنخفض في احصاء (1997 الى 129) شخصا فقط تناقصٌ أرجعه الباحثون الى إجراءات التغيير القسري للقوميات "التعريب" الذي أتخذته حكومة صدام حسين، لإكراه أبناء القوميات غير العربية الى تغيير أصولهم القومية إلى العربية.[2]
ان سياسة التعريب التي أرتكبت كجريمة ابادة صامتة في نينوى لا تختلف عن تلك التي أرتكبت في كركوك، ومناطق أخرى، والتي تؤمن غاية التعريب التي سعى حزب البعث العربي الاشتراكي وصدام إلى تحقيقها بذات الوسائل والأساليب حيث الترحيل والتجميع السكاني والسيطرة الامنية وتقريب العرب وابعاد الكورد والتركمان.[3] وتحويل القرى الى نواحي عربية التسمية والسكان مثل قرية كر عزيز التي سميت بالقحطانية، نسبة الى العرب القحطانيين. ومجموعة قرى أستقطعت من سنجار لتشكيل قضاء البعاج.
إن التعريب المخطط له في نينوى والاماكن الاخرى كان مقرونا باتجاهات ميل لازاحة الجنس الكوردي "ابادة صامتة" اذ ورد في اتفاقات التعاقد مع الفلاحين العرب في أقضية مخمور والشيخان وتلعفر وسنجار وناحيتي فايدة والفاروق نص على عدم اعطائها الى مزارعين اكراد، وأكثر من هذا عدم السماح بتشغيل العمالة الكوردية لدى الفلاحين العرب[4].
وعموما فان اجراءات التعريب التي طبقت في كركوك ونينوى أمتدت لتشمل محافظة ديالى بجميع أقضيتها الكوردية، خاصة في الفترة الزمنية التي أعقبت إنقلاب (8 شباط عام 1963)الذي جندت فيه الحكومة المركزية في بغداد مواطنين عربا في أقضية خانقين ومندلي والسعدية وبلدروز وأخرى غيرها تحت تشكيلات الحرس القومى لدعم سلطة الحكومة فيها، وكمكافئة على الانخراط في هذه التشكيلات بادرت الى اسكان عديد من عوائلهم في تلك الاقضية بشكل مقصود ومخطط له، لزيادة العنصر العربي من ناحية وفرض سلطة التعريب بقوة السلاح من ناحية ثانية.

---

(1) . محمد احسان، كركوك والمناطق المتنازع عليها، مصدر سابق.
(2) . محمد احسان، كركوك والمناطق المتنازع عليها.
(3) . كتاب وزارة الداخلية 16544 في 2001/9/10.
(4) . قرار مجلس ثيادة الثورة الرقم 803 في 2000/9/10. (الوثيقة رقم 59 نينوى).

لقد أتسعت بعد عام (1974) حملة الممارسات العنصرية بحق الكورد في خانقين من ديالى أسوة بالكورد في المناطق الكوردستانية الأخرى التي شملها الاضطهاد على أساس عنصري كما ورد في إشارات لمنظمة هيومن رايتس وتش المُدافعة عن حقوق الإنسان مفادها أن الضغط الحكومي على السكان الكورد كان ممارسة عنصرية خالفت ما جاء في بنود إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لسنة (1973)[1]. هذا وكان التعريب الذي شمل مناطق مندلي وبدرة التي تسكنهما غالبية كوردية فيلية لا يختلف بوجه العموم في الجوانب الاجرائية عن تلك التي أتخذت في نينوى وكركوك وخانقين وجلولاء والسعدية من ديالى إلا في استغلال وقائع الحرب العراقية الايرانية (1980-1988) لافراغهما من سكانهما الكورد الاصليين.

الفعل الجرمي في عمليات التعريب القسري :

ان فكرة تصنيع مادة كيمياوية لاحداث العقم لدى الكورد التي وردت في مقدمة المبحث، تؤشر نوايا ابادة عمدية للجنس الكوردي بشكل سري أي صامت، وهي فكرة وان لم يثبت تنفيذها الا ان القصد كركن من أركان جريمة الابادة الجماعية واضح في موضوعها لمجرد طرحها الى النقاش في جلسة سياسية حكومية، وهي فكرة تدلل وقائع أستخدام السلاح الكمياوي في حلبجة لاحقا صحة وجود هذا القصد المبيت لابادة الجنس الكوردي من قبل الحكومة.

ان عمليات التعريب التي حصلت في عموم المناطق الغربية والشمالية الغربية لكوردستان العراق، تدمير جماعي نفسي لسكنة هذه المناطق على وجه الخصوص، وسعي من قبل الحكومة لاجتثاثهم من أراضيهم، وأفقادهم صفة المواطنة العراقية، فجعلتهم مجموعة من البشر يعيشون تحت ضغوط الاضطراب وعدم الاستقرار الدائمة، يشعرون بالقلق يغلف حياتهم اليومية، وهذه نتيجة باتت واضحة في توجيهات الحكومة ممثلة بنائب رئيس الجمهورية رئيس لجنة الشمال التي فسر فيها التعريب بانه إجراء لا يبرر للمعنيين من سكنة محافظات الحكم الذاتي "الكورد والتركمان" الاقامة في كركوك[2].

ان التعريب عملية تدمير جماعي صامتة اذ ان بعض خطواتها تقترن باجراءات تطلب الحكومة ابقائها سرية كما هو التدخل الذي طلبه محافظ التأميم من فرع حزب البعث في موضوع ترشيح عناصر عربية لعضوية غرفة تجارة كركوك تنفيذا لتوجيهات لجنة الشمال الخاصة بزيادة نسبة العرب فيها بما لا يقل عن (50%).[3]، والسرية في مثل هكذا أفعال تؤشر وجود القصد كركن من أركان جريمة ابادة جماعية صامتة، مستمرة تمت بخطوات تختلف سرعتها من فترة زمنية إلى أخرى، إلا أن بدايتها في التدمير الواسع تمت في الفترة بين(1980 – 1990) وفقا لخطط مدروسة أفضت الى تغيير ديموغرافي واضح المعالم، وبما يخالف القوانين الدولية في هذا المجال.

ان اجراءات التعريب فرضت باستخدام القسر حيث اللجوء الى حرب سرية مستمرة لمنع الذين لم يغيروا قوميتهم على سبيل المثال من ممارسة الأعمال التجارية مع تجار دول الجوار ومنعهم أيضا من استيراد وبيع وإيجار واستئجار وسائط النقل أو تشييد الأبنية والمخازن، والمشاركة في المناقصات والمزايدات والدخول

---

(1) .مجلس حقوق الانسان.

(2) . كتاب محافظة التاميم سري وشخصي الرقم 946 في 1998/9/1 (الوثيقة الرقم 28 كركوك).

(3) . كتاب محافظة التأميم سري للغاية 855 في 1997/10/9 (الوثيقة الرقم 38 كركوك).

في مختلف التعهدات،[1]، وهي إجراءات وأفعال عمدية، مشفوعة بأوامر من أعلى جهة تشريعية وتنفيذية وقانونية، يراد منها التغيير بشكل صامت أي دون أن يعي المجتمع المستهدف أنه يتعرض الى عملية تغيير قسري لما يتعلق بقوميته ومعتقداته وثقافته.

انه واقع، قام صدام بالتعبير عنه دون وعي بتبعاته القانونية والاخلاقية من جهة، عندما وجه رسميا باستخدام كلمة تطوير بدلاً من تعريب عند الحديث عن بعض جوانبه. [2]، وقام الدستور العراقي المؤقت لعام (1970) بالتعبير عنه من جهة أخرى، عندما أشار بمادته الخامسة إلى أن العراق جزء من الأمة العربية، متجاهلاً الواقع الجغرافي والتاريخي والإجتماعي لتركيبة العراق الأثنية التي تتكون من عرب وكورد وتركمان، واقع تؤشر حيثيات التعامل معه حكوميا وجود تعمد غير معلن "صامت" لارتكاب جريمة ابادة جماعية للكورد .

لمبحث الثاني

التهجير القسري للكورد والتوطين العمدي للقبائل العربية

ان تهجير الكورد من مناطق سكناهم الاصلية وتوطين العرب بدلاً عنهم سار بالتوازي مع اتجاهات التعريب، وبدأ مثله منذ العهد الملكي وأستمر كذلك الى العهد الجمهوري الاول عبد الكريم قاسم اذ وبين العامين (1960-1961)تم تهجير مجاميع كوردية من قرى عديدة في كركوك الى خارجها واسكان عرب قدموا من باقي المحافظات بدلا عنهم بشكل قسري بعد أن كُلف الجيش آنذاك بمهاجمة قرى كوردية وتدمير (150)مائة وخمسين قرية وقصبة[3]. وهكذا كان الحال، سعي للتهجير ومحاولات لتنفيذ خططه باستخدام القوة، خاصة بعد العام(1968) العهد الجمهوري الثالث حيث التوجه الى توزيع قطع اراضي سكنية الى العرب والشروع بتغيير اسماء المحال السكنية داخل المدن الكوردية بعد تغيير أسماء الأقضية والنواحي من الكوردية والتركمانية الأصلية الى العربية، وفعلت كذلك ذات الشيء فيما يتعلق بالترحيل إذ أجلَتْ عام (1975) في جلولاء وحدها (1193) ألف ومائة وثلاث وتسعون عائلة كوردية من داخل الناحية إلى خارجها، واستمرت في توجهاتها هذه تبعثر الكورد جماعات متفرقة على باقي المحافظات العراقية العربية، مستخدمة شتى الوسائل والأساليب التي تخل بالمعايير الانسانية، وغالبا ما كانت تلجأ الى تجميع عدة عوائل تضعهم في سيارات خاصة، تحت حراسة مسلحين من الشرطة في عمليات مثيرة تقارب في تفاصيلها ونتائجها سلوك التعامل مع أعداء ليسوا عراقيين[4].

ان إجراءات وخطط الترحيل تفاوتت في شدتها واستخدام القوة في تنفيذ غاياتها من حكومة الى أخرى والى حين توقيع اتفاقية الجزائر بين الحكومة وايران التي أشعرت الحكومة بالاقتدار والرغبة في الانتقام حيث الشعور بالقدرة المفرطة على الانتقام المنتج لسلوك التشدد والاستخدام المفرط للقوة في تنفيذ خطط التهجير، اذ وبعد توقيعها مباشرة عام (1957) توجهت الحكومة على الفور بتهجير مئات القرى الحدودية من اربيل والسليمانية وديالى والكوت ودهوك والموصل الى مجمعات سكنية يمكن السيطرة عليها والتحكم بها أمنيا والى

---

(1) . أوامر ديوان رئاسة الجمهورية الصادرة برقم 314 في 19 كانون الثاني عام 2000.

(2) . كتاب محافظ التأميم الرقم 21350 في 200/9/7 (الوثيقة الرقم 27كركوك).

(3) . صلاح عصام أبو شقرا(1999) الاكراد شعب المعاناة، (نافذة على واقعهم في لبنان والعالم) دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

(4) . كتاب مديرية شرطة محافظة ديالى 1993 في 1995/3/13 الوثيقة 62.

أهوار ومناطق جنوب العراق[1]. وكان قضاء سنجار من محافظة نينوى مثالا بارزا لهذا التهجير القسري وكانت البداية من قريتا سيبا شيخ خدر وكر عزير التي هُجر اهلها، ومن بعدها جرى الامتداد إلى عشرات القرى التي دمرت ومئات البساتين التي أقتلعت، ومن ثم تجميع أهلها في مجمعات سكنية خاصة يمكن التحكم بها سياسيا*[2] والسيطرة عليها أمنيا[3]، هذا وما تم فعله في سنجار وكركوك تم كذلك في خانقين التي شهدت وحدها تدمير أكثر من (154) مائة وأربع وخمسون قرية وتجمع سكاني، والى المستوى الذي تناقصت فيه النسبة العددية للكورد من (73%) في مركز القضاء عام (1968 إلى 3،48%) عام(1977)[4].

اساليب التهجير:

ان أعمال التهجير وبالاضافة الى الأستخدام المفرط للقوة العسكرية لتنفيذ غايته، فقد تم تنفيذ أساليب أخرى مباشرة وغير مباشرة لتحقيق الغرض المذكور ببينها:

1. وضع القرى والقصبات المطلوب تهجيرها ضمن ساحة الحركات العسكرية حيث التعرض الحتمي لاعمال القصف الجوي والمدفعي الذي يجبر السكان الكورد في المنطقة الى اخلائها تحت ضغط المحافظة على الحياة، وعندما تنتهي الاعمال العسكرية ويهمون بالعودة ال قراهم وبيوتهم يمنعون بالقوة.

2. التهجير الوظيفي، والمقصود به استخدام سلطة الدولة التنفيذية لاحداث فعل التهجير من خلال الايعاز بنقل الموظف من وظيفته الموجودة بالمنطقة الكوردية الى أخرى خارجها. وهذا الاسلوب بدأ اثر الانقلاب العسكري الأول على عبد الكريم قاسم عام (1963)[5] حيث الشروع على الفور بنقل أعداد كبيرة من عمال ومستخدمي شركة نفط الشمال الكورد الى خارج محافظة كركوك، وكانت القائمة الأكبر والأكثر تأثيرا هي التي شملت (2500) ألفان وخمسمائة عامل ومستخدم كوردي، وهكذا أستمر العمل على وفق هذه التوجهات بعد عام (1968) عندما عاود الحزب المذكور السيطرة على مقاليد الحكم بإنقلابه الثاني على عبد الرحمن عارف في(17) تموز من العام المذكور[(6)]،

3. المراقبة والمتابعة الامنية والملاحقة الاستخبارية التي تضع العائلة الكوردية في دائرة الخوف الذي يدفعها الى ترك المنطقة والاختفاء في أخرى.

---

(1) . محمد احسان (2012) كركوك والمناطق المتنازع عليها، مصدر سابق.

(2) . بدأت الحكومة بعد عام 1968 بنشر فكر البعث في المناطق الكوردية، ووصل حجم التنظيم الحزبي قبل أنتفاضة 1991 الى مستوى قيادة فرع في كل محافظة كوردية تمتد تفرعاته الى مستوى الشعبة في القضاء والفرقة في الناحية وفي بعض المجمعات السكنية.

(3) . كتاب رئاسة لجنة التنسيق لمحافظة نينوى 5302 في 74/12/4. الوثيقة 56.

(4) . محمد احسان (2012) مصدر سابق.

(5) . قام حزب البعث العربي الاشتراكي في 8 شباط 1963 بعمل انقلاب عسكري على عبدالكريم قاسم، جاء على اثره عبدالسلام عارف ذو الاتجاه القومي العربي رئيسا للجمهورية و احمد حسن البكر البعثي رئيسا للوزراء، وأنتهت فترة الحكم هذه بإنقلاب لعبد السلام أنهى سلطة البعث في 18 تشرين الثاني نفس العام.

(6) . عاود حزب البعث انقلابه على السلطة في 17 تموز 1968 بالاتفاق مع عبدالرزاق النايف وكيل مدير الاستخبارات العسكرية العامة واللواء ابراهيم الداوود آمر لواء الحرس الجمهوري، وبعد سيطرتهم على الحكم عزلوا رئيس الجمهورية عبدالرحمن محمد عارف وسفروه الى تركيا. وبعد ثلاثة عشر يوما اي في 30 تموز انقلب حزب البعث على حلفاءه النايف والداوود وعزلهم عن مناصبهم كرئيس للوزراء بالنسبة الى النايف ووزير الدفاع بالنسبة الى الداوود، وسفرهم الى خارج العراق لينفرد بالسلطة حتى سقوطه في 9 نيسان 2003.

4. التسيس القسري، وهي توجهات لا تقل مثيرات الخوف فيها عن تلك التي وردت في 2 أعلاه، اذ يتوجه الحزبيون الى الاتصال ببعض المواطنين الكورد في المناطق المستهدفة بقصد تنظيمهم في صفوف حزب البعث، الامر الذي يضعهم أمام ثلاث خيارات:
الأول: قبول الارتباط بالحزب، وتحمل نظرة الاتهام بالعمالة الى الحزب من قبل باقي المواطنين الكورد.
الثاني: الرفض وقبول العيش تحت التهديد والملاحقة الامنية.
الثالث: الرحيل من المنطقة وقبول العيش في مناطق أخرى داخل العمق الكوردي أو بعيدا داخل العمق العربي.
5. التعويق الاداري المحلي، كاساليب غير مباشرة لتأمين الضغط الكافي الى احداث فعل التهجير وذلك بعدم حل مشاكل المنطقة واهلها الخدمية والامنية والادارية والزراعية والمائية تفضي الى تكوين ظروف عيش غير ملائمة يمكن ان تدفع السكان الى هجرها والانتقال الى أخرى بحكم الميل الطبيعي للانسان في العيش بالمكان الافضل.
6. التزامات الحرب وتهيئة سوح القتال للاعمال العسكرية التي تقتضي إخلاء السكان المدنيين منها، خاصة تلك المناطق القريبة من الحدود مع ايران، وكما هو الحال في مندلي والمناطق المجاورة لها، التي زادت فيها معدلات التهجير والهجرة عن مستوياتها السابقة مع بدايات الحرب العراقية الايرانية (1980- 1988) وأثنائها، بعد أن أصبحت هذه المنطقة برمتها حافات أمامية لساحة قتال مدمرة أمتدت بمحاذات الحدود من الفاو جنوبا الى كوردستان في اقصى الشمال، تسببت في نزوح عشرات الآلاف من المواطنيين العراقيين بينهم الكورد الذين يسكنون في العادة قريبا من تلك الحدود،
7. التهجير الظرفي. أي استغلال الظروف القائمة لتحقيق غاية التهجير، فمثلا وعندما إضطر الكثير من الشباب إلى الهجرة نحو الخارج بعد الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالعراق في تسعينات القرن الماضي على سبيل المثال، سارعت الحكومة البعثية إلى إستغلال هذا الوضع للتوسع في عملية التهجير من المناطق الكردية المتاخمة للعربية، وأمرت على أساسه جميع العوائل التي لها ابناء تركوا العراق الى خارجه بالرحيل الى المحافظات الوسطى والجنوبية بحجة تشكيل ظرفهم (سفر أبنائهم) خرقا لأمن البلاد القومي، علما أن إجراءات التهجير شملت العوائل الكوردية دون العربية التي هاجر منها هي الأخرى الكثير من الأبناء في تلك الحقبة الزمنية لذات الغرض الاقتصادي[1].

تعليق:

1. ان التهجير عملية إبادة جرت بشكل صامت، لم تعلن الحكومة تفاصيلها ولم تسمح بالاعلان عنها، أستخدمت القوة في تنفيذ خطواتها تحت ذرائع الامن وبأوامر من الجهات الحكومية العليا، وقامت بذات الوقت باعتقال المرحلين وكذلك الذين يقومون بايواء مرحلين[2]. وعمليات التهجير هذه جريمة تنطبق عليها أركان جريمة الابادة الجماعية على وفق اتفاقية منع ارتكاب جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها للأسباب الوجيهة الاتية:
آ. توفر النية لارتكاب الجريمة بقصد ابادة الجنس الكوردي "تذويبه في العنصر العربي"، وتوفر الرغبة بالتسويف والايهام السياسي اذ أن الحكومة وعند تنفيذ أعمال تهجير واسعة باستخدام القوة المفرطة تلجأ الى

(1) . كتاب قيادة فرع المقداد لحزب البعث، شعبة خانقين الرقم 15/س/3351 في 1998/2/3.
(2) . كتاب محافظة التأميم سري للغاية 1005 في 2000/5/11 (الوثيقة الرقم36 كركوك).

التبرير أعلاميا وسياسيا من خلال توجيه الاتهام الى الجناة بالتعاون مع الحركة الكوردية أو أن وجودهم يشكل خرقا أمنيا يعيق القوات المسلحة عن تنفيذ مهامها القتالية.

ب. لقد رافق عمليات التهجير استخدام مفرط للقوة التي تسببت في احداث ايذاء بدني "موت وعوق" وآخر معنوي "العيش في ظروف الخوف والقلق الشديدين" لفترات زمنية طويلة ولغالبية الكورد[1]. ففي واقعة واحدة تمت عام (1963) مثلا، قامت القوات الحكومية بمداهمة البيوت والاحياء السكنية في السليمانية وأعتقال آلاف الكورد من الأطباء والمحامين والمهندسين والناس العاديين، ثم أجرت فرزا بينهم فمن كان شيوعيا أو منتميا الى الحزب البارتي أو مشتبها بالانتماء الى احدهما يعزل على الفور ويقتل برصاص الجنود في المكان دون محاكمة، بعدها جرى حفر خندق واسع بمعدات حفر آلية (بلدوزر) ودفن المجني عليهم جماعيا في مكان سري قريب من المعسكر[2] . أما الباقين فابقوا ثلاثة أيام متتالية دون طعام او شراب، نقلوا بعدها الى مركز اعتقال داخل الثكنة العسكرية بقوا فيه عدة أشهر خرجوا منه بحالة يرثى لها حيث اللحى والاظافر الطويلة والملابس الممزقة، وفي نفس الحملة منعت السلطات ذوي القتلى من الخروج الى المقابر التقليدية لدفن قتلاهم مما اضطرهم الى دفنهم في باحات بيوتهم.[3]علما ان الدفن في غير المقابر المحددة للعائلة والمنطقة غير مستحب بالمنسبة الى المسلمين، ودفن الميت بنفس بمكان السكن اي البيت غير وارد ويثير الكثير من المخاوف التي تضع العائلة في ظروف التوتر والشد والضغط النفسي المتواصل، وهو أكثر أنواع الضغوط ايلاما من الناحية المعنوية.

2. ان وقائع التهجير، واسلوب تنفيذها بقوة السلاح، وما رافقها من خسائر مادية ومعنوية، تشكل كامل تلاركان لجريمة ابادة للجنس البشري لانسجامها وتعريف الجمعية العامة للامم المتحدة لجريمة الابادة الجماعية الصادر بقرارها الرقم (96 د) في (11) ديسمبر تشرين الثاني (1946)على اعتبارها أي الوقائع إنكار حق الوجود للشعب الكوردي كجماعة بشرية، لاعتبارات عنصرية وسياسية. وتماشيا مع مع ما ورد في اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس البشري والعقاب عليها الصادرة في 9 ديسمبر عام(1948)[4].

3. ان التهجير الذي حصل في عموم كوردستان العراق، في أوقات السلم وأثناء أعمال القتال، كان عملا مستمرا، وجريمة ابادة جماعية يتوفر ركنها المادي وعلى وفق المادة الثانية من أتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية اذ ينطبق على حيثياتها النص الجرمي للصور الخمس التي جاءت في الاتفاقية:

---

(1) . المادة 6 ب من اركان جريمة الابادة الجماعية.

(2) . شهدت المنطقة الكوردية عمليات دفن بمقابر جماعية اثر معارك بين الجيش والبيشمركة، اذ تم العثور بعد سقوط النظام على عدة مقابر جماعية بينها تلك التي عثر عليها بتاريخ 2011/3/14 جنوب مدينة كركوك في منطقة الحي الصناعي، والتي تتكون من عدة خنادق تحوي عدد من النساء والاطفال، يعود قتلهم الى عام 1991. وبينها أيضا المقابر الثمانية التي أكتشفت قرب قريتي العصرية وطوبزاوا التابعتين الى كركوك، التي تحوي رفات نحو 1000 الف شخص معظمهم من الكورد، ومقابر أخرى في منطقة حمرين (125)كم جنوب غرب كركوك تعود الى سنة 1991 ابان الانتفاضة اذار المجيدة ، التي حوت على مغدورين كانوا يرتدون ملابس شعبية تعود الى قوميات كوردية وتركمانية[2] ، علما أن هناك مقابر عديدة تم الدفن فيها جماعيا بعد الانتهاء من معارك عسكرية متفرقة لعموم الفترة الزمنية التي سبقت عام 1991 يصعب العثور عليها الا بالصدفة نظرا لاندثار معالمها بعد مضي فترة زمنية على تنفيذها ولسعة المنطقة التي حدثت فيها، وتحسس منفذيها من البوح بأماكنها.

(3) . لمحات من تاريخ الحركة الكوردية في العراق، حامد الحمداني، الحلقة الاولى.

(4) . اتفاقية منع ارتكاب جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها.

آ. فابادة الجنس قد حصلت بالفعل من خلال مساعي قتل الكورد وتهجيرهم الى مناطق خارج مناطقهم وتعريب مجتمعهم بقصد تذويبه في العنصر العربي ما يعني ابادته.

ب. حصل أتفاق وتآمر مسبق من قبل الحكومة على ارتكاب جريمة ابادة الجنس الكوردي، يؤكدها ما ورد على لسان صدام حسين في اجتماع القيادة الذي تناول المادة الكيمياوية الخاصة بالعقم الواردة في مقدمة المبحث أعلاه.

ج. كما ان التحريض على الابادة واضح في أوامر وتوجيهات القيادة السياسية للجيش وقوى الامن الداخلي في التعامل مع فعل التهجير.

د. ان شرط الشروع الذي وضعته الاتفاقية متوفر بشكل ملموس، اذ استمرت الحكومة المركزية في بغداد وطوال الحقبة الزمنية منذ تأسيس الدولة عام (1921) الى وقت سقوط الحكومة البعثية عام (2003) في تنفيذ خطط التهجير بشكل مبرمج وبأوامر تحريرية وشفوية واضحة.

هـ. كذلك فان صورة الاشتراك او المشاركة في ارتكاب الجريمة متوفرة ايضا، اذ أن القيادة السياسية شاركتها القيادة العسكرية في التنفيذ وشاركتهم قيادات ميدانية، وقواعد حزبية، الامر الذي جعل الجريمة واسعة الحدوث وجعل صورة المشاركة فيها لعدة أطراف سياسية وادارية وأمنية وعسكرية واضحة المعالم.

3. ان جريمة التهجير التي ارتكبت بالضد من الكورد جريمة ابادة جماعية صامتة بالفعل، اذ أنها وان شملت على الصور الخمسة التي حددتها الاتفاقية، وأكدت على أن كل صورة من هذه الصور تعد بمفردها جريمة مستقلة قائمة بذاتها، فان أي عقاب لم يحصل لاي من مرتكبيها على الرغم من ان الاتفاقية أوجبت المعاقبة لكل منها، بل ولم يوجه أي اتهام لمرتكبيها طوال عقود من الزمن كانت فيها الجريمة واضحة وركناها المادي والمعنوي متوفران، وذلك لاسباب سياسية دولية.

4. لقد رافق جريمة التهجير تمييز عنصري اذ أن الضوابط التي وضعتها الحكومة البعثية على سبيل المثال لتغيير قومية الكورد والتركمان الى العربية وتهجير من لم يمتثل، منعت في ذات الوقت العرب من تغيير قوميتهم الى غير العربية لاي سبب كان، بل وسنت قانونا حددت بموجبه عقوبة بالحبس مدة أدناها سنة لمن يسعى إلى ذلك.[1] كما انها وعندما أصدرت أوامرها بترحيل العوائل التي لها أبناء هاجروا الى خارج العراق لاسباب اقتصادية استثنت العرب من أعمال الترحيل، وهذا تمييز يزيد من الايذاء المعنوي على الكرد ويضع الجريمة في خانة جرائم الابادة الجماعية على وفق المادة الثانية من الاتفاقية.

5. أن كل اعمال التهجير التي بدأت مع بداية تأسيس الدولة العراقية رافقتها أعمال تغيير ديمواغرافي وتعريب باستخدام القوة العسكرية لتدمير المنطقة المستهدفة وتهديم قراها مثلما حصل لمنطقة بارزان ابان الحركات التي سميت بالاسم (حركات بارزان) بين عامي(1933- 1934) اذ تم تخريب الدور السكنية في (79) قرية بينها قرى (بروز وميزوري وشيروان) وبحجم تدميري قدرته المصادر في حينه بحدود (60%) من الدور القائمة في تلك القرى[2]، ومن بعدها لكافة المعارك العسكرية في المنطقة الكوردية التي صاحبتها أعمال

(1) . قرار مجلس قيادة الثورة الرقم 850 في 1988/11/27، (الوثيقة الرقم 41).
(2) . جواد ملا (2000) كردستان والكرد وطن مقسم وأمة بلا دولة، دار الحكمة، لندن.

تهديم وتهجير قسري، تؤشر وبما لا يقبل الشك تحقيق الركن المادي كشرط لوصف جريمة التهجير بجريمة ابادة جماعية، وكذلك الركن المعنوي اذ أن الاوامر التي كانت تصدر من الجهات السياسية العليا في الحكومة يعلم الحاكم "الجاني" بأنها ستفضي الى القتل والايذاء والتدمير للكورد كجماعية فرعية في العراق، ويعلم قسم من القادة الميدانيين المنفذين ان القصد من اصدارها هو ابادة الجنس الكوردي، التي كانت واضحة في الاوامر والتوجيهات الصادرة اليهم، وفي صيغ التأكيد على تنفيذها.

6. ان غاية الابادة المقصودة للجنس الكوردي كركن من أركان جريمة الابادة الجماعية متوفرة بالاضافة الى المذكور في أعلاه من خلال:

آ. دفع الكورد المرحلين الى التوجه نحو الوسط والجنوب لتذويبهم كجنس كوردي في المجتمع العربي على المدى المستقبلي إذ تأمر السلطات المحلية في بعض عمليات الترحيل على سبيل المثال بسحب كافة الممتلكات المنقولة للكورد المرحلين الراغبين في التوجه الى السليمانية، بينما تسمح للعوائل الكوردية التي تختار الذهاب إلى المحافظات الوسطى والجنوبية باصطحاب ما تريده من ممتلكاتها.

ب. الحيلولة دون تعيين المواطنيين الكورد والتركمان بوظائف الدولة في الاماكن المطلوب تعريبها ومنعهم ايضا من تملك أراض جديدة أو بناء منزل أو القيام بمشروع تجاري أو صناعي أو زراعي.

وهذه أعمال في مجملها تجعل الحكومة بمواجهة خرق واضح للاتفاقية الخاصة بمنع جريمة الابادة الجماعية الخاص بحماية الجماعات القومية أو الاثنية أو العنصرية أو الدينية.

المبحث الثالث
التغيير في الحدود الادارية للمناطق الكوردية

مستويات التغيير :

أن التغيير، قوميا واداريا في المنطقة الكوردية كان رغبة عميقة لدى الحكومات العراقية المتعاقبة التي سعت وفق مخططات رهيبة الى تتنفيذ خطواتها بتعريب المنطقة تأسيسا على جملة اجراءات نفذت بالتتابع الى عام (2003) بطرق ووسائل وادوات متعددة، وكان الدفع باتجاه التغيير الى العربية وتغيير الحدود الادارية للوحدات الادارية وبما يخدم التوجهات العربية بين الوسائل التي لجأت اليها الحكومات، ونفذتها في عدة عقود على مستويين:

1. المستوى الاول: العام أي الاستراتيجي الذي شمل جهد الدولة في المجالات الرئيسية الاتية:

آ. الاعلام. البرامج واللقاءات والمقابلات والحوارات التي تؤمن تسويق أفكار الدولة وقراراتها الخاصة بالتغيير، كذلك تنفيذ خطط التضليل المحلي والدولي للتقليل من أثر المساعي التي يقوم بها الكورد في مجال الحيلولة دون تنفيذ التغيير والاحتجاج عليه.

ب. السياسة. الحشد المكثف لجهد الدولة السياسي على المستوى الأقليمي والعالمي، باستخدام شتى وسائل الضغط والتسويف السياسي من أجل التغطية على إجراءات الحكومة القسرية في التغيير، وخلق عقبات سياسية تحول دون أمتداد الكورد الى المحيط الخارجي لعرض قضيتهم بالضد من عمليات التغيير.

ج. التعليم. انتاج مناهج دراسية باللغة العربية، تدرس في كافة المدارس العربية والكوردية والتركمانية، تقوم على رؤيا محددة من جانب الحكومة القومية العربية لما يتعلق بجغرافية المنطقة وتاريخها وبما يخدم خطوات التغيير.

2. المستوى الثاني: التعبوي أو المحلي الذي يتعلق بجهود الاجهزة الحكومية وتنسيق خطواتها لتنفيذ أوامر الحكومة الخاصة بالتغيير التي شملت كركوك وأجزاء من الموصل مثل قضاء الحمدانية وتلكيف وسنجار وتلعفر والشيخان والبعاج وعقرة ومخمور ومن ديالى بجهتها الشرقية خانقين ومندلي، وجلولاء وبلدروز جنوبا الى بدرة في محافظة واسط. وكانت أجهزة التفيذ الرئيسية هي:

آ. العسكر. الفعاليات العسكرية القتالية لتنفيذ خطط التغيير، وإجراءتها في تكوين حالة الردع المحلي بالضد من التوجهات الكوردية لافشالها.

ب. الامن. الاعمال التي نفذتها الاجهزة الامنية والاستخبارية التي تنضوي تحت محاولات اجهاض الحركة الكوردية والحيلولة دون تحقيق أهدافها في افشال جهود الحكومة المركزية في مجال التغيير، وشراء الذمم المحلية لتسويقه.

ج. التحزب. مساعي حزب البعث العربي الاشتراكي لنشر تنظيماته الحزبية على المحافظات الكوردية ومدها الى الاقضية والنواحي التي شملها التغيير أولا، لنشر فكر البعث العروبي، وتحجيم النشاط السياسي الكوردي، ومعاونة أجهزة الامن والعسكر في تنفيذ واجبات التخويف والاجهاض والتحوير الفكري وبما يسهل تنفيذ خط التغيير.

اتجاهات التغيير الاداري :

لقد كانت المنطقة الكوردية المحاذية للمناطق العربية الممتدة من بدرة في محافظة واسط مرورا بمندلي وخانقين في ديالى ومن ثم كركوك وأنتهاءا باقضية سنجار وتلعفر والشيخان ومخمور وعقرة في الموصل، مناطق سكنها الكورد قبل الميلاد وأستمروا بسكنها الى العصور الحديثة، بجوار العرب والتركمان الى حين تأسيس الدولة العراقية الحديثة التي شرعت بتغيير الحدود الادارية لوحداتها، اذ ولو ألقينا نظرة على واقعها السكاني وعلى حدودها الادارية نجد أن الواقعة منها وسط العراق، اي في جنوب كوردستان كانت حدودها شبه مستقرة، لا تحتاج سوى الى عمليات تعريب بالتأسيس على توطين العشائر العربية، وتهجير المواطنين الكورد. فخانقين ومندلي وجلولاء والسعدية من محافظة ديالى على سبيل المثال، قد جرى التركيز فيها على استجلاب عشائر عربية ومنحها أمتيازات التوطين من خلال العقود الزراعية أو المناطق السكنية، وما حصل في مجالها هو تغيير في مستوى الادارة من قضاء الى ناحية وبالعكس، وذلك لاعتبارت التعريب وكما مبين في الاتي:

1. الغاء قضاء مندلي عام (1987) وتحويله الى ناحية مندلي ترتبط بقضاء بلدروز الذي تغير من ناحية الى قضاء لإحداث فعل التغيير الديموغرافي في عموم منطقته.
2. استحداث ناحية جلولاء عام(1958) بعد تغيير خريطة المنطقة وضم بعض الأراضي ذات الغالبية العربية من ناحية قرة تبة لزيادة حجم السكان العرب فيها.
3. الغاء ناحيتي ميدان وقورة تو من قضاء خانقين بحجة تأثر مواقعها بساحة الحرب الجارية مع إيران.

إن المنطقة الأخرى التي شملها التغيير الاداري هي المنطقة الشمالية الشرقية من الموصل التي تمتاز بطبيعة جغرافية ذات أمتداد كوردستاني، وسكانية مختلطة بغالبية كوردية، أخلت بها الحكومات المتعاقبة وعززت من الاخلال بها حكومة البعث ما بعد عام (1968) على وجه التحديد، وأستمر بها صدام حسين بعد استيلاءه على الحزب والسلطة عام (1979) بإيغال وتطرف عنصري في التطبيق، وإجراءات تطبيقية ميدانية وصلت جد إيجاد تشكيلات إدارية جديدة على مستوى القضاء والناحية، وأقتطاع أخرى من كوردستان، وإلحاق ثالثة إليه بقصد تكوين واقع ديموغرافي مختلف يكون فيه العرب هم الغالبية "التعريب المبرمج" بتقادم السنين، وكان محور (الموصل - الشيخان) هو المحور الرئيسي الذي ركزت فيه الحكومة جهدها لتكثيف التواجد العربي.[1] وفي هذا المحور تم أستحدث قضاء البعاج في عملية واسعة لتقطيع أوصال قضاء سنجار "شنكال" وتشتيت سكان المنطقة وصهرهم وتغيير هويتهم الثقافية والقومية وحتى الدينية والمذهبية. ولتحقيق أهدافها في التغيير لم تكتف باستحداث القضاء من قرية في جنوب غرب المدينة بل إيجاد ناحية أخرى في قرية كوردية هي الأخرى صغيرة في جنوب شرق سنجار وأطلقوا عليها اسم القيروان لتلحق بقضاء البعاج بهدف أستيعاب العشائر العربية التي أستوطنت فيها تدريجيا وضمت اليها مساحة من سنجار تقدر بحوالي ثلث مساحته، دون سكانها الذين رحلوا إلى مناطق أخرى في قضاء البعاج الذي تتواجد فيه كثافة سكانية عربية عالية حتى أصبحت حدود هذا القضاء تمتد الى سفح جبل سنجار مبتلعة كل القرى التي على السفح، وجزءا كبيرا من الضواحـي الجنوبية لمدينـة سنجـار نفسـها مـع المجمعات السكنية الثلاث:

الجزيرة (سيبا شيخ خدر).

القحطانية (كرعزير).

العدنانية(كرزرك).

إضافة الى رمبوسي وكروفي.[2]

التغيير الاداري الاوسع في المنطقة :

أن أكثر المناطق التي شملها التغيير في الحدود الادارية وفي نهج التعريب هي كركوك الهضبة التي تحدها جبال زاكروس من الشمال ونهر الزاب الصغير من الغرب وسلسلة جبال حمرين من الجنوب ونهر سيروان من الجنوب الغربي، وهي أي كركوك من جهة أخرى أكثر المناطق التي جرى الاختلاف بصددها بين الحكومة المركزية والحركة الكوردية، إذ وبعد التوصل إلى توقيع أتفاق (11) آذار في عام (1970) للحكم الذاتي وتقديم ضمانات من قبل الحكومة للاعتراف بالحقوق القومية للكورد والمشاركة في الحكومة العراقية واستعمال اللغة الكوردية في المؤسسات التعليمية أبقيت قضية كركوك دون حل بانتظار نتائج إحصاءات مقترحة لمعرفة نسبة القوميات المختلفة في المدينة، كسبيل وحيد للتعرف على واقعها الحقيقي في عموم المحافظة، يفضي الى صحة السير باتجاه العمل على اتمام تنفيذ خطوات اتفاق آذار المذكور، إلا إن الحكومة البعثية وبسبب توجهات التغيير على المستويين الاستراتيجي والتعبوي تنصلت عن وعودها وعن روح الاتفاق، وعلى اثرها ساءت العلاقات بين الحركة الكوردية والحكومة المركزية، حتى عدت أي الحكومة آنذاك إصرار الكورد للبت في موضوع كركوك بمثابة حرب ضدها، الأمر الذي دفعها إلى إعلان الحكم الذاتي للمنطقة

---

(1). القرار 2868 في 1994/5/7.

(2) . كركوك والمناطق المتنازع عليها، مصدر سابق.

الكوردية من جانبها فقط في آذار 1974 دون موافقة الطرف المعني به أي الكورد، الذين اعتبروا الاتفاقية الجديدة بعيدة كل البعد عن اتفاقيات سنة (1970) لأنها لم تضع محافظة كركوك وقضاء خانقين وجبل سنجار ضمن مناطق الحكم الذاتي[1]، ولجأت الى التعامل مع الموضوع بخطوات مدروسة لتغيير:

1. الحدود الإدارية بطريقة ضمنت الغالبية العددية للعرب في عموم كركوك.
2. التسمية من كركوك التي تعود بعض أصولها للكوردية[2] إلى محافظة التأميم بقصد طمس معالم الماضي الموغلة في القدم، وتغيير الرمزية الكوردستانية للمدينة إلى أخرى تقترن بتأميم النفط الذي حاول النظام البعثي أعطائها بعدا ثوريا وعملا نوعيا للحزب يبقيه ماثلا في عقول العراقيين، وقادرا من وجهة نظره بمحو ما سبقه من أرث في ذات العقول.[3]

ان كركوك وعند النظر اليها من الناحية الجعرافية يتبين أنها أمتداد للمنطقة الكوردية المعروفة بجبالها اذ تتالف من جبال حمرين ومكحول والعطشان وعذبة وابراهيم[4]. حقيقة أوردتها موسوعات معتمدة مثل:

- الموسوعة العربية العالمية التي أكدت أن كركوك عاصمة المجموعات الكردية شمال العراق.
- الموسوعة العربية الموجزة التي اشارت الى أن كركوك من المدن الرئيسة في كوردستان العراق[5].
- دائرة المعارف الاسلامية التي أشارت إلى ان سادة كركوك ورؤسائها كانوا من الكورد المحليين لمنطقة اردلان.
- الموسوعة السويدية السنوية التي وضعت كركوك ضمن جغرافية كوردستان[6].
- قاموس الاعلام التركي، لمؤلفه المؤرخ العثماني شمس الدين سامي، الذي نوه باشارة واضحة إلى أن عدد سكان كركوك يبلغ ثلاثون ألف نسمة يمثل الكورد ثلاثة ارباعهم والترك والعرب واليهود والكلدان الربع الباقي[7].

إن شواهد التاريخ الكثيرة والمتعددة المصادر تؤكد على إن جغرافية كركوك كوردية اذ أن عشائر كوردية معروفة قد سكنت محيطها مثل: الجباري، والطالباني، وزنكنه، وشيخ بزيني، والجاف، والهموند، والشوان، والداوودة، والكاكائي، وكانت لها أمتدادات في داخل المدينة كما كانت هناك بعض العشائر العربية والتركمانية في ضواحي المدينة أيضا، إلا إنها أقل بالمقارنة مع العشائر الكوردية[8].

ان كوردية هذه المدينة قد وردت على لسان العديد من الرحالة، منهم الفرنسي كليمان الذي أشار في رحلته الى المنطقة عام 1885 بأنه قام بزيارة كركوك وإنها مدينة يعيش فيها حوالي (25) خمس وعشرون الف نسمة، ثلاثة أرباعهم من الكورد، وهي النسبة المقاربة لتلك التي دونها المؤرخ التركي (شمس الدين سامي)،

---

(1) . حدود كردستان الجنوبية تاريخياً وجغرافياً خلال خمسة ألاف عام.

(2) . لقد أختلف المؤرخون حول كركوك كتسمية، إذ يردها البعض أصلا إلى كلمة كرخاد بيت سلوخ، كتعبير عن المدينة المحصنة بجدار أو سور، بينما يردها البعض الآخر إلى كلمة كوركورا التي جاءت وصفا لمنطقة بابا كركر التي أشرها المؤرخ اليوناني بلوتارخ((2))، هذه التسمية التي يؤكد أصحاب المنحى التاريخي إلى أن الميديين قد أضافوا لها كلمة أوك لتكون كوركورك وبالاستعمال أصبحت كركوك، أما الساسانيون فقد عرفوها بكرمكان أي الأرض الحارة ثم تحولت إلى كرميان باللغة الكوردية.

(3) . المرسوم الجمهوري الرقم 41 في 1976/1/29

(4) . أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث.

(5) . الموسوعة العربية العالمية الجزء 19.

(6) . راجع الموسوعة السويدية الرئيسة.

(7) . قاموس الاعلام التركي.

(8) . كركوك ـ رحلة في ذاكرة التاريخ.

هذا فضلاً عن وجود (760) يهودي و (460) كلداني القومية. اما (ادموندز) فيشير بوضوح في كتابه (الكورد والترك والعرب) بأن 53% من سكان كركوك هم من الكورد، والمتبقي موزع على مكونات القوميات الاخرى المختلفة.

من هذا يمكن التأكيد على أن مدينة كركوك التي سكنها الكورد منذ نشأتها، واضفوا على مناطقها ووديانها ومعالمها تسميات كوردية قد تعرضت الى عمليات تغيير أخلت بتوازنها السكاني وغيرت من معالم حدودها الجغرافية [1] إذ أن تشكيلتها الادارية التي تكونت في البداية بين عامي 1929 – 1930 من" مركز اللواء: (كركوك – داقوق – التون كوبري) وقره حسن، شوان، الملحة، وثلاثة أقضية هي:

جمجمجال: الذي تكون أصلا من ناحيتي جمجمال، واغجلر.

كفري: الذي يشمل (كفري – طوزخورماتو – قره تبة – قلعة شيروانة – شبيجة).

كًل: الذي يتكون من ناحيتي كل وسنكاو.

تشكيل اداري سرعان ما تغير عام 1935 ليكون من قضاء كركوك "المركز" : (كركوك – التون كوبري – ملحة) قره حسن، شوان، وثثة أقضية هي:

قضاء كفري: ويتكون من نواحي (طوز – قره تبة – قلعة شيروانة).

قضاء جم جمال: ويتكون من نواحي (أغجلر – سنكاو).

قضاء كل: ويتكون من ناحيتين (قادر كرم – داقوق).

انها تغييرات في الحدود الادارية وان لم تكن واسعة بالمقارنة مع التغييرات التي جرت بعد العام (1968) الا إنها تؤشر توجهات مركزية للتغيير تخدم عملية التعريب والتغيير الديمواغرافي، تؤكداها التغييرات الحاصلة الى عام (1947) التي اصبحت فيها كركوك مكونة اداريا من قضاء كركوك: (قره حسن (ليلان) – التون كوبري – ملحة – شوان)، وثلاثة اقضية هي:

قضاء كفري : (كفري – بيباز – قره تبة – شيروانة).

قضاء طوز: (طوز – داقوق – قادر كرم).

قضاء جمجمال: (اغجلر، سنكاو، وناحية المركز).

لقد أستمر التغيير في الحدود الادارية وبشكل متدرج لتكون كركوك عام (1957) بحدود أخذت سعة أكبر، وترتيبا أشمل من تلك التي كانت قد حصلت من قبل، لتكون قادرة على استيعاب المد العربي الوافد الى تشكيلاتها الادارية، وبذا أصبحت حتى (**2003/4/9**) "سقوط النظام البعثي" مكونة اداريا من قضاء كركوك المركز وقضائي الحويجة والدبس، وستة نواحي هي تازه خورماتو وداقوق والرياض والعباسي والتون كوبري وسركِران. وكان بوجه العموم تغيير في الحدود الادارية يخدم عملية التعريب التي أنتهجتها الحكومة، أذ تؤشر الاحصاءات بينها إحصاء عام (1974) على سبيل المثال أن نسبة العرب في تلك السنة قد ازدادت بمستوى (5.1%)لعموم المحافظة[2]، مما يدلل على الآتي:

1. أن الأقضية والنواحي بدأت تستقطب تواجد عربي مخطط له بقصد زيادة النسبة المئوية العامة للعرب على حساب التواجد الكوردي.
2. أن الحكومة البعثية مستمرة في خططها ها بتغيير الحدزد الجغرافية للمنطقة.

---

[1] . مراحل سياسة التعريب والتغيير الديموغرافي في كركوك، الحلقة الثانية.

[2]. محمد احسان، كركوك والمناطق التنازع عليها، مصدر سابق.

3. أن التعريب والتغيير عملية مستمرة متداخلة أضاف لها كل نظام حَكَمَ العراق لمسة من لمساته التي تصب في مجرى التغيير، بدءاً من الملكية وأنتهاء بصدام حسين.

انها استنتاجات تؤيدها نتائج إحصاء عام (1987) حيث بلغ عدد السكان (601219) ستمائة وواحد ألف ومئتان وتسعة عشر نسمة، وكذلك نتائج إحصاء عام 1997 والذي بلغ فيه عدد السكان بحدود (752745) سبعمائة وإثنان وخمسون ألف وسبعمائة وخمس وأربعون نسمة، وفيهما تضاعفت نسبة العرب عدة مرات وتناقصت نسب الكورد والتركمان عدة مرات ايضا.

ان التغيير الاداري الاكثر سرعة وتأثيرا في منطقة كركوك ذلك الذي جرى بعد العام (1975)والذي شمل الآتي:

1. فصل قضائي جمجمال وكلار عن المحافظة عام (1975) وضمهما الى محافظة السليمانية.[1]
2. فصل قضاء طوزخورماتو من المحافظة وضمها الى محافظة صلاح الدين.[2]
3. فصل قضاء كفري وضمه الى محافظة ديالى.[3]
4. فصل ناحية الزاب من محافظة الموصل، وربطها بمحافظة كركوك.[4]

الاستنتاجات

1. إن خطوات التغيير في الحدود الادارية التي أتخذتها الحكومات المركزية، لم تأت بقصد التطوير والتحسين وتسهيل انسيابية الادارة، بل وجاء لاغراض تعريب المنطقة وبما ينسجم مع فكر الحكومة وتوجهاتها في تغليب العنصر العربي وتذويب العنصر الكردي، مما يجعل عموم عمليات التغيير ضمن جريمة الابادة الجماعية للكورد وفقا لاتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها.

2. أن اقتطاع أراض وضم أخرى وتعديل حدود صاحبه ترحيل للسكان الكورد، وتوطين للعرب، بطريقة عرضّت السكان الكورد الاصليين الى الاذى المادي حيث الفقدان التام لاراضيهم الزراعية أي المصادر الرئيسية لعيشهم، وكذلك الى الاذى المعنوي، حيث الشعور بالحيف والشقاء جراء ارغامهم بالقوة على تنفيذ إجراءات الترحيل، وهما نوعان من الاذى يشكلان ركني جريمة الابادة الجماعية وفقا للقانون الدولي، بقيت صامتة لعدة عقود.

3. ان اجلاء السكان الكورد عن مناطق سكنهم واحلال عرب محلهم، يتنافى تماما مع الاعراف العشائرية والتقاليد القيمية لأهل المنطقة، وعلى اساسها بقوا في حالة قلق نفسي "أيذاء" وترقب للعودة، وشحن أنفعالي عدائي على السكان الجدد جعل عموم المنطقة تعيش حالة توتر واضطراب راح ضحيتها آلاف القتلى بطريقة يشكل حصولها جريمة ابادة جماعية، كانت صامتة.

4. ان التعديل الحاصل للحدود الادارية تم بموجب مراسيم جمهورية، وتعليمات تنفيذ ادارية فيها قصد التعريب والتمييز العنصري واضحة، مما يجعلها جريمة ابادة جماعية فيها الركن المادي والمعنوي متوفران.

---

(1). المرسوم الجمهوري الرقم 608 في 15/12/ 1975.
(2). المرسوم الجمهوري الرقم 41 في 19-1-1976.
(3). الفقره الثانية من المرسوم الجمهوري الرقم 608 في 1975/12/15.
(4). المرسوم الجمهوري الرقم 111 في 16-11-1987.

5. عند تعديل الحدود الادارية للمنطقة يجري التركيز على دعم وتطوير الاماكن التي يسكنها العرب في حين تهمل الاخرى التي يسكنها الكورد والتركمان، بقصد تكوين ضغط ظرفي على الأخيرين، ليرحلوا منها.
6. ان المناطق التي تعدل فيها الحدود الادارية عادة ما تكون مسكونة من خليط قومي فيه العرب والكورد والتركمان، وعادة ما تطلب الاجهزة الامنية من العرب القيام بالتعاون معها والتنظيم الحزبي لمراقبة ومعرفة عدد وأسماء المواطنين الكورد والتركمان، من الذين لم يسايروا الحزب والدولة أو ممن لم يتعاونوا معها أو ممن لم يقدموا على تصحيح قوميتهم الى العربية، وهذا أسلوب يضع الكورد والتركمان على حد سواء في دائرة القلق المقصود، لتأمين الضغط النفسي الكافي لتحقيق الترحيل الطوعي أو القبول بالترحيل التعسفي.

المبحث الرابع
الآثار الجانبية لجريمة الابادة الجماعية الصامتة

دوافع ارتكاب جرائم التطهير والتهجير :

اتجه هتلر عند أستلامه الحكم في المانيا واثناء الحرب العالمية الثانية الى ألمنة المناطق الاستراتيجية التي يحتلها، من خلال عمليات التهجير والتغيير الديموغرافي، واتجه موسيليني القريب من أفكار هتلر الى طلينة المناطق التي تقع في متناول يده، وقام الفرنسيون بفرنسة الجزائر وبعض مناطق الشمال الافريقي التي احتلت من قبلهم، وهكذا كان الحال بالنسبة الى المجر واسرائيل وغيرها[1]، لغاية قوامها الارض أحد المقومات بل المقوم الاساسي للوطن المطلوب تكوينه أو توسيع رقعته أشباعا لمشاعر الانحياز والتطرف القومي أو الديني، حتى أن هتلر عبر عن هذا بتأكيده على أن الغاية من اجراءاته هي الارض وليس الانسان[2].

واذا ما تركنا الغرب في مرحلة التطرف والانحياز القومي في النصف الاول من القرن الماضي وتحولنا الى الشرق وتحديداً صوب العراق الذي شهد تطرفا وانحيازا قوميا في النصف الثاني من القرن الماضي نجد أنه أي العراق لا تختلف توجهات الحاكم القومي فيه خاصة صدام حسين عن توجهات هتلر أو موسيليني فيما يتعلق بالنظرة الى الأرض من زاويتين متناقضتين:

الاولى: السعي الى توسيع رقعتها لصالح الوطن المطلوب توسيعه قوميا، أو تلبية لمشاعر الانحياز القومي المتطرف الموجودة في عقل الحاكم والحزب الحاكم الذي يمتلك القوة الكافية للتنفيذ.

الثاني: العمل على تضييق مساحتها للطرف المقابل له في ساحة الصراع، لنفس الاسباب.

ان النظرة الى الارض بهذا المنظار التعسفي المنحاز جاءت لأن الدكتاتور في الاساس لا يعير اهتماما للانسان الموجود على الارض، بل يولي كل الاهتمام الى الارض التي هو عليها، فالارض من وجهة نظره باقية ثابتة،

---

(1). Ethnic conflict and genocide: Reflections on Ethnic Cleaning in the former Yugoslavia، American academy of Political and social science،VOL. 548، PP. 191- 199. 1995.
(2) .Alexander Laban Hinton، Annihilating Difference، The Anthropology of Genocide. Los angeles: university of California Press، 2002. PP 229-272.

يستطيع ضمها الى ارض الوطن المطلوب توسيعه بسهولة، بينما لا يستطيع ضم الانسان من الأقوام الاخرى الساكن عليها الى جانبه بالشكل المطلق، وان ضم البعض بقوة السلاح أو بالترغيب التعسفي فان مشاعر الكره في داخلهم له لا يمكن تجاوزها، عليه ومن وجهة نظره يكون الاسلم والاسهل لمشروعه هو اللجوء الى تنظيف الارض من ساكنيها غير التابعين له قوميا أو طائفيا، وذلك بتطهيرها[1].

ان ما يقوم به القائد من تهجير وتطهير للسيطرة على الارض كجريمة ابادة جماعية يأتي في الغالب لدوافع نفسية، لان الوطن القومي في مخيلته كبير، ويريد هو أكباره واقغيا من خلال ضم المزيد من الاراضي المستولى عليها بالقوة الى جغرافيته، لاضفاء صفة العظمة على هذا الوطن وعلى من قام باكباره. انها عمية تمثل للوطن الكبير في العقل بضوء الاهداف القومية المشبع بها العقل المنحاز[2].

لقد أعار صدام حسين على وجه الخصوص الارض الكوردستانية أهتماما كبيرا، فلجأ أولا الى السيطرة عليها، ومن ثم ترحيل "تطهير" أهلها الى تجمعات سكانية خارجها أو تشتيتهم بين التجمعات السكانية العربية الكبيرة[3]، ليحقق غاية رئيسية هي كسب الارض، وغايات أخرى تخدم حقيقته، قوامها:

1. السيطرة الامنية على ساكني التجمعات الجديدة من خلال التخويف والعزل والمراقبة التي تبدأ منذ الايام الاولى للتهجير والتوطنين، ولا تنتهي بوقت محدد.

2. قطع سلسلة الدعم المادي والبشري والاسناد الاداري للبيشمركة في قتالها بالضد من توجهات التطهير والاضطهاد، اذ أن القتال للدفاع عن الارض والحيلولة دون حصول الاضطهاد الذي شرعت به قوات البيشمركة يحتاج الى شباب داعم بشكل مستمر لتعويض الخسائر الناجمة عن القتال من جانب، ورفد التشكيلات القتالية الجديدة بالمقاتلين الجدد التي تفرضها الجبهات التي تفتحها القوات الحكومة في عملياتها العسكرية من جانب آخر، وقطع سلسلة الدعم هذه تجري باتجاهين:

أولا. خارجي بتكوين حزام أمني عربي يطوق التجمع الكوردي[4].

ثانيا. داخلي عن طريق مراقبة الرجال "الشباب أسبقية أولى" المقيمين في التجمعات السكانية الجديدة، ومتابعة تحركاتهم.

3. فصل التجمعات الجديدة عن مجتمعها الام وتسهيل عملية تعريبها أو تحوير أفكارها لصالح توجهات الحكومة القومية المنحازة.

---

(1) . التطهير مفردة تقترن لغويا بالتنظيف والحماية من الاصابة بالعدوى.

(2) . لقد تغبر نهج القتال في العالم الحديث بعد معاهدة ويست فالي عام .... اذ أصبح قتالا من أجل الأوطان "الارض" بدلا من القتال عن الملوك والكنائس لعموم الزمن الذي سبقها، وقتال صدام وحزب البعث وارتكابهم جرائم ابادة جماعية صامتة جاءت تمثيلا لأهدافهم القومية في الوحدة العربية التي يسعون الى تحقيقها من المحيط الى الخليج، وحدة لابد أن تصهر كل القوميات غير العربية في بوتقة القومية العربية خطوة باتجاه تحقيقها عمليا، بكل الوسائل المتاحة بينها استخدام القوة.

(3) . كتاب محافظة التأميم، المراسلات السرية، الرقم 3313 في 19 /3/ 1994.

(4) . كتاب لجنة الشمال الرقم 821 في 2001/5/8.

4. بعثرة الكورد أقليات متفرقة بين العرب الاغلبية الساحقة، تؤدي الى تعريبهم تلقائيا، بالتاسيس على جاجات الانسان الطبيعية للتكيف الى البيئة الجديدة والتطبع بطبائعها، من هذا نرى وجود أحياء وأزقة لهم تسمى بالكوردية في بغداد وبابل والرمادي وعديد من مدن العراق العربية.

5. ابعاد التجمعات السكانية الكوردية الموجودة ضمن المنطقة الكوردية أو تلك المشيدة قريبا منها أو بعيدا عنها، عن قضيتهم الكوردية الرئيسية "الحصول على الحقوق القومية" من خلال عزلهم جغرافيا واداريا[1]، ومحاولة الهائهم بمستلزمات عيش صعبة، تلزمهم على وضع أولويات البقاء على قيد الحياة في المقدمة، تأتي بعدها المطالبة بالحقوق القومية او تأييد المطالبة بها.

الآثار المترتبة على ارتكاب جريمة الابادة الجماعية الصامتة :

ان التطهير وكما ورد في المباحث الثلاثة لهذا الفصل جريمة ابادة جماعية صامتة أرتكبت من قبل الحكومات المركزية المتعاقبة، لغاية السيطرة على الارض وتوسيع رقعتها، وهي جريمة تركت آثارا ضارة مباشرة وغير مباشرة على الانسان الكوردي وعلى المجتمع الكوردي وثقافته وقيمه وتقاليده الكوردية، يمكن تقسيمها لاغراض هذه الدراسة الى نوعين من الاضرار وكما ياتي:

1. الاضرار المادية المباشرة :

عندما تتغير البيئة الاساسية للعيش ويضطرب الاستقرار، يصعب تأمين المستلزمات الاساسية للحياة، على اقل تقدير لفترة زمنية تسمح بحصول الاستقرار، وتزداد الصعوبات عندما تتعمد سلطة الضبط الحكومية في ادامة التوتر وتأخير حصول الاستقرار، عندها تتسبب في أيجاد أضرار مادية على المرحلين المقيمين في التجمعات المستهدفة وعلى باقي الكورد في عموم المنطقة الكوردية، والاضرار المادية المترتبة على هذه الجريمة الصامتة تمحورت غالبيتها في الآتي:

آ. الاخلال بطبيعة العيش والحياة في المنطقة الكوردية، اذ أن التطهير والترحيل والتوطين في تجمعات سكانية ضمن المنطقة أو خارجها في الجنوب والوسط العراقي، تعني أولا افراغ الارض الكوردية من ساكنيها، ومن ثم السيطرة عليها عسكريا، تمهيدا الى توزيعها لقادمين عرب من مناطق عربية كمرحلة أخيرة، وهذا يعني أن أهلها الاصليين قد تركوا مهنة الزراعية، ولكي يعيشوا لابد وأن يمتهنوا مهن أخرى غيرها، وبما أن الاعمار المتقدمة التي تعمل في الزراعة تكون غير قادرة في العموم على أمتهان أخرى، فاصبحت حياتهم

(1) . كتاب لجنة التنسيق لمحافظة نينوى سري للغاية الرقم 5302 في 1974/12/4.

والحالة هذه غير مستقرة وأصبحت طبيعة عيشهم يكتنفها العوز، مختلفة عن تلك التي أعتادوها على أرضهم الاصلية.

ب. ان التعريب نُفذ بطريقة فيها تفضيل ملموس للعنصر العربي على العنصر الكوردي[1]، وبضوء هذا التفضيل وخطط التعريب فقد أُخذت أرض الكردي بالقوة، وعندما بقي في المجمع السكني الذي حشر فيه، وجد نفسه كصاحب أرض أو فلاح في ارض انتزعت ملكيتها الكوردية عاطلا عن العمل، جالسا في المقهى يترقب القدر، فعمت البطالة عموم هذه التجمعات السكانية، كذلك الحال بالنسبة الى الشباب الكوردي الذين بقوا في ذات المنطقة المعربة، وأن عربوا قوميا أو انتماءا صوريا الى حزب البعث العربي الاشتراكي، وان حصلوا على بعض الامتيازات كثمن للتعريب "تغيير القومية"[2] فأنهم أصبحوا غير قادرين على منافسة العمال العرب المفضلين للعمل في المجمعات والدوائر الحكومية وفي التعامل مع القوات العسكرية، عندها باتوا ارقاما أضافية على قوائم البطالة، زادت أعدادهم باجراءت الفصل والاحالة على التقاعد للعمال والموظفين في الدوائر والمؤسسات المطلوب تعريبها، كما جرى لمنتسبي شركة نفط الشمال حيث التخويل الرسمي بقرار لمجلس قيادة الثورة لرئيس الشركة باحالة العاملين الكورد على التقاعد[3]. وهذه أعمال واجراءات جعلت شباب الكورد وكبارهم من الاجبال التي سبقتهم وآبائهم في حالة فقر متقع، انعكس بصورة كساد أقتصادي على الآخرين في عموم المناطق الكوردية الابعد.

ج. ان المجتمع الكوردي مجتمع زراعي منتج، فعمليات الترحيل والحركات العسكرية التي شملت عمومه، شلت عمله الزراعي، وحولته من مجتمع منتج الى آخر مستهلك، عزز الحاكم حالته من خلال الآتي:

أولا. التوجه الى نهج توزيع المال على بعض المتنفذين ودفعهم الى تشكيل أفواج خفيفة داعمة للقوات العسكرية في قتالها المستمر في عموم المنطقة الكوردية.

ثانيا. دفع البعض من السياسيين والمقاتلين الكورد في المراتب القيادية أثناء فترات الهدنة وتوقف القتال الى امتهان التجارة النفعية، ودعمهم في اعمال المقاولات والتجارة الحكومية، بهدف ابعادهم عن روح القتال بالضد منها ومن ثم تسقيطهم في نظر قواعدهم السياسية والمقاتلة.

ثالثا. دفعْ الفلاح والكاسب الى العمل في بعض دوائر الدولة بوظائف غير حساسة بطريقة حشر عددي تكرس البطالة المقنعة، فنرى مثلا أن المئات من الفلاحين المرحلين وابنائهم من الكورد والتركمان، وعند الالحاح للحصول على فرص العمل من اجل العيش تتجه السلطات الحكومية الى تعيينهم بصفة حراس في البلدية[4] او في مشاريع خدمية تضمن السيطرة الامنية عليهم، وتجعلهم تابعين لها كمرجع رزق لعوائلهم. ولهذا السبب وعوامل ضغط اخرى تحول عموم المجتمع الكوردي الى مجتمع مستهلك أضر بواقع الحياة الاقتصادية الكوردية لعشرات السنين.

---

(1) . قرار مجلس قيادة الثورة 199 في 2001/9/6.
(2) . كتاب محافظة التأميم 1978 في 1999/9/17.
(3) . قرار مجلس قيادة الثورة الرقم 76 في 2000/2/7.
(4) . كتاب نائب رئيس رئيس الجمهورية سري وشخصي 205/25 في 1976/2/17.

د. ان عمليات التعريب والتهجير والاستحواذ على الاراضي الكوردية كجرائم ابادة جماعية صامتة، كان لها ضرر كبير على الكورد في المناطق التي أرتكبت في محيطها الجرائم بشكل خاص، اذ أن ترك الارض بالمفهوم الشعبي الكردي المحلي والعراقي العام مثلبة على صاحب الارض، وتقصير يلام عليه، ويلوم هو نفسه على ما حصل وان جاء بطريقة لا دخل له بها ولا يقوى على مقاومتها، وبسببها وعوامل الوطنية الكوردية فان العديد من اصحاب الاراضي التي تم الاستيلاء عليها بعمليات التعريب وجدوا أنفسهم مدفوعين للانخراط في صفوف البيشمركة لمقاتلة اجهزة السلطة المركزية، ليس بسبب الايمان بحقوق الكورد السياسية والوطنية فقط، بل ومضافا لها ردود الفعل الانفعالية المضادة للدولة المتكونة من مشاعر الاستحواذ على الارض، وهي معالم قتال أخذت ابعادا مادية خارج المنطقة الكوردية، وآثار سلبية تجاوزت المنطقة الكوردية لتطال أقتصاد العراق ونموه وتطوره لفترة زمنية طويلة أمتدت الى الوقت الحالي.

2. الآثار النفسيية والاجتماعية غير المباشرة :

لجريمة الابادة الجماعية الصامتة آثارها المادية المباشرة، ولها كذلك آثارها النفسية والاجتماعية غير المباشرة، التي تفوق في ايلامها وسعة حصولها تلك الاثار المادية بينها:

آ. ان التطهير الذي جرى في المناطق الكوردستانية شكل راحة ورضا ورغبة ملحة في تحقيقه بالنسبة الى العرب القادمين اذ وفر فرص أمتلاك أرض، وسلف وقروض، وتعيين في وظائف حكومية واستعلاء وولاء للحكومة والتسيد على أهل المنطقة، لكنه وفي نفس الوقت تسبب في أحتجاج وعدم ارتياح وبغض حد الكره بالنسبة الى الكورد المشمولين بالترحيل ذاته، بمستوى أخل بولائهم للدولة التي فرقت بينهم وبين العرب، وتعاملت معهم بسوء غير مقبول.

ب. ان جريمة الترحيل بالطريقة التي نفذت فيها كونت حقدا عدائيا مركبا، من الكورد بالضد من الحكومة والعرب الوافدين، ومن العرب المستوطنين بالضد من الكورد في المنطقة، ومن الحكومة بالضد من الكورد أنفسهم، وهذا مستوى من العداء تضخم كثيرا بتبادل المشاعر العدائية... خروق خرجت أنفعالاتها السلبية بطريقة مركبة ايضا مؤداها:

أولا. أعمال عسكرية قسرية من قبل الحكومة بالضد من الكورد.

ثانيا. أعمال قتال عسكرية دفاعية من قبل الكورد بالضد من الحكومة ورموز الدولة.

ثالثا. تطوع لمقاتلة الكورد من قبل المستوطنين العرب.

وهذه انفعالات تركت آثارا نفسية سلبية ضارة على الكورد عموما لا يمكن محوها لعشرات مقبلة من السنين.

ج. التطهير والتهجير حتم أن تقيم عائلة كوردية في الرمادي أو الناصرية على سبيل المثال، وحتمت الظروف أن تعيش بوضعية تقترب من أن تكون منعزلة نفسيا، وهي عائلة مع عوائل أخرى غيرها كبر صغارها واصبحوا شبابا كورد بين شباب عرب يتبادلون فيما بينهم مشاعر الضد المخفية، أقلها العتب وعدم الارتياح، طوال مرحلة ماقبل التطبع وتغيير المشاعر القومية، وخلالها لو أرتبط شاب عربي بفتاة كوردية، سيكون من الصعب زواجهم، وما ينطبق على الفتاة الكوردية يمكن تعميمه على الشاب الكوردي في ارتباطه بفتاة عربية

الذي يصعب زواجه أيضا، والعكس صحيح بالنسبة الى الشباب العرب في كثير من الاحيان، وبما أن الكورد هم اقلية في المجتمع العربي الاوسع ستكون الخسارة الاجتماعية في مثل هكذا حالات من نصيب الكورد أكثر من العرب بكثير.

د. إن جرائم الابادة الجماعية التي أرتكبت، وما صاحبها من معاناة نفسية ومادية حصلت، اشعرت المواطن الكوردي أنه إنسان مستهدف برزقه وبوضعه ومستقبله و بكرامته، وهو في حال يختلف عن أخيه العربي في المنزلة والتقدير والتعامل، وبذا ضاعت في داخله مفاهيم المواطنة العراقية، وحل محلها تيه بين الكوردية التي لم ترق الى مستوى المواطنة، وبين العراقية التي لم تستطع المحافظة على المواطنة، وهذا وضع أضر بحالة الكوردي النفسية وقربته من حالة التيه الوطني، يستدل عليها ببساطة عند الالتقاء بالكوردي في المهجر اذ وعندما يُسئل عن أصله يقول كوردستاني، في اصرار حر على نكران عراقيته.

هـ. للكورد ثقافتهم القومية والمحلية، اذ وعندما تهجر قرية أو مجموعة قرى وتمسح من على الخارطة المحلية الكوردية، تمسح معها بعض المعاني الثقافية والاعراف والتقاليد الاجتماعية، فالتوطين في الانبار لمجموعة كوردية اعتاد أفرادها الاحتفال بعيد النوروز رقصا "الدبكة" كورديا مختلطا بين الرجال والنساء على سبيل المثال، لا يمكنها الاحتفال بنفس الطريقة ولا يمكنها الرقص على نفس الوتيرة وسط الانباريين الذين يُحرمون الاختلاط بين الجنسين، بل وينظرون اليه نظرة تجاوز أخلاقية، كذلك يؤدي العيش في وسط وجنوب العراق الى نسيان بعض الاكلات الكوردية وبعض العادات الكوردية ذات الصلة بها بحكم التيسر الخاص بالمواد، والظروف والعلاقات الاجتماعية الجدية، وهذا واقع حال يؤشر حصول ضرر ثقافي واضح المعالم.

و. ان التوطين واعادة التوطين في بعض المناطق الكوردية المحاذية للمناطق العربية، والسعي الى اعطاء العرب عقود زراعية، وسلف زراعية، وتمليك اراضي بحجج اقامة أحزمة أمنية، ودعمهم ماديا ومعنويا، جعل التركيبة السكانية لمنطقة التوطين غير متجانسة، مما أخل بهذه التركيبة، وكون صراعات بين العرب والكورد غطتها أو غلفتها قوة السلطة، لكنها وبعد زوال تلك السلطة اثر التغيير عام 2003 ظهرت معالم الخلل على شكل تناحر في مناطق سميت بالمتنازع عليها، يمكن أن تسحب العراق بعربه وكورده الى حافات الاقتتال الذي ستزيد فيه الخسائر المادية والنفسية أضعافا عن تلك التي حصلت طيلة العقود السابقة.

ز. ان عمليات التعريب والتطهير والتهجير التي جرت في المناطق الكوردية المحاذية للمناطق العربية، جلبت عربا الى المنطقة، فزادت من نسبهم بالتدريج، وقللت من نسب الكورد بالتدريج، وفي هذه الحالة وجد الكورد الذين اصبحوا اقلية في مناطقهم أن المدارس لا تدرس لغتهم ودوائر الدولة لا تتعامل بلغتهم، وان برامج لنشر وتعميم اللغة العربية يقتضي الالتزام بها، عندها شعر الكوردي أنه محصور في منطقته وفي بيته، وانه موضوع تحت سلطة الرقابة الامنية والسياسية طوال الوقت فعاش بسببها أوضاعا نفسية بائسة.

ح. ان العمل في الدوائر الخدمية للدولة، المسموح به لبعض الكورد يصاحبه في الغالب ترهيب لاغراض الانصياع وتنفيذ قرار وتعليمات التغيير التعسفي الى القومية العربية، ويصاحبه ايضا توجهات حثيثة لتنظيم

الكورد في صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي[1]، لغرض تدجينهم وصهرهم في الاطار العربي الذي يسعى الحزب الى تكوينه على مستوى الامة العربية، وهذه نوايا وتوجهات صامتة أضرت بالمجتمع الكوردي حيث الرغبة في تجزئته ونزع المشاعر القومية الكوردية من نفوس أبناءه.

ط. ان عمليات التعريب كجريمة ابادة جماعية للجنس الكوردي، قد تمت مدعومة بعديد من الاجراءات التي تنتج الضرر النفسي والاجتماعي للانسان الكوردي وللمجتمع الكوردي في آن معا اذ أن قرار واجراءات تغيير القومية الى العربية [2] صاحبها:

آ. توجهات ترغيب حيث السماح بالبقاء في المنطقة، والحصول على بعض الحقوق البسيطة، وترهيب حيث التهديد بالتهجير والعزل والتنكيل.

ب. تحريض بعض الكورد على بعضهم الاخر، فمن يغير قوميته يطلب منه أكثر من تغيير القومية، الى حدود التجسس على ابناء القومية والتطوع في صفوف الجيش الشعبي المعادي للقومية ومقاتلة ابناء القومية، والانتظام في صفوف الافواج الخفيفة شبه العسكرية التي تقاتل الأهل. وتحريض بعض العرب القادمين حديثا الى المنطقة، لينتظمو في الصفوف التي تكونها الحكومة، ويشكلوا جمعيات حكومية، وينتسبوا الى الجيش الشعبي الحكومي، بأساليب صورت لهم الكورد الذين يعيشون معهم أو القريبين في محيطهم خطرا يحدق بهم، فكونت في داخلهم مشاعر رفض للكورد وسطهم، وهذه غاية تبدو محسوبة من قبل الحكومة، أذ أن الرفض ومتى ما تزايدت شدته، سيكون عندها أصحابه اي الشاعرين به مشاركيين رئيسيين في خطط الحكومة للتعريب والتهجير والنبذ الانساني، مما تسبب في زيادة الضرر النفسي والمادي على الجانب الكوردي.

ج. ان عمليات التحريض التي جرت بالضد من الوجود الكوردي كونت أجيالا عاشت تناشزا نفسيا قربهم من حدود التوتر وعدم الاستقرار شبه الدائمة، حيث التفكير الكوردي غير المسموع والقول العربي الحكومي الظاهر غير المقنع، والتناشز من أكثر المشاكل النفسية معاناة لاصحابه، وهم شريحة كوردية ليست قليلة.

طمس معالم الجريمة وازالة آثارها :

في المجتعات الشرقية وبينها المجتمع العراقي، تُنفذ أعمال قتل من قبل الحاكم وأجهزته العسكرية والامنية، ولا أحد من المجتمع يتكلم عنها، ولا وسيلة أعلام داخلية تكتب عنها، لان الحاكم فيها يملك الاجهزة ووسائل الاعلام ويملك التشريع والتنفيذ، فأصبحت أعماله باضطهاد الانسان في مجتمعه وتجاوزاته على هذا الانسان، وقتله وتشريده صامتة، ترتكب في الاروقة الخاصة لا أحد يعلم عنها، وان علم البعض لا يتكلم عن موضوعها لانه يخاف الحشر مع المعاقبين بعقوبتها[3]، هذا على المستوى الفردي أما على المستوى الجماعي، واذا ما

---

(1) . على الرغم من أن فكر حزب البعث يتاسس على الجانب القومي العربي وان أهدافة تتركز على وحدة الامة العربية، فقد اتخذت قيادة الحزب قرارا في ضم الكورد الى صفوف الحزب، مما يعني ان الضم قد جاء ليس للتوافق مع مبادئ البعث ومفاهيمه الفكرية، بل لاغراض أخرى.

(2) . كتاب محافظة التأميم سري جدا، العدد 3981 في 2000/4/16.

(3) . في العراق شرع مجلس قيادة الثورة قانونا لمعاقبة الشخص الذي يسمع أقوال أو يرى افعال تفسرها السلطة بالضد منها ولم يخبر عنها يعاقب بنفس العقوبة التي تصدرها المحاكم على المدانين بها.

فسر الفعل بعمل مضاد للسلطة، فالجريمة لاتكون صامتة فحسب، بل وتقوم أجهزة الدولة متناغمة بالعمل في عدة اتجاهات لمحو آثارها من خلال الاتي:

1. وصم الفعل المرتكب بالعمالة والتجسس وخدمة الاجنبي، لتكوين علاقة ذهنية ،فكرية، بين فعل العمالة غير المرغوب من قبل المجتمع والفعل الوطني والسياسي التي تقوم به جماعة مطالبة بحقوقها أو ساعية للتخلص من ظلم السلطة. وهذا توجه عملت على اساسه جل الحكومات العراقية في تعاملها مع القضية الكوردية، ولفترة زمنية طويلة، أدى الى ايجاد شرخ بين الشعب العربي في الوسط والجنوب والكوردستاني في الشمال، مما أضر بالقضية الكوردية وبالتجانس الاجتماعي المطلوب لتكوين أمن اجتماعي واستقرار لعموم أبناء المجتمع العراقي.

2. معاقبة الاشخاص والجماعات ووسائل الاعلام الداخلية التي تتطرق الى موضوع الفعل المضاد للسلطة من وجهة نظر نقدية لا تصب في مصلحة السلطة وفي تكوين التعمية المطلوبة للحدث من جهة، وتكريم الاشخاص والجماعات والوسائل التي تسهم في التعمية من جهة أخرى، وهذا نهج عقابي استمرت عليه الحكومات المركزية في بغداد خاصة تلك التي أدارها البعث وصدام على وجه الخصوص، وهو نهج أضر كثيرا بالمجتمع العراقي بشكل عام والمجتمع الكوردستاني على وجه الخصوص، اذ حال دون وجود اعلام رقابي محايد، بل اعلام انتهازي تسويقي، قلق، ساير السلطة في توجهاتها للتعمية وازالة الآثار، وسبقها في أحيان كثيرة.

3. تضليل المجتمع العراقي صاحب الشأن لما يتعلق بالقضية الكوردية على سبيل المثال، وتضليل المجتمعات الاقليمية والدولية بوسائل السياسة والاعلام والاستخبارات، لتتجنب ضغوط الاتهام الدولي بارتكاب جرائم حرب وجرائم ابادة جماعية.[1] والتضليل الذي نجحت به الحكومات المركزية أضر كثيرا بالانسان الكوردي العادي "غير المقاتل"، اذ جعل الكثير منهم شاعرين بالاضطهاد والدونية، يحسون فعل القهر ولا يستطيعون التعبير عن وجهات نظرهم حوله، ولا يجدون من حولهم أحد قريب أو بعيد يتكلم عن معاناتهم، وهذه مشاعر قهر نفسي مؤلمة.

4. التغطية الاعلامية لما يجري بطريقة حشد الجهد الاعلامي المركزي المدعوم ببعض وسائل اعلام عربية واجنبية ماجورة لتصور الجريمة التي أرتكبتها الحكومة وأجهزتها، بانها حادثة عابرة أو جريمة ارتكبت بالضد من الدولة ومؤسساتها، الامر الذي وضع عموم الكورد كمؤيدين لقضيتهم وداعمين لمحاولات سياسييهم في مقاومة الظلم والجريمة في حالة القلق والخوف من أجهزة الدولة، والقلق بطبيعته حالة نفسية مؤلمة وضارة.

الاستنتاجات

(1) . ان مجريات الاحداث تؤشر ان صدام حسين لم يكن يعير الاهتمام لضغوط الاتهام الدولي سواء الى شخصه او الى حزبه الا بالحدود التي تتعلق بمحاولات حصوله على بعض الدعم لتنفيذ برامجه السياسية في اضطهاد الكورد وبسط السيطرة المطلقة على مقاليد أمورهم السياسية والاجتماعية والامنية، لذا يمكن القول أن التضليل الجاري لما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الكورد تاتي من باب الازعاج ليس الا.

1. ان الرجوع إلى نصوص الاتفاقيات الدولية يبين أن تلك الجرائم التي حدثت ضد الشعب الكوردي تشكل نموذجا صارخا لجرائم الابادة الجماعية الصامتة التي ذكرها نظام المحكمة الجنائية الدولية والأنظمة الدولية الأخرى،
لان ما جرى في كوردستان منذ عشرينات القرن الماضي حتى حدوث الانتفاضة الشعبانية عام (1991) هو نموذج لحروب التطهير العرقي، استمرت أحداثها متواترة بعنف ضمن سلسلة الاحداث التي شهدها العراق، في الطريق الى تنفيذ خطط وبرامج السلطة المركزية لصهر العنصر الكوردي في المجتمع العربي.

2. ان التطرف القومي سواء في العراق البعثي أو في أفريقيا القبلية وصربيا المسيحية تؤكد وقائعه ان السير على هداه، ينتج أعمال تطهير عرقي محتومة، وهذه أعمال وممارسات ان استمرت لفترة زمنية ممتدة ستبلغ مستويات تمتد الى حدود الابادة الجماعية بسهولة.

3. ان التطهير في المجتمعات البشرية مختلف الانواع، فهو في يوغسلافيا على سبيل المثال قومي وديني في نفس الوقت، الا انه في العراق تطهير قومي فقط، وكلاهما يؤديان الى ارتكاب جرائم ابادة جماعية، تفضي الى آثار نفسية ومادية مؤلة.

4. لقد صاحب عمليات التهجير في المناطق الكوردستانية أعمال أضطهاد للسكان المهجرين مما يمكن عدها جرائم ضد الإنسانية كما عرفتها الاتفاقيات والأنظمة الدولية وآخرها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدولية في الفقرة (أ /1) من المادة (7)، وهي أي عمليات التهجير، ابعاد للسكان أو نقلهم قسريا، تعد في حد ذاتها جريمة ضد الانسانية كما ورد بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الفقرة (1/ د) من المادة (7).

5. ان جريمة التهجير والتطهير العرقي، ارتكبتها الحكومات المركزية بصورة منهجية وفي إطار الهجمات المتكررة على المناطق الكوردية. صاحبها سجن يعض العوائل وحرمانهم من الحرية البدنية[1]، والحرمان من الحرية البدنية والسجن إحدى الجرائم المنضوية تحت النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية باعتبارها جريمة ضد الإنسانية كما ورد في الفقرة (1/ ه) من المادة (7)[2].

القسم الثاني

العامل السياسي في ارتكاب جرائم الابادة الجماعية

في كوردستان

وقد جرى تقسيمه على :

(1) . كتاب محافظة التأميم 1423 في 1998/8/12.
(2) . النظام الداخلي للمحكمة الجنائية الدولية.

الفصل الاول: عوامل السياسة البعثية في انتاج وتمرير جرائم الابادة الجماعية ضد الكورد

الفصل الثاني: الكورد في الدولة العراقية منذ التأسيس عام 1921 الى عام 1990 واتجاهات التنفيذ العمدي لجرائم الابادة الجماعية

الفصل الاول

عوامل السياسة البعثية في أنتاج وتمرير جرائم الابادة الجماعية ضد الكورد

وقد جرى تقسيمه على :

المبحث الاول: فكر حزب البعث وأساليبه الادارية عامل انتاج لجرائم الابادة الجماعية.

المبحث الثاني: طبيعة المجتمع العراقي عامل مساعد لحصول وتمرير جرائم الابادة الجماعية.

المبحث الثالث: قدرة الدولة البعثية على انكار حصول جرائم الابادة الجماعية

المبحث الأول

فكر حزب البعث وأساليبه الادارية عامل انتاج لجرائم الابادة الجماعية

فلسفة الحزب وشخصية صدام منتجة لجرائم الابادة :

نظرة فاحصة الى الواقع الفعلي لادارة الدولة العراقية منذ تأسيها، والتحكم بالمجتمع العراقي منذ تأطير وجوده في هذه الدولة تبين أنها ادارة وتسييس وتحكم اعتمدت في غالبية المراحل الزمنية وخاصة زمن حكم حزب البعث العربي الاشتراكي (1968 – 2003) بشكل عام وحكم صدام حسين ضمن فترته (1979 – 2003) بشكل خاص على السعي لتحقيق ايديولوجية الحاكم "القائد - القيادة"، فالبعث طرح مع بداية سيطرته على الدولة في انقلاب عسكري موضوع الوحدة العربية هدفا وكذلك الحرية هدفا آخرا، وعندما اصطدم بواقع تطبيق الحرية السلبي على فرض سيطرته المطلقة على الانسان العراقي، اعطاها اي الحرية تفسيرا يبتعد عن التفسير الايديولوجي لها في ادبيات الحزب، وعزز هذا المعنى في اعلامه على انها التحرر من الاستعمار، وسار على هذا الاساس يقمع الحرية حتى داخل صفوفه واثناء الاجتماعات الحزبية لاعضاءه[1].

(1) .المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، المؤتمر القومي السادس، تشرين الاول 1963، دمشق.

ان الاهداف التي وضعها الحزب ابان تأسيسه عام (1947) وان جاءت في ظروف سياسية واجتماعية، كان المد القومي التحرري في المنطقة العربية على أوجه، بمعنى ان الحزب الذي يريد النجاح وسط ذلك المد، عليه ان يطرح أهادفا تفضلها الجماهير المنفعلة، وهي على وجه العموم أهدافا لم يتركها الحزب محبوسة في اصداراته الادبية وندواته الثقافية والسياسية، بل وحاول تعزيز وجودها نهجا في تفكير الأجيال العراقية من جانب، ومحاولة ترجمتها الى الواقع التطبيقي من جانب آخر، فعندما غزا صدام الكويت عام (1990) وضع تبريرا لغزوه بلافتة عريضة تحت بند الوحدة العربية التي يسعى الحزب تحقيقها، ولان الظرف غير مساعد على تحقيقها بالطرق السلمية، فان الحرب والقوة سبيل آخر للتحقيق، من هذا وعند العودة الى الفكر الوحدوي للحزب والحاكم ضمن المجتمع العراقي الذي يحاول الحزب تطبيق فلسفته في الادارة على ارضه نجد ان الامعان في الرغبة بالتوحيد بأية وسيلة كانت هي السائدة خاصة في العشر سنين الاولى التي حكم فيها صدام العراق، فهو يرى ان الوحدة العربية تتحقق من ارض العراق، وهي لا يمكن ان تتحقق ان لم يكن العراق موحدا في الاصل[1]، لذا سعى الى عملية التوحيد على اساس الاندماج والصهر المجتمعي، فالاقوام غير العربية من وجهة نظره لا ينبغي ان يكون لها وجود مؤثر في مجتمع الغالبية العربية، وهم في عيشهم ضمن اطار الثقافة المجتمعية العربية يمكن ان يكونوا عربا، وبذا أصدر قانونا يدفع الأشخاص من القوميات غير العربية أن يغيروها الى القومية العربية، تحت هاجس الوحدة، ولم يكتفِ من طرفه باصدار قرار من مجلس قيادة الثورة ذي الرقم (199) لسنة (2001) لتبديل العراقيين من غير العرب قوميتهم الى العربية، بل أصدر الاوامر الى مكاتب وفروع الحزب الى الزام تطبيقه على البعض، وتقديم الاغراءات المادية والوظيفية لتطبيقه على البعض الآخر، فيعاد المهجر الكوردي الى منطقته وليس بالضرورة الى ارضه اذا ما غير قوميته، ويبقى في وظيفته آخر اذا ما غير قوميته، ويهجر الثالث من مكانه، وأحيانا من عموم كوردستان اذا لم يبادر في تغييرها، فاصبح والحالة هذه هدف الوحدة العربية سيفا مسلطا على رقاب العراقيين لجمعهم في اطار القومية الواحدة أي العربية التي يرى البعث في شعارة أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة امكانية انبعاثها حضاريا من جديد تحت راية البعث القادر على حكمها من حدود العراق الشرقية والخليج العربي الى موريتانيا على المحيط[2]. من هذا يمكننا استنتاج الآتي:

1. ان الاهداف التي وضعها الحزب، والفلسفة التي آمن بها حاول تطبيقها بشتى الوسائل المتاحة بينها التعريب في كوردستان، وتقييد الحريات لعموم العراقيين غير البعثيين ومحاربة الاحزاب غير الموالية له، وهذه سياسة أخلت بالطبيعة السكانية لعموم المناطق الكوردية المحاذية للعربية من الموصل شمالا حتى ديالى جنوبا، ولأن التعريب قد تأسس على سلب اراضي الكورد والتركمان في هذه المناطق ومنحها الى العرب الوافدين اليها بدفع وتشجيع الحكومة، فقد تكونت:

---

(1) . فؤاد مطر وآخرون، "موسوعة حرب الخليج – يوميات. الوثائق. الحقائق" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1 1994.

(2) . محمد مجيد، 2010 القسوة لدى صدام حسين، حمام الدم.

آ. مشاكل من الاختلاط غير التجانسي، اشعرت البعض من العشائر العربية الوافدة بالتسيد على الآخرين من سكان المناطق الاصليين، واشعرت الكورد والتركمان فيها بالمواطنة الثانية، مما زاد من تعقيدات العيش المشترك من جهة، وصعّبَ من احتمالات حل المشكلة توافقيا من جهة أخرى.

ب. أرضية ملائمة لحدوث جرائم جنائية وابادة جماعية، حيث الاستعداد النفسي المشترك للاطراف غير المقتنعة بواقع عيشها باستخدام العنف لتحقيق مبتغاها، فالعرب الموجودون في هذه المناطق والاخرى القريبة مستعدين لان يكونوا ادوات مسلحة عند السلطة لتحقيق أهدافها في اتمام عمليات التهجير والتعريب[1] والكورد الموجودون زادوا من اصرارهم على التشبث بالمكان وان تعرضوا لقهر السلطة.

2. ادارة البلاد بطريقة تنم عن السعي لبناء هيكل اداري يستجيب الى نهج الحزب وصدام في مسالة التوحيد المجتمعي الاندماجي، حيث التقسيم الاداري والسياسي للدولة ومؤسساتها وأجهزتها بطريقة تجعل كل مقاليدها وشؤونها بيد الشخص الواحد "رئيس الجمهورية، القائد العام للقوات المسلحة، أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي" وتحت هيمنة الحزب الذي يتوزع كادره على مفاصلها حسب التدرج الرتبي، وعلى وفق هذا التقسيم تم تنحية الكورد جانبا أذ لا نجد كورديا على سبيل المثال في الاجهزة الامنية، ولا نجد شيعيا في المستويات القيادية العليا لتلك التقسيمات، خاصة في رئاسة الجمهورية والقيادات العليا للجيش والشرطة "مع بعض الاستثناءات البسيطة التي تقع خارج القياس"

3. لقد تكونت في العراق بمرور الوقت قيادة حزبية "بعثية" تتحكم بالمجتمع وبمفاصل الدولة المتعددة موالية للرئيس الاعلى "صدام" منفذة لاوامره حرفيا على وفق رؤيته في المبدأ الانضباطي الحزبي الذي طرحه "نفذ ثم ناقش". وهي مفاصل يمكن وصفها بالآتي:

آ. تشبعت غالبيتها بأفكار القائد، ونفذت جل تطلعاته في الازاحة والعزل والتعريب والتهجير في كوردستان على وجه الخصوص، وقد غالى قسم منها في تطبيقها حد ارتكاب جرائم ابادة جماعية، وجرائم ضد الانسانية منهم عضو القيادة القطرية علي حسن المجيد الذي لقب من فرط قسوته واستخدامه للسلاح الكيمياوي بـ (علي كيمياوي).

ب. اعتادت نمط الادارة الهرمي القسري، واصبحت بالتالي أسيرة لتطبيقاته، غير قادرة على تغييره، حتى وان تغيرت أو حكمت الظروف بتغييره، اذ انها وعند تعرض نظام حكمها وصدام شخصيا الى ضربة قاسية بعد احتلال الكويت والانتفاضة الشعبانة، واقتناع البعض من الحزبيين "الاقل تطرفا" بضرورة:

التقليل من وطأة الاجراءات القسرية.

(1) . هناك تجربة للعشائر العربية في تشكيل قوات مليشياتية غير نظامية تحت تسمية الفرنسان، قاتلت الى جانب القوات العسكرية بالضد من الكورد في مناطقهم لقاء منافع مادية واراض زراعية.

التخفيف من التطبيقات التوحيدية الالزامية.

إعطاء فسحة أوسع للحرية المقننة.

الا أن آلية الادارة المذكورة وسياقات عمل القيادات الحزبية وطبيعة صدام الشخصية لم تسمح بالخروج من الاطار العام لهذه الفلسفة القهرية التوحيدية، فعاودوا متضامنين نفس الاساليب، بل وأقسى من سابقتها والى يوم انتهاء سلطتهما على يد قوات الاحتلال عام(2003)[1].

4. إن السياسة العامة لصدام وحزبه في ادارة الدولة والمجتمع حددت طريقة تنفيذ الاوامر والوصايا والتوجيهات باستخدام القوة او التهديد باستخدامها وبما يلائم والوصول الى الغاية المطلوبة، واستخدمت نفس الاساليب للدفاع عن المتحقق من الاهداف، بينها:

آ. قتل الاتباع الذين يشكل وجودهم عقبة في الوصول الى الغاية، وسيلة استخدمت بكثرة خلال سنوات حكم البعث، مثلما حصل لعضو القيادة القطرية عبد الوهاب كريم باماتته أغتيالا بحادث سيارة على طريق بغداد بابل عام (1969) وعضو القيادة القطرية ووزير الخارجية والصديق القريب الى صدام عبد الكريم الشيخلي الذي نقل الى منصب سفير ومن ثم أغتياله نهارا في الاعظمية عام (1980) وآخرين غيرهم بينهم صالح مهدي عماش وأحمد حسن البكر نفسه.

ب. ابادة الرفاق غير المنسجمين مع الرأس "صدام" وطريقته في الادارة، وسيلة قد أستخدمت أيضا مثلما حصل لبعض أعضاء القيادة القطرية محمد عايش وعدنان الحمداني ومحمد فاضل وغانم عبد الجليل والمشهدي وآخرين من الكادر الحزبي المتقدم باماتتهم أعداما بتهمة التآمر عام (1979)[2].

ج. اغتيال المعارضين في الداخل والخارج وسيلة قد استخدمت كذلك كما حصل للسيد مهدي الحكيم في السودان عام 1988، والشيخ طالب السهيل في لبنان عام 1994، ومحاولة أغتيال السيد مسعود البارزاني في فينا عام 1979وغيرهم كثيرون.

5. ان سياسة حزب البعث في ادارة الدولة والمجتمع الساعية الى بلوغ الغاية بأي ثمن كان، جعلتها سياسة منتجة لفعل:

آ. العقاب المطلوب لاطفاء سلوك غير مرغوب من قبل الاعلى، لا ينسجم والغاية دون التفكير بقانونيته ولا بآثاره المباشرة على الفرد او الجهة المعاقبة، فابادة سكان قرية كوردية بأكملها بالقصف المدفعي او الكيمياوي، والتركيز على شبابها كعقاب جماعي مسألة وردت كثيرا مثلما حصل لقرى كوريمي

---

(1) . ان بداية دخول قوات التحالف الدولي قبل 2003/3/19 وحتى سقوط بغداد كانت قوات تحرير، الا أن قرارا صدر لمحلس الامن وبضغط من فرنسا والصين وروسيا أعتبرت قوات احتلال.

(2). From Con Coughlin، Saddam، The Secret Life Pan Books، 2003. (ISBN 0-330-39310-3)

وميبغاتو في دهوك عام (1988) حيث التطويق المسلح لهما ثم توجيه الاسلحة عليهما كعملية قتل جماعي، اعقبها اصطحاب الناجين الى مقرات الجيش والاجهزة الامنية ليختفون هناك بمقابر جماعية كتتمة لفعل العقاب.

ب. الثواب المقنن لتعزيز سلوك التأييد والتبعية المطلوب من قبل القائد الاعلى الذي يسهل تحقيق الغاية، دون الرجوع الى الاصول الادارية والضوابط المالية، ولا التفكير بالآثار الجانبية على الجماعة القريبة من حقل الاثابة، فتجنيد البعض من الكورد في مليشيات حكومية "الفرسان" على أساس مادي ودعم وظيفي كان شائعا طوال فترة حكم حزب البعث، ومنح بعض رؤساء العشائر الكوردية المسماة بالموالية للسلطة المركزية هبات ورواتب مالية ضخمة وتسهيلات تجارية وفيرة وتعيينات للاتباع في دوائر الدولة كان هو الاخر شائعا في فترة حكم الحزب المذكور، دون التفكير بردود فعل الباقين من الكورد تجاه هؤلاء الأِشخاص، بل وعلى العكس من هذا كانت الحكومة بمؤسساتها الامنية والسياسية في كوردستان تدفع باتجاه تكوين ردود فعل قائمة على الضغائن والأحقاد والتمايز الطبقي والاجتماعي بين الكورد لتسهيل تحقيق غاية الحزب والرئيس في ادماج مجتمعهم النوعي الخاص بالمجتمع العربي العام.

ج. تعميم نطاق الفعل العقابي ليشمل أكبر عدد ممكن من السكان الكورد وزيادة شدة تأثيره، لتكوين خوف مكتسب من العقاب الحكومي، يسهل من وجهة نظر البعثيين، تحقيق غاية الادماج، ولان السكان الكورد بطبيعتهم الغريزية حاولوا مقاومة هذا النوع من العقاب، تجنبا لاكتساب سلوك الخوف المؤلم من خلال الرد المسلح أحيانا وعدم الاذعان أحيانا أو بالمناورة في التهرب من الساحة أحيانا أخرى، فقد لجأ النظام بالتكافل من أعلى الهرم "الرئيس" الى المفاصل العليا بقيادته العسكرية والسياسية بارتكاب جرائم تنطبق عليها معطيات القانون الدولي بتحديدها جرائم ابادة جماعية ضد السكان المدنيين المحليين في أكثر من واقعة مسجلة بينها:

أولآ. ضرب حلبجة بالسلاح الكيمياوي.

ثانيا. تهجير غالبية القرى الواقعة بين خانقين حتى زاخو المشمولة بعمليات الانفال، وكما مبين بأطلس الانفال الصادر من وزارة حقوق الانسان في حكومة اقليم كردستان، نيسان 2005 . (الملحق آ)

6. ان أسلوب صدام حسين في الحكم، تسلطيا، وتفرده ذاتيا كّون لنفسه فقط حصانة من المحاسبة القانونية والشعبية، وكون هو لاتباعه القريبين وقادته الموالين حصانة من الانتقاد والمتابعة القانونية العامة "الا ما يأتي منه شخصيا".

انها حصانة سحبته وقادته بالتدريج الى ارتكاب الخطأ، وجعلت الاسلوب السياسي المتبع من قبلهم جميعا منتج للجريمة كوسيلة تحقيق للغاية، وجعلت الجهاز الحزبي البعثي برمته منفذ للجريمة، بعدة اتجاهات بينها:

آ. قتل المعارضين للنظام أو المشكوك بعدم ولائهم له ودفنهم بمقابر جماعية، توزعت جغرافيا على عموم محافظات العراق بمواقع متداخلة مثل:

- محافظة النجف الاشرف: مركز مدينة النجف ومنطقة المطحنة والحي العسكري ومنطقة واكصة وخان الربع وضواحي مدينة النجف.
- محافظة كربلاء: حي العباس ومنطقة الرزازة والمخيم وفندق كربلاء السياحي وفندق السلام وطريق كربلاء - النجف.
- محافظة بغداد : الرضوانية ومديرية الأمن العامة ومعسكر النهروان وبسماية.
- محافظة اربيل: قضاء مخمور وضواحي اربيل وقرية جانا ميرا ومصيف شقلاوة والقاعدة العسكرية والمستشفى العسكري ومنطقة كوبير.
- محافظة بابل : المحاويل - معمل الطابوق ومعسكر المحاويل والشوملي وناحية الكفل.
- محافظة البصرة: منطقة الطويلة والعباسية وساحة سعد وقضاء صفوان وطريق الزبير - صفوان وقضاء الزبير وطريق البصرة - العمارة وكرمة علي و جبل سنام.
- محافظة كركوك: جنوب مدينة كركوك ومركز تدريب كركوك ومقبرة الشيخ محي الدين ومقبرة الشورجة .
- محافظة دهوك: دائرة امن زاخو.
- محافظة ديالى: قضاء خانقين ومنصورية الجبل ومندلي.
- محافظة ذي قار : ناحية الفهود.
- محافظة السليمانية: قرية كآني توما وحلبجة، ومنطقة سيروان ودائرة امن سليمانية وطريق اربيل - سليمانية.
- محافظة الديوانية: مديرية امن الديوانية وقضاء عفك.
- محافظة ميسان: جنوب العمارة وقلعة صالح ومقر الفيلق السادس ومنطقة الماجدية، ومرقد السيد علي ومفرق عبد العال ومقر الفيلق الرابع ومعمل قصب السكر وهور العمارة ومنطقة الجندول وقضاء المشرح وقضاء الميمونة.
- محافظة المثنى : مستشفى الأمراض الصدرية في السماوة، نقرة السلمان .
- محافظة نينوى : طريق الموصل - دهوك ومدينة الموصل.
- محافظة واسط : طريق الكوت - الناصرية.
- محافظة الانبار: قضاء عانة[1].

ب. مساهمة الجهاز الحزبي في عمليات أعدام الفارين من الجيش ابان القتال بشكل منظم للفترة من 1980 – 1988.

ج. قتل قسم من المنتفظين الشيعة في محافظات الوسط والجنوب عام (1991) ميدانيا وسوق القسم الآخر الى بغداد وتصفيتهم من قبل لجان أمنية خاصة في سجن رقم واحد بمعسكر الرشيد وفي الرضوانية[2].

---

(1) . المقابر الجماعية في العراق، معد الخرسان، النور، 2007/6/25.

(2) . انتفاضة الشعب العراقي عام 1991 في ضوء القانون الدولي المعاصر، رسالة دكتوراه، توفيق حمود الياسري، الجامعة العالمية للعلوم الاسلامية، لندن.

إن هذه الجرائم التي ارتكبت في العشر سنين التي تناولتها الدراسة وما قبلها وبعدها تنطبق عليها الفقات أ، ب، ج، د، ه من المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها والتي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق او للانضمام بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة 260أ(د-3) المؤرخ في (9 كانون الاول 1948) وتاريخ بدء نفاذه في(12 كانون الاول 1951) وفقا لاحكام الاتفاقية التي تضعها قانونيا ضمن جرائم الابادة الجماعية.

فترة حكم البعث الاولى عام 1963 :

ان الوصول الى حقيقة تأثير النظام السياسي البعثي في عملية انتاج جريمة الابادة الجماعية بالضد من الكورد في العراق يقتضي العودة بالموضوع الى التسلسل التاريخي لعموم العلاقة الخاصة بين الكورد وحزب البعث وملابساتها، وبما يساعد على اثبات حقيقة ان الفكر القومي الشوفيني المتطرف للحزب قد شكل أسلوبه في ادارة البلاد باتجاه التوحيد الاندماجي القسري، اسلوب كون بالاضافة الى الشعور بخطر الفناء ايحاءات مضادة لابناء القوميات غير العربية بينها الكورد، بمستوى من الانفعال أوجد سلوك التضاد القومي الحمايوي، كنوع من الدفاعات النفسية الجماعية للمحافظة على الذات القومية "الكوردية" أدت بمحصلة التفاعل بين جهتين متناقضتين الى حمل السلاح بالضد من السلطة المركزية، صاحبة مشروع التوحيد الاندماجي.

وهنا تجدر الاشارة الى ان آلية الايحاء المضاد في التعامل السياسي بين الحاكم الشاعر بالانتماء الذاتي العنصري الى جماعة فرعية يعتقدها العليا، وبين جماعات فرعية أثنية أو قومية اخرى يعتقدها الادنى، لم تقتصر على الكورد في تعامل حكومة صدام معهم ولا في تعاملهم المسلح بالضد منها، اذ ان صدام وبعد اعتلاءه أعلى مركز في سلطة الدولة والحزب وبعد افتعاله الحرب العراقية الايرانية (1980-1988) شعر بخطر التهديد المباشر لذاته الحاكمة، عندها توجه الى استخدام نفس السلوك التوحيدي القسري مع الشيعة وسط العراق وجنوبه، وكأنهم ليسوا من نفس المجتمع الذي يحكمه وليس بعضهم من بين الحزب الذي اوصله الى الحكم، وسار على خطى الشك بمواقفهم من حكومته والتنكيل برموزهم وابعادهم عن المراكز المهمة والحساسة في الدولة، فكون بينهم وبالاضافة الى الشعور بخطر الفناء ايحاءات مضادة له ولحكمه، بمستوى من الانفعال شكل سلوك التضاد المذهبي الحمايوي الذي فتح المجال لجماعات وأحزاب شيعية بحمل السلاح بالضد من الحكومة في الاماكن الملائمة لاستخدامه مثل الاهوار، وبعض المناطق الريفية في الوسط والجنوب، وأفضى الى تعميم استخدامه اي السلاح في ثورة شعبية شيعية عارمة عام (1991)"الانتفاضة الشعبانية".

ان وقائع التاريخ تؤكد ان صدام وفي العشر سنين الخاضعة للدراسة (1980-1990) كان هو الاكثر تأثرا بفكر حزب البعث الوحدوي المتطرف، والذي انعكس على سلوكه في التعامل مع غير العرب في المجتمع العراقي، ومع هذا ولاثبات حقيقة مواقف الحزب السلبية من الكورد والمنتجة لجرائم الابادة الجماعية يمكن العودة بوقائع التاريخ الى ما قبل تموز(1958)كنوع من المؤشر على علاقة تضاد عنصرية، اذ وُصفت العلاقة بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني "الحزب السياسي الكوردي الوحيد آنذاك" وبين حزب البعث العربي الاشتراكي بالفتور والنفرة منذ الشروع في تشكيل جبهة

الاتحاد الوطني المعارضة للملكية عام (1957) نتيجة لمواقف البعث العنصرية من القضية الكوردية، واصراره وحزب الاستقلال ذات التوجهات القومية العربية على رفض انضمام الحزب الديمقراطي الكوردستاني الى الجبهة على الرغم من كل الجهود التي بذلها الحزب الشيوعي لتأمين الانضمام[1].

انها في واقع الحال مواقف عنصرية للحزب قد استمرت معه وزادت شدتها تعنصرا بعد الانقلاب على عبد الكريم قاسم في (8 شباط 1963) اثر الضعف المتزايد لامكانياته في ضبط البلاد عسكريا واستخباريا بعد تنحي واقصاء بعض الزملاء القريبين المشاركين معه في (14 تموز 1958) ونمو التوجه العسكري السياسي المنظم للشيوعيين والبعثيين، وتوجهه الى اعطاء فرص لاسناد مناصب قيادية الى ضباط من ذوي الاتجاه القومي العربي بينهم بعثيين لتكوين توازن مع الشيوعيين. ظروف أوجدت ثغرة في علاقة الشيوعيين مع عبد الكريم استغلها البعثيون الحاصلون على دعم وتأييد جمال عبد الناصر وقوى غربية، المندفعين بقوة الى توسيع وتعزيز خلاياهم الحزبية في القوات المسلحة، في الاعداد لانقلاب عسكري نجحوا من خلاله في الوصول الى السلطة بالاتفاق مع عبد السلام محمد عارف، اتفاقا مصلحيا بنوايا احتواء مبيت من كلا الطرفين[2] تسبب في ايجاد تصارع متواصل لتحقيق السيطرة والنفوذ، واندفاع غير مسبوق لبعثيين متطرفين قليلي الخبرة اداريا وسياسيا للتفرد بالحكم وصياغة القرارات المصيرية على المستويين الداخلي والخارجي، وكان نصيب القضية الكوردية وسط هذا التصارع ليس قليلا اذ انه وعلى الرغم من محاولة القيادة الكوردية آنذاك للتنسيق مع الانقلابيين كنوع من المرونة في تحقيق المكاسب السياسية وقيام وفد كوردي مؤلف من السادة جلال الطالباني وصالح اليوسفي وشوكت عقراوي "من الحزب الديمقراطي الكوردستاني" بزيارة بغداد في 19 شباط أي بعد عشرة ايام من حدوث الانقلاب للتفاوض مع الحكومة الجديدة التي مثلها أحمد حسن البكر رئيس الوزراء وصالح مهدي عماش وزير الدفاع وطاهر يحيى رئيس اركان الجيش وحردان عبد الغفار التكريتي قائد القوة الجوية "جميعهم بعثيين" وتمخض التفاوض عن صدور وعد غير مكتوب بقرب اعلان الحكم الذاتي لكوردستان، أعقبه في اليوم الثاني خروج علي صالح السعدي أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي المعروف بتطرفه على الملأ متهما الحزب الديمقراطي الكوردستاني بالتعاون مع الشيوعيين بالضد من الحكومة مؤكدا بقوله (نحن لا نمثل كل العرب، وكذلك الوفد الكوردي لا يمثل كل الأكراد، ولذلك يتوجب الدعوة لعقد مؤتمر شعبي واسع لانتخاب عناصر أخرى لعضوية الوفدين) وبذا قوض السعدي المحداثات ومهد لاستخدام القوة في الوصول الى غاية الدمج القسري[3].

لقد استمرت القيادة البعثية في التسويف والمماطلة سعيا منها لاكتساب القدرة العسكرية في الرد على مطالب الكورد في الحصول على حقوقهم القومية، الى يوم (9 حزيران 1963) الذي اعتقلت فيه الوفد الكوردي المفاوض، مخالفة كل الاصول والاعراف السياسية في التفاوض بين الجهات المتقابلة،

---

(1) . حامد الحمداني، لمحات من تاريخ حركة التحرر الكردية في العراق، الحلقة الاولى، 5 تشرين الاول 2004، منتديات عينكاوا.

(2) . سعد العبيدي (2012) وأد البطل، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

(3) . زوزان اليوسفي (2009) صالح اليوسفي، دار ناشري.

تلته في اليوم الثاني ببيان طالبت فيه باستسلام البارزاني وقواته المقاتلة "البيشمركة" خلال 24 ساعة، متناغمة مع إجراءات حشد عسكرية للفرقة الثانية التي تحركت مقراتها من كركوك باتجاه المناطق الكوردية، لتحدث اول مواجهة بين لوائين منها مدعومة بلواء مدرع قامت بهجوم واسع على قوات البيشمركة المتواجدة في جبل هيبة سلطان[1].

ان الحكومة البعثية خلال فترة حكمها القليلة (1963/2/8 – 18/ 1963/11) توجهت الى زج الجيش العراقي بداية بالفرقة الثانية أعقبتها زج فرق أخرى بقوة وسعة لم يشهدها العراق من قبل، اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان عبد الكريم قاسم الذي سبق البعثيين في الحكم قد تعامل مع الثورة الكوردية بحذر شديد اذ انه وان استخدم القوة الا انه بدأ أولا بالشرطة في عديد من المواقف أعقبه باستخدام قوات عسكرية في بعض المواقف القتالية التي أدرك وقادته خطورتها على القوات الحكومية المقاتلة.

ان استخدام القوات المسلحة بالضد من الكورد بهذه السعة والقسوة من قبل الحكومة البعثية في الاشهر القليلة التي حكمت فيها العراق ينم عن رغبات في توجيه العقاب الجماعي اذ انها سجلت، وبالاضافة الى ما مذكور في أعلاه سبقا في الاعمال الموجهة بالضد من الكورد بينها:

1. تشكيل قوات مرتزقة من عشائر كوردية موالية لها أي الحكومة أسمتها (فرسان صلاح الدين) تيمنا بالقائد الاسلامي الكوردي الاصل صلاح الدين الايوبي وأخرى من العشائر العربية القريبة من المناطق الكوردية على وجه الخصوص أسمتها (فرسان الوليد) كلفتها بواجبات أسناد القوات المسلحة في قتالها الكورد.

2. اشراك لواء مشاة سوري بقيادة اللواء فهد الشاعر (لواء اليرموك) في أعمال القتال الدائرة في المنطقة القريبة من نقطة الحدود العراقية السورية في فيشخابور وجبلي سينا خورزان دعما للقوات المسلحة العراقية، اذ تسبب هذا اللواء بقتل 63 مدنيا كرديا مسيحيا من قرية واحده هي قرية صوريا الواقعة في سهل السليفاني بقضاء زاخو[2].

3. البدء بعمليات حرق القرى والمزارع بشكل منظم بينها قرى خورزان وكرسافا في منطقة دهوك[3].

4. الاستعانة بالحرس القومي في ارتكاب جرائم ابادة ضد الكورد المقيمين في بغداد وبما عرف في حينه بجرائم حي الاكراد، بتهمة انتماء العديد من السكان الكورد الفيليون فيه الى الحركة الكوردية[4].

---

(1) .علي سنجاري (2006). القضية الكردية وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، دهوك، مطبعة الحاج هاشم.

(2) .علي سنجاري، مصدر سابق.

(3) . مسعود البارزاني (1997) مصدر سابق.

(4) . لقاء مع الدكتور محمود عثمان، قيادي بكوردي في بغداد وعضو مجلس النواب العراقي بتاريخ 2012 في بغداد.

ان التوجه البعثي الحكومي في التعامل بالقوة المفرطة مع قضية داخلية لجماعة فرعية قومية تؤكد القوانين الدولية على احقيتها في العيش الآمن على ارض سكنتها منذ آلاف السنين وعلى التمتع بكافة حقوقها القومية والثقافية تؤكد على الآتي:

1. ان الحزب الحاكم "البعث" محكوم بافكاه العنصرية المتطرفة في تعامله مع الجماعات الفرعية التي تشكل تركيبة المجتمع العراقي.

2. ان السلطة وخلال فترة حكم الحزب عادة ما يؤثر المتطرفون في القرارات التي تسيرها، فكانت آراء علي صالح السعدي "المتطرف" مؤثرة في انتاج القرارات ذات الطابع الموسوم باستخدام القوة.

3. ان اسلوب التنفيذ لهؤلاء المتطرفين باستخدام القوة ينم على الطبيعة النفسية غير الطبيعية لهم " السيكوباثية" التي لا يمكن ان يشعروا بالهدوء والراحة اذا لم يخرجوا أحقادهم وشكوكهم على شكل أفعال عقابية للجماعات الفرعية التي يضعونها بمصافي الاعداء لهم ولمشاريعم في الحكم [1].

4. ان عموم الجرائم التي ارتكبت بالضد من الشعب العراقي والكرد على وجه الخصوص لفترة الاشهر القليلة التي حكم بها حزب البعث العراق عام (1963)مثل القتل والاعتقال الجماعي في حي الاكراد تنطبق عليها اركان جريمة الابادة الجماعية على وفق الفقرة 6 (أ) التي أعتمدتها جمعية الدول الاطراف في نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية في دورتها المنعقدة في نيويورك خلال الفترة من (3 – 10 أيلول 2002).[2]

فترة حكم البعث الثانية 17 تموز 1968:

ان حزب البعث العربي الاشتراكي لا يختلف عن الاحزاب السياسية التي تأسست في زمنه، وفيما بعده لما يتعلق بتأثير الشخصية الحزبية على طريقة تنفيذ الفكر السياسي الحزبي.

وهو لا يختلف ايضا عنها في مجال استمرار الشخصيات القيادية المؤثرة في مواقعها لفترات زمنية طويلة لا يغادرونها عادة الا بالازاحة العمدية.

انها خصائص انعكست سلبا على العراق الحالي بكافة مكوناته بشكل عام، وعلى الكورد كجماعة فرعية تلي العرب جماعة فرعية أخرى على وجه الخصوص، فأحمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش وطه الجزراوي، وآخرين غيرهم بينهم صدام حسين نفسه، قد أنتقلوا من الزمن السابق لحكم الحزب عام (1963) الى حكم الحزب الواحد عام (1968) ونقلوا معهم نفس الخبرات في التعامل مع القضية الكوردية، اذ لم يتخلصوا من التأثيرات العنصرية الدافعة لسلوكهم السياسي والعسكري

---

(1). Eysenck، H. (1972) Fact and fiction in Psychology. Great Britain: Penguin.

(2) . وثيقة الامم المتحدة (ICC-ASP/1/3 SUPP).

على الرغم من اعتراف الحزب بوجود مشكلة اسمها القضية الكوردية[1]، واعترافه بضرورة حلها، لكن الحل الذي يفكر به قادة الحزب لم يبنى على حلول جذرية في منح الحكم الذاتي الصحيح كما يريد الكورد آنذاك، بل وبتهدءة الحال "احتواء" أو تنحية القضية جانبا عن مسار التأثير في الواقع العراقي المطلوب بناءه من وجهة نظرهم على وفق الصهر الاندماجي.

ان القيادة الكوردية آنذاك "الحزب الديمقراطي الكوردستاني" التي تمتلك معلومات جيدة عن سلوك البعثيين، وكذلك خبرة مقبولة عن مواقفهم السلبية وأصول التعامل معهم، فضلت الاستجابة الى بعض طروحاتهم في الحل السلمي رغبة منها وعموم الشعب الكوردي بهكذا نوع من الحلول، وبدأت خطوات اتصال مع قيادة الحزب المذكور قبل تنفيذ انقلابه عام (1968) بعد أن طرح أي حزب البعث في مؤتمره القومي التاسع المنعقد في دمشق عام 1966 ضرورة منح الكورد حقوقهم القومية في ظل عراق عربي اشتراكي حر[2]، لكنهم وبعد تنفيذهم الانقلاب بعد سنتين من المؤتمر المذكور واستلامهم الحكم منفردين بعد تنحية حليفيهم في الانقلاب "عبد الرزاق النايف وابراهيم الداود" في (30 تموز 1968) بدأوا تعاملهم على اساس المراوغة والتسويف، ومحاولة الاستفادة من الفرص المتاحة لتقوية قدراتهم في فرض غايات الصهر الاندماجي للكورد في المجتمع العروبي، دون الالتزام بالتعهدات السابقة. بل وساروا خطوات الى الامام باتجاه الاحتواء مستعرضين استخدام القوة مرة، والتلاعب بالالفاظ لاغراض التهدءة وكسب الوقت مرة أخرى، وعند الاحساس بالتعرض الى الضغط من قبل القيادة الكوردية يتم الالتفاف على ما تم طرحه من قبل، تحت ذرائع وحجج مدعومة بتحركات عسكرية وتوجهات اعلامية ضخمة، بالتأسيس على خبرة التعامل العسكري عام (1963).

لقد تحركت حكومة البعث الثانية على الاتحاد السوفيتي سريعا، وعقدت عدة صفقات تسليح شملت دبابات حديثة (تي 62)وصواريخ متوسطة المدى، وشكلت الفرقة السابعة وأنشأت جهاز المخابرات "العلاقات العامة" وشرعت بتطوير مديرية الاستخبارات العسكرية وتشكيل قسم لشؤون الشمال "التعامل مع الكورد استخباريا" لتطوره فيما بعد بمستوى شعبة ثم معاونية، وبما يوازيها في المخابرات والامن العامة، وهذه اجراءات عسكرية واستخبارية أشعرت الحكومة بالقوة والقدرة على فرض شروطها في التفاوض على قانون الحكم الذاتي الذي بدأ بصدده التفاوض، ومن هذا الشعور بالتفوق، حاولت القيادة البعثية حرف صيغة الحكم الذاتي كما تريد هي من جانبها، والتفرد بفرضه على المناطق

---

(1) . لم يكن لصدام حسين دور في السلطة التنفيذية والتشريعية العراقية خلال فترة حكم البعث الاولى، على الرغم من ورود اسمه ضمن المنفذين باغتيال عبد الكريم قاسم، ويبدو انه انغمس في الجانب التنظيمي للحزب خلال الاشهر العشرة للحكم، الا انه قد نشط بشكل ملموس في الجانب الامني والاستخباري للحزب بعد 18 تشرين 1963، اثر تكليفه وبعض البعثيين المتطرفين بتشكيل جهاز حنين "المخابرات العامة فيما بعد 1968" وقد استفاد منه كثيرا في تصفية اعداء الحزب والرفاق غير المنسجمين وخططه وغاياته البعيدة، عن طريق الاغتيالات، وقد استفاد منه أيضا في الضغط على كبار القادة البعثيين من أجل التقدم خطوات سريعة في سلم القيادة الحزبية، اذ يعتبر انه قد خطى عدة خطوات باتجاه الوصول الى عضوية القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة خلال السنوات الخمسة التي اعقبت الانقلاب على حكم الحزب الاول في تشرين 1963.

(2) . المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي، دمشق، 1966.

الكوردية على وفق وجهة نظرها البعثية في مساعي الصهر، وعندما رفض الكورد الصيغة الحكومية عاودت الحكومة الهجوم على المناطق الكوردية في كافة المحاور عام 1969، واستمر حتى عام 1975 حيث الاتفاق مع الشاه فيما سمي باتفاقية الجزائر، وخلال اعمال القتال للسنوات الست عملت الحكومة على تحقيق الآتي:

1. شق الصف الكوردي.

2. تعزيز التواجد العسكري وتنشيط العمل الاستخباري.

3. الهاء وحرف المجتمع الكوردي بتشجيع فتح أماكن اللهو ولعب القمار، تحت غطاء السياحة.

4. استهداف القادة الثوار، ودفعهم باتجاه الجبال بعيدا عن السكان بقصد عزلهم وابعاد احتمالات تأثيرهم على المجتمع الكوردي.

5. استمالة البعض من رؤساء العشائر ليكونوا في الصف الحكومي المضاد للتحرك الثوري الكوردي.

6. السيطرة العسكرية القسرية على مراكز المدن والاقضية والنواحي الكوردية، خاصة في النهار.

7. انشاء مراكز وخلايا استخبارات في عموم المنطقة الكوردية.

8. استخدام القوات العسكرية في ضرب البيشمركة والقرى والقصبات، التي تعمل منها على محاور رئيسية أهمها:

آ. اربيل، صلاح الدين، شقلاوة، كلي علي بيك، راوندوز، حاج عمران، وهو المحور الذي شهد اعنف حالات القتال والذي استمرت قوات البيشمركة فيه بالسيطرة على المنطقة من قمة جبل هندرين حتى الحدود الايرانية قريبا من ناحية حاج عمران، حيث المقر الرئيسي للقائد مصطفى البارزاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني والاذاعة المحلية، ومعدات الطبع والشؤون الادارية.

ب. السليمانية، سيد صادق، حلبجة قريبا من الحدود الايرانية، وهي المنطقة التي شهدت تبادلا في السيطرة عليها بين البيشمركة والقوات الحكومية.

ج. السليمانية، أزمر، جوارتة، ماوت، قريبا من الحدود الايرانية.

د. دوكان، سورداش، بنكرت، والى الحدود الايرانية.

ه. السليمانية، قرة داغ، سنكاو.

و. رانية، سنسكر، قلعة دزة.

ز. دهوك، زاويتة، عمادية.

ح. دربندخان، حلبجة، بمو.

ط. باليسان، بتواتة، جوار قرنة.

ي. زاخو، كاني ماسي، باطوفة.

ك. محاور أخرى ليست رئيسية، تأثيرها على سير القتال من الناحية العسكرية أقل من تلك المذكورة في أعلاه تمتد الى المناطق القريبة من خانقين وكويسنجق، وعقرة، كانت السيطرة عليها لصالح القوات الحكومية في الغالب في حين تفرض قوات البشمركة السيطرة على المناطق القريبة منها والمنافذ المؤدية اليها أحيانا، وحسب تطورات القتال ومتطلباته[1].

انها محاور قتال غطت عموم مناطق كوردستان، يستنتج من سعتها وحشد غالبية القوات المسلحة العراقية عليها الآتي:

1. انها اعمال قتال شاملة لكل محيط كوردستان، استخدمت فيها كافة الاسلحة الميسورة للقوات الحكومية، كبدت الكورد خسائر كبيرة.

2. ان التحرك العسكري الواسع وطبيعة القتال التي يتفوق بها الجيش بالنيران، ويخوض معاركه في المدن والقرى والمزارع والجبال تعني اقتراب ساحة القتال من المدنيين.

3. ان طبيعة القتال الناجم عن فرض الارادة الحكومية العنصرية على الكورد الساعين الى الحقوق القومية أصوليا دفعا الى ارتكاب أعمال ابادة جماعية في المدن والقرى والقصبات، اذ قامت قوات عسكرية بجمع شباب بعض القرى والامر باعدامهم رميا بالرصاص ميدانيا أمام عوائلهم، بقصد الانتقام من مقتل عسكري من قبل قوات البيشمركة، أو للتشفي أو لاعطاء رسائل ترويع واخافة الى مقاتلي البيشمركة، كما حصل في وقائع عدة بينها تلك التي حدثت في زاخو 1975. وفي اربيل وسليمانية 1980 وفي خانقين ةكركوك 1991.[2]

5. انه قتال يتبادل فيه الطرفان "المهاجم والمدافع" النفوذ والسيطرة على الريف والطرق الخارجية التي يُسَيّر عليها الجيش نهارا دوريات آلية، ويرابي على الاماكن الحاكمة فيها، في الوقت الذي ينفذ البيشمركة كمائن وهجمات ليلية، وزرع ألغام، وهو نوع من القتال يعطل النمو ويعيق الحياة العامة، ويصيب السكان بحالات الهلع الدائم.

6. انه قتال وان حققت القوات المسلحة للحكومة المركزية بعض أهدافه في الوصول الى بعض مناطق الثوار الا أنه مكلف للميزانية التي يسعى البعث تخصيص جزء منها للتسليح وتقوية القوات المسلحة، ولانجاز بعض المشاريع التي يكسب بانجازها الجماهير الى صفوفه في ظروف صعبة، الامر الذي دفع الحكومة الى الاستعجال في اصدار بيان 11 آذار لفرض الحكم الذاتي وتحديد طبيعته وشكل

---

(1) . سعد العبيدي(2003) نوايا وحروب، دار العارف، بيروت.
(2) . خليل اسماعيل(2001) سياسة التعريب في كوردستان، دار آراس أربيل.

الحقوق القومية الكوردية، وخصصت له جهدا أعلاميا دعائيا محليا واقليميا ضخما لابقاءه انجازا وطنيا بعثيا في ذاكرة العراقيين[1].

ان هذا البيان وبغض النظر عن محتواه وبعض فقراته التي لم يوافق عليها الكورد، فان تطبيقه كان مغلفا بسوء النية وعدم الجدية في التنفيذ من قبل الحكومة واجهزتها الادارية والعسكرية والاستخبارية، كذلك الالتفاف على القضايا المهمة مثل قضية كركوك، واجراء الاحصاء السكاني[2]، ومغلفا كذلك بالاستخفاف بالاقوام الاخرى "الكورد" اذ ان الوزراء الكورد الخمسة في الحكومة التي شكلت بعد اصدار البيان، كانوا محاطين بموظفين بعثيين نشطين، لهم صلاحيات تفوق الصلاحيات المفروضة للوزير، وبالتالي بقي الحال على ماهو عليه، واستمر الحرمان والتهميش والاستغلال والتنكيل والاعتقال والقتل كما هو عليه أيضا. واستمرت نوايا الخرق المتعمد للهدنة التي حصلت من قبل الحكومة، اذ وفي الوقت الذي ينشغل الطرفان بمفاوضات واتصالات للتسوية قامت مديرية الامن العامة "ناظم كزار" وبعلم صدام حسين رئيس لجنة شؤون الشمال بتفخيخ أجهزة تسجيل يفترض ان يستخدمها وفد ديني برئاسة الشيخ الاعظمي (دون علمه) لتسجيل اللقاء مع الملا مصطفى بقصد أغتياله في مقره عام 1971. ومن بعدها توجيه طائرات القوة الجوية بقصف القرى الواقعة في محيط قضاء سنجار المطلوب ترحيل سكانها في اطار حملة اعادة التوزيع الداخلي للسكان (التعريب)، ومن بعدها اعطاء القائد الملا مصطفى البارزاني خمسة عشر يوما لينظم الى الجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي يقودها حزب البعث أو البقاء خارجها مع الصف المعادي للحزب والثورة، عندها تجدد القتال الذي حشد فيه الكورد على جميع محاور القتال بحدود خمسين ألف مقاتل بيشمركة، وحشدت الحكومة بحدود تسعون الف عسكري مدعوم بالف ومائة دبابة وناقلة اشخاص مدرعة، ومائة طائرة مقاتلة وقد استمر القتال العنيف الى عام 1975، مكبدا الطرفين خسائر ليست قليلة وتشريد السكان الكورد، اذ ذكرت مصادر دولية أن حوالي (115) مائة وخمسة عشر ألف كوردي مدني فقط تشردوا من مناطقهم توجهوا الى ايران. وأفرغت الدولة من الكورد، حيث عبر عن هذا بصراحة السياسي الكوردي محمود عثمان عام 1974 في لقاء صحفي قائلا(في قيادة مجلس الثورة ليس لنا شيء ، في الجيش ليس لنا مراكز هامة ، وكذلك في جهاز الأمن، والمخابرات لا نملك شيئا، وليس لنا شيء في وزارة البترول، ولا في وزارة الداخلية، أو الخارجية، ليس لنا شيء في الحقيقة، ليس لنا مناصب هامة، ليس للكورد دور في القرارات المتعلقة بالسياسات الداخلية والخارجية، كل شيء يتم من خلال

---

(1) . بيان 11 آذار عام 1970، هو أتفاقية تم التوقيع عليها بين الحكومة العراقية في بغداد والقائد الكوردي مصطفى البارزاني بتاريخ 11 آذار 1970، على وفقها أعترفت الحكومة بحقوق الكورد القومية، وحددت ضمانات لمشاركة الكورد في الحكم، واستعمال اللغة الكوردية في المؤسسات التعليمية، الا ان العلاقة بين الطرفين قد ساءت من جديد لابقاء بعض القضايا معلقة بين الطرفين مثل وضع كركوك، عندها قامت الحكومة عام 1974 بالاعلان عن الحكم الذاتي للكورد من جانب واحد دون التشاور معهم، وسارعت الى تغيير اسم المحافظة من كركوك الى التأميم، الامر الذي رفضه الكورد، واستمروا بعمليات القتال.

(2) . كان اجراء الاحصاء السكاني يعتبر حلا نهائيا للمشكلة وتحديدا لكردستانيتها ام لا اذا حصلت او لم تحصل على نسبة 51% من السكان، على العكس مما جاء في المادة 140 من الدستور العراقي الحالي والتي تعتبر الاستفتاءحلا نهائيا للمشكلة لا يتعلق بالنسبة السكانية.

حزب البعث، ليس لنا اشتراك في النظام، وكل ما لدينا إننا نشترك على المستوى الإداري[1]) . وهذه وعوامل أخرى أسهمت بتجدد القتال بشدة وسعة أكبر .

ان القتال في هذه السنين قد تطور من حيث الخسائر البشرية التي تضاعفت، وكذلك المادية، اذ بينت بعض المصادر أن ما أنفق على القتال عام 1972 كان بحدود (102) مليون دينار أكثر من 300 مليون دولار، زاد بشكل مضاعف ليصل الى (236) مليون دينار عام 1974 والى (356) عام 1975،[2] وعلى وفق هذا وتحت مبررات المناورة والتنكيل بالكورد، توجه النظام الى ايران، للتفاهم والتحالف معها ضد الكورد وعقد أتفاقية الجزائر عام 1975 التي تنازل بموجبها عن نصف شط العرب واراض عراقية اخرى من اجل التضييق على الكورد ومحاصرتهم، التي حسبها صدام أكبر الانتصارات وبرر التوقيع عليها (بضرب التآمر في الشمال)، هذه الاتفاقية التي أنهت القتال بشكله التقليدي بخسارة كبيرة للكورد فقد أستثمرتها الحكومة في تحقيق أهدافها باتجاه:

1. فرض صيغة الحكم الذاتي على طريقتها وحددت المناطق الكوردية تبعا لمصالحها، واختارت الأشخاص الذين يمثلون الكورد في جهازها الحكومي حسب أهوائها.

2. اعادة ترتيب المنطقة "كوردستان" لما يتوافق مع خططها في السيطرة والتعريب والصهر المجتمعي.

3. تنفيذ مشاريع سياحية خاصة بالمتعة بقصد تحوير اتجاهات الكورد الوطنية ودفعهم الى ترك التوجه القتالي واستبداله باللهو الدنيوي.

الجهد الاستخباري الحكومي لابادة الكورد جماعيا :

لقد تصاعدت حدة القتال منذ عام (1969) لغاية تركيع الكورد واجبارهم على الانصهار، رافقه تطور غير مسبوق بالجهد الاستخباري لمساعدة الحكومة وقواتها المسلحة في تأمين تلك الغاية، اذ كان هذا الجهد لغاية 1968 يقتصر على مركز للاستخبارت في السليمانية معني بجمع المعلومات عن الثوار الكورد ونواياهم وعن السكان المحليين واتجاهاتهم والقبائل ومواقفها، وفي النصف الاول من السبعينات تم تغيير الهيكلية التنظيمية للعمل الاستخباري في عموم كودردستان اذ تم تشكيل منظومة استخبارات المنطقة الشمالية بمقر لها في كركوك ومراكز تابعة لها في السليمانية ، وأربيل، وزاخو ومن ثم منظومة استخبارات المنطقة الشرقية في ديالى يتبعها مراكز في خانقين وجلولاء وكلار، وفي المديرية العامة توسع العمل من مستوى قسم في الشعبة الأولى الى شعبة بعدة أقسام ترتبط بها فنيا منظومة الاستخبارات الشمالية والشرقية.

وبموازاة هذا التطوير جرى تطوير آخر في جهازي المخابرات والامن العامة اذ جرى تشكيل مديرية المخابرات الشمالية (مقرها الموصل) تحددت مسؤوليتها بكوردستان، وشعبة القوميات والأقليات في

(1) . لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق، حامد الحمداني، 2004، منتديات عينكاوا.
(2) . لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية، مصدر سابق.

المعاونية الخامسة (مكافحة التجسس) في مقر الرئاسة تنسق عملها مع المديرية المذكورة ، وشعب المعلومات المختصة بالمنطقة في الدوائر الأمنية الأخرى.

وفي مديرية الأمن العامة تم تشكيل مديرية أمن السليمانية بعد عام(1973) ومن ثم مديريات أخرى في جميع المحافظات الكوردية لاحقا.

يضاف الى هذا الجهد الاستخباري الهائل جهد استخباري وأمني ميداني لهيئات ركن الاستخبارات في الفيلق الذي يدير عمليات القتال في المنطقة والفرق المرتبطة به، وكذلك ضابط ركن الثالث استخبارات في الالوية التابعة لها.

جهد أو شبكة من العمل الاستخباري المتداخل يغطي كل أنشطة الحياة الكوردستانية، ينسق فيه المعنيون جميعا عملهم مع لجنة شؤون الشمال التي ترتبط بمجلس قيادة الثورة، وأعضائها مدراء الأجهزة الأمنية جميعا.

ان جهد بهذه السعة وبقدرات مالية وفنية هائلة أفضى عمله لسنوات متتالية الى الآتي:

1. لم يقتصر عمل الاجهزة الاستخبارية على عمليات جمع المعلومات، بل وأسهمت في اتمام وقائع جرائم بينها ابادة جماعية تؤيد هذا الاستنتاج المهام التي نفذتها في المنطقة مثل:

آـ تفتيت المجتمع الكوردي من خلال السعي إلى تجنيد رؤساء العشائر الكوردية، ووجهاء المناطق للعمل في الجانب الحكومي، ودفعهم الى مقاتلة أخوانهم الكورد من البيشمركة والسياسيين الوطنيين.

ب. تشويه طبيعة المجتمع الكوردي قيميا حيث السعي الى تكوين علاقات خاصة بين مسئولي الاجهزة الامنية وبعض مسئولي الحكومة وشخصيات كوردية يطلب منها التأثير على باقي الكورد بالاتجاهات التي تريدها الحكومة والحزب.

ج. التشويه الذمي للمجتمع الكوردي من خلال السعي لشراء الذمم والتكليف بمهام التجسس على الاشقاء، والانحياز الى الحاكم الظالم.

د. افراغ المجتمع الكوردي من وجاهته الاجتماعية، وابدالها الى تبعية السلطة الحزبية الحاكمة.

ه. الاخلال بالمشاعر القومية الكوردية من خلال تعميم الشعور بالدونية في نفوس أكبر عدد ممكن من الكورد المطلوب دفعهم إلى تنفيذ مهام غير إنسانية وسط أهلهم وذويهم.

و. شق الصف الكوردي، من خلال تشكيل أفواج كوردية حكومية تكلف بمهام مقاتلة الثوار الوطنيين الكورد.

ز. إطفاء المشاعر الوطنية الكوردية، من خلال أعمال التصفية والاغتيال والعزل للرموز الكوردية.

ح. تغيير سلوك الانسان الكوردي من سلوك قتالي وطني ثوري الى آخر ميال الى العيش الغريزي النفعي بعيدا عن أهداف الكورد وطموحاتهم القومية.

ط. اثارة البغض بين المواطنين الكرد من خلال أعمال التضليل، والتسميم السياسي، وتلفيق المعلومات، ونشر الأخبار، وتفضيل البعض على البعض الآخر، وتوجيه الاتهامات وغيرها أعمال تثير الحقد والكره في النفوس، وتفضي إلى التباعد وعدم الالتقاء.

ي. تكوين حالة قلق عام وخوف خاص من الحكومة وحزبها وأجهزتها الأمنية، يدفع الى تكوين ردع داخلي ذاتي يحول دون قيام المواطن الكوردي بدعم الجهد القتالي والسياسي الكوردي لصالح شعبه ومجتمعه.

ك. حرف العمل السياسي الوطني الكوردي والدفع باتجاه دعم تشكيل تنظيمات واحزاب سياسية كوردية موالية للحكومة تأتمر بأومر الاجهزة الاستخبارية، تؤدي مهام التشويه والتسقيط السياسي، والابتعاد عن العمل بالسياسة.

التكييف القانوني لإنتاج الجريمة بعثيا :

ان قطع التفاوض من قبل السلطة الحاكمة مع الكورد الذين يتفاوضون لتأمين حقوقهم القومية بحجج المعصية للحاكم وأولي الامر واتهامهم بالعمالة للأجنبي، وتحريك القوات العسكرية في المنطقة الكوردية للضغط على المتفاوضين أو لاجبار المقاتلين على الخضوع لارادة الحاكم، والقاء القبض على المدنيين من الشباب الكورد وأعدامهم ميدانيا، وحرق قرى، وتجميع السكان الكورد في مناطق مسيطر عليها أمنيا، وتهجير سكان مناطق بأكملها خارج حدود الاقليم جميعها أفعال تمثل نشاطا ماديا للحاكم وأجهزته العسكرية والامنية، التي تعد ركنا قانونيا من اركان جريمة الابادة الجماعية، فاعداد تقدير موقف من قبل الفيلق المعني للقيام باحراق قرية باستخدام الطائرات المقاتلة وازالتها من الخريطة مثلا، نشاط مادي جرمي لمجموعة القيادة المسئولة في المنطقة، وتنفيذه بالرجوع الى الرئيس نشاط مادي جرمي له.

وهذا الركن المادي واضح في كثير من الاعمال "الجرائم" من خلال الوثائق التي تم تجميعها بعد سقوط النظام بينها (الوثيقة الرقم 1) وكذلك الشهود المستعدين الى الوقوف أمام المحاكم الدولية لاثباتها.

انها جرائم ابادة جماعية يتوفر بالاضافة الى الركن المادي المذكور في الاستدلال عليها، الركن المعنوي، اي الذاتي حيث الارادة المسبقة، فالهجوم على منطقة من قرة داغ الى بهدينان في عمليات الانفال والقيام بالقتل جماعيا، لم يكن قد تم بالصدفة، ولم ينفذ كرد فعل لفعل قتالي عابر، بل هو مجموعة أستعدادات للتهيئة والتحضير، على وفق خطط مسبقة، وأعمال تحشيد متتالية، وقرار مهيء، فيه القصد واضح.

هذا من جانب ومن جانب آخر يدعمه بنفس الاتجاه هو طبيعة ادارة الدولة العراقية البعثية ذات الصبغة الهرمية، المركزية، التسلطة، التي تقتضي سبلها، الرجوع الى الاعلى "الرئيس، القائد العام" في كل الامور القتالية، والرجوع هنا على وفق مقترحات مكتوبة أو شفوية وتقادير مواقف عسكرية تعني

توفر القصد المسبق، وقرار الموافقة بصيغتها المطروحة او التعديل في بعض جوانبها من قبل الرئيس يعزز هذا القصد المسبق.

وبهذا الصدد لو عرجنا على العلاقة المعنوية بين ارادة الرئيس ونواياه المسبقة بالقيام في عمليات الانفال والامر بضرب حلبجة بالسلاح الكيمياوي والسعي لقتل وتغييب البارزانيين على سبيل الاثبات، وبين طبيعة التنفيذ لهذه الاعمال والنتائج التدميرية المترتبة عليها، يؤشر توفر الركن المعنوي "القصدي" [1] في جميع هذه الجرائم وغيرها التي ارتكبت في كوردستان، التي تصنف جرائم ابادة جماعية تبعا للمادة 2 من الأتفاقية الدولية لمنع أرتكاب جرائم الابادة الجماعية لعام(1948) التي تتوفر فيها:

1. قتل لاعضاء جماعة قومية "الكوردية"

2. الحاق أذى جسدي ونفسي خطير بالعديد من أعضاء الجماعة القومية الكوردية.

3. إخضاع الكورد كجماعة قومية الى ظروف معيشية "تهجيرهم الى مناطق عربية" في خطوة يراد بها صهرهم "تدميرهم ماديا" على المديات المستقبلية.

4. قتل الرجال من الشباب على وجه الخصوص، هو تدبير مفروض من قبل الحكومة، يستهدف الحيلولة دون استمرار التناسل "انجاب اطفال" داخل هذه الجماعة القومية الكوردية.

انها جرائم تؤشر طرق تنفيذها ونتائج التنفيذ، وبما لا يقبل اللبس أن الارادارة بارتكابها متوفرة مسبقا للوصول الى نتيجة "متصورة" مطلوب الوصول اليها، وتم الوصول اليها بالفعل.

وعلى هذا الاساس أصبح حرق القرى مثل (قرة داغ، سركلو، بنكلو، شرانش) فعل فيه الاركان المادية والمعنوية للجريمة واضحة، والنتيجة التي ترتبت عليها بتهجير أهلها، وموت مجموعة من أبنائها، ضرر على الكورد واضح المعالم، وعلى نفس الاساس يستدل على وجود القصد الجنائي في ارتكابها، اذا ما وضعنا بالاعتبار أن التخطيط واتخاذ القرار بصددها يؤكد وجود النوايا المسبقة بارتكابها جرائم ابادة جماعية، على وفق المواد (6 و 7 و8) من نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية[2].

هذا وبالرجوع الى الفترة الزمنية التي حكم فيها حزب البعث العربي الاشتراكي وصدام حسين العراق، وطبيعة الجرائم المرتكبة ضد الكورد، ووجود النوايا المسبقة في تنفيذها، يؤكد الآتي:

---

[1] . عادة ما يضيف صدام حسين من عنده اضافات على الوصايا والمقترحات المرفوعة له كرئيس للبلاد أو كقائد عام للقوات المسلحة، ومن خلال استعراض بعض الوثائق الخاصة بالقضية الكوردية (الوثيقة رقم 2) ، يتبين أن غالبية اضافاته وتعليقاته عليها تأتي للتشديد، وزيادة حجم الايذاء والابادة، الامر الذي يؤشر طبيعة هذا الشخص العدائية وميوله الاجرامية التي تحدد القصد المسبق في داخله لارتكاب جرائم الابادة الجماعية.

[2] . وثيقة الامم المتحدة، (ICC-ASP/1/3 supp) مصجر سابق.

1. ان فكر حزب البعث العربي الاشتراكي عنصري متطرف، أسلوبه في الادارة والحكم منتج لجرائم الابادة الجماعية.

2. ان الارتكاز عل فكر عنصري متطرف مثل الفكر البعثي في ادارة الدولة والمجتمع يستلزم تقدم المتطرفون البعثيون الصفوف القيادية، وتقدمهم هذا يعني انتاج فعل الابادة كأحد السبل التي تتوافق وخصائصهم النفسية المتطرفة.

3. ان الايمان المطلق بالوحدة العربية كأحد أهداف الحزب، والتشبع بمعايير القومية العربية، وسط مجتمع عراقي يتكون من قوميات متعددة، تسببت في زيادة خلل التجانس الاجتماعي بين الاثنيات العراقية، ودفعت الحزب الى أستخدام وسائل القسر بينها جرائم الابادة الجماعية لبسط السيطرة على البلاد في خطوات قوامها الصهر الاجتماعي، الذي يصعب اتمامه دون الركون الى الابادة كأحد الوسائل الرئيسية، حسب أعتقادهم الفكري.

المبحث الثاني

طبيعة المجتمع العراقي الدافعة لتمرير

جرائم الابادة الجماعية

طبيعة المجتمع العراقي :

ان الصحراء من وجهة نظر عالم الاجتماع العراقي علي الوردي هي منبع البداوة، والصحراء العربية من وجهة نظره أيضا أعظم منابعها على مستوى العالم، والعراق حسب رأيه بقيَّ متأثرا بالصحراء، بسبب جغرافيته التي لم تضع فواصل طبيعية تفصل بين تجمعاته السكنية، وبينها صحراء واسعة مثل البحار أو الجبال[1].

ان مشكلة البداوة (Bedouinism) من وجهة نظر الوردي والعديد من علماء الاجتماع هي تميزها بالعصبية القبلية، على العكس من نقيضتها الحضارة (Culture) أو الثقافة الاجتماعية للامة، وهنا يعرّف العلامة الوردي الثقافة الإجتماعية بأنها مجموعة التقاليد والقواعد والأفكار الموجودة في أية أمة من الأمم. وهي تشمل مختلف شؤون الحياة فيها كالدين والأخلاق والقانون والفن والصناعة واللغة والخرافات وغيرها[2].

(1) . علي الوردي (1965) دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، بيروت.
(2) . علي الوردي، المصدر السابق.

كما يسميها الوردي في كتبه المتعددة، والتي تميزها عن باقي الأمم، ولكي لانذهب بعيدا عن الغاية فان ما يهم دراستنا هو طبيعة المجتمع العراقي فيما أذا كانت تسمح بتمرير حدوث جرائم الابادة الجماعية؟.

وللاجابة على هذا السؤال لابد من العودة الى مسئلتين مهمتين:

الاولى: مركبات الثقافة البدوية، وعلاقتها بموضع أنتاج أو السماح بارتكاب جرائم ابادة جماعية اي تمريرها.

والثانية: طبيعة الشخصية التي أجمع علماء النفس، بانها عبارة عن تركيب نفسي يتألف من صفات مختلفة[1]. وعلاقة هذه الصفات بانتاج وتمرير حصول جرائم الابادة الجماعية.

ان مركبات الثقافة البدوية كما يراها غالبية علماء الاجتماع تتعلق بالمروءة، مع وجود مظاهر الشجاعة الشخصية، والشهامة التي لا حد لها، والكرم إلى مستوى الإسراف، والإخلاص التام للقبيلة، والقسوة في الإنتقام، والأخذ بالثأر، واشار اليها المستشرق براون (Eduard Browne) بتأكيده على الشجاعة والكرم والضيافة والولاء للقبيلة والثأر[2]، بينما حصرها مور بالشرف والثأر[3]. ومع هذا كانت طروحات الوردي هي الاقرب للواقع بعد أن حددها بالآتي:

1. العصبية: تلك الرابطة التي توثق علاقة الفرد بقبيلته، والتي تؤمن له مقومات الحياة من أمن وحماية داخل المجتمع الصحراوي، الذي يشتد خلاله الصراع على البقاء.

2. الغزو: الحياة في الصحراء محدودة الموارد، فتكون في محيطها المنافسة شديدة على المكانة العالية في القبيلة وعلى الموارد المتاحة، الامر الذي يتطلب وجود المنافسة بين أناس أقوياء، أشداء ذوي بأس، ولنفس الاسباب والظروف يكون الضعيف والجبان بين أهل الصحراء ذليلا محتقراً. ويضيف الوردي لصفات البدوي صفة النهب المقرونة بالهبة، في عبارة يكررها عن البدوي (نهابا وهابا) فالشجاعة في الصحراء مقرونة بكم الغنائم التي يحصل عليها من الغزو والنهب، وبكم ما يكرمه، وما يعطيه هبة للآخرين.

3. المروءة: خاصية تضفي على شخصية البدوي صفات الشهامة ونجدة الضعيف أو حماية من يلجأ إليه في حالات السلم. كما أنه يقري الضيف ويساعد الجار أو المسافر بأقصى ما يستطيع[4].

---

(1) . العمري، ابراهيم (1979) السلوك الانساني.الاسكندرية: دار الجامعات المصرية.
(2) . تايلور، (سير) إدوارد بيرنت – الموسوعة العربية الميسرة- 1965.

(3) . سي مور وبي دنهام، الاهتمام المشترك: أصولها ودورها في التنمية، هيلسديل.
(4) . علي الوردي(1965) مصدر سابق.

اما تحليل شخصية البدوي فيؤكد الودري على وجود خاصية التغالب التي يقتنع على اساسها في أن يكون غالباً لا مغلوباً في كل شأن من شؤون حياته، يسعى دائما الى أن يكون:

غالبا بقوته وقوة قبيلته.

ناهباً لا منهوباً.

معتدياً لا معتدى عليه.

قادراً لا مقدوراً عليه.

مسؤولاً لا سائلاً.

مرجواً لا راجياً.

مشكوراً لا شاكرا.

ويؤكد في نفس السياق ان الشخصية العراقية الحديثة قد ورثت كثيرا من خصائص الشخصية البدوية بينها:

النزعة الى الحرب.

عدم الانسياق أو الإنضباط الى الدولة الى مستوى النفرة من الطاعة والإنصياع.

حب الرئاسة والأمرة.

الحسد والنفاق والإنتهازية.

الوفاء بالوعد.

علما ان علما اجتماع آخرين مثل Irvang Louis Horowitz قد ربطوا

بين طبيعة المجتمع والابادة الجماعية، هذا وقد صنف المجتمعات الى ثمانية صنوف.

مجتمعات ابادة جماعية

مجتمعات طاردة

مجتمعات عدائية

مجتمعات تتحارش

مجتمعات محافظة

مجتمعات تشعر بالذنب

مجتمعات متسامحة

مجتمعات متقبلة[1]

علما ان اربع من التصنيفات التي ذكرها عالم الاجتماع هذا تلتقي مع ما ذكره علي الوردي في تصنيفاته، وتثبته الحقائق الميدانية.

انها خصائص لو أردنا النظر الى تأثير وجودها الفعلي في المجتمع العراقي على الاحداث التي مرت على البلاد في قرن من الزمان بينها جرائم الابادة الجماعية سنجد أن هذه الخصائص كانت من بين محركات السلوك العدائي المنتج للجريمة، القابل بتمريرها.

فالعصبية القبلية، كانت دافعا قويا لغالبية الحكام منذ بداية التأسيس الحديث للدولة العراقية في توطين عشائر عربية في المنطقة الكوردية أو المحاذية لها، ومن ثم ادامة التأثير في عمليات صراعها الدائر مع الكورد في المنطقة، واذا ما وضعنا خاصية التغالب بين ابناء هذه العشائر نرى بوضوح كيفية تسارعها في التوسع والاستحواذ على الاراضي الكوردية كنوع من الغلبة التي تعطيهم قدرا من الرضا، واذا ما تجاوزنا النظرة العامة للموضوع وانتقلنا من العام الى الخاص فالعصبية الموجودة في التركيبة الشخصية والثقافية للحاكم صدام حسين مثلا قد شكلت قراراته في القضية الكوردية، واساليب تعامله معها، فهو وعلى وفق هذه الخاصية يسعى لان يكون غالبا في اي تفاوض يعقد بين الطرفين، حتى انه وعندما رأس لجنة شؤون الشمال وقاد الجانب الحكومي في التفاوض مع الكورد، وتم التوصل الى اتفاق بات وشيكا يحقق قسم من المطالب الكوردية، ويوفر الامن والاستقرار والنماء لعموم العراق، حنث بالاتفاق والتف عليه واتجه الى تطبيق بعض فقراته التي اختارها ملائمة لوضع الحزب والحكومة، ليشعر مع نفسه انه هو الغالب بغض النظر عن العلاقة بين مكوونات شعب، لا يمكن ان تدوم بقدر مقبول من الامان اذا ما تاسست على دوافع الغلبة.

انها خاصية موجودة بالفعل، اذا ما حاولنا السير على اساسها في تحليل سلوك بعض قادة العمليات العسكرية اثناء الصدام المسلح بين الحكومة المركزية من جهة وقوات البيشمركة الكوردية من جهة اخرى، نجد ان العديد منهم كانوا مدفوعين بهذه العصبية، فمثلا علي حسن المجيد الذي قاد العمل السياسي والعسكري في عموم كوردستان خلال العشر سنين التي اخذتها الدراسة مجالا لها، كان في كل قراراته قاسيا، يتلذذ بقسوته، يلجأ لاستخدام كل الوسائل غير الشرعية لكي يكون غالبا في الموقف، والى مستوى الاستخدام المتكرر للسلاح الكيمياوي الذي اقترن باسمه. وهو استخدام أمن له من الناحية النفسية، شعور بالغلبة المطلقة، وزهو بتحقيق هذه الغلبة، واحتقار للطرف المقابل الذي يريده ان يكون مغلوبا على طول الخط.

(1) 53.Adam John،Genocide: A Comprehensive Introduction(London: Routlrdge ، (2006).

وهي خاصية اذا ما انتقلنا في تحليل تأثيرات وجودها على السلوك من القادة الكبار مثل علي حسن المجيد الى الاقل مرتبة نرى العميد صديق مصطفى في الخمسينات والمقدم الركن طه الشكرجي في حقبة الستينات، واللواء الركن بارق الحاج حنطة في الثمانينات جاء مجمل سلوكهم في التعامل مع الواقع الكوردي عسكريا فيه قسوة وتطرف ينم أو يعكس هذه الخصائص على سلوك ارتكاب جريمة الابادة الجماعية التي نهجها المذكورين في قيادتهم الجهد العسكري الميداني، حتى باتت تضرب عنهم الامثال عن قسوتهم كدوافع نفسية لا شعورية لتحقيق الغلبة "الانتصار بأي ثمن كان.

اما خاصية الغزو التي وضعت استمرارا لاحد مكونات الثقافة البدوية، فهي موجودة كذلك في نفوس العراقيين في امتداداتهم الى الصحراء، وقد كانت من بين الدوافع والاسباب التي شكلت اتجاهات القتال بالضد من الكورد لغالبية الفترات التي شهدت قتالا منذ ثلاثينات القرن الماضي والى عام1991، استنتاج يتأسس على حقائق بينها:

1. لو ان الدولة العراقية قد حكمت باشخاص لا يتشكل سلوكهم من خاصية الغزو لآمنوا بداية تأسيسها بمنح الكورد حقوقهم القومية والثقافية كما نص عليه التقرير الذي أسست عليه عصبة الامم قرارها في (16) كانون الاول عام(1925) بضم ولاية الموصل الى العراق، بضرورة الاهتمام بالرغبات التي أعرب عنها الكورد في أن يعين الموظفون من العنصر الكوردي في الادارة والقضاء والتربية والتعليم في المدارس وتكون اللغة الكوردية، لغة رسمية في المناطق الكوردية[1].

2. ولو لم توجد خاصية الغزو في العقلية الحاكمة، لما كانت قد تمت عمليات التعريب في كل المناطق التي سميت بالمتنازع عليها، فاسكان قبيلة في منطقة غير منطقتها في الاعراف الاجتماعية غزو لأهل المنطقة الجديدة، وتهجير مناطق مثلما حصل لعشيرة العبيد التي أسكنت في كركوك في الثلث الأول من القرن الماضي بدفع من ياسين الهاشمي الذي قام بتوطينهم في منطقة الرياض وهم البدو الرحل، وأنشأ مشروع زراعي في المنطقة لدفعهم على الاستقرار بمزاولة الزراعة[2]. وهذا توطين وما أعقبه من توزيع لاراض الكورد والتركمان الى الفلاحين العرب بعقود رسمية، يمكن عده نوع من الغزو، الذي لا يؤرق الحاكم كون هذه الخاصية تحتل حيزا من ثقافته الاجتماعية، وهي في ذات الوقت تشعر المستفيدين بالزهو لان للغزو في داخلهم حيز كبير يدفعهم الى هذا ذات المعنى.

ان الصراع الذي دار بين الكورد وحكومة المركز منذ نشأته وحتى وقتنا الراهن لا يمكن عزل جوانب الثقافة الاجتماعية عن مجرياته، فالتعصب الى القبيلة عند اهل الصحراء الممتدة الى المدينة العراقية تحول عند البعثيين الذين حكموا العراق لخمس وثلاثين سنة (1968- 2003) انسجاما مع التحول الحضاري لاربعينات القرن الماضي الى تعصب للقومية، ومن ثم الى الحزب الذي يحكم في السبيل الى تحقيق الرسالة القومية الخالدة. والتعصب من الناحية النفسية سلوك لا تختلف مخرجاته ان كان صاحبه جالسا في خيمة بالصحراء أو قابعا في أروقة القصر الجمهوري، ومخرجاته في العادة وقوف مع الجماعة. وفي صراع الكرد مع حكومة المركز كانت الجماعة القومية تمثل العرب، وبذا اصبح

(1). زهير المعروف، ولاية الموصل، 2009/8/23، مركز كلكامش للدراسات والبحوث الكوردية.
(2) . محمد احسان (2012) كركوك والمناطق المتنازع عليها في المنظور الدستوري العراقي، دار المدى، بيروت.

الوقوف مع اهدافهم وتطلعاتهم ورغباتهم على وفق العصبية لازما. وقوف وكلما كان شديدا، قاسيا، مدمرا، تتبين من خلاله الشجاعة التي يتصف بها البدوي في ثقافته الصحراوية.

ان هذه الرؤية الواضحة للشجاعة الصحراوية المقرونة بالنهب التي انتقلت الى المدينة العراقية تؤيدها أحداث القتال ونتائج التعامل في ساحته، التي لا تقتصر على المناطق الكوردية التي كانت تتعرض الى النهب باستمرار، بل وكذلك في كافة الحروب التي خاضها الجيش العراقي زمن حكم البعث:

ففي المحمرة عام (1980)على سبيل المثال، لم يسلم اثاث البيوت وممتلكات السكان ومواشيهم من النهب وان كان اهلها عربا، واهداف الحرب المعلنة لحزب البعث وصدام تؤكد آنذاك، انها جاءت لإعادتهم من ايران الى الجسم العربي.

وبعد ذلك حصل ذات الشيء وبتطرف عصبي أكثر في الكويت ابان احتلالها عام (1990) اذ اشتركت الدولة رسميا بعمليات النهب، ووجهت بكتب رسمية كل دوائر الدولة ومؤسساتها ان تسد نقصه من المواد والمعدات من مثيلاتها في الجانب الكويتي، واشترك القادة بعمليات النهب، اذ توجه الكبار منهم الى شركات السيارات والى المصارف لنهبها علنا، وتوجه القادة الصغار الى محلات الذهب، وتفرق الجنود على السوق العامة، لم يبقوا منها شيئا حتى مقابر السيارات القديمة[1].

ان شدة وسعة النهب العصبي دفعت الكويت وبعض مؤسساتها لاقامة دعاوى في محاكم دولية واوربية تتهم الدولة العراقية بنهبها حتى الزمتها بقرارات دولية وبحكم محاكم أوربية بدفع تعويضات عن المنهوب، بينها الخطوط الجوية الكويتية التي لم تنهي دعواها باتهام الخطوط الجوية العراقية، سلب موجوداتها، الا بداية عام (2013) بعد تسديد مبلغ (233) مليون دولار أضيفت الى مليارت الدولارات التي أقتطعت من مبيعات النفط واودعت في صندوق تعويضات حرب الخليج الثانية.

هذا واذا ما أنتقلنا من جوانب علم الاجتماع ونظرته للطبيعة الاجتماعية، الى علم النفس ونظرته لبعض خصائص الشخصية العراقية، انتقالة وان كانت في نفس السياق، تدفعنا لاغراض الدقة العلمية الى أختيار بعض الخصائص التي تساعد في اثبات دور الخصائص الاجتماعية والنفسية الغالبة بالمجتمع العراقي في انتاج وتمرير جرائم الابادة الجماعية، ونركز على رؤية اصحاب العلوم السلوكية الذين اشاروا الى ان الانسان ككل الناس، وكبعض من الناس، وان العراقي على وفق هذه الرؤية كغيره من بني البش له طباعه الخاصة وعاداته الاجتماعية وتقاليده السائدة وخصائصه النفسية التي تنتج نوع السلوك في الموقف المحدد، وله مثلهم تطلعات وطموحات واتجاهات وتوجهات تصب ايضا في تحديد السلوك، لكنه من جهة أخرى يختلف واياهم في بعض التفاصيل ذات الصلة بالعادات، والتوجهات والتقاليد والقيم التي تتكون في المعتاد من خلال التعرض طويل الامد لخبرات حيـاة خاصة تؤثر في تشكيل السلوك[2]. وسأحاول التركيز على أهم هذه الخصائص السلبية في الطبيعة الانسانية العراقية التي حددها بعض علماء النفس العراقيين، لان

(1) . سعد العبيدي نوايا وحروب، مصدر سابق.
(2) . سعد العبيدي(2003) أزمة المجتمع العراقي، دار الكنوز الادبية، بيروت.

التركيز على بعضها السلبي على وجه الخصوص جاء انسجاما ونهج الدراسة الساعي الى اثبات العلاقة بين طبيعة المجتمع العراقي وخصائص شخصياته بحدوث وتمرير جرائم الابادة الجماعية، وبالتأكيد ان الايجاب منها لا يدفع الى ارتكاب وتمرير الجرائم على العكس من السلب الذي يكون له الدور الأكبر، ومع هذا التركيز لا يمكن أن نهمل او ننكر وجود بعض الخصائص الايجابية في هذا المجتمع، الا أن الاحداث التي حصلت والدراسات التي نشرت تؤكد استشراء جانب السلب وبما يفوق الايجاب في جوانب عديدة من الشخصية العراقية[1]، مما تسبب في استمرار عدم الاستقرار. وهي التي أرای أنها من بين العوامل المساعدة على حصول وتمرير جرائم الابادة الجماعية بينها:

1. المظلومية. الشعور بوقع الظلم سواء ما يتعلق منه بتقديرات تعامل الغير مع الشخص الشاعر بالمظلومية، أو في تعامل الشخص ظالما لغيره، وجهان لخاصية واحدة اذ ان الوجود المفرط للاولى عادة ما يكّون الثانية.

وجهان لخاصية يمكن وصفها بالمظلومية موجودة بالشخصية العراقية العامة، من النادر أن يتذمر من وجودها في العلن خارج اطر الدين والسياسة، يلاحظ وجودها من خلال قيام قسم من العراقيين بممارسة أشكال من الظلم التسلطي على الآخرين من الاقوام والمذاهب الاخرى عند سنوح الفرصة المناسبة لاسقاط فعل الظلم بعض مؤشاراتها:

آ. الجندي المسيحي في الجيش العراقي، يُدفع للعمل مراسلا أو عاملا في مطعم الضباط.

ب. الموظف الكوردي في دائرة ببغداد يكون محط تندر العرب الموجودين لانقاص قيميته.

ج. الشخص الذي تواتيه الفرصة لان يكون في منزلة عليا وظيفيا أو سياسيا وبنسب ليست قليلة، يتقمص احيانا شخصية الظالم الاعلى منه في سلسلة المراجع الادارية والسياسية، ويتجه الى ممارسة نفس أساليبه في الظلم، ويصبح امتدادا لسلوكه غير السوي، وهنا تجدر الاشارة الى الدراسة التي أجراها الدكتور سعد العبيدي لتقمص البعثيين سلوك صدام حسين الظالم ابان فترة حكمه (1979 – 2003) والتي وجد فيها أن عددا غير قليلا من البعثيين قد اتسم سلوكهم بالقسوة، والقسر، والرغبة بالإيذاء ومن ثم بالريبة والشك، واستخدام العنف والقتل والتغييب والتنكيل، وغيرها من مسارب العدوان، جاءت نتيجة هذا التقمص غير الارادي لسلوك القائد الظالم في أعلى الهرم (صدام) وعززه هو في معيته حتى أصبحت الحاشية تتعامل بذات الصيغة كنوع من التقليد التقمصي، الذي يشعر صاحبه لا إراديا أنه الاقوى والاعدل، ويشعر معيته أنهم مثل قائدهم يسلكون، تفاديا لظلمه وعدوانية. تقمص أمتدت مستوياته الى التدرجات الأقل حتى أصبحت سلوكا شائعا بين عموم الجهاز الحاكم[2].

د. اتساع مفهوم الضحية لتعليق خطايا واخطاء الاعلى على الادنى. حالة كانت واضحة طوال حكم البعث للعراق، خاصة في العشر سنوات التي شهدت الحرب مع ايران، اذ يقوم القادة الميدانيون الكبار بوضع او تحميل التقصير والفشل الحاصل منهم أو بسببهم على أكتاف أحد التابعين لهم "الاضعف

(1) . سعد العبيدي، حصاد العاصفة، مصدر سابق.
(2) . سعد العبيدي، أزمة المجتمع العراقي، مصدر سابق.

في الحلقة القيادية" لابعاد التهمة عنهم أمام القائد الاعلى، والضحية المظلومة "الاضعف" تكون في العادة:

أولا. من الجماعات والاقوام الفرعية، لسهولة الساق التهمة بها، وسرعة تصديقها.

ثانيا. صياغة التهم وتمريرها من المنافذ الطائفية والقومية لسهولة تمريرها.

ان التقمص آلية دفاع نفسية أتسع حصولها في المجتمع العراقي، اذ لم تقتصر على استجلاب خصائص الظلم والقسوة، بل والرغبة اللاشعورية بالتوحد مع الظالم، حتى بات البعض من العاملين في دوائر الحزب والمسئولية السياسية والادارية القريبين من الرئيس يتكلمون اللهجة التكريتية التي يتكلمها صدام المصدر الاعلى للظلم، فشاع تداول لفظة "عجل" من غير أهل تكريت بشكل ملحوظ في تلك الدوائر وخارجها وفي غير محلها بعض الاحيان.

هذا واذا ماكانت تقديرات الانسان العراقي للظلم بهذه الصورة المتأرجحة بين التضخيم المبالغ به لسلوك الظلم عند صدوره من الشخص العادي، وبين تقمص شخصية الظالم امعانا بالظلم، عندها سيسهل علينا تفسير أنتاج جرائم الابادة الجماعية التي حصلت في العراق بشكل عام وفي كردستان على وجه الخصوص، كذلك دعم فرضية ان المجتمع العراقي بطبيعته يساعد على تمرير هذه الجرائم. فعند ارتكاب جريمة ضرب حلبجة بالسلاح الكيمياوي مثلا لم نجد صوتا قد علا من بين العراقيين يندد بحصولها، الا بعد استغلالها قضية بالضد من صدام حسين من قبل المعارضة العراقية، ولم نجد من طالب بالتحقيق أو تجنب تكرارها كأبسط الايمان. هذا على المستوى الرسمي الا انه وعلى المستوى الشعبي العام فقد حاول العديد من الكتاب والباحثين المطالبة بشكل علني لمحاكمة النظام عن جرائمه في الابادة الجماعية[1].

2. المجاراة التابعية. ان عدم ارتفاع الاصوات تحديا أو أحتجاجا مسألة كانت شائعة في المجتمع العراقي يمكن وصفها بخاصية المسايرة أو المجاراة التابعية، ويمكن التأكيد على سعة شيوعها لفترة العشر سنين وما بعدها الفترة التي حكم بها صدام حسين العراق، وما زالت موجودة بشكل ملموس في السلوك العام، تعود اسباب شيوعها الى الآتي:

آ. أسباب نفسية ذات صلة مباشرة بمشاعر المظلومية بينها:

أولا. كم الخوف الموجود في النفوس من ظلم النظام ورئيسه.

ثانيا. التقدير الضعيف لماهية الظلم الموجود في الفعل المرتكب أي ضعف الاحساس بان الجريمة المرتكبة هي ظلم واقع على جماعة فرعية في المجتمع العراقي.

---

(1) . عبد الجسين شعبان (1991) المشهد المفقود من حرب الخليج: المحاكمة. دار الكنوز، بيروت.

ثالثا. التماهي مع القائد الاعلى في فعله الظالم، يعطي الاقل في التراتب القيادي شعورا بالزهو والاعتزار بالنفس من المشاركة بفعل الظلم الذي اراده القائد، وكانهم يحسون لا شعوريا بانهم من اراد هذا الفعل دون الاحساس بظلمه.

ب. التعصب القومي المذهبي. اذ يلاحظ ان كم التعصب القومي والمذهبي في نفوس العراقيين العاديين، يسهل عملية الخضوع الى الحاكم، من خلال التقليل اللاشعوري للتقديرات الذاتية لنتائج فعله الظالم، فيما اذا كان موجها للجماعات الفرعية المقابلة، وبالتالي لا يتم تناول بعض نتائجه الكارثية وان كانت جرائم ابادة جماعية مثبتة قانونيا وانسانيا.

ان هذا واقع حال يمكن تعميمه على جميع جرائم الابادة الجماعية التي ارتكبها النظام البعثي بينها جريمة الانفال، وتسفير الكورد الفيليون وقتل البرزانيون ودفنهم بمقابر جماعية التي لم ترتفع ابان ارتكابها العلني أصوات عراقية ولا عربية للتنديد وتوجيه اللوم ولا حتى للتنبيه ولفت النظر. وهذا ما يثبت بحصول المجرمين على دعم وتشجيع معنوي لارتكاب جرائمهم من خلال السكوت عنهم كظلمة.

ان مجارات الاعلى في السلطة، خاصة الحاكم فيما يقرر أو يحكم. خاصية تعبر عن الطاعة شبه المطلقة له فيما يصدره من أحكام، كأنها منزلة من السماء، وهي في الواقع خاصية وان عززها ظلم الحاكم وشدة الخوف من بطشه، الا أن جذورها الأولية ترجع الى بعض جوانب الشريعة التي أستغلها الحاكم وحور تفاسيرها لدعم وتقوية نظام حكمه. وهي وان أنقسم المسلمون تبعا لمذاهبهم في تفسير ما جاء عنها في الآية القرآنية الكريمة (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم[1]. اذ عد أصحاب المذهب السني الغالب في حكم البلاد الاسلامية، أن المقصود بعبارة أولي الأمر منكم هو الحاكم الفعلي للبلاد، دون الخوض بمسائل أخرى تتعلق بالعصمة والمنزلة الشرعية، التي وضعها الشيعة شرطا للطاعة، على أساس فسروا بموجبه طاعة الرسول وألي الأمر هي كطاعة الله، ومن يطع الرسول فقد أطاع الله، وبذا تكون طاعة الله هي الاصل وطاعة الرسول وأولي الامر انما هي تَبعا لطاعة الله، ومن البيّن أن من يأمر الله تعالى بطاعته ويجعل هذه الطاعة له كطاعة الله نفسه، لابد أن يكون ما يأمر به كأمر الله، ولابد أن يكون متصفا بصفاة خاصة، منها العصمة والعلم اليقيني، والا فان الله سبحانه لا يأمر بطاعة من يجوز أن تصدر منه معصية أو نسيان أو جهل. وهذه الصفات الخاصة لأولي الامر لا تنطبق من وجهة النظر الشيعية إلا على الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا مطلقا، داعمين تفسيرهم هذا بالآية القرآنية المذكورة. هذا ولكون العراق قد حُكم سنيا لعدة قرون متصلة، ولكون الفتوى السنية جزء من منظومة الحاكم، فقد وَظّفَ أي الحاكم هذا التفسير لصالح سطوته في الحكم، وقد يكون هو منذ الزمن الاموي من دفع المفسرين ليفسروا بهذا الاتجاه الذي يصب الى صالح هذا التوظيف، فأصبحت طاعته والحال هذه واجبة شرعيا، وأصبح بعض الحكام قساة ظلمة في الزام الرعية بطاعتهم وجوبيا، ولكون الشيعة طيلة تلك القرون في الصف المعارض المقهور، فلم يعد لتفسيرهم هذه الآية من أثر على الرعية في طاعة حاكمهم المطلقة، بل وأُلزموا ضمن سياقات السلوك العام بطاعته كابناء المجتمع الواحد الذي يحكمه

(1) . سورة النساء، الآية 59.

نفس الحاكم الواحد، فأعتادوا بقوة السلطة وحكم الزمن مثل غيرهم بمجارات الحاكم. ولكون الحاكم طيلة هذه القرون (مع بعض الاستثناءات البسيطة) متسلطا، قاسيا وجائرا، فقد أكتسب العراقيون بالتتابع الزمني خاصية الخوف منه حاكم ظالم، فتوجهوا الى مجاراته، تجنبا لشروره، حتى باتت المجاراة بكل اشكالها سلوكا "خاصية" تقترب من أن تكون راسخة بين غالبية ابناء المجتمع العراقي، ومنتشرة بمستويات كبيرة بين تركيبته السكانية المتعددة، حتى وصلت مستوياتها من الشدة زمن صدام حسين الى أن:

آ. يدبك القائد العسكري بحضرة قائده وهو بكامل قيافته العسكرية، كنوع من المجاراة.

ب. يصفق مدير المدرسة عند المرور على قول باهت للقائد قبل طلابه، بدافع المجاراة.

ج. يرقص شيخ العشيرة على المسرح تحت اقدام القائد ملوحا ببندقيته غير المحشوة بالعتاد كنوع من المجاراة.

د. يسكت القائد البعثي الحزبي عن مناقشة الخطأ الحاصل في الادارة العامة أثناء الاجتماعات الرسمية لنفس اسباب المجاراة.

وغيرها أمثلة من المجتمع العراقي تؤشر وجود المجاراة خاصية عند نسبة ليست قليلة من أبناء المجتمع العراقي. وهو وجود تؤثر مستوياته المختلفة في النفوس على تقدير حصول جريمة الابادة الجماعية.

اذ ان اصحاب المجاراة العالية يجدون مجالا أوسع في نفوسهم لتأييد أرتكاب فعل الجريمة، ويضعون له تبريرات تنسجم وتبريرات الاعلى، ولا يحسون أي أثر لتأنيب الضمير.

وأصحاب المجارات العادية، أو البسيطة، فهم وبالوقت الذي لا يؤيدون الحاكم في أرتكابه الجريمة، سيتجنبون الخوض في الموضوع، ويلجأون الى السكوت كأحسن وسيلة لتجنب الأذى المحتمل.

أما اللذين لا يتسمون بهذه الخاصية أو أن وجودها ضعيفا، فهم قلة، لا يقوون على فعل شيء بالضد ويكتفون بالتهامس البيني الذي يخيفهم من بعضهم البعض.

وان تَكلمَ بعضهم، فسيكون كلامه غير مؤثر، يتبدد وسط جمع المجاراة الغالب. وهذا يفسر بالاضافة الى ما ورد أعلاه، السكوت شبه المطبق عن أرتكاب القائد جرائم ابادة جماعية، ويدعم الفرض القائل أن طبيعة المجتمع العراقي ساعدت على انتاج وتمرير جرائم الابادة الجماعية التي حصلت للكورد وغيرهم من شرائح المجتمع العراقي.

3 . التقبل الجبري للواقع المُعاش. من طبيعة العراقي أيضا تقبل الواقع المعاش، وان شكى منه ولم يرض عنه، وعن الحاكم الذي تسبب به.

واقع يقبله، ويتحمل تبعاته، وكأن في داخله طاقة تحمل غير موجودة في المجتمعات الاخرى.

فحرب استمرت ثمان سنوات(1980-1988) بقيَّ طوال فترتها العراقي يصفق للرئيس المنتصر فيها نظريا.

وخلال المعارك الشديدة التي دارت طيلة فترة الحرب، وعندما تحصد اعمال القتال شديدة الوطأة الجارية خلالها، الابن الاكبر لعائلة ما على سبيل المثال، تظهر بعض الامهات في حضرة الحاكم، تدعو من الله أن يأخذ الابن الباقي لها وحيدا في الحياة فداءا للرئيس[1].

ان تقبل الواقع المعاش أكسب العراقيين قدرة عالية على تحمل البؤس والتسليم به أمرا واقعا، وأكثر من هذا اذ لم يتوقف عند حدود التسليم، واتجه الى حافات الاستسلام بآلية نفسية معقدة قوامها الهروب روحانيا والتبرير وجدانيا، الى مستوى جعل التفكير بالفعل الحاصل وان كان جريمة أو ظلما وكأنه أمر مقسوم ومكتوب من الله العلي القدير، وليس من قبل نظام قمعي. ويستشهدوا في الظروف الصعبة بالآية القرانية الكريمة: بسم الله الرحمن الرحيم (قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنا)[2]. وعند الشعور بالحيف وقسوته على النفس طوال السنوات العشرة، بل ولغالبية حكم البعث للعراق يتم الهروب نفسيا من الموقف البائس بالقول (انا لله وانا اليه راجعون) ليستمدون قوة في ديمومة الصبر "التقبل" من الآية القرآنية: بسم الله الرحمن الرحيم (وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ)[3].

أن هذه الخاصية الموجودة في طبيعة المجتمع العراقي وبغض النظر عن سعة انتشارها بين الابناء، تعني أن الموجودين وقت ارتكاب جرائم الابادة الاجتماعية، سيتقبلون حصولها تقبلا وان كان قسم منه جبريا بحكم الرضوخ الى الحاكم مرتكب الجريمة، تقبل يساعد بطبيعة الحال على أنتاج وتمرير هذا النوع من الجرائم وجرائم أخرى يرتكبها الحاكم وجهازه الامني والعسكري والاداري.

ان تقبل الحياة كما هي أو على علاتها يعني تسليم بالامر الواقع، جاء من كثر التعرض الى الضغوط الخطرة دون معرفة بحدوثها وكيفية سريانها من أمثلتها:

آ. حرب يدخلها العراق مع ايران، يخرج منها، والعراقي غير عارف بأسبابها وكيفية حصولها.

---

(1) . انها خاصية وكأنها تعززت في السلوك الانساني العراقي واستمرت من زمن صدام الى ما بعده في الزمن اللاحق، اذ ان الملاحظ وبعد أنتهاء الحكم الدكتاتوري وبعد أن فتحت الابواب أمام الجميع لان يختاروا الحاكم ديمقراطيا، وأن يعبروا عن آرائهم ومواقفهم منه اصوليا دون الحاجة الى مجاراته نفسيا، الا ان شيئا من هذا القبيل لم يظهر بشكل مؤثر في ثني الحاكم عن ارتكاب الخطأ. حتى ان عشر سنين من العجز في اعادة الكهرباء والخدمات وتفشي الفساد على سبيل المثال لم تدفع الغالبية الى القيام بفعل مضاد للحاكم.بالقدر الذي يلزمه على تغيير خططه او التنحي جانبا لغيره كما يحصل في المجتمعات الديمقراطية، مما يعني بقاء المجاراة خاصية في الشخصية العراقية، وكذلك الخوف من سلطاته المطلقة في توجيه العقاب.

(2) . سورة التوبة، الآية 51.

(3) . سورة البقرة: الآية 155-157.

ب. يكرر الرئيس الحرب ثانية، فتحصد من الخسائر مثل سابقتها، وتشيع التدمير أكثر من سابقتها، تفقر البلاد، تعيدها الى الوراء عشرات السنين، تحكم الحصار على الرقاب، يدعي الرئيس أنه كسبها، ووضع العدو في خانة الخسران، ويلقى من التصفيق بما يفوق الحاصل من قبل.

ج. قادة عسكريون كبار، يدخل جيشهم في حرب يحتل بها دولة جارة، يستبيح عاصمتها، يسمعون من المذياع ونشرات الاخبار الصباحية الخبر، ويلتحقون بمقراتهم مذعورين. إذ أن الفريق الركن سعدي طعمة الجبوري وزير الدفاع على سبيل المثال قد سمع بقيام القوات العراقية باجتياز الحدود واحتلال الكويت، وهو في شعبة التصوير التابعة للتوجيه السياسي حضرها صباح يوم 1990/8/2 لالتقاط صورة رسمية، كذلك الحال بالنسبة الى رئيس اركان الجيش الفريق نزار الخزرجي، الذي سمع الخبر صباحا من مذياع السيارة العسكرية الرسمية التي نقلته من داره في منطقة الزيونة ببغداد الى رئاسة اركان الجيش في مبنى وزارة الدفاع. وعديد من القادة العسكريين المشاركون بالهجوم كانوا يعتقدون ولحين حلول ساعة الشروع ان تواجدهم وتحركاتهم تقع ضمن اطار التدريبات الاجمالية[1].

د. معارك تشتد، يفقد فيها العراق آلاف الضحايا، يخرج الرئيس مدعيا عظمة الانتصار، يؤيده الجميع دونما استثناء وفي دواخلهم شعور بالخيبة والخذلان.

ه. جماعة فرعية "كوردية" تكافح من أجل حقوقها القومية، تقاتل الظلم، يخرج الرئيس على الملأ يتهمها بالعمالة وتمزيق البلاد، يدعمه الحزب، ويشيد بفعلته الجمهور. وجماعة فرعية "شيعية" أخرى تنتفض عن بكرة أبيها صغارها والكبار، ساعية للتخلص من الظلم، يخرج عليها الرئيس بصواريخه وطائراته ومدافعه التي عجز منذ أيام عن استخدامها ضد عدوه في الحرب، متهما اياها بالطائفية والغوغاء"، ويسكت الجميع عن فعل الابادة وكأن شيئا لم يكن.

انها أحداث وغيرها الكثير في العشر سنوات وما بعدها، لم يخرج خلالها العقلاء من بين المجتمع الكبير برأي ينتقد الحاكم في العلن الا ما ندر، ولم تثمر نتائجها الكارثية بسقوط الحاكم، عندها اصيب المجتمع العراقي برمته بقدر من الابتئاس وباتوا يكررون مع انفسهم والقريبين منهم في الدوائر المغلقة، أن لا فائدة حتى من الدعاء على الرئيس، ولا يمكن اسقاطه وتغيير النظام، ولا يمكن التعويل على العرب وباقي دول العالم في ازاحة النظام، وبسببها وظروف العيش الصعبة واجراءات الامن التعسفية، توقف البعض عن التفكير بالموضوع، ولجأ البعض الى المسائل الروحانية والطقوس الدينية موكلين الامر برمته الى الله سبحانه، آمنوا جميعا بالقدر المكتوب، قبلوا حصوله، وقفوا على جنب، وفي أعلى التل بانتظار ما سيفرضه القدر من حلول.

هذا واذا ما كان الانسان في حياته قد وصل الى هذا المستوى من القدرية والتسليم بالامر الواقع وقبوله، فلا يمكن أن يتأمل منه أحد في أن يقف ضد حاكم يرتكب جريمة أبادة جماعية، لانه في حالتها سيسكت وستمر الجريمة وستتكرر دون ان يتكون جهد كاف لمنع حدوثها.

---

(1) . سعد العبيدي، نوايا وحروب، مصدر سابق.

4. المداهنة. ان سياقات التعامل طوال حكم البعث باستخدام الترغيب والترهيب، عممت حالة الايذاء على شريحة واسعة من مكونات المجتمع العراقي، وبسببها تكون في النفوس بما يشبه الامتناع "الكف حسب المفهوم النفسي" عن أداء الافعال الجسام بالضد من الحكومة "مع بعض الاستثناءات التي تعد عابرة مثل محاولة أغتيال صدام حسين في الدجيل عام 1982" وبالمقابل شاع اتجاه منح المكارم من قبل الرئيس بشكل أقترب من أن يكون منظما، (قطع أراض، هبات مالية، سيارات، أوسمة، وظائف، ترقيات، ايفادات، حج مجاني) للمصفقين والمادحين والراقصين على مسرح السلطة، فكان هناك تناقضا بين اتجاهين فيه ترغيب يقابله ترهيب، حُسم بتدخل عامل البقاء غريزيا، فتغلبت كفة المال "البقاء" على كفة الفناء "الموت" لكنه بقاء أشبه في أن يكون مشروطا بالتقرب من السلطان مدحا وتورية، فزادت حدود المداهنة تقربا منه رغبة في الحصول على الاثابة، زادت خاصية في السلوك بتأثير الجهاز الحزبي وماكنته الدعائية الضخمة، حتى وجد البسطاء الضعفاء وسط هذا التناقض فرص سانحة للنمو الاتكالي دون جهد وبلا مجازفة، عندها سادت الكفة الأولى وبشكل ملموس، عززها الخوف غير الطبيعي من العقاب القاسي المفروض من الاعلى خارج سياقات القانون والى المستوى الذي يخاف فيه:

آ. الاب من ذكر أخطاء الدولة عند تواجد أطفاله في الموقف الذي هو فيه، خشية أن يتوجه أحدهم في نقل الانتقاد الى السلطة، ويدفع هو الثمن قطع رقبته في الحال.

ب. الاستاذ الجامعي وعالم الاجتماع أن يعطي مثلا عن أخطاء تُرتكب من قبل الدولة في محاضرة يلقيها على طلابه، خشية أن يقوم أحدهم مرتبط بالامن الجامعي في نقل الصورة تجاوزا على الحاكم ويدفع الثمن حكم بالاعدام.

ج. القائد العسكري من التعليق على خطة أمر باعدادها القائد العام وان كانت مليئة بالاخطاء التعبوية، خشية ان يفسر تعليقه انتقادا، يدفع ثمنه تنحية أو حكما بالاعدام.

كذلك الكثير من أنواع وحالات الخوف والاخافة التي التقت مع عوامل الترغيب والترهيب، فأصبح بسببها التزلف والمداهنة والرياء خاصية شائعة بل ومقبولة يوصي الاباء أبنائهم باتباعها أسلوبا للكسب السريع، والتحصيل السهل في ساحة عراقية مضطربة. وبالتدريج زاد عدد المداهنين من الشعراء الوصوليين والفنانين والمغنيين والراقصين البائسين، وزاد في ذات الوقت القادة العسكريين الانتهازيين، يقفون جميعا في صف متسق أمام القائد، يداهنونه وهو الواقف في الاعلى يُغنِي من يريد مكرمة، ويميت من يريد عقوبة بالاعدام.

ان المجتمع الذي يكثر فيه المادحين المداهنين والانتهازيين الوصولين، لا يمكن أن يصغي أصحابه الى صوت يؤشر حصول جريمة ابادة جماعية، ولا يقتصر صمته على تمريرها بل سيؤدي التصفيق للقائد الذي أرتكبها الى تكرار ارتكابها.

5. الذهول الاجتماعي. ان اسلوب ادارة الحاكم العراقي لأهل البلاد لفترات زمنية متواصلة منذ الزمن العباسي الى فترة حكم البعث وصدام كانت من القسوة حدا تسببت في أن يعاني المجتمع العراقي من

أمور كثيرة تصل حد الارتباك وعدم الوضوح "ذهول، تشوش" وضعف الاتزان الاجتماعي، خاصية تكاد ان تكون موجودة بين العديد من أبناء هذا المجتمع، أنعكست سلبيا على استجاباتهم على ما يحدث وعلى آرائهم واتجاهاتهم مما حدث يمكن الاستدلال عليها من الوجود الملموس لبعض الخصائص الضمنية مثل:

آ. اضطراب التوجه العام: ضعف القدرة على تحديد الاهداف والاولويات المطلوبة أو تلك التي يسعى الى بلوغها في تعامله مع الحياة سياسيا واجتماعا واداريا، حتى أن البعض وعندما يسأل عن ما يريد، تكون ردود فعله فضفاضة غير واضحة، فيها قدر كبير من اللف والدوران، وكأنه تائه عن صلب الموضوع، يغرق في الصياغات اللفظية بعيدا عن المطلوب، يبتعد فيها عن المعنى الصحيح، وأن أقترب قليلا سيكون أقترابه مشوشا، لا يمكن أدراك معناه بسهولة.

انها معاناة تيه فكري تضيع في سبل الوصول اليها الغايات المطلوبة، ومصاعب في تحديد الاهداف، واذا ما تم التمكن من تحديدها، فسيكون التيه في تحديد الطريق المناسبة للوصول اليها.

بسببها يلجأ العديد من المتقابلين والمتفاوضين الى الجوانب اللفظية دون الخوض بالعملية لبلوغ الغاية، فيغرقون في عبارات اليجب والينبغي، دون الخوض في مصاعب الوصول الى كيفية التنفيذ.

ب. الانسحابية. في العشر سنوات موضوع الدراسة، سحق صدام انسانية الانسان، قتل وسجن من كان موضوعيا في طروحاته الناقدة، وعاقب بشدة من شخصَ عيبا في النظام، وكرم من قال شعرا بحقه، ومن لفق تهمة لزميله، وبسببها تم انسحاب غالبية الوطنيين المنصفين من ساحة الدولة السياسية واحيانا الاجتماعية، تاركين كل شيء للقائد الضرورة وحاشيته من الحزبيين والاقارب والمنافقين، وكانت العشر سنوات شديدة الوقع في خطورتها على العراقيين وحساسة بالنسبة الى الحكومة ورئيسها اللذان باتا في حاجة ملحة الى المدح الملفق والتدليس لابقاء صورتهما لامعة في العقول واستمرار وجودهما بقبضة قوية، وبسببها واسلوب الادارة المبني على الاخافة، اتسعت رقعة الانسحاب، وزاد عليه سلوك عدم الالتزام، والابتعاد عن المواجهة السياسية والادارية، حتى اقتربت من ان تكون خاصية ميزت تلك السنوات وما بعدها حتى السقوط، والى حد ما بعده راسخة في العقول أثرت سلبا على الرأي والاتجاه وعلى مستوى الاداء الذي تدنى بحدود كبيرة.

انها خاصية تعززت في السلوك زادتها شدة أساليب الحاكم في هذه السنوات واسلوب تعامله القاسي مع الانسان والمجتمع اذ عاش عموم العراقيين تحت ضغوط الحرب، والقهر والقتل والتشريد والاضطهاد والاخافة، الى مستوى يمكن فيها القول أنه ومن النادر أن تكون هناك عائلة عراقية لم يكن من بين أفرادها قتيل حرب أفتعلت مع ايران، وأديرت مع الكويت أو معدوم لانتماءه لحزب سياسي غير حزب البعث أو مغتال للشك بانتماءه الى جهة معارضة أو مسجون بتهمة ملفقة لعدم انتماءه لحزب البعث الحاكم أو محجوز لخلاف عائلي مع أحد القادة المسئولين أو مسفر لحسابات طائفية، ومهجر لاسباب قومية عنصرية أو مهاجر لاسباب سياسية أو حتى معيشية أو مفصول من وظيفته لاتاحتها الى بعثي أقرب منه منزلة للنظام، وغيرها معاناة استمرت للسنوات العشر المذكوزة وما بعدها زيدّت شدة الانسحابية كخاصية سلبية في السلوك العام لتصل حدود عدم الاكتراث لما

حصل أو اللامبالاة بما سيحدث، وبسببها ترك العراقيون "نسبة غير قليلة منهم" الحكومة تعبث وحدها رافضين ابداء الرأي بالضد منها يائيسن من حصول حلول لمشاكلهم الآتية منها، فاقدين الأمل باحتمالات الحل. زضعف بالتدريج ارتباط الانسان العراقي بمجتمعه وبالحلول اللازمة لمشاكله، وكأنه يوكل مثل هذه المهام الجسام الى النخبة التي تستطيع ان تتحمل اعباء تلك الضغوط وتصمد أمام الشدائد، فاصبح الرأي المعارض للحاكم يتركز عند القلة، دون دعم من الجمهور كقاعدة لازمة، وأصبحت الجهات المعارضة المنظمة تفتقر الى الامتداد الجماهيري اللازم للتأثير على الحاكم أي قيادات بأقل ما يمكن من القواعد.

إن عدم الاكتراث واللامبالاة جعلت الحاكم يَعمهُ في غيه، وجعلت الشعب في غالبيته بعيدا عن الحاكم والحكم لا يبدي رأيا الا اذا كان مع الحاكم تأييدا له وتملقا لوجوده، لا يعير اهتماما لاعماله وان كانت جرائم تصنف ضمن الابادة الجماعية.

ج. ضعف تحمل المسئولية. من يداهن لا يتحمل المسئولية،، لان تحملها عبئ يشعره بتهديد الوجود، ومن ينسحب من مواقف المجابهة في الساحة خوفا من تبعات البقاء فيها لا يتحمل المسئولية.

كما ان ادارة البلاد ديكتاتوريا تخيف من يقف في الصف المقابل للقائد بكافة المستويات وتنتهي في داخله القدرة على تحمل المسؤولية.

وامتلاك كل الصلاحيات من قبل القائد الاعلى نزولا عند المستويات الادنى للوزراء ومن ثم وكلائهم والمدراء العامون، وهكذا الى الادنى الذين لا يمتلكون من صلاحيات سوى القضايا الادارية التي تسمح فقط بتمشية الامور هو سلب مقنن لقدرات تحمل المسؤولية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الدكتاتور بطبيعته شكاك لا يثق بأحد، خاصية قيادية انتقلت في العراق من أعلى الهرم الى باقي المفاصل حتى اصبحت مفاصل القيادة جميعها شكاكة لا تثق بأحد، واذا ما أخطأ الادنى في تدرجاتها أو تصرف بطريقة لا ترضي الاعلى في السلم يتبادر سوء النية تفسيرا أوليا قبل غيره من التفاسير، وتكون النتيجة عقابا يَكبرُ مع الصعود الى الاعلى في السلم الوظيفي، ليصل حدود الاعدام لافعال لا تستحق السجن البسيط، في مقابل هذا الاسلوب المثير للتوتر والخوف والقلق الذي يبعد المعنيين عن حدود تحمل المسئولية أعتاد القائد الاعلى وقادته السياسيون والعسكريون خاصة في السنوات العشرة المعنية بالدراسة أن يسندوا النجاحات التي تحصل من الغير، لهم شخصيا، بدءا من الرئيس الذي يسعى الى الشعور بالكبر والتعظيم نزولا الى القادة والمسئولين السياسيين تباعا الساعين الى الحصول على التكريم منه قائد اعلى عظيم. في ذات الوقت يتوجهون فيه باسناد اخطائهم الى الغير في الادارات الادنى، تفاديا لعقاب محتمل من الاعلى.

انها أساليب في التعامل الوظيفي والسياسي عززت من سلوك الابتعاد عن تحمل المسؤولية بكافة اشكالها وان كان المتوقع من الحدث لوم بسيط.

انها خاصية بانت بوضوح في المؤسسة العسكرية ابان الحرب العراقية الايرانية، من أمثلتها الدارجة عدم تحمل آمر السرية مسؤولية تحريك جندي من سريته الا بعد ان يستحصل موافقة الآمر الاعلى

وان كان التحريك من بين صلاحياته التعبوية. وكذلك الحال عدم تحمل قائد الفرقة في حال الاشتباك بالعدو مسؤولية نقل سرية من حالة تعبوية الى أخرى الا بعد ان يستحصل موافقة قائد الفيلق، الذي يستحصل بدوره موافقة القائد العام للقوات المسلحة "رأس الهرم العسكري".

هكذا كانت تدار الدولة بمؤسساتها العسكرية والسياسية والامنية والتربوية، وهكذا تنحى المسئولون عن مسئولياتهم، فضعفت بالمقابل المبادرة وقوي الميل الى المحافظة على البقاء بعيدا عن التهديدات المحتملة، وانخفظت مستويات الدافعية في كل المجالات، وسكت الجميع عن أخطاء القائد والنظام وجرائمه في الابادة الجماعية غير قادرين على النطق بوقائعها خشية من تحمل المسؤولية، فمرت هذه الجرائم ببساطة طوال السنين.

د. الاختلال القيمي. لكل مجتمع قيمه، وللمجتمع العراقي قيمه وتقاليده التي تضبط سلوك ابناءه وعلاقاته، سار عليها عبر تاريخه الطويل، لكن بعضها وخلال العشر سنين وقبلها بقليل بدأت تتغير، وأخرى غيرها بدأت تظهر للعيان بسبب طبيعة ادارة الدولة التسلطية وظروف الحرب حتى بدأ الغنى وامتلاك المال على سبيل المثال معيارا قيميا لدى البعض غير القليل يتفوق أحيانا على الشرف قيمة كانت دارجة لمئات السنين، وحل التقرب من السلطة الحاكمة أساسا للوجاهة بغض النظر عن نوع التقرب ان كان تزلفا أو حتى تجسسا على الاهل والاقرباء، وهناك الكثير من هذه المعايير التي أسهمت الحكومة في تعزيزها طبائع جديدة في المجتمع العراقي أو كانت موجودة بشكل بسيط وأتسع وجودها عندما تعاملت أي الحكومة بطريقة غير صحيحة مع الوطنيين من السياسيين والعلماء والعسكريين النزيهين والسقت بعديد منهم تهما لم تكن موجودة في الاصل، وتجاوزت على أعراض البعض بانتهاكها غصبا، وأعطت البعض من السراق والتافهين مناصب وأموال رفعت من وضعهم الاجتماعي الى أعلى الدرجات، وقبلت الكذب في التبرير وفضلت أصحابه على الاشخاص المعروفين بامانتهم وصدقهم، وكلفت الابن لان يتجسس على ابيه والاخ على اخيه والصديق على صديقه، والموظف على مديره، والجندي على آمره والزوجة على زوجها، فبسببها وعوامل الادارة غير الصحيحة للدولة والمجتمع:

تضائل العدل قيمة أجتماعية.

ضعفت الامانة قيمة أخرى.

أنتهى بشكل كبير التكافل والتواد والتراحم والنزاهة والاخلاص خصائص مميزة في السلوك الشعبي العام.

وبرزت على أعقابها قيم سلبية مثل الكذب والاحتيال والنصب والخيانة، والنفاق الاجتماعي الى مستوى من الانتشار والتأثير في السلوك يمكن عدها قيما سلبية جديدة.

وعلى هذا تغير شكل التعامل الانساني مع مفردات الحياة، وكذلك العلاقة مع الدولة ومؤسساتها، وتسببوا دون أن يعلموا بدفع الحاكم الى المغالاة بأخطاءه التي يعدها انجازات، والامعان بخطاياه التي يحسبها حسنات، وبالتدريج اتسعت المسافة بين الحاكم والمحكوم، واتجهت مصالح الانا الذاتية

بالامتداد لتحتل حيزا ليس قليلا في الذات الفردية على حساب الأنا الجمعية، وفي محيطها لا يمكن أن نتأمل من أحد بهذه الوضعية الذاتية أن يتذكر أو يشير أو يستنكر حصول جريمة ابادة جماعية بالضد من جماعة فرعية في التركيبة المجتمعية العراقية، بل وحتى بالضد من جماعته هو.

ه. الوهن العام. في العشر سنوات التي اتسمت بشدة الضغوط على الانسان العراقي، لم يتبق له مجال للمحافظة على حقوقه العامة في العيش والحياة، ولم تكن لاي منهم حصانة من العقاب الجائر، الغالبية تعتقد مع نفسها أن الفرصة الوحيدة لتأمين الحياة الافضل تتعلق بمديات العلاقة مع الحكومة أي التقرب منها والابتعاد عن انتقادها، وأعتقد الجميع أن الشهادة والرتبة والمنصب والقرابة والمنزلة الحزبية والاصول الاجتماعية جميعها ليست ضمانات كافية لتجنب التهديد والخطر القادم من الرئيس وعائلته، والمشاعر الوطنية وخدمة البلاد والتفاني عنها لا تنفع في درء العقوبة التي تأتي دون وجه حق في كثير من الاحيان، فقد أعدم في هذه الفترة الزمنية كثير من حملة الانواط العسكرية، كذلك كان الحال بالنسبة الى البعثيين أنفسهم فالانتماء الى الحزب، والدرجة الحزبية لم تعد تكفي أو تحصن الحزبي من العقاب، فقد أعدم العديد من أعضاء القيادة القطرية والكادر الحزبي البعثي المتقدم لمجرد شكوك أو في اطار الازاحة عن طريق القائد في مساعيه لتحقيق غاياته الخاصة كما حصل في انقلاب صدام حسين على البكر عام 1979.

أنها أفعال أتعبت العقل العراقي وأصابته بقدر غير قليل من الوهن، وحتى اليأس، وضخمت في داخله مشاعر عدم الاطمئنان التي زاد تفاعلها مع الخصائص والافعال الاخرى غير الصحيحية، منتجة يأس غير مسبوق من امكانية أصلاح الحال، يكرر أصحابه في جلساتهم الخاصة، أتركوها على الله (ماكو فائدة). علما أن اليائس من حاله ومن مجتمعه ومن دولته لا يمكن أن يفكر الا بذاته المتعبة، ولا يمكن أن يخطر بباله وقوفا بالضد من ارتكاب الحاكم جرائم ابادة جماعية وان جاءت قريبا من جاره الملاسق لداره، وهذا يفسر السكوت شبه المطبق لعموم العراقيين عن ارتكاب مجازر ابادة جماعية في تلك السنوات العشرة ودفن الضحايا من الكورد والشيعة في مقابر جماعية توزعت على عموم العراق.

و. الانكماش الحيـــادي. لقد عزلت الحكومة انسان هذا الوادي عن أهدافه الوطنية، وأبعدته عن السبل التي يحقق بها أهدافه، وكأنها في ادارتها لبلاده رسمت له المسار جنديا لا يتسرح من الخدمة العسكرية الا بأمرها، وموظف لا يغادر وظيفته متقاعدا أو مستقيلا الا بأمرها، وهي لم تتوقف عند تهميشه بل وسارت الى الامام مبتدعة اساليب خاصة لتسييره من خلال، الحزب وأجهزته الثقافية والاعلامية والاستخبارية.

ارادته ان يكون في قالب جاهز هي من تصنعه على ضوء اهدافها.

وبالتدريج تركها العموم من الابناء أي عزلوا أنفسهم عنها وعن اهدافها الا في حدود التصفيق الظاهر والمراءات والتدليس الانتهازي، فاصبحوا أكثر عزلة وانكماشا على ذواتهم المتعبة، لا يمكنهم البوح باهداف يسعون للوصول اليها. ولا ينوهون عن أهداف المجتمع الذي هم جزء منه. ومن جَهدَ منهم نفسه ليكّون رأيا، وقف على جنب في الاعلى ينظر الى الآخرين عسى ان يقدموا نفس الرأي وان كان الامر يتعلق بمستقبلهم.

وقوف انعزالي لم يستطيعوا طيلة السنوات العشرة وما بعدها أن يكّونوا موقفا من أحداث جسام مرت أو مُررتْ دون أية ردود، بينها جرائم الابادة الجماعية.

هذا من جانب ومن جانب آخر فان الزمن الذي حكم فيه حزب البعث وصدام العراق، كان الامن هو الفيصل في الادارة والقرار، وعلى اساسه لا يسمح بتشكيل جمعية لا علاقة لها بالحزب أو باحد الاجهزة الامنية التابعة لحكومة الحزب، ولا يمكن تشكيل تنظيم سياسي خارج اطار الحزب، والقليل منها التي اجيز تشكيلها في حقبة الثمانينات وتسعينات القرن الماضي كانت تابعة بشكل مباشر الى الحزب، اي أنه من يشرف عليها حتى أطلق العراقيون في حينها تعبير عن اي عنوان منها يؤكد تابعيته للحزب (لصاحبه حزب البعث العربي الاشتراكي). والى ان انتهى حكم الحزب لم ترفع التعليمات الخاصة بعدم السماح بالتجمع خلال التوتر لاكثر من ثلاثة اشخاص، علما ان فترة حكم البعث غالبيتها توتر وعدم استقرار، وابان هذه الفترة من الحكم أبتدعت الاجهزة الامنية بتوجيه من الرئيس ما يسمى بالبراءة من أحد افراد العائلة أو العشيرة عندما يبدي المعني رأيا أو يتخذ موقفا معارضا لا ينسجم ورغبات الحكومة. واكثر من هذا يتولى الجار البعثي بدفع من الحزب والحكومة في المناسبات الاجتماعية التنصت على جاره وكتابة التقارير عن زواره يسلمها لأمن المنطقة والفرقة الحزبية.

وفي النادي يأخذ النادل على عاتقه التدقيق في الكلام الذي يقوله الزبائن، ويقوم بتبليغ ضابط الأمن فورا عن التجاز الذي يعتقده أو يشك بوجوده أو يشم فيه رائحة التطاول على الحزب والقائد.

انها توجهات في ادارة الانسان العراقي تفاعلت مع مستويات الخوف والتوجس والقلق والذاتية المفرطة تفاعلا أنتج اضطرابات تشرذم وايغال بالفردية المخلة بوحدة الجماعة وبمقادير تفاعلها [1]بينها:

صعوبة الاتفاق على رأي موحد ضمن الجماعة.

عدم الرغبة بالالتزام فيما تريده الجماعة.

الميل إلى التملص من الجماعة في المواقف الصعبة.

لتهرب من فعل الجماعة، بمحاولة تكوين جماعة[2].

---

(1) . ان الفردية والتفتت حد التشرذم خاصية باتت أن تكون راسخة في طبائع المجتمع العراقي، اذ انه وبعد سقوط النظام الذي ساعد على تعزيز هذه الخاصية الموجودة في الاصل، لم يشف المجتمع العراقي منها وباتت خاصية تؤثر على الواقع السياسي وعلى عمليته السياسية التي تعثرت خطاها كثيرا بسبب سعة التفتت، ومصاعب التوافق والاتفاق كأحد نتائجه الجانبية، وهي من أكثر الخصائص خطورة على مستقبل هذه العملية وعلى وحدة العراق التي اصبحت مهددة بالتفتت لنفس السبب.

(2) . سعد العبيدي، أزمة المجتمع العراقي، مصدر سابق.

ان نتيجة التفاعل المذكور، انكماش على الذات، وتوجه الى الفردية في السلوك، وتفرق الجماعات الموجودة تشرذما الى جماعات فرعية أخرى على نحو من التفتت لم تشهده المجتمعات الاخرى، وايغالا بهذه الفردية تصاعدت ضمنا حمى الاعتقاد بصحة الرأي المجتزأ والاعتداد بالذات الفردية حاملة الرأي، وبالمحصلة:

خسر المجتمع العراقي وحدته كجماعة كبرى رئيسية ، خسرت الجماعات الفرعية وحدتها القيمية.

القسم الثالث
التكييف القانوني للجرائم المرتكبة في كوردستان كجرائم ابادة جماعية

الفصل الاول
جريمة الابادة الجماعية للكورد الفيليين
وقد جرى تقسيمه على :

المبحث الاول: أصول الفيليين وقوميتهم الكوردية.
المبحث الثاني: دوافع الاستهداف العمدي للكورد الفيليين.
المبحث الثالث: التكييف القانوني لمراحل الابادة الجماعية الثمانية لتسفير الفيليين.
المبحث الرابع: نتائج التفاعل الاجتماعي لجريمة تسفير الفيليين.

المبحث الأول
أصول الفيلين وقومتيهم الكوردية

أصول كلمة فيلي :
تعددت الآراء الخاصة بأصول الكلمة "فيلي" التي تطلق على جماعة واسعة من الكورد، اذ جاءت عند بعض الباحثين مقترنة بالثورة، مثل جورج كرزن في كتابه ايران ومسألة ايران[1]. وجاءت عند البعض الآخر وصفا للعاصي والمتمرد، مثل هنري فيلد في كتابه معرفة الاقوام الايرانية. وفي مصادر أخرى وردت كوصف للفدائي والشجاع[2].
قال عنها المستشرق الروسي "جوريكوف" ان كلمة فيلي تطلق على قبائل بشتكوه من اللور تقيم في النواحي الجبلية، كما أطلق ولاة بشتكوه على أنفسهم لقب الفيلي، وأطلقوها بدورهم على رعاياهم وما

(1) . جورج. ن. كرزن (ب ت) ايران وقضية ايران، ترجمة علي جواد كلام، ابن سينا، طهران.
(2) . نجم سلمان مهدي الفيلي (2001) الفيليون، السويد.

خضع لنفوذهم من عشائر كوردية أخرى بعيدة الصلة بهم أتت من مناطق كوردستان الأخرى وأندمجت معهم منذ عام (1585) م وحتى عام (1929)م، عهد آخر الولاة اللور الفيليين غلام رضا، لكن هذا الامر لا يؤيده الباحث محمد توفيق وردي الذي أشار الى أن كلمة "فيلي" حديثة العهد لا تطلق على الكورد في منطقة "بشتكوه" موطنهم الاصلي، بل هي اصطلاح عراقي صرف، مؤكدا أن الاسم العلمي والتاريخي للكرد هناك هو لور الصغرى ولور الكبرى[1].

ان كلمة فيلي وردت عند آخرين بمدلول مغاير، فالباحث جمال المندلاوي يرى انها قد جاءت من لفظ "فهلة" تسمية لمناطق جبلية غالبيتها غرب ايران، وفهلة هو الاسم المرادف لاسم فهلوي التي تنطقها المصادر الايرانية بهلوي، والامة الفهلية أو الفهلوية المعروفة بالاشكانيين[2].

والمؤرخ عباس العزاوي يردها الى اصل الكلمة "الفلاوية" من "فلاة أو الفلوات" أي الارض المنبسطة، ثم صححت الى "فويلي" وبالاستخدام أصبحت فيلي[3].

أما المستشرق الروسي فلاديمير مينورسكي، وجون مالكولم براون والدكتور اسماعيل قمندار يعتقدون أن البدايات الاولى لظهور مصطلح فيلي كان في القرن السادس عشر، عندما أستخدمت الكلمة للتمييز بين امارة اللور الصغير وحكامها الذين يحسبون أنفسهم اللر الفعلي، مقارنة باللر الكبير كأمتداد لهم وليس الاصل، مؤكدين أن لفظ فعلي قد تحول الى فيلي بما ينسجم وقوانين معالجة الاحرف والمقاطع الصوتية الاجنبية في لهجة اللور الصغير[4].

ان المدلولات المغايرة المذكورة في أعلاه، يشك في تعبيرها عن أصل كلمة فيلي، لان الكلمات فالو وفلاة وفعلي هي كلمات عربية، وتصرف صرفا عربيا، هو غير موجود أصلا في اللغة الكوردية واللهجة الفيلية ولا في اللغة الفارسية، ثم ان كلمة فيلي ليست عربية الاصل، وظهور الكورد الفيليين الى الوجود في المنطقة جاء قبل ظهور العرب تاريخيا، استنادا الى ما ذكره إبن خلدون في "تاريخه" وجعفر خيتال في مجموعة آرائه[5].

المطلب الأول :وصف الكورد الفيلية :

ان التعدد في التفسير لا يقتصر على مصطلح "فيلي" فهناك تعدد أيضا فيما يتعلق بأوصاف وأصول هذه الجماعة الكوردية المسماة بالفيلية، وان كانت جميعها تؤكد اصولها الكوردية، اذ قال عنها المؤرخ والباحث واللغوي المستشرق الروسي فاسيلي فلاديميروفتش بارتولد في مؤلفه الجغرافية التاريخية لايران "لقد حافظ اللور الفيليون الذين يسكنون بشتكوه على نقاوة أصولهم وعاداتهم الكوردية الفيلية أكثر من الآخرين.

ووصفها الرحالة "هوكوكروته" بأنها جماعة من سلالة العيلاميين، بالاستناد الى أسباب بيولوجية مثل تشابه في الوجه قائلا " حين أرى وجه الفيلي الحالي، فانه يذكرني بالهيتيين ويتجسم أمامي كل الأقوام التي عاشت قبل آلاف السنين" وأصل تسميتهم بالفيلي يعود الى الملك العيلامي "بيلي Pell" الذي أسس

---

(1) . محمد توفيق وردي، عن كلمة فيلي.....

(2) . جمال المندلاوي، مدلول كلمة فيلي، جريدة آفاق الكورد العدد 18 في 21 تشرين الثاني.

(3) . عباس العزاوي (2003) تاريخ الفيلية، تحقيق حسين أحمد الجاف، بغداد.

(4) . برهان منذر، مجلة فيلي العدد الخامس، انجلترا.

(5) . ابن خلون ، تاريخ .....

سلالة باسمه في عيلام أنجبت أكثر من أثنى عشر ملكاً بدءاً بحكمه حوالي العام (2670) ق.م وحتى نهاية عصرها عام (2220) ق. م.
ان لهذا الرأي مؤيدين يرون أن حرف الباء يكتب قديما عوضا عن حرف الفاء الحالية، لذلك تحول الاسم بتقادم الازمنة من بيلي الى فيلي، كما حصل في تغير اسم بارس القديم الى فارس الحالي[1].
كما وصفهم "شوبرل" بأنهم قبائل كوردية متعددة، إستوطنت المناطق الجبلية مابين تركيا وإيران، "عندما لم يكن العراق بوضعه الحالي موجودا". وصف يتماشى مع رأي العلماء الاركيولوجيون الذين ردوا الكورد بشكل عام الى القبائل الزاكروسية والى الاقوام اللولوية والكاشية والعيلامية، الاساس الى تلك القبائل التي سكنت المناطق الممتدة من كميت وبدرة جنوبا حتى خانقين وكلار وصولا الى حلبجة وبنجوين شمالا، والى أقاصي كرمنشاه وايلام ولورستان وبختياري وخوزستان في ايران[2].

المطلب الثاني: منطقية التعدد علميا:

ان التعدد بالوصف والتفسير الوارد في أعلاه، لم يبتعد عن صلب الموضوع، اذ ان هناك تقارب مفهومي أو اصطلاحي في رد كلمة فيلي الى أصول الثوار والمتمردين والعصاة، لانها تعبر في الاساس عن سلوك قتالي، واعتزاز بالذات القومية وعدم الاستكانة للغير، أكده هيرودوت بوصفه اياهم في مؤلفه، بالشجاعة والبسالة وتأصل الروح القتالية فيهم[3].
كما أشار اليه آخرون عندما وصفوهم بالقوة والقدرة على التحمل والميل الى المرح والطرب، كما وصفوا مثل باقي الكورد، بأنهم اجتماعيون يميلون إلى ارتداء الملابس ذات الألوان البراقة.
يبدو من الاوصاف والاصول المذكورة أن الفيلية قوم كرد سكنوا المنطقة قديما، واستمروا فيها، حتى أنهم استطاعوا تأسيس حكومة لهم في بغداد للفترة ما بين (1524 -1533)م برئاسة "ذو الفقار نخود" رئيس عشيرة موصللو الكلهرية، اثر احتلاله لها بعد مقتل واليها ابراهيم سلطان خان من قبل اسماعيل الصفوي، ومن بعد في القرن الثامن عشر الميلادي اقاموا حكومة لهم في البصرة ضمت لها أجزاء من ايران، برئاسة كريم خان زند من عشيرة الزند "الفيلية" حتى اسقاطها من قبل القاجار.

المطلب الثالث : مناطق الكورد الفيلية :

ان الاثاري الانجليزي الشهير "لايارد" حصر تواجد الفيلية ضمن بيشتكوه قائلا" كان اسم الفيلية يطلق على جميع سكان كوردستان ثم انحسر تدريجيا ليكون في حدود منطقة بيشتكوه. وبنفس الاتجاه قال " هنري فيلد" أن الفيليين هم السكان الاصليون لمنطقة بيشتكوه.
أما منذر الموصلي في كتابه عرب وأكراد فقد أكد على أن بلاد الفيلية هي لورستان الكبرى غرب ايران وجنوبها. وهذا ما أكده "ريج" في كتابه "لاسيون كورد" بأن اللور من العنصر الكوردي[4]. وبنفس الاتجاه سار المؤرخ العثماني المعروف أحمد جودت باشا، عندما أورد في المجلد الاول من تاريخه التركي المشهور بان كلا من اللور والبختياري والكوران واللك هم شعب واحد، ينقسم الى عدة فروع،

---

(1) . العيلاميين ، .....
(2) . أحمد ناصر الفيلي (2007) الكوردالفيليون بين الماضي والحاضر.
(3) . هيروديت.....
(4) . لاسيون كورد، ريج.....

ويطلق على سكان لورستان اسم الكورد الفيليين،وبهذا الصدد تجدر الاشارة الى أن اللور أو اللورية، تعود الى المنطقة التي سكنها اللوريون منذ القدم، وهي عبارة عن جبل يكثر فيه الأيك، أخذت اللورية اصطلاحا من وصف له، جبل مكسو بالغابات الكثيفة حسب اللغة المحلية. وقد تطورت الدلالة الجغرافية لسكن قسم من الكورد عليه وفي محيطه إلى دلالة عرقية شأن غالبية أسماء القبائل الكوردية، ومن كلمة لور اشتقت كلمة لورستان أي بلاد اللور[1].

ان لورستان كوردية، وسكنتها اللور الفيليون هم كورد، حقيقة وردت في عديد من بحوث المستشرقين والمؤرخين، بينهم الدنماركي "أس. جي. فيلبرك" والبروفسور"جن. راف. كارتويت".

وبينهم الامير شرف خان البدليسي في كتابه الشرفنامة في تاريخ الدول والامارات الكوردية عام 1596) عندما قسم الشعب الكوردي الى أربعة فروع هي كرمانج، واللور، وكلهور، وكوران (بلهجات مختلفة، وحدد موقع بلاد اللوريين أو لورستان، بالجزء الجنوبي من بلاد الكورد، في المنطقة الجبلية التي تحدها المحافظات الايرانية كرمنشاه وهمدان، من الشمال وفارس والاهواز من الجنوب، واصفهان من الشرق، وأمتدادات العراق الحالي من الغرب[2].

وبينهم ايضا ياقوت الحموي الذي أكد في مؤلفه معجم البلدان، كوردية اللوريين عندما وصفهم بقوم من الكورد يسكنون الجبال الواقعة بين اصفهان وعربستان[3].

ومن بعدهما وتحديدا في بداية القرن الماضي جاء العلامة محمد أمين زكى ليؤكد أنه وبعد انجازه مهمة أنتدب اليها عام (1916) في لورستان، توصل بأبحاثه القومية والاجتماعية في اللهجات أن اللهجة اللورية هي كوردية، وان الفرق بينها وبين اللهجة الكوردية الكرمانجية الشرقية ليس أكبر من الفرق بين اللهجتين الكورديتين الشرقية والغربية[4].

وهنا تقتضي الاشارة الى أن التسمية "لور" نادرة التداول بين الكورد الفيليين في العراق، واذا ما اطلقت التسمية على البعض، فأنها تعني الانتماء القبلي الى قبيلة صغيرة من بين صفوف الفيليين في العراق تعرف بأسم "لر". أما في ايران فيسمى الكورد الفيليون في لورستان بأسماء عشائرهم المحلية مثل البختياري واللك والممساني وغيرها، في حين تطلق تسمية "فيلي" في العراق على الناطقين بالكوردية اللرية وتفرعاتها، وهي تسمية شاملة لهم، وهذا يعني ان اللور أشارة للكورد الموجودين في كوردستان ايران، وان فيلي لقب فرعي للكورد الموجودين في العراق سواء من كان ساكنا ضمن حدود كوردستان العراق أو في باقي محافظات العراق الاخرى.

وعلى هذا الاساس لابد من التمييز الواضح بين اقليم لورستان في اجزاء ايران، ووجود شريحة الكورد الفيليين في كوردستان العراق، ولا بد من الاشارة الى أن الكورد الفيليين الذين سكنوا بغداد ومدنا عراقية أخرى نتيجة الهجرات والتهجير وأعمال التعريب لا يعني بالضرورة انهم من اقليم لورستان او منطقة بشتكوه في كوردستان إيران، كما ان اللور الفيليين لا تعني بالضرورة انهم من كوردستان العراق.

---

(1) . زهير عبد الملك، الأكراد وبلادهم كوردستان بين سؤال وجواب، آبيك،استوكهولم 1999.

(2) . الشرفنامة، شرف خان البدليسي 1543 – 1604 ، دار المدى . بيروت 2011.

(3) . ياقوت الحموي، معجم البلدان.

(4) . محمد أمين زكي (1931) خلاصة تاريخ الكرد وكردستان.

مما تقدم يتبين ان مدلول كلمة الفيلي، وفي معناه العام، ودلالته الاصطلاحية يشمل جميع القبائل الكوردية التي تقيم في الاجزاء الجنوبية من كوردستان على الجانب الايراني المسمى إقليميا لورستان، وفي الجانب العراقي المناطق المشار اليها أعلاه من كميت صعودا باتجاه كوردستان العراق.

المطلب الرابع :اتجاهات الشك بالاصول الفيلية :

ان الوقائع المثبتة عن الأصول الكوردية للفيلية كثيرة من النواحي التاريخية والجغرافية واللغوية، ومع هذا فقد أثيرت بعض الشكوك عن هذه الاصول الكوردية الفيلية اللورية، خاصة في الفترة الزمنية التي حصل فيها التقسيم الجغرافي والقومي لتركة الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى، بالتأسيس على بعض الفوارق اللفظية الواردة في اللهجة الفيلية واللهجات الكوردية الاخرى، في محاولة لارجاع الفيلية الى الفرس مرة والى العرب مرة أخرى والى عدهم عنصرا مستقلا مرة ثالثة، لغايات سياسية تتعلق بتقسيم المنطقة على وفق اتجاهات اللا تجانس القومي والمذهبي التي تبقي في المنطقة ألغاما سياسية قابلة للتفجير بالوقت المطلوب[1]. لكن علماء ومؤرخين دحضوا هذه الآراء، وأرجعوا مسألة الاختلاف باللهجات الكوردية، بينها اللهجة الفيلية الى:

1. الموقع الكوردي الفيلي الذي يحاذي الفرس والعرب، يسمح بالتقارب معهم والاختلاط بينهم لتسهيل سبل العيش وتنمية الاقتصاد، وتحقيق الاستقرار.
2. عوامل السياسة حيث السعي للاستقرار، وعوامل التجارة و التوجه الى التنمية وتحسين الاقتصاد، وعوامل الدين، حيث الممارسة الفعلية لطقوس وشعائر المذهب الجعفري، قريبا من مراقد وأئمة الشيعة المعروفين.
3. الرعي المشترك في مواسم الخضرة أو الجفاف.

انها عوامل رئيسية وأخرى ثقافية واجتماعية حتمت الاختلاط، ومن ثم التأثر بالمحيط المختلط به، وأكتساب العديد من الكلمات العربية والفارسية، بمقدار يفوق ما لدى اللهجات الكوردية للفروع الكوردية الاخرى من كلمات لهاتين القوميتين حيث الاختلاط المفروض لتلك الفروع غير الفيلية قديما بدرجات اقل من اختلاط الفيليين. اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان الكورد اللوريين الذين أسسوا أمارة لهم في لورستان على سبيل المثال، كانت قد ارتبطت بعلاقات قديمة مع بغداد مركز الخلافة العباسية، وباقي مدنها من جهة، وبالمدن الفارسية من جهة أخرى، علاقات دينية وتجارية وسياسية ورعوية، وأختلاط، أمتدت الى العصر الحديث، عززت أكتساب العديد من الكلمات العربية والفارسية، وبالتالي أوجدت لهجة كوردية فيلية تختلف بعض الشيئ عن باقي اللهجات الكوردية.

---

(1) . هذا أستنتاج تؤيده وقائع وأحداث الربيع العربي بعد عام 2010 التي كونت صراعات طائفية على أسس مذهبية بين السنة والشيعة الذين يعيشون غير متجانسين في بعض المناطق، وصل حد الاقتتال، كما يجري في سوريا في الوقت الراهن، وعلى أسس قومية حيث الاقتتال لفترة طويلة بين العرب والكورد في العراق، وكما يجري بين الاتراك والكورد في كوردستان تركيا، وسوريا في الوقت الراهن، وكذلك على أسس دينية بين المسيحين والمسلمين، كما حصل ويحصل في لبنان ... الخ.

المطلب الخامس :هجرة الكورد الفيلية :

ان ما يميز الكورد الفيلية عن غيرهم من فروع الكورد الاخرى هو اضطرارهم الى ترك بعض مناطقهم والهجرة منها، بسبب موقعهم الجغرافي الذي وضعهم في ساحة الحرب بين العثمانيين والفرس قديما، وبين الروس والعثمانيين بداية القرن الماضي، وبين العراقيين والايرانيين في نهايته، فكانت حروبا مدمرة خسر فيها الكورد الفيليون كثيرا، فأضطروا الى الهجرات الفردية و الجماعية صوب بغداد أو االمدن العراقية الاخرى بحثا عن السلام و الاستقرار و قد بدأت في الاصل ابان حكم الوالي حسين قلى خان الفيلي، نتيجة تعامله القاسي ونزعته الدموية في الحكم، الامر الذي دفع الكثير من رعاياه إلى عبور الحدود والاستقرار في بعض المدن العراقية "العثمانية" القريبة، واستمرت هكذا أيام حفيده غلام رضا خان آخر ولاة بشتكو الذي عرف هو أيضا بعنفه واستبداده، وبابتزازه للمزارعين الفيلية، مما شجع أعداداً كبيرة منهم إلى الهجرة متابعين من سبقهم الى ذات المدن بينها بغداد، وازدادت خلال الحرب العالمية الاولى عندما اشتدت الصدامات العسكرية بدايتها في منطقة لورستان بين الجيوش العثمانية والقوات الروسية، وبعد دخول القوات البريطانية الى البصرة وحدوث انتعاش اقتصادي في عموم المنطقة، أغرى البعض من الفيليين للهجرة طلبا للعمل وتحسين وضعهم الاقتصادي. كذلك حصلت هجرة ملموسة للفيليين عند وصول الشاه رضا بهلوى إلى السلطة في إيران، وقيامه بمحاصرة إمارة اللور – الفيلية، وإسقاطها والقضاء على غلام رضا خان آخر ولاتها عام (1927) مما دفع أعدادا كبيرة من الفيليين الى الهجرة باتجاه المناطق العراقية.

ان آخر الهجرات المقننة من قبل الحكومة المركزية في بغداد كانت قد بدأت مع بداية الحرب العراقية الايرانية "1980- 1988" بعد أن أصبحت مناطق الكورد الفيلية من بدرة ومندلي وخانقين ساحة قتال فعلي، وتبادل قصف جوي ومدفعي شديد بين طرفي الحرب، مما دفع كثيرا من سكان هذه المناطق الى ترك أماكنهم ومزارعهم والنزوح الى الداخل، كما قامت الحكومة ولاغراض التعريب بتهجير الكثير من العوائل الكوردية الفيلية بعضها باتجاه الداخل، وغالبيتها باتجاه الخارج، مستغلة الحرب ومعطيات الامن القومي.

ان الهجرات الفيلية خاصة الى بغداد والمدن الشيعية في العراق، والعوامل المذكورة أسهمت بتكوين علاقات بين الفيلية وبين أبناء قبائل عربية على الطرف المقابل للحدود، وأثمرت ايضا عن نشوء منطقة اختلاط حضاري كردي فيلي - عربي ونمو علاقات اجتماعية واقتصادية ومن ثم سياسية أستمرت حتى الوقت الراهن، ومع هذا يؤكد الباحث العراقي عباس العزاوي على ان عشائر فيلية قد سكنت مدنا عراقية واندمج أبنائها بابناء القبائل العربية، دون أن يفقدوا حسهم بالانتماء القومي الى الامة الكوردية، كما حافظوا على تقاليدهم المذهبية الجعفرية[1]، ولهجتهم الكوردية الفيلية، شأنهم في هذا شأن العديد من الاقليات القومية والدينية التي تستوطن في مناطق أخرى بعيدة أو قريبة عن موطنها الاصلي[2].

---

(1) . ان انتماء الكورد الفيلية الى المذهب الجعفري يسبق انتماء الفرس له ابان عهد اسماعيل الصفوي.

(2) . زهير كاظم عبود (2007) الكورد الفيليين، دار ئاراس للطباعة والنشر، السلسلة الثقافية، اربيل.

المبحث الثاني
دوافع الاستهداف العمدي للكورد الفيليين

دوافع الاستهداف :

تبين لنا من خلال ما تقدم ان الفيلين قوم كورد سكنوا منطقة جغرافية شاءت اقدار السياسة والمصالح الدولية أن تقسمها وهم عليها، بين بلدين العراق وايران، قسمة انشطار من على الخرائط. أوقعت البعض من سكنتها الاصليين في الجانب العراقي، و لكن هذا الجانب لم يحفضهم كمواطنين و تعامل معهم منذ الايام الاولى فرسا غرباء ردعوا من الاختلال بالتجانس المجتمعي ، فاستثنت دولة العراق غالبيتهم من قوانين التجنس، ومنح الحقوق، وقيدتهم في العمل وسنت قوانين لتعريبهم، وتعاملت معهم بقسوة، سلبتهم حريتهم وحقوقهم القومية والانسانية فعاشوا طوال سني تابعيتهم الى العراق مثل أشقائهم الكورد بألم الانتماء الوطني وحسرة الهوية العراقية[1].

و ما كان حظ اخوانهم الذين وقعوا في الجانب الايراني بأفضل ، فكانت دولة ايران تنظر اليهم على ان لهم مصالح سياسية و قومية خارج حدود الدولة الايرانية، و لهم امتدادات غير فارسية مطلوب تطويعم ليكونوا فرسا تابعين، فعاشوا طوال نفس الفترة الزمنية التي أعقبت التقسيم، مثل أشقائهم في العراق بذات الالم والحسرة[2].

ان الكورد الفيلية في العراق قد أستهدفوا عمدا من قبل الدولة العراقية، وليس من قبل المجتمع العراقي بأي حال من الاحوال، اذ أن الملاحظ على وضع الذين تركوا مناطقهم الاصلية قريبا من الحدود العراقية الايرانية هجرة وتهجيرا، منذ عشرينات القرن الماضي، وسكنوا بغداد وباقي مدن الوسط والجنوب العراقي، انهم عاشوا شعبيا مثل غيرهم بنفس حدود التعامل القيمي مع الجار، أختلطوا بباقي الاقوام العراقية، تصاهروا معهم وعملوا واياهم، وامتلكوا تجارة ومصالح دون أية صعوبات، والى حين مجيئ البعثيين الذين وضعوا خططا مركزية للتعريب، وزادوا من وتائر الاتهام بالانتماء الى الفارسية تعنصرا، لتبرير خطط التسفير، وزحفوا باتجاه التضييق عليهم الى حدود مصادرة الاملاك، وعدم تجديد عقود الايجار والاستئجار، وانهاء اجازات الاستيراد، والطرد القسري من بعض المصالح والمحال التجارية، كما حصل مع تجار الشورجة وسط بغداد بداية الثمانينات من القرن الماضي[3]، حيث التوجه الحكومي القسري الى فسخ عقود ايجارات رسمية لمحلات مستأجرة ومصادرة أخرى مملوكة للكورد

---

(1). Hamit Bozarslan، La question kurde، Etat et minorités au Moyen-Orient، Ed. Presses de sciences politiques، Paris، 1997.

(2). La Ligue national kurde Khoyboun، Documents recueillis، annotés et presents.par Jordi Tejel Gorgas، Etudes Kurdes، N°hors série III-juin 2007، Paris، pp. 8- 9.

(3) . عبد الامير ملكي (2009) الايام العصيبة، شهادات حية لعوائل وأفراد وأحزاب، بغداد.

الفيلية، وتسليمها الى تجار واصحاب مصالح من تكريت والمناطق القريبة منها بحجة استحواذ الفيلية والشيعة على هذا السوق الذي يعد عصب التجارة العراقية، علما أن أهتمام الفيلية الذين سكنوا بغداد وباقي المحافظات العربية قد تركز على التجارة، لاعتبارت يتعلق بعضها بالرغبة في تحقيق الذات الجماعية الفيلية ويتعلق بعضها الآخر بأصولهم السكنية في المناطق الحدودية التي تشتهر عادة في أعمال التجارة الوسيطة والتبادلية، وقد حققوا فيها بالفعل نجاحات باهرة، واظهروا مهارات جيدة، أسهمت بشكل فعال في تطوير وتنمية الاقتصاد العراقي وتطوير الحياة الاجتماعية والثقافية والعلمية للمجتمع العراقي، حتى أصبح الفيلية من كبار تجار الشورجة المعروفين على مستوى العراق، وكبار تجار الحديد والخشب في منطقة السباع وسط بغداد، وبرعوا كذلك في السياسة والعلوم[1].

أن الجرائم التي أرتكبت بحق الكورد الفيليين، جرائم مقصودة أستهدفتهم أستهدافا مباشرا، وهي في مجملها جرائم ترقى الى مستوى جرائم التطهير العرقي Genocide والابادة الجماعية، وفق مبادىء القانون الدولي، و قد بلغت ضحايا التهجير خلال الأعوام (1969–1970–1971) بحوالي "70،000" سبعين ألف فيلي، وأخليت قرى وقصبات معظم سكانها من الفيليين، رحّلوا قسريا وبطريقة تشكل عقابا جماعيا، وضعوا في أماكن مختارة جنوب العراق وغربه عام 1975، لغاية تبينت فيما بعد تغيير مدروس للطابع الديومغرافي والسكاني في المحافظات المجاورة للشريط الحدودي مع إيران وعزلها عن كردستان، اي تهيئتها ساحة حرب مقبلة.

أستنتاج تدعم صحته الموجة الثانية للتهجير التي قامت بها الحكومة بسعة أكبر، وشدة أقسى، قبل ومع بداية الحرب عام (1980) التي راح ضحيتها دفعة واحدة ما يقارب "500،000" خمسمائة ألف كوردي فيلي دون مسوغ قانوني، سوى الحجة الدارجة بالانتماء الى التبعية الاجنبية[2].

ان ما جرى للكورد الفيلية من عزل عن المجتمع وتفرقة في الحقوق والواجبات وتمييز في المواطنة وتهجير وتسفير خارج الوطن وسلب الممتلكات كان استهدافاً مقصوداً ومخطط له من قبل الدولة العراقية، دوافعه هي:

1. سياسية :

ان الكورد الفيلية وكما ورد في المبحث الاول يسكنون المنطقة الحدودية بين العراق وايران، وهي نفس المنطقة الحدودية التي سكنها الكورد منذ القدم بين الدولة العثمانية والفارسية، منطقة تبادل الطرفان السيطرة عليها خلال الحروب، تبعا لنتائجها، ومن خلال الاتفاقات السياسية بينهم لرسم وتحديد الحدود التي تحتم أحيانا أنتقال سيادة منطقة من هذا الطرف الى الآخر[3].

واقع حال دفع البعض من الكورد الفيلية الى الاحتفاظ بوثائق تجنس ايرانية، لم يأخذها قانون الجنسية العراقية لعام (1924) والآخر عام (1937) بالاعتبار و مما زاد الامر سوءً عدم رغبة الفيليين بالخدمة العسكرية العثمانية شأنهم شأن العديد من ابناء المنطقة المنضوية تحت الحكم العثماني الذي تؤكد وقائع التاريخ أن من يذهب الى الخدمة جنديا من النادر أن يعود الى أهله ثانية، لكثرة حروبها وابتعاد ساحة الحرب عن دول التجنيد مثل العراق وباقي دول المنطقة التي كانت من ضمن ولاياتها،

---

(1) . د . زهير عبد الملك : مراجعة للحركة السياسية في اوساط الكورد الفيليين.

(2) . حيدر الحيدر (2010) الكورد وكوردستان والشعر العربي المعاصر.

(3) . بليج شركوه (1986) القضية الكوردية، ماضي الكورد وحاضرهم، رابطة كاوة الكوردية، بيروت.

الامر الذي جعل الكورد الفيلية وبعض العرب الشيعة القريبين من منطقة الكورد الفيلية ميالين الى الاحتفاظ باوراق تجنس ايراني أو الحصول على مثل هذه الاوراق لان قوانين التجنيد في الامبراطورية العثمانية آنذاك تستثني مثل هؤلاء من الخدمة الالزامية[1]، وهي أعتبارات تعامل بين المجتمع أو جزء من المجتمع والدولة، انتقلت بعض معالمها واسسها من الفترة العثمانية الى الدولة العراقية الحديثة التي أعتمدت أساسا على التبعية العثمانية لضمان حقوق المواطنة في الدولة العراقية الجديدة، حتى ان قوانين الجنسية التي اصدرتها في ذلك الوقت، تقسم المواطن العراقي على اساس شهادة الجنسية الى فئات ودرجات "أ، ب، ج" خلافا لما هو متعارف عليه وطنيا وانسانيا، وهو تقسيم اريد له ان يكون عاملا للتعامل غير السوي مع التعدد القومي والطائفي في الدولة التي سعت من جانبها وأصحاب النفوذ الدولي في سياستها الى صياغة شكل من اشكال الادارة، تحكم فيه الاقلية، الاغلبية، اي أن تقسيمات تجنس المواطن المعتمدة درجات، كان في مضمونه سعي لمواجهة قلق الاقلية الحاكمة، اذ بامكانها وعلى ضوء التدرج المذكور تجريد أية طائفة أو جماعة من جنسيتها اذا ماواجهت أو أعتقدت انها تواجه تهديد منها يؤثر على وجودها في الحكم، وهذا ما استخدمته بالفعل مع الكورد الفلية على وجه التحديد عندما قامت باستبعاد الكثير منهم تسفيرا بعد اسقاط جنسيتهم، خاصة في الفترة الزمنية التي بدأت فيها التخطيط لاشعال حرب مع ايران، وأثنائها، لتأمين غايتها السياسة، مستغلة فترة التحول من نظام الشاه الملكي الامبراطوري الى النظام الجمهوري بولاية الفقيه، والتي تكون خلالها مؤسسات الدولة واهنة ضعيفة، غير قادرة على التعامل مع متغيرات السياسة الداخلية والخارجية بنفس الاقتدار والكفاءة عندما تكون مستقرة، وهذا ما حاول العراق "صدام حسين" استغلاله عندما عمد الى اجراءات التسفير الجماعي للكورد الفيلية[2]، برميهم جماعات على الحدود، ليشكل ضغطا على الدولة الانتقالية، التي تحتاج حتما الى جهد لاستقبالهم ونقلهم واسكانهم وادارتهم، وقوانين تشرع للتعامل معهم، وجميعها في فترات الانتقال تكون غير ميسرة أو ناقصة، عندها تشعر الدولة بالحرج، ويشعر المجتمع بتقصير الدولة، فيشكل ضغطا عليها، وهذا ما حصل بالفعل، اذ أن مشاكل عديدة واجهت الكورد الفيلية المسفرين داخل ايران، بينها وأهمها التعامل معهم كعراقيين، بعد أن دفعهم العراق خارج حدوده كايرانيين.

2. أمنية:

العراق ما بعد عام (1958) وبعد أن أدير من قبل العسكر تحول بالتدريج الى نظام يعتمد على الامن في ادارته للسياسة والمجتمع، لان النظام الذي يتأسس على انقلاب عسكري، يخشى بطبيعته من أن يُغير بانقلاب عسكري[3]، وهذا ما جعل الحكومات العراقية المتعاقبة تطور قدراتها الامنية، قبل مساعي تطوير قدراتها العلمية والصناعية والزراعية، وقبل أن تضع رفاه أبنائها ومساواتهم في الحقوق والواجبات في الاعتبار. كما ان العراق ما بعد(1968) وعند نجاح الانقلاب البعثي عسكريا، سعى الى تحويل الدولة العراقية الى دولة أمنية، فعمد الى الاستثمار في مجال الامن أولا، وخصص لهذا الاستثمار ميزانيات عالية جدا، فطور الامن العامة والاستخبارات العسكرية العامة، وأنشأ جهاز

---

(1). Judge Zekia I. Hakki‹ The Iraqi Fayli Kurds and their catastrophic case‹ Washington DC‹National Press Club‹ Oct 4‹ 2002 .

(2). Dr. Kadhum Habib‹ The plight of Fayli Kurds in Iraq‹ June 15‹ 2003 .

(3) . سعد العبيدي (2012) وأد البطل، تموز للطباعة والنشر، دمشق.

المخابرات العامة، وجهاز الامن الخاص وأعطاهم صلاحيات واسعة، وخصص لهم ميزانيات مفتوحة، وسعى بنفس الوقت الى توسيع القوات المسلحة والحرس الجمهوري والحرس الخاص، فكون دولة أمنية باقتدار[1].

انها قدرة أنعكست على نهج تفكير الدولة الذي أصبح الشك يسيطر عليه في كل المجالات، حتى الاقتصادية منها، اذ أن النظام وفي عام (1992) عندما واجه أزمة أقتصادية حيث الشحة في المواد المستوردة، وارتفاع شديد في الأسعار، وأنخفاض حاد بسعر الدينار، نتيجة الحصار، تعامل مع الموضوع تعامل أمني وليس أقتصادي على أساس العرض والطلب، فقام وبدلا من دراسة الاسباب وايجاد منافذ أستيراد، وتجميع العملة الصعبة، بالقاء القبض من قبل الأجهزة الامنية الإقتصادية على عشرات التجار من ضمنهم عدد من التجار الفيليين، وإعدامهم خلال يوم واحد فقط دون محاكمة عادلة.

وهي قدرة أنعكست كذلك على تعامل هذه الدولة مع مشكلة الكورد الفيليين، اذ وعندما عزم صدام على مواجهة ايران وتوجهاتها في تصدير الثورة كما شاع في بدايات حصولها، وبعد أن حصل على تشجيع العرب المحيطين بالعراق لنفس اعتبارات الخشية الطائفية "الشيعية" ولان عقلية صدام عقلية مصابة بداء الاضطهاد الذي يسطر عليه الشك، وضع باعتباره احتمالات تأثير الكورد الفيلية كسكنة حدود على استعدادات الحرب ومجرياتها من خلال علاقتهم بأشقائهم الكورد ذوي نفس الاصول الساكنين في الجانب الثاني من الحدود، فأعتبرهم وبضوء شكوكه هذه، رتلا خامسا يمكن أن يستخدمه الايرانيون، ولتفويت الفرصة على هذا الاستخدام المشكوك به، لجأ الى اجراءات التسفير والتهجير الجماعي للكورد الفيلية كنوع من التحسب الامني المسبق الذي اشتهر به صدام ونظامه طوال فترة ادارته للعراق[2].

هذا من جانب ومن جانب آخر ذي صلة بالغاية الامنية ذاتها، لجأ صدام الى خطوة أبعد من التحسب الامني، قوامها التهيؤ الاستخباري المسبق خدمة لحاجة الحرب الى الاستخبارات، فقامت أجهزته الاستخبارية والامنية بدس عملاء لها مع المسفرين بغطاء لأصول فيلية مزورة، وصل بعضهم مع المسفرين الى ايران، فأثار قلق الايرانيين ودفعهم الى الشك بعموم المسفرين، فاثر سلبا على مسألة التعامل معهم الذي جاء تعاملا في غالبه فوقي يغلب علية الشك والتخوين، شكل في محصلته ضغطا على الحكومة الايرانية وعلى الفيلية المسفرين، نجحت حكومة صدام عمليا في تحقيق غايتها في هذا المجال.

ان نظام صدام وكعادته وجه الى الكورد الفيلية تهم التأمر على النظام والحزب والأمن العام والثورة، فقام بإحتجاز بين "5000- 15000" شاب فيلي في سجون سرية، انتهى بهم الحال الى قتل جماعي في مقابر مجهولة، اذ لم يعرف مصيرهم لحد الآن، اثر قيامهم بالاحتجاج في معتقل معسكر الرشيد، والانتفاضة في سجن أبي غريب للأحكام الثقيلة مطلع ثمانينات القرن الماضي ، وجاء هذا الاجراء وفق نظرية المؤامرة التي يؤمن بها البعث والاتهامات التي عادة ما يوجهها الى أعدائه بينهم الفيليون بالتجسس والخيانة والعمالة[3].

---

(1) . سعد العبيدي، وأد البطل، مصدر سابق.

(2) . The late Dr. Ali Babakhan ،‹The Fayli issue in Iraq: origins and solutions› Dec. 2002،London

(3) . د . مجيد جعفر : الكورد الفيلية في العراق ودورهم في الحركة التحررية الكوردستانية.

3. مذهبية:

الكورد الفيلية ينتمون الى الشيعة الامامية، وبسببه وطبيعتهم الاجتماعية المنفتحة كونوا علاقات جيدة مع العراقيين من اصحاب نفس المذهب، حتى انهم فضلوا السكن في أثناء تهجيرهم وهجرتهم القسرية الى المحافظات العراقية العربية، التوجه صوب المناطق الشيعية، فحُسبوا على الشيعة في التوازنات الطائفية ضمن تركيبة المجتمع العراقي، ولان الاقلية "العربية السنية" تدير البلاد، وتسعى الى البقاء على نفس الوتيرة في ادارتها حتى بعد استلام حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة بعد عام (1968) وهو المعروف بتوجهاته العلمانية. من هذا اصبح الوجود الفيلي بهذه الكثافة عامل اضافة الى كفة الشيعة تخل كثيرا بالتوازن التي تسعى الحكومة المحافظة على مقاديره القلقة، بحيث لا يخل بقدراتها في ادارة البلاد على وفق الفلسفة المذكورة "أقلية تحكم الاغلبية" على هذا الاساس وللتقليل من الثقل الشيعي الذي يزداد بتقادم الزمن بسبب كثر الانجاب الذي يلقى دعما وتشجيعا فكريا في أدبيات المذهب، لجأت الدولة بداية الى وضع عراقيل أمام التجنيس لعموم الكورد الفيلية[1]، ومن بعده الى تسفير المجنسين بحجة أصولهم الفارسية، واستمرت عليه نهجا حتى ايامها الاخيرة قبل السقوط عام(2003).

ان هذا استنتاج تدعم صحته توجهات الحكومة العراقية في سبعينات القرن الماضي، باستقدام فلاحين مغاربة على شكل عوائل عملت لهم قرى في وسط العراق، في محافظة الكوت، ومنحتهم قروض وتسهيلات وأراضي زراعية، وهم جميعا من أبناء المذهب السني، كذلك تسهيل استقدام المصريين وتجنيس بعضهم وتسهيل عملهم على نفس الاسس المذهبية، كما ان الحكومة العراقية ومنذ نشأتها الاولى عام (1921) قد تعاملت مع العشائر العربية القادمة من الجزيرة العربية لتستوطن في العراق حديثا أو تلك التي اعتادت التنقل بين طرفي الحدود العراقية السعودية والعراقية السورية التي يحمل أفرادها جنسيات تلك الدول مثل شمر، وكأنهم عراقيين لا شائبة على تنقلهم وعلى تجنسهم المزدوج، ولا توجد أية عقبات أمام حصولهم على الجنسية العراقية درجة "أ". هذا واذا ما كانت مناطق الحدود وأهلها الذين يحملون جنسيات البلد المجاور تهمة بالنسبة الى الكورد الفيلية الشيعة، فهي لم تعد كذلك بالنسبة الى العرب السنة الساكنين في قضاء الزبير الذين يحملون قسم منهم الجنسيات السعودية والكويتية.

ان الكورد الفيلية في العراق وبسبب انتمائهم الطائفي واجهوا مصاعب وعقبات اضافية، اذ أن الحكومة وكلما كانت تستهدف الشيعة اثر حدث ما، يكون الاستهداف ممتدا الى الكورد الفيلية، لوجود علماء دين شيعة من أصول فيلية، ولانهم كطائفة جعفرية يشاركون باقي الشيعة من العرب وغير العرب طقوسهم، ويتلقون واياهم ضغوط الاضطهاد الحكومي، مثلما حصل في العراق باحداث خان النص عام (1976).[2] من هذا يمكن التأشير الى الآتي:

1. أن مشكلة الكورد الفيلية مشكلة شك بوطنيتهم، حيث الاتهام بالانحياز الى الشيعة، وبما ان ايران دولة شيعية، تحكم على وفق المذهب الجعفري، فتوجهت الدولة البعثية المنحازة وبعض رموزها الطائفيين الى محاولة صياغة اتهام لعموم الشيعة في العراق بالأنحياز الى دولة إيران.

---

(1) . قانون الجنسية العراقية الرقم " 43" لعام 1937.

(2) . تفاصيل استيلاء صدام على السلطة عام 1979، القسم الاول، جريدة البصرة الالكترونية، 2011/5/24.

2. ان الاتهام بالانحياز الى ايران الشيعية كان في مقدمة الذين دفعوا ثمنا باهضا له هم الكورد الفيلية[1].
3. ان الاتهام المذكور مازالت بعض آثاره ظاهرة للعيان، أو أن نصوصا منه بقيت راسخة في عقول البعض المتعصبين، وكأن هناك من يحرص على بقاءها في عقل الحاكم والسياسي على حد سواء، لم تتغير بتبدل الزمان وتغير السلطات على الحكم في العراق. فنرى أمتداداتها في وقتنا الراهن وفي المجتمع العراقي الراهن واضحة للعيان، اذ وكلما أشتد الصراع والاستهداف السياسي والخرق الامني وسط الساحة العراقية، تظهر أصوات من بعض العرب السنة المتطرفين، والتابعين الى تنظيمات حزب البعث العربي الاشتراكي، تحاول الربط بين الشيعة في العراق وايران، وتحاول اطلاق بعض الاتهامات التي تضفي على الشيعة صبغة انتماء أو تابعية انتماء ايرانية، فكثر على اساسها استخدام لفظ الصفويون، الذي يحاول مثل هؤلاء جمع شيعة العراق وايران والكورد الفيلية، تحت لافتته.

4. قومية:

أن مشكلة حكومة المركز في بغداد منذ تأسيس الدولة العراقية، وعلى الرغم من الاختلاف في شدتها من حقبة زمنية الى أخرى، هي مشكلة حكم ورغبة في السيطرة على جميع مكونات المجتمع العراقي لاغراض ديمومة الحكم، وعلى هذا الاساس تعاملت الحكومات لما قبل التغيير عام (2003) مع عموم المكونات بطريقة تتأسس على مقدار تصورها لتهديد الجماعة المقابلة لشؤون الحكم، فكان نصيب الكورد في كل الازمنة هو كثير من الاضطهاد والتهميش والتعسف والقتل والاعتيال والتهجير والتسفير "جرائم ابادة جماعية" لانهم يطالبون بحقوقهم القومية، ولانهم غير راضين على أسلوب الحاكم في الحكم، فأعتبرتهم الحكومات المتعاقبة عصاة لاوامرها في ادارة الدولة، ومتمردين على ضوابطها في السيطرة على الدولة، وعلى هذا التصور حاربتهم بقسوة، ووضعت الكورد الفيلية في مقدمة المستهدفين، لانهم جزء من النضال الكوردي من أجل الحقوق، اذ تشير وقائع الثورة الكوردية أن الكورد الفيليين كانوا من المؤسسين الاوائل للحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي قاد الثورة الكوردية ضد الاستبداد الحكومي، ولهم مساهمات كبيرة في انجاح اعلام الثورة[2]، اذ عندما اندلعت ثورة ايلول عام (1961) مثلا، كان الوضع الاعلامي في اقليم كوردستان العراق ليس بالمستوى المطلوب ، فقام الكورد الفيليون في بغداد بالعمل على قيادة هذا الجهد وتأمينه، ولهم السبق في تأسيس اذاعة "صوت كوردستان" الناطقة باسم الثورة في منطقة "كرده رش" ولهم مساهامات جادة في انشاء أول جهاز اعلامي للثورة، اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار، أن بداية الثورة وثقلها السياسي والاعلامي كان في بغداد، العاصمة التي يسكنها الكورد الفيليون بكثافة تفوق كثيرا باقي الكورد، وهذا جعل بعضهم يتحمل مسؤولية الاتصالات الخارجية والداخلية على الصعيد السياسي والتعبوي، وجعل بعض الكوادر الفيلية تصل الى مستويات عالية في الحزب الديمقراطي الكوردستاني مثل السيد حبيب محمد كريم الذي شغل منصب السكرتير

---

(1). Judge Zekia I. Hakki، The Iraqi Fayli Kurds and their catastrophic case، National Press Club، Washington DC، Oct 4، 2002.

(2) . جليلي وآخرون (2012) الحركة الكوردية في العصر الحديث، ترجمة عبدي حاجي، الطبعة الثانية، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، اربيل.

العام للحزب، وآخرين كورد فيلية شغلوا مناصب رئاسة اتحاد الشبيبة الكوردستانية، واتحاد طلبة كوردستان، ورئاسة اتحاد نساء كوردستان[1].

كما وفر الكورد الفيلية البيوت الآمنة لقيادات وكوادر الأحزاب الكوردية في أوقات العمل السري أو العمل العلني، وساعدوا الكثيرين ممن كانوا معرضين لخطر الأعتقال أو الأغتيال من قبل الأجهزة الامنية الحكومية، وبشكل خاص من المتواجدين منهم في يغداد وغيرها من مدن الوسط والجنوب على الأنتقال الى المناطق الكوردستانية، بواسطة سائقي السيارات والشاحنات وصهاريج نقل المحروقات من الكورد الفيلية.

وبالاضافة الى هذا كانت للكورد الفيلية مشاركات أقتصادية لدعم القضية الكوردية، اذ تشير المصادر الى أن المساعدات المالية التي كانت تقدم للحركة الكوردية في بدايتها على وجه الخصوص، كانت وبشكل اساسي من اموال الكورد الفيليين.[2]

كما كانت لهم مشاركات قتالية، اذ تطوع آلاف الشباب الكورد الفيلية للقتال دعما للحركة، والتحقوا بأشقائهم في بجبال كوردستان للمشاركة في أعمال القتال التي أستمرت لما بعد العام المذكور والى عام (1991).

المبحث الثالث

التكييف القانوني للجريمة

النوايا المسبقة :

سعى البعث الى انشاء دولته العربية في العراق، ففكر أولا بابعاد العناصر غير العربية التي يعتقد انها تؤثر سلبا على مساعيه، فكان نصيب الكورد من الابعاد حرب ابادة جماعية تتمثل في قتال وعزل وحصار لعموم كوردستان، وزاد عليها التسفير المنظم للكورد الفيلية وسيلة أبعاد أخرى، اختلطت فيها دوافع السياسة بالامن بالتعنصر القومي والاحقاد الشخصية.

لقد كان في دولة البعث العنصرية، كل شيء محسوب من أجل صهر الاقوام غير العربية في الوعاء العربي، تماشيا مع الشعار الخاص بحزب البعث العربي الاشتراكي "أمة عربية واحدة ذات رسالة

---

(1) . منيفان عارف بادي (2006) الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق 1958- 1963، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

(2) . أيوب بارزاني ،الحركة التحررية الكوردية وصراع القوى الاقليمية والدولية، 1958 – 1975، دار نشر حقائق المشرق، جنيف.

خالدة" والتهيؤ المسبق لحروب عدها الحاكم آنذاك، وسيلة لازمة لاعادة أنبعاث الامة، فنرى أنه ومع أقتراب حربه مع ايران، وتصاعد حدة الصراع بين البلدين المسلمين الجارين باتجاه الصدام المسلح، أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا برقم "180" في 13شباط، تضمن أحكاما لتجنيس الاجانب، لغايات محددة، وتنفيذ قسري بطريقة مخالفة للقانون الدولي وكما مبين في الآتي:

1. التسفير عملية تحقق الصهر المنشود من وجهة نظر السلطة.
2. توفير شروط أمنية أحسن لمجتمع سيخوض الحرب، اذ أن القانون المذكور وضع شرط اتمامه بأن لا يكون لوجود المتجنس في البلاد ضرر على أمن وسلامة الجمهورية العراقية، شرطه فيه من الوسع في التفسير ما يجعل رجل الامن الخائف من سلطة الامن القلقة يذهب بعيدا، فيطبقه على أكبر شريحة من بين المرشحين للتسفير.
3. النية المسبقة للتسفير، لان القانون خول وزير الداخلية صلاحية قبول او رفض تجنيس افراد عشائر محددة هي: سوره ميري، وكركش، والزركوش، وملك شاهي، وقه رةلوس، والفيلية، والاركوازية، والكويان، التي تعود اصولها جميعا الى الكورد الفيلية[1].
4. الحكم المسبق بعدم شرعية الوجود الفيلي في العراق. اذ أصدرت الحكومة قرارا من مجلس قيادة الثورة برقم "518" في (1980/4/15)،[2] يستثني الاجنبي الايراني من التجنيس، فكان حكما مسبقا بعدم شرعية وجود الفيليين المتهمين جميعا في أصولهم "الايرانية" حسب اعتقاد السلطات العراقية.
5. التهيؤ المسبق لعملية التسفير. لقد تقدم أبناء تلك العشائر وغيرهم بطلباتهم للتجنيس، فحجزتهم أجهزة الامن في أماكن خاصة، وشرعت بعمليات تسفير، بحدود "150" مائة وخمسون ألف كوردي فيلي من سكنة بغداد والكوت والحي وخانقين ومندلي وجلولاء وبدرة وجصان وزرباطية.
6. التنفيذ بطريقة مخالفة للعديد من الفقرات و الالتزامات الموجودة ضمن القانون الدولي و احترام حقوق الانسان. حيث المداهمة للبيوت أثناء الليل، وتجميع المعنيين في جماعات، ومن ثم تم حجزهم في أماكن يتم منها ارسالهم صوب الحدود العراقية الايرانية الوعرة شبه الصحراوية، وأجبارهم على اجتيازها تحت التهديد باطلاق النار فوق رؤوسهم.
7. حصول حالات وفاة كثيرة. ان مناطق العبور "التسفير" أختيرت أن تكون بعيدة عن مناطق التجمع السكاني من الجهة الايرانية، يتطلب الوصول منها الى الجهات الرسمية، السير على الاقدام عشرات الكيلومترات في أجواء صيفية حارة دون طعام وماء، فمات منهم مئات، من المسنين والمعاقين والنساء والاطفال الرضع.

ان النوايا المسبقة للتسفير والتعذيب العمدي الذي جرى أثناء عملية التسفير، والموت الجماعي لبعض المسفرين، يضع جريمة التسفير في عداد جرائم الابادة الجماعية، التي يتوفر فيها الركنان المادي والمعنوي.

---

(1) . الوقائع العراقية العدد 2757 بتاريخ 18/ 2/ 1980.

(2) . الوقائع العراقية العدد 2771بتاريخ 5/ 5/ 1980.

المطلب الأول: ضرورات التناول :

ان النظام ولتحقيق خططه في تهيئة ساحة الحرب لم يتوقف عند هذا الكم الهائل من التسفير، فأعقبه بعد مضي شهر على الجريمة المذكورة في (1980 /5/7) بقرار آخر تحت الرقم "666" نص على اسقاط الجنسية العراقية عن كل عراقي، من اصل اجنبي، غير موالٍ، وأمر وزير الداخلية، بأبعاده[1]، فكان فخا آخرا نصب للكورد الفيلية، لتسفير من لم يسفر وان حمل الجنسية العراقية بشكل رسمي، فكانت النية للتسفير واضحة، لان هذا القرار لم يطبق سوى على الكورد الفيليين، فكانت جريمة ابادة جماعية بحقهم يتوفر فيها الركنان المعنوي والمادي بشكل جلي.

و دليلنا على ذلك ان النظر الى جريمة التسفير قانونيا، يبين أنها لم تحدث بالصدفة، ولم تتم بقرار آني، بل ان فعلها قد أستكمل من خلال المرور بالمراحل الثمانية التي تم تحديدها كأساس للتنبؤ بحصول الابادة الجماعية في المجتمعات الانسانية[2]. ولان العراق مجتمع فيه التجانس ضعيف، وفيه الاستقرار غير مضمون، وفيه جماعات مستمرة بالنظر الى ادارة الدولة والمجتمع حتى وقتنا الراهن، نظرة عنصرية منحازة، لذا يصبح من المفيد علميا مناقشة أنطباق المراحل المذكورة على عملية التسفير الواردة، للكورد الفيلية، والتي يمكن أن ينتفع بها:

1. السياسيون العراقيون، على أمل أن يتدخل أصحاب القرار باتجاه الحيلولة دون حصولها ثانية، ليس للكورد الفيلية الذين ارتكبت بحقهم جريمة الابادة الجماعية ودفعوا ثمنها من عيشهم واستقرارهم في مناطق سكناهم الاصلية، وانما لباقي الاقليات العرقية والاثنية التي تكون تركيبة المجتمع العراقي، والتي يعيش أغلب ابنائها بوضع لا يختلف كثيرا عن الوضع الذي عاشه الكورد الفيلية و لا سيما و ان المجتمع العراقي هو هو في تجانسه الضعيف.
2. الباحثون، للتأسيس عليها في اعداد دراسات وبحوث لاحقة، تلقي الضوء على الجوانب السلبية لمثل هكذا قرارات على حاضر البلاد ومستقبلها، يمكن أن تكون أساسا لصياغة تحذيرات لعموم السياسيين والمجتمع من امكانية تكرار حدوثها، اذا ما تم الاخذ بالاعتبار الحالة النفسية العامة التي يعيشها العراقيون، والتي تساعد على ارتكاب جرائم من هذا النوع[3].
3. الاقليات الموجودة ضمن تركيبة المجتمع العراقي. هناك اقليات في العراق متعددة، تعاني قدرا من الاضطهاد بعضه نفسي باق حتى وقتنا الراهن على الرغم من رحيل النظام المعروف بتوجهاته الاضطهادية، ينظر اليها البعض، نظرة تمييز عرقي أو أثني قد يستثير أعمال ابادة جماعية على الرغم من التغيير الذي حصل على طبيعة الحكم الذي يفترض ان تساوي ديمقراطيته بين الجميع وبما يحول دون تنفيذ اية جرائم ابادة جماعية، وهذا وضع يتطلب من الاقليات أن تعي أخطار

---

(1) . الوقائع العراقية العدد 2776 بتاريخ 26/ 5/ 1980 .

(2) .Gregory Stansfield ، Eight Stages of Genocide

(3) . تركيبة المجتمع العراقي، والصراع بين الجماعات .....

التمايز واحتمالات الاضطهاد في ارتكاب فعل الابادة، وتعمل باتجاه اتخاذ التدابير الوقائية لتفادي حصوله.[1].

المطلب الثاني: مديات الانطباق قانونا:

ان المراحل الثمانية لجريمة الابادة الجماعية، تنطبق على جريمة تسفير الكورد الفيلية، خاصة تلك التي حدثت جماعيا عام (1980) بالتأسيس على المعطيات القانونية وكما يأتي:

1. التصنيف **CLASSIFICATION**

الكورد الفيلية في العراق، يمتلكون تصنيفا خاصا بهم تحت تسمية شائعة "الفيلية" فهم يقولون عن أنفسهم نحن الفيلية، ويقول عنهم باقي العراقيين "هم الفيلية" وهو في الاساس تصنيف جاء على وفق أصولهم القومية "كورد" وانتماءاتهم المذهبية "شيعة"[2]. وهم في مجتمع عراقي يفتقر الى التصنيف الوطني المختلط، والى التسامح والتفاهم بين الجماعات، فيه الاحتمال باق أو موجود لتعرض مثل هكذا تصنيفات الى جرائم ابادة جماعية.

هنا تجدر الاشارة الى حقيقة قوامها أن الحكومات العراقية المتعاقبة، لو كانت قد أستوعبت الوجود الكوردي الفيلي كنتيجة للتقسيمات الحدودية الحتمية، وتعاملت معهم وغيرهم كمواطنين أصلاء دون تمييز قومي ومذهبي، وسعت الى تأسيس هوية وطنية مشتركة لعموم العراقيين، لما حصل:

آ. ارتكاب فعل التسفير بحقهم و هم مواطنون عراقيون، كجريمة ابادة جماعية.

ب. عداء مؤسسي حكومي بالضد منهم مواطنون عراقيون كورد شيعة، أسهم في الايغال بفعل التسفير بطريقة قسرية مؤذية، تكررت مرارا.

2. الترميز **SYMBOLIZATION** :

لقد سميت هذه الجماعة الكوردية رمزيا، بالفيلية، وأعتاد العراقيون تمييزهم عن غيرهم من باقي الجماعات على أساس لهجتهم، وأحيانا من لبسهم خاصة أولئك الذين يسكنون في الريف الكوردي، ومن بعض طقوسهم في الزيارات الدينية مثل باقي الشيعة، ولانهم من أصول غير عربية يتواجدون في منطقة حدود غير مستقرة، فان رمزيتهم الفيلية، كونت لهم عداءاً حكوميا، مصحوبا بقدر من الكراهية الانفعالية، التي دفعت أكثر من حاكم الى الامر بتسفيرهم بطريقة تمثلت بفعل ابادة جماعية، ودفعت منتسبي الاجهزة الامنية المعنيين بتسفيرهم الى التصرف معهم بقسوة مفرطة، ودفعتهم في نفس الوقت الى الشعور بالاضطهاد والدونية. علما أن الدولة العراقية خاصة بعد مجيئ صدام حسين الى الحكم،

---

(1). Arat، Zehra F. DEMOCRACY AND HUMAN RIGHTS IN DEVELOPING COUNTRIES. Boulder، Colorado: Lynne Rienner Publishers، 1991.

(2) . نجم سلمان مهدي الفيلي، الفيليون:تاريخ قبائل و انساب. فلكلور.تراث قومي، أربيل ، دار آراس ،2009

وبدلا من منع الدلالات الرمزية التي تثير الكراهية في التخاطب والاتصال داخل المجتمع العراقي، اتجهت من جانبها الى تعزيز الرمزية فسارع المسؤولون الحكوميون والحزبيون ما بعد الثمانينات مثلا الى لبس اللباس العربي الشعبي، ومن ثم لبس اللباس العسكري الزيتوني، والتكلم باللهجة التكريتية، وهذا خلل أستمر الى ما بعد التغيير عام (2003) عندما شاعت بعض الالقاب الرمزية المذهبية "الشيعية" وشاع استخدامها في المؤسسات والدوائر الرسمية مثل "سيدنا ومولانا" التي بات يستعاض باستخدامها عن كلمة أستاذ التي كانت متداولة في الدوائر والمؤسسات المدنية،

وعن كلمة سيدي، المتعارف على أستخدامها للتخاطب مع الاعلى في المؤسسة العسكرية. بالاضافة الى وضع المحابس ذات الدلالة الرمزية المذهبية في أصابع اليد، مما يعطي انطباعا بالاتي:

آ. عدم وجود قواعد ثقافة عامة في المجتمع العراقي.

ب. استمرار وجود الرمزية في العقل العراقي، عاملا للدلالة على الجماعات الفرعية لتركيبة المجتمع العراقي.

ج. غياب القواعد الثقافية، واستمرار الرمزية، مما ينذر باحتمالات ارتكاب جرائم ابادة جماعية في ظروف عدم الاستقرار التي لم تنته من العراق.

3. التجريد من الانسانية DEHUMANIZATION :

لم تنظر الحكومة العراقية وأجهزتها الامنية الى الكورد الفيلية نظرة أنسانية، بل تعاملت معهم من بداية تأسيس الدولة وترسيم الحدود مع ايران بطريقة استعلاء فيها الكوردي الفيلي يقل درجات عن العربي، يقحم في الاشغال المرهقة بدنيا، لا يعطى وظائف عليا، لا يعمل في الجيش والاجهزة الامنية، وكأن وجوده خطر على العراق ومستقبل الامة.

انها في المجمل نظرة أو مشاعر تجريد نفسي سلبية بغيضة تفوق في تاثيراتها السلوك الانساني المنافي لقتل النفس البشرية، كانت واضحة من القصص المأساوية التي حصلت للفيلية المسفرون عند رميهم على الحدود في مناطق وعرة، وسلبهم نقودهم وحاجياتهم التي تبقيهم على قيد الحياة، وتعرّف باصولهم العراقية، والاعتداء عليهم بالضرب، واستخدام الدعاية المقروءة والمسموعة والمرئية لتأجيج الكراهية ضدهم، وتشويه سمعتهم بقصد تسفيرهم بطريقة تعد جريمة ابادة جماعية.

ان خطاب الكراهية في المجتمع العراقي، باق على حاله، أنتقل من جانب الحكومة السابقة الى الجماعات الفرعية ضمن التركيبة الاجتماعية الحالية، التي تمتلك الان وسائل دعاية تفوق ما تمتلكه الدولة، التي لم تضع من جانبها حتى الآن قوانين تحول دون السير على خطى الحث على الكراهية، مثلما موجود في المجتمعات الديمقراطية، مما ينذر بخطر أحتمالات حدوث جرائم ابادة جماعية مشابهة.

4. التنظيم ORGANIZATION :

ان جريمة الابادة الجماعية للفيليين "التسفير" جريمة منظمة أدارتها الحكومة أو نظمتها بقوانين وقرارات كما مذكور في أعلاه، وأصدرت أوامر صريحة للاجهزة الامنية من أجل تنفيذها[1]، بأمر فوقي ، يبدأ فيه الامر من الجهة العليا أي الرئيس، ثم تنزل بالتدريج الى آخر مسؤول أمني أو جندي معني بوضع المسفر على الحدود، وهذه الجهة العليا قد تدخلت بمراحل التنفيذ حد التفاصيل البسيطة،

---

(1) . القانون رقم ..... والقرار الرقم .....

حيث ترفع تقارير يومية ودورية بأعداد المسفرين، ونتائج التسفير، والحوادث التي تحصل عرضيا، واشتركت كافة القوات الحكومية العسكرية والامنية بالاضافة الى الحزب الحاكم والجيش الشعبي كقوات غير نظامية في عملية التنفيذ، وقد تحسبت الدولة مليا لكل خطوات تنظيمها والتنفيذ، اذ نجد أن حملات التسفير التي جرت خاصة الكبيرة منها، تسبق في المعتاد أحداث مستقبلية خططت لها بسرية تامة، مثل:

تعريب المناطق الحدودية، التي حتمت القيام بالتهجير والتسفير.

الحرب العراقية الايرانية عام 1980 التي حتمت تنفيذ جريمة التسفير بشكل جماعي واسع.

5. الاستقطاب **POLARIZATION** :

صدام حسين شخصية متطرفة، قاد حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يحسب أداءه في حكم العراق متطرفا في نظرته الى القومية العربية فوق باقي القوميات، والى اقامة الوحدة العربية هدفا يسبق باقي الاهداف، والى التعامل مع خصومه المعارضين بطريقة الازاحة والتغييب. من هذا واساليبه المعروفة في ادارة الدولة والمجتمع يتبين أنه تطرف قائم على:

آ. الكراهية، مشاعر تحكم سلوكه في التعامل مع الآخرين.

ب. استقطب الاعلام المحلي والخارجي، أداة مساهمة في تأجيج الكراهية، اذ لو أخذنا مثلا على هذا، حادثة التفجير في الجامعة المستنصرية بتاريخ 1980/4/3، الذي أتهم بها الكوردي الفيلي سمير ملك شاهي، نجد أنه وفي مساء نفس يوم الحادثة التي تعددت وجهات النظر بصددها، صب التلفزيون العراقي الحكومي واذاعة بغداد وبعض الصحف العربية الصادرة في الخليج وبيروت، جام غضبهما ولعناتهما على الكورد الفيليين الذي نعتتهم بالعجم، ثم عرضت زيارة الرئيس "صدام" للجرحى على الهواء وهو يتوعد قائلا " والله والله والله، وبحق كل ذرة في تراب الرافدين. الدماء الطاهرة التي سالت في المستنصرية لن تذهب سدى)[1].

انها اشارة كراهية أطلق بها صدام العنان لاجهزته الاعلامية والامنية لتعميم الكره على الفيليين، انعكست سلبا على أسلوب الاجهزة المختصة والحزبيين في التعامل مع الفيلية المسفرين.

6. التحضير **PREPARATION** :

ان الضحايا الذين أرتكبت بحقهم جريمة التسفير القسري الجماعية، عرّفوا اجتماعيا على مستوى العراق بالفيلية، وقبل الشروع بتسفيرهم الى ايران حصريا، عزلوا عوائلا وأفرادا في أماكن خاصة مهيئة للحجز مؤقتا، أشرفت عليها السلطات الامنية أو الحزبية، وأكثر من هذا تم حجز الشباب في مكان خاص داخل معسكر الرشيد في البداية، ومن ثم في مكان خاص داخل سجن ابو غريب[2]، منه تم تغيبهم جماعيا حيث لم يعرف مصيرهم حتى الوقت الراهن، بسبب هويتهم العرقية والمذهبية، عقاب حدده السلطة ونفذته أجهزتها الامنية.

---

(1) . جليلي ابراهيم المندلاوي، مقال منشور .....

(2) . احمد ناصر الفيلي،الفيليون:الاصالة التاريخية و المواطنة المهدورة، أربيل(دار آراس)، 2012.

لقد صودرت أملاكهم جميعا، وتعرضوا خلال عمليات التسفير التي تبدأ من البيت الى أماكن الحجز ثم الى السيارات التي تقلهم الى نقاط الطرد على الحدود، لشتى الاهانات والضرب والتجريح. مما يدلل على أن السلطة قد خططت مسبقا لهذا التسفير، وحضرت أجهزتها لتنفيذه، وأصدرت القرارات التي تمتلك صفة القانون لغرض التنفيذ.

7. الشروع **EXTERMINATION** :

عندما بدأت الحكومة بخطوات التسفير الجماعي للكورد الفيلية في سبعينات القرن الماضي وزادته شدة عام (1980) شرعت بعد اتمام اجراءاته التعسفية، بتوزيع ممتلكات المسفرين المصادرة على الحزبيين، وبيع بعض المصانع والمصالح التجارية باسعار ميسرة على الاقارب والحزبيين، فكونت هذه الحكومة العنصرية جيشا من المستفيدين يدعمون اجراءاتها في التسفير، بل ويدفعونها بشكل غير مباشر لتوسيع حصوله، ليشمل أكبر عدد ممكن من المعرفين بالفيلية، كنوع من الاستفادة الذاتية على حساب الغير المظلومين، خاصية موجودة في المجتمع العراقي، عندها عم الظلم والاضطهاد هذه الشريحة الاجتماعية، وظهر من بين هذا المجتمع "المستفيدون" دعاة تسفير لغير العرب، فزادت وتائر العنصرية العربية البعثية، وتبررت أعمال القتل الجماعي، التي يوصف فعلها قانونيا بالابادة الجماعية، وبات الفاعلون يمعنون بالاضطهاد، لوجود من يبرر أعمالهم الاجرامية، ولرسوخ قناعات عززها التبرير في داخلهم، من أن ضحاياهم هم أناس ليسوا عراقيين، وان فعلهم ليست فعل اجرام. من هذا التبرير، وبسبب هذا السلوك غير السوي يمكن التأكيد على أن الشروع بالتسفير هو ابادة جماعية على وفق المعطيات القانونية والانسانية، جاءت كرد فعل انتقامي من قبل الحكومة وحزب البعث ضد الفيليون بسبب أصولهم الكوردية وانتماءاتهم المذهبية.

8. الانكار **DENIAL**

ان الانكار هو المرحلة الثامنة والاخيرة، التي أنتهى بها مسلسل التسفير كجريمة ابادة جماعية، والانكار الذي حصل لا يتعلق بعدم الاعتراف بفعل التسفير، أو التهرب من الاعتراف به، وابقاءه طي الكتمان، بل على العكس من هذا أعلنت الحكومة حصوله وأصرت على الحصول، لكنها أنكرت ان تكون الدوافع من وراء التسفير غير قانونية بعد ان افتعلت ظلما الاصول الاجنبية للفيلية التي يخالف وجودها قوانين التجنيس العراقية، وهذا غير صحيح، و قد جاء لتغطية "الانكار" بدوافع الانحياز العنصري التي تسببت في حصوله. ثم ان الحكومة التي نوت وخططت لاتمام فعل التسفير، قد أعدت خطط مسبقة للتبرير، أي انها مهدت لقبول حصوله بالحجج التي تطرحها هي من خلال أفتعال أحداث منها حادثة المستنصرية التي تؤكد بعض المصادر على انها مفتعلة لتبرير خطط التسفير الموضوعة للرأي العام العراقي والعربي والعالمي، وهي على هذا الاساس أنكار مبرمج للنوايا المبيتة في تهيئة ساحة قتال ملائمة لحرب مقبلة، خاصة وان الفيلية أتهموا أثناء التسفير وخلال الحرب بان بعضهم يشكل رتلا خامسا لايران الجهة المقابلة في الحرب.

ان الحكومة "وبقصد تحقق فعل الانكار" قامت بسحب جميع الوثائق الثبوتية، وأحرقت السجلات، وأتلفت سندات الملكية، في سعي مبرمج، الى طمس الحقيقة الانتماء الفيلية الاصيل للعراق وتمويه الرأي العام، كما قامت بنفس الوقت بالقاء اللوم لما حدث على الكورد الفيليين متهمة اياهم بالاصول الفارسية، وبالعمل رتلا خامسا لايران العدوة الحاضرة في الصراع الدائر.

ان انطباق المراحل الثمانية لجرائم الابادة الجماعية المنظمة على جريمة تسفير الكورد الفيليين، يجعلها جريمة ابادة جماعية، ويضعها جريمة كاملة الاركان أمام المجتمع العراقي، أملا في أن لا تعاد ثانية، ويضعها كذلك أمام المجتمع الدولي عسى أن تتم الاستفادة من معطيات حصولها وما تركته من آثار مؤلمة على الفيليين، في التحرك دوليا قبل الشروع لارتكاب مثل هكذا جرائم حيث تعطي المراحل مؤشرات واضحة على امكانية حصول جريمة الابادة الجماعية في بعض المجتمعات البشرية الاقل تحضرا وهي ليست قليلة حتى وقتنا الراهن.

المبحث الرابع
نتائج التفاعل الاجتماعي لجريمة التسفير
عملية التفاعل الاجتماعي :

ان من صفات البشر أن تكون لهم علاقات بين بعضهم بعضا، سواء كانت هذه العلاقات ايجابية أو سلبية، تأخذ صيغا مختلفة تتمثل في التعاون والتكيف والمنافسة والتناحر والصراع، ومثل هذه العلاقات وأي كان أمدها تعبر عن تفاعل بين طرفين أو أكثر، أي تأثيرا متبادلا بين عنصرين أو أكثر كما يحسبه علماء الطبيعة، ينتج قيما وعادات واتجاهات، يعده علماء الاجتماع نوع من المؤثرات والاستجابات تفضي الى تغير في أحوال أطرافها[1]، وهو من وجهة نظر علم النفس سلوك، يؤثر على جميع الاطراف ذات الصلة "المتفاعلون" بحيث يؤدي الى تعديل سلوكهم، تعديلا ليس بالضرورة أن يكون ايجابيا[2].

أطراف عملية التفاعل في تسفير الفيليين

ان عملية التفاعل التي حصلت في جريمة تسفير الكورد الفيلية، كانت أطرافها متعددة، فمن جانب كان الفيليون الطرف المواجه "الضحايا" يقابله في موقف التفاعل من الجهة الثانية، سلطة الدولة ومنتسبي الاجهزة الامنية المنفذون، والحزبيون "المجرمون" والجيران وأبناء المحلة وعموم أبناء المجتمع العراقي "المتفرجون" وكان التفاعل قد تم في ظروف ضاغطة فكانت نتيجته قاسية على الطرف الاول أي الفيليون، وزيادة عداء الطرف الثاني، أي المجرمون، وتأثير قليل، ملموس على الطرف الثالث، أي المتفرجين. ولغرض التعرف على طبيعة هذه النتائج، وعلى ماهية الضرر الذي حصل على الضحايا الفيليين، ستتم مناقشة النتائج بضوء التفاعل الذي تم بين الأطراف المذكورة في جريمة التسفير من خلال العودة الى الروايات والقصص التي سردت عن الموضوع[3]، والادبيات التي تناولته والمقابلات الخاصة التي أجريت لبعض الضحايا، بعد عودتهم من رحلة التسفير طويلة الامد، وكما يأتي:

1. الضحايا

---

(1) . أنستازي، وجون فولي (1955) سيكولوجية القرون بين الافراد والجماعات، ترجمة سيد خيري وآخرون، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة.
(2) . جيلفور. ج. ب (1950) ميادين علم النفس النظرية والتطبيقية، ترجمة تحت اشراف يوسف مراد، الأنجلو، القاهرة.
(3) . زينب القطبي، قصة من آلاف القصص الفيلية، صوت العراق، 2012/4/4.

قوائم التسفير تعدها مديرية الامن العامة، بمعاونة باقي الاجهزة الامنية والاستخبارية، والجهاز الحزبي، تتناقل الاسماء الواردة فيها بين شعب وأقسام الامن العامة، فتكون المحصلة مجاميع من البشر سطرت أسمائهم، عوائلا وأفرادا بقوائم اتهام مسبق. وبما أن أحكام تجنيس الاجانب الصادرة عام(1980) قد أكد على صفة التسفير، وربطها بما يشكله الوجود الفيلي من خطر على أمن الدولة[1]. فان تهمة تهديد أمن الدولة كانت سارية على كافة الاسماء المدرجة في القوائم، مهما كانت دقتها. هذا ولو عدنا بالتحليل الى أيام التسفير أي نهاية سبعينات القرن الماضي وبداية ثمانينياته، والقينا نظرة على سلوك الجهاز الحزبي والأمني، مع بداية استلام صدام حسين لحكم الدولة والحزب على وجه الخصوص، نجد أن سلوك التعامل بين الجناة طرف أول في عملية التفاعل والمجني عليهم الطرف الثاني في العملية قد تميز وبما لا يقبل الشك بالآتي:

آ. المغالاة في ايذاء، من يؤشره النظام خطرا عليه كنوع من العدوان يتماهى مع العدوان الصادر من السلطة العليا "صدام حسين" ورغبة في ارضاء رمز هذه السلطة وأحيانا تفادي غضبه، وبضوء هذا التماهي والتقمص الذي ساد طوال فترة حكم صدام حسين، يلاحظ أن كثيرا من المجني عليهم "المطلوب تسفيرهم"، وعندما يمرون من أمام شرطي أو ضابط أمن أو جندي في الانضباط العسكري أو منتسب لقاعدة جيش شعبي، نجد أن الاستجابة تكون في الغالب:

أولا. من النادر أن يبدي أحد من هؤلاء تعاطفا معهم كمظلومين.

ثانيا. قليل جدا هم الذين يقفون ساكتين على الظلم.

ثالثا. قسم غير قليل منهم، يبادرون من جانبهم بايذاء المظلومين، أي يتبرعون بضربهم أحيانا، وشتمهم أحيانا، وتوجيه بعض التعليقات الساخرة بحقهم أحيانا أخرى، دون أن يدرك المبادرون هنا، أن دوافع سلوكهم، فيه تقمص لشخصية الحاكم، وخوف مفرط من سلطته الظالمة[2]، وان كان هو من أدواتها التنفيذية لاخافة المجتمع.

ان سلوك التماهي والتقمص في ظروف التوتر، تُشعر الضحية بالعجز والدونية، واليأس التي تترك آثارا سلبية كثيرة على الحالة النفسية والمعنوية للضحيا، تستمر معهم، وتبقى واياهم لفترات طويلة اذا لم يعالجوا أو يتعرضوا الى خبرات تفاعل ايجابية في نفس المجال.[3]

ب. الرغبة في توسيع رقعة الظلم، على أكبر جماعة ممكنة من الغير، بقصد لا شعوري، قوامه تقليل أثر الشعور بالظلم على الذات المعنية[4]، وهذا أمر لو عدنا بالتحليل في موضوعه الى نفس الفترة الزمنية المذكورة، نجد أن الاحساس بالظلم كان موجودا بين:

---

(1) . قرار مجلس قيادة الثورة الرقم "180" في 13شباط عام 1980.

(2) . فينخل، أوتو (1959) نظرية التحليل النفسي في العصاب، ترجمة صلاح مخيمر، عبدة ميخائيل، الانجلو المصرية، القاهرة.

(3) . أحمد عكاشة (1969) الطب النفسي المعاصر، الانجلو المصرية، القاهرة.

(4) . أنا فرويد (1972) الانا وميكانزمات الدفاع، ترجمة صلاح مخيمر، عبدة ميخائيل، الانجلو المصرية، القاهرة.

أولا. عموم المجتمع العراقي وبشدة أكبر، كنتيجة لتعالي السلطة الحاكمة، وتمييزها بين الرعية درجات على أساس العنصر والمذهب، وتفرقتها في التعامل بين الابناء موالين لها أو غير موالين، بسببها تكون احساس بالظلم لدى شرائح عديدة من المجتمع العراقي، وشاعت توجهات الظلم عند البعض لبعضهم الآخر"نصبا واحتيالا، وتجاوزا، وغشا، وايقاعا، وكتابة تقارير .. الخ".

ثانيا. الحزبيون البعثيون، بقدر ملموس، لا يحتاج البعثي الذي من أقارب الرئيس زمنا للتدرج الحزبي الى الاعلى، مثلما يحتاجه الآخر من غير الاقرباء، و هذا ألاسلوب أنتج أحساسا بالظلم عند البعض من البعثيين من غير الاقرباء، خاصة من أبناء وسط وجنوب العراق، دفعهم الى التعامل مع الآخرين في مواقف التفاعل بطريقة لا تخلوا من الظلم، كنوع من التعويض عن الاحساس بالظلم.[1]

ثالثا. العسكريون، بقدر كبير، فالضابط الموالي يُمنح رتبتين أو ثلاثة في موقف قتالي كنوع من التكريم، ويُقبل الضابط المؤتمن في كلية الاركان دون شروط، وزميله غير البعثي أو البعثي بالدرجات الدنيا، ومن أهل الجنوب وكوردستان لا يقبل نهائيا. وهذا تمايز خلق أحساسا بالظلم بين العسكريين، ساهم في تكوين ميل عند البعض منهم لظلم المنتسبين، باقحامهم بواجبات غير نظامية، ابتزازهم، عدم المحافظة على حياتهم، توجيه الاهانات لهم... الخ.

رابعا. رجال الامن، فالمنتسب من أهالي تكريت يُرسل بدورات الى خارج العراق عدة مرات، ويتدرج في المناصب، أسرع من زميله من أهل الجنوب بعدة مرات. وهذا التفضيل كون احساسا بالظلم بين المنتسبين، وجعل رجال الآمن أكثر ظلما من غيرهم لمن يقع تحت رحمتهم، ولو بالصدفة من عموم المجتمع العراقي، لمستوى تلفيق التهم، والحصول على الاعترافات بالاكراه، واستخدام التعذيب وسيلة وحيدة بالتحقيق ... الخ.

هنا تقتضي الاشارة الى أن علماء النفس ومدارسه يؤكدون على أن قسما من الذين يحسون الظلم بشدة، يحاولون لا شعوريا ظلم الآخرين عندما تسنح الفرصة الى تحقيقه، كنوع من اسقاط الظلم الحاصل على الغير لتقليل كمه المثير للالم النفسي، آلية نفسية لا يدركون دوافعها اللاشعورية[2].

هكذا تكون وشاع الاحساس بالظلم عند شريحة واسعة من الناس العاديين، ومن رجال الامن والعسكريين الذين تعاملوا مع موضوع التسفير بطريقة ظالمة، زاد مستوى الظلم فيها الى حدود انتزعت فيها الانسانية، وحسب المجني عليهم حيوانات ضارة مطلوب التخلص منها بأي ثمن، وأرقام يراد اسقاطها من الحساب بدون ثمن.

---

(1) . جيرنوالد، هارولد (1965) نماذج مختارة من التحليل والعلاج النفسي، ترجمة أحمد عبد العزيز سلامة، دار النهضة العربية، القاهرة.

(2) . عطية هنا، سامي هنا (1973) علم النفس الالكلينيكي، الجزء الاول: التشخيص النفسي، دار النهضة العربية، القاهرة.

ان ايذاء الكورد الفيلية وظلمهم اثناء عمليات تسفيرهم تمثلت في كثير من الحوادث التي تناولتها وقائع جاءت على شكل قصص نشرت، ومقابلات أعدت، وأخرى تناولها أصحاب الشأن القائمين بالتنفيذ في جلسات الاستئناس الخاصة ودعاوى البطولات الاستعراضية[1].

فعندما تُفصل زوجه من أصول فيلية، عن زوجها العربي المجنس عثمانيا، ويُجبر على تطليقها، ويؤخذ منها أولادها وما تملك، وترمى وحيدة على الحدود.

ماذا سيحصل غير الصدمة النفسية التي يصعب شفاؤها؟.

وعندما تنتزع أملاك تاجر غني، ويصادر بيته الكائن على نهر دجلة، ويتم الاستحواذ على سياراته الفارهة، ومصوغات زوجته الوفيرة، ويدفع وزوجته وأطفاله الصغار بالملابس التي عليهم، من على مرتفع الى الجانب الثاني من الحدود العراقية الايرانية، دفعا في صيف تزيد درجة حرارة النهار فيه عن الستين درجة مئوية وهم يتوسلون الجناة جرعة ماء يدارون بها عطشهم القاتل.

ماذا سينتج غير الاضطراب النفسي الذي يلازمهم جميعا طوال العمر؟.

وعندما ترمى العائلة من سيارة الحمل التي يُنقلون بها الى الحدود، وتكسر ساق الابن الوحيد، ويتوسلون الجناة لاخذه الى المستشفى أملا في تجبير الكسر، ومن ثم تقوم بتنفيذ أمر التسفير، فيتلقون بدل الموافقة وتطييب الخاطر شتم لاصولهم الفيلية، وضرب بأخمص البنادق. لينتهي المشهد بعد ساعات بالتهاب الجرح وارتفاع درجة الحرارة وموت الطفل.

ماذا ستكون الافكار والمشاعر التي تنظم حياتهم النفسية المقبلة، غير المليئة بالكره والعداء؟.

ان مثل هذه القصص وتلك الروايات العديدة التي كتبت عن معاناة الفيلية تؤشر أن نتيجة التفاعل الاجتماعي بينهم طرف في عملية التسفير وبين الاطراف الاخرى في ظروف التسفير الخاصة جعلت كثيرا منهم يصابون بحالات اضطراب نفسي وعدم استقرار انفعالي، ومصاعب في التكيف الى ظروف العيش الجديد في المجتمع الايراني الذي تعامل معهم، تعاملا سلبيا لا تقل آثاره في بعض الاحيان عن تلك الاثار التي تركها التعامل العراقي[2].

ان الفيلية الذين سفروا بطريقة الدفع من على الحدود، دفعا باتجاه الجانب الايراني، على الرغم من عدم الاحساس بالانتماء الى العنصر الايراني، قد تعرضوا في معظمهم الى ضغوط نفسية يصعب تحملها، أصابتهم باضطرابات "عقابيل ما بعد الصدمة"[3]. معاناة مازالت عند البعض منهم موجودة على الرغم

---

9. Judge Zekia I. Hakki، The Iraqi Fayli Kurds and their catastrophic case، National Press Club، Washington DC، Oct 4، 2002 .

(2) . Dr. Kadhum Habib، The plight of Fayli Kurds in Iraq، June 15، 2003.

(3) . الكبيس طارق، ناطق، إضطراب ما بعد الضغوط الصدمية لدى ذوي الكفاءات العراقية في خارج العراق، دراسة قدمت إلى المؤتمر النفسي الأول لجامعة الدمام، 5- 7 /2010/10.

من مرور فترة زادت عن الثلاثة عقود على بداية التسفير، تؤكدها المقابلة التي أجراها الباحث مع ثلاثة عوائل فيلية من باب الشيخ ببغداد كانت قد عادت الى العراق بعد السقوط، ذكر خمسة من الشباب السبعة هم أبناء هذه العوائل الذين كانوا بمتوسط عمر "30" سنة في وقت اجراء المقابلة، انهم مازالوا يحلمون أحلام مزعجة، وكوابيس توقظهم من النوم تتعلق بحوادث متفرقة، حصلت أثناء التسفير الذي كانوا في ساعته أطفالا صغار.[1]

2. المجرمون

ان السلطة الحاكمة في الدولة العراقية آبان التسفير الجماعي كانت مجرمة بالمقاسات القانونية، فقد سنت قانونا للتجنيس بقصد الانتقام من شريحة أصولها غير عربية، وشرعت بتجميع المجني عليهم بطريقة غير أنسانية، وتعاملت معهم بأساليب عدائية، وسلبت منهم حقوقهم وممتلكاتهم مع سبق الاصرار والترصد، بطريقة غصب غير أصولية، فهي مجرمة بكل القوانين الدولية والداخلية، وتفاعلها مع الحدث زاد شدة الاجرام في داخلها، أي زادت غلا في سلوك الاجرام[2].

فالرئيس فيها تباهى في العلن أنه وفى بداية عهده أنتقم لجرحى، حادثة المستنصرية، المفتعلة على الاغلب. وتباهى بعد التسفير أنه قد حارب قوة كبيرة في المنطقة "ايران" وحطم كبريائها، وتصرف طوال الحرب بعدائية غير مسبوقة مع:

الشعب الذي بات وقودا للحرب، قيّدَ حريته. ساق أبناءه الى الحرب بقوانين تجنيد مجحفة، وضوابط سوق الى الجيش الشعبي مؤلمة.

القوات المسلحة الاداة الفعلية للحرب، أخل بمهنيتهم. فكك وحدتهم. دمر انضباطهم. أخل بمعنوياتهم، وأعدم الكثير من قادتهم[3].

الحزب، اللسان الناطق للرئيس والمدافع الشعبي عنه والمنفذ القوي لطموحاته، أخل بعقيدته، جعله تابعا، منافقا، منقسما مرائيا، يلهث خلف رضا الرئيس. لا يكترث للشعب الذي جاء منه ويعمل وسطه. قتل منه المئات، وكانت الضربة الاقسى أعداما، تلك التي شملت أعضاء في القيادة القطرية والكادر المتقدم للحزب بتهمة التآمر على الحزب بالتعاون مع سوريا عام 1979.[4]

يقصد بعقابيل **ما** بعد الصدمة (Post traumatic disorder (P T S D نوع من انواع الاضطراب النفسي، يصيب الفرد والجماعة التي تتعرض بشكل شديد ومفاجي أو مستمر لضغوط بيئية سواء كانت قتالية او كوارث طبيعية او احداث عابرة، من بين أعراضه الشائعة، الشعور بالنحول العام والتعب شبه المستمر، والأحلام غير المريحة والكوابيس المزعجة، وسرعة الانفعال، وبطئ الاستجابة، وأحيانا الاكتئاب.

(1) . مقابلة خاصة مع عائدين من التسفير، بغداد، 2003/9/3.

(2). Judge Zekia I. Hakki، The Iraqi Fayli Kurds and their catastrophic case، National Press Club، Washington DC، Oct 4، 2002.

(3) . سعد العبيدي، واد البطل، مصدر سابق.

(4) . شامل عبد القادر (2013) مجزرة قاعة الخلد، تموز 1979، حقائق عن مؤامرة محمد عايش وجماعته، دار الجواهري، بغداد.

الأجهزة الامنية والاستخبارية، جعلها آلة تدمير وهدم لانسانية الانسان العراقي: حيوانات مفترسة، تخيف الجميع، ويخاف المنتسبون بعضهم من البعض الآخر. رفعهم درجات. شك بهم فأنزلهم درجات. قتل منهم العديد بعضهم من مدراء وضباط بكافة المستويات[1].

ان المنفذين المجرمين هم كثر، فالقائمة التي تلي الرئيس طويلة، لا يمكن تصنيفها بالشكل الفردي في دراسة مثل دراستنا هذه، وبدلا من هذا التصنيف الفردي، يمكن التناول على اساس التصنيف الجماعي أو المهني، وتوجيه الاتهام بالجرم على أساس التعامل مع معطيات التسفير والمسفرين ميدانيا. وعلى هذا فان الموصوفين بالجرم هم.

آ. الامن العامة.

ان الجهة التي تحملت مسؤولية تنفيذ توجيهات وأوامر الحكومة الخاصة بتسفير الكورد الفيلية هي الامن العامة، فقد أنشأت شعبة خاصة بالفيلية، لتجميع المعلومات ومتابعة الاصول واتماء اجراءات المراقبة، تعد القوائم بضوء المعلومات التي تأتي من مصادر متعددة، وتستحصل الموافقات بصدد التسفير ثم تقوم باصدار الوصايا للتنفيذ.

ان عملية التنفيذ هي عملية تفاعل بين الضحايا "الكوردالفيلية" وبين رجال الامن " الجناة الذين يمكن وصف بعض تصرفاتهم بالاجرام، ووصف من يقوم بها بالمجرمون، فتجميع الاسماء الموجودة في القوائم مثلا، يتم بطريقة المداهمة الليلية في اثناء النوم على الاغلب"مع وجود بعض الاستثناءات"، عندما تكون العائلة قد تجمعت في البيت، والمداهمة تتم باستخدام القوة، اذ تكسر الابواب الرئيسية، ويتم الدخول الى غرف النوم، ويسحب الاشخاص النيام بملابس النوم بوحشية، وفوق هذا يطلب من الام باسكات الصغار عنوة، عندما يستجيبون للحدث باستغراب انفعالي حيث الصراخ خوفا. يمنعون من أخذ أي شيء من حاجياتهم، يأمرون بركوب سيارات حمل، وفي بعض الاحيان سيارات معدة لنقل المساجين والمجرمين بطريقة السبي[2].

(1) . التخريب القيمي في الجيش العراقي ، ومعطيات الخرق المتعمد لحقوق الإنسان، سعد العبيدي، بحث مقدم إلى مؤتمر عن حقوق الإنسان، لندن كانون الثاني 2000.

(2) . مؤسسة الدراسات الإسلامية(1411هـ) العراق بين الماضي ، والحاضر ، والمستقبل ، مؤسسة الفكر الإسلامي بيروت.

منظر مؤلم يصيب الضحايا بالذهول اذ لا حول ولا قوة لهم، ويصيب المنفذين بالاستقواء على الضحيا، وكنتيجة لآلية التماهي والتقمص المذكرة، تكون نتيجة التفاعل الاجتماعي، بالنسبة الى الضحايا قدر من القلق والخوف والتوتر يصل عند البعض الى مستوى الاضطراب النفسي.

وبالنسبة الى المجرمين، الطرف الثاني في عملية التفاعل، قدر من الاستعلاء والنشوة الناتجة عن تصريف العدوان، تصل عند البعض الى مستوى أشتهاء الاثارة المماثلة أي الرغبة في تكرار أحداث مماثلة تفضي الى تصريف ما يتجمع من عدوان أثناء العمل الامني المليء بمثيرات العدوان.[1]

ب. الجيش الشعبي والحزب.

ان دور الجيش الشعبي في عملية التسفير، ووجوده طرفا في عملية التفاعل الاجتماعي مع طرفها الآخر "الفيليون" أقتصر على تقديم المساندة للاجهزة الامنية سواء في عمليات المداهمة في بعض الحالات الخاصة أو في تقديم المعلومات ومتابعة بعض العوائل والشخصيات، وتزويد الجهات المعنية بالتقارير، لهذا كانت نتيجة التفاعل بالنسبة لهم مختلفة بعض الشيء بضوء الاختلاف الحاصل لمنتسبي الجيش الشعبي لما يتعلق بعقائديتهم وصدق انتمائهم للحزب، فمنهم الملتحقون قسرا بقواعد الجيش الشعبي، عادة ما يقل العدوان في سياقات تنفيذهم لاعمال المداهمة عند وجودها، وقد يصاحبها قدر من الشعور بالذنب وتأنيب الضمير الذي ينعكس سلبا على الحالة النفسية الخاصة لمثل هؤلاء، أما العقائديون منهم والوصوليين الساعين الى التسلق والتملق انتهازيا، فقد لا تقل قسوتهم عن قسوة رجال الامن والنتيجة الحاصلة للتفاعل لا تختلف كثيرا عن النتيجة المذكورة حيث التصريف الجاري للعدوان، واشتهاء المثير لتصريف المزيد من العدوان.[2]

وما ينطبق على الجيش الشعبي يمكن تعميمه على الجهاز الحزبي، علما أن الحزب في جريمة تسفير الفيلية تركز دوره على الرقابة وتزويد الاجهزة الامنية بالمعلومات، وقليلا ما يشترك باعمال المداهمة خارج أطر الجيش الشعبي، ومع هذا سجلت حوادث كتابة تقارير كيدية من قبل حزبيين على عوائل فيلية، كنتيجة لمساومات مادية وأحيانا لقضايا أجتماعية تتعلق بمساعي اقامات علاقات خاصة تحت التهديد، وهذه تقارير ومعالم سلوك نجحت في تسفير أعداد من المتجنسين، بدعاوى تهديدهم لامن الدولة، ونجاحها كوّن حصيلة تفاعل بينهم وبين الضحايا ، كون سلوكا خرب الذمم الوطنية والاجتماعية، ووسع من هامش الفساد.

ان التصنيفات المذكورة للمجرمين، جاءت على اساس المسؤولية الخاصة بالتنفيذ من بداية التجميع الرسمي للمعلومات وأعداد القوائم حتى وضع الضحايا على الحدود واجبارهم على أجتيازها، وهي

---

(1) . نوتكات، برنارد (1963) سيكولوجية الشخصية، ترجمة صلاح مخيمر، عبدة ميخائيل، الانجلو المصرية، القاهرة.
(2) . كوفيل وتيموشي وكوستيلو ويروك (1967) علم نفس الشواذ، ترجمة محمود الزيادي، دار النهضة العربية، القاهرة.

عملية لو تجاوزنا في موضوعها الجانب التنظيمي الوصفي للدوائر والمديريات وتناولناها خارج هذا السياق، نجد أن المشتركين المعنيين بعملية التفاعل على مستوى التنفيذ الميداني هم كثر، ولو أجاز البحث العلمي تصور مقدار التجاوز على الانسانية، وما قيل عن التعامل السلبي، وما نقل عن وقائع حصلت، وأحداث تمت، وأخطاء أرتكبت، ومعاناة حصلت،[1] نصل الى استنتاج قوامه أن نتيجة التفاعل الاجتماعي بين المجرمين طرف والضحايا الفيليين طرف، كان هدما لنفوس الفيليين، وتدميرا لمستويات عيشهم، وتوقف لنموهم الثقافي[2]، وكان بالنسبة الى الطرف المقابل اي المجرمين، جرعات عدوان زادت في النفوس، وتعطش لارتكاب الخطأ، سحب المجتمع العراقي بالتدريج الى حافات الهدم البنيوي.

3. المتفرجون

كان الشعب العراقي في جله متفرجا، فالجار الذي لم يعد يقوى على عمل شيء لتخفيف الظلم عن جاره، خوفا من وضعه بنفس التهمة والحاقه بافواج المسفرين، بقيَّ في الموقف يجتر ألمه النفسي، فكان متفرجا سلبيا على ما حصل، وابن الشارع البعيد الذي يرصد ما يجري لأحد البيوت في شارعه، يقف مع نفسه سائلا عن السبب متعاطفا أو متشفيا، كان متفرجا في الغالب سلبيا، وصديق الاب الذي زامله سنوات عمر، وصديق الابن الذي رافقه سنوات الشباب والمرأة التي زاملت المرأة الاخرى، سلسلة علاقات ممتدة طويلا، كل حلقاتها متفرجون على ما حصل. ومشاهد التلفاز الذي يرى القصة من فم الحكومة كان متفرجا حائرا بين الواقعية والافتعال، وكذلك قارئ الصحيفة، وسامع المذياع جميعهم متفرجون على نفس الحال.

كان المتفرجون السلبيون "المنفعلون بالضد مما يحصل" والمتفرجون الايجابيون " المؤيدون لما يحصل" هم الغالبية في طرفي المعادلة الخاصة بالتفاعل الاجتماعي، وهم الذين حصدوا النسب الاعلى من التأثير والتأثر، بنتائج وان لم تدرس بشكل علمي دقيق حتى الآن حسب علم الباحث، الا ان معرفته القريبة من أحداثها، والكتابة السابقة عنها والعمل في مجال حقوق الانسان ذو الصلة ببعض أحداثها[3]، هيأته للخوض في مثل هكذا نتائج لتفاعل اجتماعي معقد يمكن اجمالها بالآتي:

آ. ان المجتمع العراقي نهاية السبعينات، قد دخلت منظومته القيمية عادات وتقاليد جديدة، أو بالمعنى الادق نشطت بعض العادات التي كان وجودها غير مؤثرا على السلوك العام مثل الكذب، والتدليس، والتفضيل المادي، والوصولية والانتهازية، وغيرها.

وغابت عنها في نفس الفترة الزمنية عادات وقيم كانت راسخة، مثل التكافل، والتواد والامانة وغيرها[4]، بالحدود التي يمكن من خلالها القول أن دخول مثل هذا وغياب، وان لم يأتي كنتيجة محتومة لعامل اجتماعي واحد، بل ومن تفاعل عدة عوامل بينها ومن أهمها أساليب ادارة الدولة والمجتمع، وردود

---

(1) . جريمة إبادة الكرد الفيليين والصمت الحكومي والتجاهل الرسمي عن إستذكار هذه الفاجعة الآليمة. رياض جاسم محمد فيلي، مجلة بصرياثا، 2010/4/25

(2) . ذكرى تأبين الشهيد الكوردي، 2010/4/17، لجنة الدفالع عن حقوق الكور الفيليين، بالتعاون مع مؤسسة (ABF)

(3) . محمد احسان ، صدام حسين و حقوق الانسان في العراق، اربيل ، دار آراس (1998)

(4) . سعد العبيدي(2003) أزمة المجتمع العراقي، قراءة نفسية في التدمير المنظم، دار الكنوز الادبية، بيروت.

فعل الأبناء "المتفرجون" لهذه الاساليب. ولأن الاساليب التي أتبعتها الحكومة مع العموم آنذاك كانت أنتقائية منحازة، ومع الكورد الفيلية كانت عدائية مدمرة فانها وضعت غالبية الابناء تحت ضغط الخوف والقلق، ودفعتهم الى الاستجابة لها، استجابات متعددة بين مؤيد عقائدي، ومؤيد أنتهازي، ورافض بصمت. استجابت أخلت بتركيبة المجتمع وبالمواقف من السلطة التي تحددت في السنين الاخيرة من عمر الحكومة، بنفس صيغ الانقسام، لتكون:

- داعمة للحكومة عقائديا، وهم القلة.
- داعمة أنتهازيا وهم كثر.
- معارضة بصمت وهم الاغلبية.

انها تقسيمات اضرت بالمجتمع العراقي، وبمواقفه من الدولة حتى وقتنا الراهن.

ب. ان الايغال بالاجرام الذي أرتكبيته الحكومة بالضد من الكورد الفيلية، والذي زاد من عدائية منتسبي الاجهزة الامنية والطبقة العليا من الحزبيين "المجرمون" أسهم مع عوامل أخرى بشطر المجتمع العراقي الى ظالم "المجرمون" ومظلومون "المتفرجون"، وكون بالمحصلة عداءا غير مسبوقا من الابناء ضد المنتسبين ورموز السلطة، حتى أن المتفرجين وهم الغالبية بقوا كذلك متفرجين يوم حاولت نفس السلطة زجهم في حربها الاخيرة، بل وسرعان ما أنقلبوا عليها وحسبوا أنفسهم في الطرف المقابل لها، مما سهّل وسرّع من سقوطها، وعلى وجه العموم هذا عداء بقيت بعض مخزوناته العقلية فاعلة حتى وقتنا الراهن بالمستوى الذي أثرت فيه على قدرة الدولة في تكوين أجهزة أمنية مناسبة، وعلى دعم المتفرجين للاجهزة التي شكلت، وهذه من الامور الخطيرة في ظروف عدم الاستقرار التي يعاني منها العراق بالوقت الحاضر.[1]

أن نتائج التفاعل الاجتماعي لجريمة تسفير الكورد الفيلية، متعددة متشعبة، وهي وان لم تظهر آثارها في وقت ارتكاب الجريمة، سواء على المتفرجين نتيجة سيطرة الحكومة عليهم والتحكم بمصائرهم، أو على المجني عليهم " المسفرن الضحايا" نتيجة غياب الجهد النفسي الدولي والايراني آنذاك، الا أن معطيات التعرض لضغوط شديدة مثل تلك التي تعرض لها الكورد الفيلية أثناء وما بعد التسفير، تؤشر العديد من التأثيرات أكثرها وضوحا:

أولا. مشاكل نفسية، مثل القلق والاكتآب وعدم الاستقرار الانفعالي.

ثانيا. مشاكل مادية، حيث الفقدان المفاجئ لوسائل العيش، وعدم التمكن من تكوين أخرى بنفس سرعة الفقدان.[2]

(1) . تقرير الازمة العراقية رقم 232 الصادر عن معهد صحافة الحرب والسلم في 7 ايلول 2007.
(2) . ذكرى تأبين الشهيد الكوردي، مصدر سابق.

ثالثا. ان تهمة التسفير، نزعت عن المسفرين الاحساس بالانتماء الى العراق، وطريقة تعامل الايرانيين معهم لم تكسبهم احساسا بالانتماء الى ايران، وبذا عاشوا طوال سنين تسفيرهم وما بعدها في تناقض الانتماء المؤلم نفسيا.

رابعا. تشتت العوائل جماعات متفرقة في أماكن متفرقة، وسط مجتمع فارسي، داخل ايران أو عربي داخل سوريا، والرغبة الداخلية عندهم كبشر للتكيف الى المجتمع الجديد أفقدت عديدا من الفيلية بعض طبائعم وتقاليدهم وخصائصهم التي كانوا معروفين بها كجماعة أجتماعية فيلية.[1]

ان آثار التفاعل المذكورة والتي جاء ذكرها في هذه الدراسة بايجاز تماشيا مع طبيعة البحث العلمي، هي في واقع الحال كثيرة ليس على الفيلية الذين دفعوا الثمن الاكبر في مجالها، بل وكذلك على غالبية المجتمع العراقي كمتفرجين، دون أستثناء الطرف الآخر "المجرمون" من عملية التأثر السلبي في معادلة التفاعل الاجتماعي، والتي يحتاج البحث فيها الى دراسات أجتماعية ونفسية متخصصة.

الفصل الثاني
جريمة الابادة الجماعية للبارزانيين

وقد جرى تقسيمه على :

المبحث الاول: أصول البارزانيين ودورهم الفعال في القضية الوطنية الكوردية.
المبحث الثاني: دوافع استهداف البارزانيين.
المبحث الثالث: الأدلة الخاصة بارتكاب جريمة الابادة الجماعية ضد البارزانيين.
المبحث الرابع: مراحل التدمير في جريمة ابادة البارزانيين.

(1) . الكورد الفيليون، موطن الظلم المزمن، محمد الوادي، شبكة النبأ المعلوماتية، الاثنين 9 تموز 2007.

المبحث الاول
أصول البارزانيين ودورهم الفعال في القضية الوطنية الكوردية

الاصول البارزانية

لقد أختلف الرواة حول أصول كلمة بارزان، ففي الوقت الذي يعتقد فيه البعض أنها تعود الى كلمة برازي، العشيرة الكوردية الكبيرة، يعتقد البعض الآخر انها كانت اسما للجد الاكبر للبارزانيين، والتي تعني حامل الحق، ويعتقد غيرهم أنها اشتقت من برازان، الكلمة الصوفية الفلسفية التي تعني أخوان الصفا، أو من كلمة بارس اي الدرويش[1].

انها جميعا اعتقادات أنتُقدَت تاريخيا، اذ أن البارزانيين ليسوا عشيرة واحدة ليكون لهم جد واحد ينتسبون اليه جميعا كما يعتقد أصحاب الرأي الاول. وهم كذلك لا ينتمون الى عشيرة البرازي، فهذه عشيرة أخرى قائمة بحد ذاتها لا يتطابق وجودها مع أعتقاد أصحاب الرأي الثاني. كما ان قرية بارزان كانت موجودة قبل ظهور الصوفية كفلسفة وطريقة في المنطقة، مما يدحض الاعتقاد الثالث.

وعلى هذا فمن المرجح أن تعود كلمة بارزان الى الكلمة الكوردية "به رز" التي تعني المكان العالي، واصحاب هذا الاعتقاد يدعمون رأيهم بحقيقة أن منطقة بارزان برمتها تقع في منطقة جبلية مرتفعة [2]، قريبا من مثلث الحدود العراقي التركي الايراني. وهي المنطقة التي تتكون جغرافيا من أربعة عشر منطقة أصغر بتسميات فرعية هي (به روذي، نزاري، دولا بيافي، سه رين مه زنان، مامزديان، مام دولان، باشكيرى، شيروان ديرى، دوله مه ري، وة لاتى زيري، زينيا، به ركه لى، ده فه را كهرديا، هه ركيين بنه جهى).[3]

ان هذا الرأي حول أصل التسمية، "المنطقة المرتفعة" المدعوم طبيعيا، يمكن التأسيس عليه في الرجوع الى تسمية قرية بارزان، والترجيح على انها القرية الاولى التي تكونت في المنطقة، عندما أخذت بحكم السبق في النشأة نفس التسمية "بارزان". فهي كانت وما تزال مركزا لشيخ الطريقة النقشبندية، أو هي القرية التي تأسست فيها تكية شيخ هذه الطريقة، ومنها أنتشرت الى باقي المناطق المجاورة، وبذلك شملت سيطرتها الروحية، مناطق عشائر عديدة، فتكون رابط

---

(1) كاوس قفطان (2002) الانتفاضة البارزانية، دار ئاراس للطباعة والنشر، أربيل.
(2) علاء الدين السجادي (1959) شوره شه كاني كورد ، بغداد.
(3) معروف جياووك (1954) مأساة بارزان المظلومة، بغداد .

روحي وقرابي بينها دفعها الى الاتحاد اختياريا فيما بينها لتكون رابطة الانتماء الواحد، تربط أفخاذها أواصر الولاء والانتماء الروحي لشيخ تكية بارزان النقشبندي.
ان منطقة بارزان المرتفعة تطور السكن فيها والزراعة، وأجتهد الاوائل من أهلها لتكون مركزا دينيا، فتوسعت بالتدريج لتضم بحدود ثلاثمائة قرية، تسكنها سبعة عشائر هي (شيرواني، به رو زي، نزاري، دوله مه ري، مزوري، ههركي بنهجهى، كه ردي) جمعتها ظروف العيش، وطبيعة التهديدات من خارجها، والطريقة الصوفية المتبعة، وجهود الكبار من شيوخها في رابطة روحية خاصة أخذت اسم المنطقة "البارزانيون". علما أن مثل هكذا صيغ لتجمعات عشائرية تأخذ اسم المنطقة مسألة دارجة في المنطقة الكوردية، وفي العراق أيضا، كما هو الحال في منطقة كبيسة "الكبيسي" والفلوجة "الفلوجي" من غرب العراق وأخرى غيرها.
ان شكل الارتباط الروحي بين مكونات بارزان في ظل ظروف الدعوة الى تحقيق الاهداف والمصالح القومية الكوردية، وقيادة أعمال السياسة والقتال من أجلها، جعل بارزان القرية الصغيرة تتوسع لتشمل كل تلك المساحات والعشائر المنّضَمة والمنتمية لها، فصارت مفهوما جغرافيا جديدا أذاب في وعاء الارتباط الجديد مفاهيم الانتماء العشائري الأحادي، لتحل محلها رابطة بارزان الروحية.
وعلى هذا ومن خلال المواقف الوطنية للبارزانيين، وحملهم السلاح سوية ووقوفهم خلف قائد بارزاني طوال عقود من الزمان وتعريفهم على الدوام بالمقاتلين الاشداء، يمكن التأكيد على أن:
1. المفهوم والنزعة العشائرية الفردية لكل عشيرة من العشائر المذكورة التي كونت الرابطة البارزانية، بدأ بالاختفاء تدريجيا ليحل محله ولاءا تاما لبارزان الرابطة الاوسع، وأعتزازا بالانتساب اليها.
2. أفراد هذه العشائر الذين تحولوا الى دراويش أو أتباع لشيخ الطريقة، ولشدة حبهم وتعلقهم به وايمانهم بافكاره دفعهم الى المزيد من الفخر والاعتزاز بهذا الانتساب الى بارزان.
3. الفرد من ابناء العشائر المذكورة التي تكّون بارزان وعندما يشير الى أصوله العشائرية، يؤكد في نفس الوقت بارزانيته من حيث الانتماء العقائدي التصوفي، ويفتخر بها.[1]
4. المزج العقائدي بين دعاوى الطريقة الصوفية في مقاومة الظلم وتحقيق العدالة والمساواة بالاهداف الوطنية في مساواة الكورد بغيرهم من الاقوام التي يسكنون معها، والحصول على الحقوق القومية، ورفض الحاكم المستبد غير العادل، أوجد اتجاهات مقاومة للحكومات المتسلطة الفاسدة بين الابناء البارزانيين، وأنتج زعماء وطنيين، قادوا الثورة الكوردية المسلحة طوال القرن الماضي، ومستمرون في قيادة ثورة التطوير والنماء وتحقيق الاهداف الوطنية الكوردية حتى وقتنا الراهن.

المطلب الاول : دور البارزانيين في الحركة الوطنية الكوردية:

(1) . كاوس قفطان، مصدر سابق.

لقد كانت منطقة بارزان من المناطق الكوردية التي قاتل أهلها أمبراطورية كبيرة "العثمانية" أواخر القرن التاسع عشر، وهي ذات المنطقة التي ظهر فيها رد فعل ثوري وطني سريع على الوضع العثماني القلق بداية القرن العشرين، وهي التي تشكلت فيها نواة حركة وطنية كوردية، جلبت انتباه السلطات العثمانية، ما بعد ثورة الشيخ عبيد الله النهري عام (1880) التي اشتركت فيها قوات بارزانية بفاعلية [1]، مما أنعكس سلبا على تعامل العثمانيين مع شيوخ بارزان الذين ساروا جميعا على النهج الثوري في طريق المطالبة بالحقوق القومية، والذين سعوا الى المشاركة في الحياة السياسية والفكرية والثورية الكوردية، بالتأسيس على قيادة شيخ الطريقة وتوجيهاته في الاحتجاج والرفض والقتال، ففي عام (1904) على سبيل المثال، شكل شيخ تكية بارزان الشيخ عبد السلام الثاني مع كورد آخرين منظمة كوردية في اسطنبول.[2] واستنهض همم البارزانيين، وباقي العشائر الكوردية، حتى عرف عنه انه صاحب المقولة المشهورة" عن طريق الوحدة والتفاهم ونسيان الاخطاء، فحسب يمكن الانتصار على الاعداء".[3] وبالفعل استطاع ان يكون علاقات تعاون ثوري مع عشائر كوردية مهمة لصالح الحركة الكوردية في وقوفها ضد العثمانيين، مثل عشائر المزوريين، والهركيين، والزيباريين.[4]

ان ريادة الحركة الوطنية الكوردية في العصر الحديث"بداية القرن العشرين" تعود الى الشيخ محمد البارزاني، الذي تمتع في وقته بمنزلة دينية وأجتماعية مرموقة، ليس على مستوى منطقة بارزان، بل وعموم كوردستان، وكانت البداية مطالبة الدولة العثمانية بالالتفات الى الشعب الكوردي، واقرار حقوقه في الآتي:

1. الاعتراف باللغة الكوردية لغة رسمية في المنطقة الكوردية.
2. نشر التعليم في ربوع كوردستان باللغة الكوردية.
3. جعل الموظفين المحليين في المنطقة الكوردية من أبنائها.

انها مطالب وطنية، تبناها الشيخ محمد وطالب الحكومة العثمانية بتحقيقها، وآزره في جهده هذا ومسعاه باقي البارزانيين، وأيدته في طرحها مطالب قومية مشروعة، وقدمت له دعما في قتاله ضد السلطان العثماني عشائر كوردية أخرى من خارج منطقته.

وانه نهج عمل وطني وتعامل ثوري مع الدولة سار عليه الشيخ عبد السلام بعد تسلمه المشيخة اثر وفاة شقيقه الشيخ محمد[5]، كقائد ديني وسياسيي وثوري تمكن بامكاناته العقلية، وقدرته العالية

---

(1) . تولى الشيخ عبيد الله النهري أو النيري باللغة الكوردية، مشيخة الطريقة النقشبندية عام 1866 بعد سنة من وفاة شقيقه الشيخ محمد صالح، وكان آنذاك في الثلاثينات من عمره، ونظرا لغزارة معلوماته وقوة شخصيته وايمانه المطلق بأفكار الصوفية في العدالة والمساواة ومحاربة الظلم والحكام الفاسدين أصبح الزعيم والمرشد الوحيد للطريقة النقشبندية في كردستان وتركيا وايران، وأصبح له نفوذ كبير على أتباع المشيخة، يمتد من بايزيد الى الموصل والسليمانية وكركوك وديار بكر، وله مريدون ومحبون من العرب والترك بل ان السلطات التركية نفسها كانت تنظر اليه بعين الوقار. شكل جيشا التحق به خمسة آلاف فارس عربي، وكذلك من الآشوريين، وأراد أن يقيم دولة عاصمتها الموصل.
جمال ميرزا عزيز (1999) من الظلام الى النور، مؤسسة، سه رده م، السليمانية.

(2) . الآرشيف الحزبي الاذربيجاني، أوبي 72 القسم الاول.

(3) B.Nikitine. Les Kurdes recontés par euxmemes، La Asia Krancaise، N3، Mai ، P.152.،1925

(4) A.T.Wilson. Mesopotamia، 1917- 1920، A clash of loyalities.L.1931، p.157 .

(5) محمد امين زكي (2002) خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، الجزء الاول والثاني، منشورات سه رده م، السلسمانية.

في التأثير، وبعدالته المتميزة واصلاحاته الاجتماعية الجادة من توحيد كلمة العشائر السبعة تحت قيادته، وتكوين شبكة علاقات عامة خارج منطقة بارزان، مع العديد من:

1. المنظمات الكوردية البارزة والمؤثرة في ذلك الوقت، مثل جمعية تعالي وترقي الكورد، وجمعية هيفي، وجمعية استيقاظ الكورد.
2. وجهاء كورد مثل الشيخ محمود الحفيد البرزنجي، والشيخ عبد القادر النهري، واسماعيل أغا سمكو، وغيرهم.

أما العثمانيون من جانبهم فقد عاودوا ذات الاساليب في الرد، حيث التجهيز الفوري للحملات العسكرية، وتنفيذ أعمال القتل والتدمير والحرق، والاعتقال التي شملت الشيخ عبد السلام، وتقديمه الى المحاكمة واعدامه في سجن الموصل عام 1915.

لقد أرتبط جزءاكبير من نشاط الحركة الوطنية الكوردية في كوردستان العراق بالعصر الحديث، وبالتحديد بداية القرن العشرين، بالعائلة البارزانية قيادة وتوجيها، وبالبارزانيين قتالا ومقاومة[1]، سجلوا فيها:

1. تحديا للسلطان العثماني على الرغم من معرفتهم بالفارق الكبير في توازن القوى بينهم ،وهم ثوار كورد في منطقة محصورة، وبين الجيش العثماني، القوي المحترف.
2. ادامة زخم قتال بالضد من الحكومات العراقية الاستبدادية منذ تأسيس الدولة والى عام 1991، الانتفاضة الشعبية التي أمنت لكوردستان العراق وضعا دوليا آمنا، حال دون تدخل حكومة المركز.

وأرتبطت هدف القادة البارزانيين في ثوراتهم بالضد من العثمانيين بايصال صوت الكورد الى العالم عن طريق الطرق المباشر لباب الامبراطورية، والسعي الى التسجيل الفعلي لحق الكورد في حقوق قومية شأنهم شأن الاقوام الاخرى، بعد أن أدركوا تأثير العالم الغربي القوي على مستقبل المنطقة التي يقع كوردستان وسطها.

وأرتبطت أهدافهم من الحركة الوطنية الكوردية التي أسسوها والانتفاضات الثورية المتتالية التي قادوها بالضد من الحكم المركزي في بغداد ما بعد تأسيس الدولة العراقية، بتأكيد مساواتهم في الحقوق والواجبات مع المكونات الاخرى للمجتمع العراقي، والاحتفاظ بالمقومات القومية الكوردية، وحقهم في ادارة شؤونهم، وأن يعيشوا وضعا يتمتعون به وباقي العراقيين بالحرية والعدالة والمساواة.

ان الحركة الوطنية الكوردية التي بدأت في بارزان بذلك الوقت، ونمت واتسعت فيما بعد لتشمل عموم كوردستان العراق، قد تكونت وحصلت على قوة الدفع الذاتي للاستمرار من تفاعل ظلم واستبداد السلطات المركزية العثمانية في أسطنبول ومن بعدها العراقية في بغداد مع عاملين اجتماعيين مهمين هما:

الاول: نشاط عشائري، فيه الشيخ البارزاني قائدا للجهد الثوري بالضد من الحاكم، وفيه الرجال البارزانيون يأتمرون بأمره، يقاتلون الى جانبه، تلك الجهة التي حددها عدوة لهم، وفيه عشائر

---

[1] . م.س. لازاريف وآخرون (2006) تاريخ كردستان، ترجمة د. عبدي حاجي، دار سبيريز للطباعة والنشر، دهوك.

أخرى تقف الى جانبه تحت أعراف التعاون والمواثيق التي تربط بعضها ببعض لدرء الخطر وتحقيق الاهداف.

الثاني: نشاط ديني، فيه شيخ الطريقة الصوفية النقشبندية، قدوة في الالتزام الشرعي، وفيه الاجتهادات التي يأتي بها والآراء التي يقدمها، مادة فكرية قادرة على توحيد المجتمع القريب عقائديا خلف الشيخ الثائر، الموجه، المرشد، وقادرة أيضا على أستثارة الأبناء للوقوف مع توجهاته ومساعيه في تحقيق أهدافها، عشيرة أو مجموعة أو شعبا بأكمله الى مستوى قبول التضحية من أجلها.

ان تفاعل العاملين مع عامل الظلم الآتي من مركز الدولة العنصرية في نظرتها وتعاملها مع الكورد، وسم الحركة الوطنية الكوردية بالآتي:

1. وحدة التوجه. حيث المطالبة بالحقوق القومية للشعب الكوردي في اي مكان وزمان يكون فيه للكورد موقف ثوري بالضد من السلطة.

2. قدرة جيدة على حشد:

آ. جهد سياسي يثق به الكوردي، ويثق قادته بقدرته على أدارة التفاوض والمناورة.

ب. جهد عسكري قتالي "بيشمركة" مدعوم بالرجال المتطوعين، وبالمعونات المحلية للاستمرار في القتال.

ج. أستنفار الطاقات الكوردية المتاحة للمطالبة الدائمة بالحقوق القومية.

3. ديمومة العمل النضالي الكوردي، التي تاسست على عمودين رئيسيين:

آ. المبادئ الأساسية في الحصول على الحقوق القومية، التي بدأت مع بدايات الحركة واستمرت معها دون اي انحراف أو تغيير، حتى أصبحت قناعات شعبية عامة ترد على لسان الفلاح المقيم في السهل البعيد عن المدينة والاستاذ الجامعي العامل وسطها، بين مثقفيها وروادها في التحصيل[1].

ب. الشخصية القيادية الرائدة تمثلت في العائلة البارزانية من زمن الشيخ محمد ومن بعده الشيخ عبد السلام، ثم الشيخ احمد ومن بعده الملا مصطفى الى الزمن الحالي السيد مسعود البارزاني.

4. عدم الركوع الى الحاكم المستبد، وعدم قبول الظلم والتعسف الذي يمارسه الطغاة،

ان التفاعل المذكور الذي أكسب الحركة الوطنية الكوردية شعبية وقدرة على الاستمرار أثار بالمقابل جل العداء السلطوي بالضد من رموزها وبيشمركتها، مما جعل البارزانيين ومنذ بداية القرن الماضي يواجهون مشاكل متعددة ومعاناة متكررة ومأسي كبيرة، سببتها لهم الساطات الغاشمة ارتقت الى وصفها جرائم ابادة جماعية، تمثلت في ارتكاب أعمال سلب ونهب لممتلكاتهم وتدمير منظم لقراهم، وتهجير لسكانهم، وتشريد لعوائلهم، واعتقال لرجالهم وقتل لشبابهم، وانتهاك لانسانيتهم، ودفن في مقابر جماعية.

ان كلا منهما جريمة ابادة جماعية على وفق القانون الدولي، لانها نفذت بأوامر وتخطيط مسبق من قبل الحكومة، وتم الاشراف على تنفيذها مركزيا من قبل جهات حكومية، وبامكانات الدولة،

---

(1) . عبد الفتاح علي البوتاني (2005) بدايات الشعور القومي الكردي، دهوك.

وتخطت آثارها البارزانيين، لتطال الكورد عموما، وأجزاء من العراق، وبات حصولها خاصية في ادارة الدولة والمجتمع العراقي، أضرت بالقيم الانسانية، وبالامن الاممي.

المطلب الثاني : الرمزية البارزانية في الحركة الوطنية الكوردية :

لقد حدثت عدة أنتفاضات أو حركات ثورية كوردية بالضد من مركز الحكومة المستبد في بغداد، وكان الأكثر تكرارا من بينها، والاكثر قدرة على الاستمرار تلك التي بدأت من منطقة برزان وبقيادة بارزانية، لأعتبارات تتعلق بفاعلية العوامل الاجتماعية المذكورة التي ميزت هذه المنطقة بالثورية الكوردية، وميزت قادتها بالرمزية الوطنية الكوردية، فاذا ما تجاوزنا في التحليل الفترة الزمنية الخاصة بالدولة العثمانية، حيث التفوق الساحق للامبراطورية على الثوار الكورد، نجد أن ما تركه الشيخ محمد والشيخ عبد السلام البارزانيون [1]في تلك الحقبة الزمنية من أرث ثوري، ومواقف بطولية ترقى الى الرمزية في التضحية من أجل المبادئ وفي القدرة على ادارة الثوار والتاثير فيهم، عدت زادا ثوريا لمن جاء بعدهم وسار على ذات الدرب النضالي القويم. واذا ما أنتقلنا في التجاوز التحليلي من تلك الفترة الزمنية الى الفترة الاقرب، الى ما بعد تأسيس الدولة العراقية التي أنتقلت فيها ادارة كورد جنوب كوردستان من الامبراطورية العثمانية الى الدولة العراقية نجد أن الانتفاضات الكوردية التي كان للجاهد الكبير الملا مصطفى البارزاني الدور القيادي فيها، هي تلك التي بدأت على شكل مناوشات محلية عام (1931)لتتطور الى انتفاضة مسلحة ضد القوات الحكومية عام(1932) بقيادة سياسية ودينية من الشيخ احمد وقيادة عسكرية ميدانية من أخيه الشاب الملا مصطفى البارزاني الذي بلغ آنذاك السابعة والعشرين من العمر، ابدى خلالها قدرة قيادية عالية، ورمزية فائقة في التاثير على الرجال، مكنه من توسيع مجالات قيادته العسكرية، ليعين قائدا عاما للجيش في جمهورية مهاباد الكردية، يشار الى قدراته العسكرية العالية على الرغم من عدم دخوله معاهد عسكرية.

ان ما أضفى الرمزية على قيادة الملا مصطفى ليست الكفاءة العسكرية العالية والقدرة الفائقة على التأثير في نفوس الرجال والخصائص النفسية المميزة "الكارزما القيادية" فقط، بل وكذلك الفكر الذي حمله مميزا عن أبناء جيله فكان:

1. الشيخ الذي ورث المشيخة الدينية والعشائرية، بات منفتحا في نظرته لما يحيط به، واسع الأفق، رافضا الاسلام السياسي، مصرا على فصل الدين عن السياسة، ساعيا الى أحترام كافة الاديان والمذاهب الموجودة في كوردستان.
2. الزعيم المولود في منطقة نائية من المجتمع الشرقي المتخلف، آمن بالديمقراطية والتعددية، وابتعد في قيادته للحزب وقوات البيشمركة عن التسلط، ونفر من العمل الحزبي الضيق.
3. الانسان الذي بدأ طفولته سجينا، وشب على حمل السلاح في سوح القتال الصعبة، الذي تعلم الصبر والجدية والاصرار على تحقيق الاهداف، والالتزام بالكلمة، كان متسامحا، يحترم انسانية الانسان، وان كان عدوا له أو لقومه.

---

(1) . كريس كوجيرا (2007) الكرد في القرن التاسع عشر والقرن العشرون، ترجمة ، حمه كريم عارف، اربيل.

انها خصائص بالاضافة الى أخرى نفسية قدمته قائدا فريدا، ورمزا وطنيا كورديا لعموم كوردستان، عززت وجوده الرمزي في عقول الكورد ثائرا، وقدوة وزعيما، سمات أضافية مثل:

1. الأرتباط القوي بالواقع القائم على الارض، والتعامل معه ميدانيا.
2. العلاقة الروحية الوثيقة بالشعب الكوردي، والانتماء القومي المنفتح لكوردستان.
3. الانتماء الرصين الى الثقافة الصوفية التسامحية، القائمة على صفاء الروح الرافضة للقهر والاستعباد.[1]

على هذا الاساس يمكن التأكيد على أن المجاهد الملا مصطفى البارزاني، كان رمزا للحركة الوطنية الكوردية، وكان قد أرسى قواعد اساسية لصيرورتها الحديثة "مابعد تأسيس الدولة العراقية" تتلائم والمرحلة الزمنية التي كان فيها قائدا وزعيما لهذه الحركة.

لقد ترك الزعيم الخالد بصماته واضحة على الحركة الكوردية، كان لها الاثر الكبير في تأمين العديد من حقوقها القومية في الوقت الراهن، وترك ارثا فكريا وسلوكيا في القيادة والتعامل والعلاقات العامة سار عليه خليفته السيد مسعود البارزاني اسهمت في نقل كوردستان من وضع القتال المسلح لتحقيق الاهداف القومية الى النضال من أجل بناء كوردستان حديثة تلحق ركب العصر المتحضر.

(1). صلاح بدر الدين، حول فكر البارزاني، الحوار المتمدن، العدد 3101 في 21 /8/ 2010.

المبحث الثاني
دوافع استهداف البارزانيين

الاستهداف العام :

العثمانيون ،قبل أفول دولتهم، بعقود قليلة، واجهوا ثورة كوردية بقيادة بارزانية، وجهزوا لها حملات عسكرية متعددة، أستطاعوا فيها ايقاف المد العسكري لهذه الثورة، وايقاف قتال بيشمركتها مؤقتا، لكنهم وعلى الرغم من وسع أمبراطوريتهم وقوة جيشها، لم يستطيعوا ايقاف المد القومي الثوري في نفوس الكورد، وفي نفوس البارزانيين القادة والمقاتلين[1]، فاستهدفوا منطقة بارزان في زمن القائد الشيخ محمد، الذي فضل الاستمرار بالقتال حتى أسره وأرساله وحجزه في السجون التركية حتى وفاته، وتابعوا القادة البارزانيين الذي قاتلوا معه، بعد أحتلالهم المنطقة والفتك بأهلها البارزانيين خاصة والكورد[2] بصورة عامة.

ان العثمانيين لم يتوقفوا عن الاستهداف، بشتى الوسائل بينها الاستبعاد المستمر لقادة المنطقة عنها، والسيطرة العسكرية عليها، وغمط الحقوق القومية لأهلها وباقي الكورد، وعاودوا الى الاستهداف ثانية في زمن الشيخ عبد السلام، حيث لم يتوقفوا عمليا حتى أنتهاء الامبراطورية، وجعل كوردستان الجنوبي ضمن جغرافية الدولة العراقية.

ان الدراسة الحالية لجرائم ابادة جماعية ارتكبت ضد الكورد بين الاعوام (1980 – 1990)، هي الاقسى على الكورد والبارزانيين، ولانها كذلك فسيكون من المنطقي التركيز فيما يتعلق باستهداف الكورد على فترة الحكم البعثي للعراق الذي يقع العقد المحدد للدراسة ضمن حقبته الزمنية، وهو في الحقيقة امتداء بشع لما حدث قبله من الاستهداف، والنتائج المتأتية بسبب الافعال التي أرتكبت في مجاله، مهدت الى الافعال اللاحقة، ثم ان فلسفة حزب البعث في التعامل مع غير العرب ضمن المجتمع العراقي لم تتغير في نظرتها التعصبية المنحازة، بل تضاعفت الشدة و القسوة و الاقصاء ابان تلك الحقبة الزمنية[3].

المطلب الاول :دوافع الاستهداف

---

(1) . محمد أمين زكي(1939) خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، القاهرة.

(2) . ي، ك سركيسيان (1963) السياسة الاحتلالية للامبراطورية العثمانية، فيما وراء القفقاز.

(3) . العبيدي، سعد (2011) حصاد العاصفة، دار الشؤون الثقافية، بغداد.

ان الواقع ومؤشرات نتائج التعامل مع البارزانيين بشكل خاص والكورد على وجه العموم، يبين أن هناك عدة دوافع لا دافعا واحدا وراء استهداف البارزانيين، ولاغراض البحث والدراسة يمكن حصر الدوافع الفعلية للاستهداف وتحديدها بالآتي:

1. الدوافع القومية

ان الشعار المركزي لحزب البعث العربي الاشتراكي "أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة" وأولى أهدافه الاستراتيجية "الوحدة العربية" شعار وأهداف، تأسست على وجودها طبيعة حكم فردي ديكتاتوري، ونظرة حاكم فوقية تسلطية تجاه المحكومين، وفي اطار هذه الطبيعة والنظرة، وعندما يكون المحكومون في دولة البعث من غير العرب، الموعودون بالوحدة من المحيط الى الخليج، سيوضعون أمنيا في الصف المعرقل لتحقيق تلك الاهداف، وبهذا يصبحون من وجهة نظر الحاكم الساعي الى الوحدة:

آ. أعداء فعليين، تقتضي الضرورة الامنية والسياسية محاربتهم، والقضاء عليهم بشتى الوسائل المتاحة والاساليب الميسورة. هذا وان وصفهم كأعداء يفضي الى التعامل معهم على أساس الاستهداف المستمر للقضاء عليهم دون رحمة[1].

ب. أقوام معزولون، تقتضي مقتضيات الحكم والمشاعر القومية العربية للقائمين على الحكم، الاستمرار بعزلهم عن طريق التمييز في التعامل بينهم وبين أبناء القومية الحاكمة، والتقتير في منحهم الحقوق والمغالاة في تكليفهم ببعض الواجبات لقياس مقادير الولاء، ومن يشذ منهم جماعات وأفراد ينقلون الى صف الاعداء، حيث التعامل القسري الى حد ارتكاب جرائم الابادة الجماعية.[2]

ان نظرة حكومة حزب البعث بعد عام (1968) الى البارزانيين، والتطرف في ذات النظرة اليهم للاعوام بين(1980- 1990) جعلتهم في العقل البعثي أعداء فعليين، زاده "النظرة" شدة وقساوة عوامل عدة بينها:

آ. الايمان المطلق بالقومية الكوردية من قبل القادة البارزانيين.

ب. الدعوة الى تأمين الحقوق الكاملة للشعب الكوردي، وايكال تحقيقها الى الحركة الوطنية التي شرع بها وقادها البارزانيون منذ الحكم العثماني.

ج. الوعي القومي الكوردي الذي تكّون في أوساط البارزانيين منذ الحكم العثماني، وزاد وتعزز في النفوس كثيرا، ابان حكم البعثيين.

---

(1) . مليكة، لويس كامل (1970) سايكولوجية الجماعات والقيادة، القاهرة، مكتبة النهظة المصرية.

(2) . من جرائم القتل العام في كوردستان العراق عام 1988، المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني، مطبعة خبات، شباط 1988.

ان التعامل القاسي من قبل صدام حسين وحكومته البعثية مع الكورد، دفع بالعديد من المصنفين الكورد ضمن المعزولين الى أن يتركوا عزلتهم ويلتحقوا في صفوف المقاتلين الوطنيين، المصنفين أعداءا للنظام البعثي الحاكم، ودفع بالسياسيين والمقاتلين الكورد الذين يضعهم النظام في صفوف الاعداء الى أن يتمسكوا بقوميتهم الكوردية، ويصروا على مطالبهم القومية الكوردية، فاصبح والحالة هذه صراعا نفسيا متقابلا بين جماعتين:

الاولى: الحكومة وأدواتها. جماعة تغالي في القسوة تحت دوافع المشاعر القومية العربية، فترتكب المزيد من الجرائم التي يرقى بعضها الى جرائم ابادة جماعية.

الثانية: البارزانيون وباقي المقاتلين الكورد. جماعة يزداد اصراها في المقاومة والمطالبة بالحقوق القومية، وتتعزز مشاعرها القومية الكوردية تحت ضغط الحماية الذاتية للجماعة المستهدفة.

من هذا يمكن القول أن فترة حكم البعث وصدام حسين للعراق، وخاصة فترة السنوات العشر التي أختيرت للدراسة، كانت أكثر الفترات الزمنية التي شهد فيها الكورد ألتصاقا بقضيتهم الكوردية، وتعزيزا لمشاعرهم القومية، كرد فعل طبيعي:

للقسوة المفرطة التي أستخدمت بالضد منهم[1].

جرائم الابادة الجماعية التي أرتكبت بحقهم.

2. الدوافع السياسية

ان مجتمع الدولة العراقية ومنذ نشأتها الاولى، يتشكل من مكونات اجتماعية متعددة، غير متجانسة في أهدافها، وأفكارها، وثقافتها ومعتقداتها قوميا ودينيا ومذهبيا، وبالمستوى الذي حال دون استقرار الحكم، وحال دون تكوين أمن أجتماعي يحس وسطه الجميع بقدر من الرضا والقبول، مما دفع كافة الحكومات المتعاقبة منذ التاسيس والى عام 2003 بمحاولات ايجاد قدر من التجانس يساعدها على إدارة الدولة والمجتمع بأقل ما يمكن من الرفض وعدم الاتفاق، الا انها وبدلا من التوجه بالاتجاه الصحيح، وبدلا من أستخدام مفردات الثقافة الوطنية، ومنح الحقوق المشروعة، وتحقيق العدالة والمساواة القومية والدينية والمذهبية بغية دفع أبناء الجماعات الفرعية باتجاه الاحساس بوحدة المجتمع الكبير والشعور بالانتماء الى حضارته الواحدة فكريا[2]، لجأت الى استخدام أساليب منفرة اجتماعيا بينها:

آ. التضليل، لتكوين تجانس سلطوي، أي صهر الجماعات الفرعية التي تكّون التركيبة العامة للمجتمع في مجتمع الجماعة الفرعية الحاكمة.[3]

ب. التعريب، لتكوين مشاعر قومية عربية، أي جلب الكورد والتركمان وغيرهم الى صفوف حزب البعث الحاكم بالترغيب والترهيب، ومن خلال الخضوع الى برامج ثقافية وتربوية وادارية

---

(1). أمين قادر (1991) الأمن الاستراتيجي العراقي ثلاثية البعث (الترحيل ، التعريب ، التبعيث) منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية في كوردستان.

(2) . حامد الزيدي (1993) أزمة القيادة في العراق، دار الرافد، لندن

(3) . سعد العبيدي(2003) أزمة المجتمع العراقية، قراءة نفسية في التدمير المنظم، دار الكنوز الادبية، بيروت.

وتغليفها بأغلفة التطوير والانماء، لصهرهم في دائرة الحزب كممثل وحيد للجماعة الفرعية الحاكمة، ومن ثم نطاق العروبة كقومية جامعة[1].

وعندما واجهت معوقات فكرية ونفسية ورفض قوي من غالبية الجماعات الفرعية، اتجهت الى أستخدام القوة لتحقيق هذه الاهداف التي باتت شبه مستحيلة خاصة بالنسبة الى الكورد، فكونت من بين الجماعات الفرعية أعداء حاربتهم، وخصصت جهدا أمنيا واستخباريا وعسكريا خاصا للتخلص من قادتهم، فكان نصيب البارزانيين هو الاكثر[2]، لانهم:

آ. قادوا الحركة الوطنية الكوردية الحديثة.

ب. أصبحوا رموزها على مدار سبعة عقود قاتلوا فيها ظلم الحكومة، وقاوموا توجهاتها للصهر المجتمعي، ورسموا طريق الكفاح من أجل الاهداف القومية الكوردية.

من هذا يتبين وبما لا يقبل الشك أو التأويل قيام حكومة البعث وفي بداية سيطرتها على العراق بأستهداف القائد الملا مصطفى البارزاني في محاولة اغتيال بمقره في حاج عمران بتاريخ 1971/9/29)[3] ومن ثم استهدافه لاحقا عن طريق القصف المركز لمقره بالمدفعية (والصواريخ والطائرات الحربية، ومن بعده هذا تم استهداف اثنين من أولاده المرحوم أدريس البارزاني و الرئيس مسعود البارزاني بعملية أغتيال في الاولى في بغداد و الثانية و العاصمة النمساوية فيينا، حيث لم يتوقف مسلسل الاستهداف العمدي للقادة البارزانيين، فكانت هناك محاولة اغتيال ادريس البارزاني باستهداف سيارته داخل بغداد عام1970 ومن ثم محاولة أغتيال القائد مسعود البارزاني بفيينا في(1979/1/8).[4]

أن الزعيم البارزاني الذي أسس الحزب الديمقراطي الكوردستاني عام (1946)، ووضع مع المفكرين الكورد منهاجه السياسي الذي يتمحور حول النضال من أجل تحقيق طموحات وحقوق الشعب الكوردي القومية، قام هذا الحزب بقيادة الجهد السياسي والعسكري للكورد، حتى أصبح القاعدة النضالية للكورد في توجهاتهم لتحقيق الاهداف والطموحات، ولهذا السبب ولاسباب تتعلق

---

(1) . كتاب، رئاسة الجمهورية لجنة الشمال، الى رئاسة الجمهورية، السكرتير، سري وشخصي، الرقم 2226 في 1999/9/16، تطوير قضاء سنجار.

(2) صحيفة ميديا العدد (154) ثلاث وثائق غير منشورة لنظام البعث حول كيفية إعتقال وقتل البارزانين.

(3) في 29 أيلول عام 1971 تعرض الملا مصطفى البارزاني لمحاولة اغتيال، من وفد حكومي برئاسة الشيخ عبدالجبار الأعظمي، حضر لمقابلته في مقره بحاج عمران قرب الحدود العراقية الإيرانية، اذ وبعد أن بدأ الاجتماع بالساعة 1645 بين البارزاني والجانب الكوردي من جهة وبين الوفد الحكومي من الجهة المقابلة، حصل انفجار في غرفة الاجتماع بالساعة 1700، قتل على اثره في الحال ثلاثة أشخاص من أعضاء الوفد الحكومي، بالإضافة إلى الشخص الكوردي الذي يقدم الشاي الى الضيوف، ومن بعد الانفجار وعند خروج البارزاني من غرفة الاجتماع سالما، استهدفه أحد سائقي السيارات بقنبلة يدوية، اصابته بجرح بسيط، تم إسعافه في المكان. قام الحراس الكورد بقتل السائق المهاجم، ومتابعة السائق الآخر الذي هرب الى أحد البنايات المجاورة مع أحد أعضاء الوفد وقتلهما في المكان أثناء تبادل اطلاق النار بين الطرفين. تبين لاحقا أن السائقين وبعض أعضاء الوفد هم ضباط أمن وان الشيخ الاعظمي الذي تربطه بالقائد البارزاني معرفة سابقة، غير عارف بالعملية التي ذهب هو أيضا ضحيتها.
شكيب عقراوي (2007) أهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردستان والعراق من 1958 الى 198، وزارة الثقافة، أربيل.

(4) مسعود البارزاني ، الحركة التحررية الكوردية في العراق، اربيل ، دار آراس ، 2002

بفلسفة الحكم البعثي في ادارة الدولة والمجتمع عن طريق الحزب الواحد أو الحزب القائد، قامت الحكومة وقواعد الحزب المنتشرة في أنحاء العراق بينها كوردستان باستهداف الحزب الديمقراطي الكوردستاني وكوداره السياسية والتنظيمية، ومحاربة وجوده، وتشويه طبيعته النضالية، كممثل قوي للشعب الكوردي، وعندمالم تنجح، غالت في اجراءات القتل والتهجير حد أرتكاب جرائم ابادة جماعية بالضد من الكورد بشكل عام والبارزانيون على وجه الخصوص.[1]

3. الدوافع التعبوية

ان منطقة بارزان، تربط بين تركيا وايران والعراق جغرافيا، يعني التحكم بها من قبل البيشمركة الكوردية يجعل بقاء المنافذ الى تلك الدول ومنها الى العالم الآخر مفتوحة لما يتعلق بالتمويل والتجهيز والتسليح والتطبيب والعلاقات، اللازمة لادامة العمل الثوري. وتعني السيطرة عليها من قبل الحكومة، غلق تلك المنافذ المهمة واحكام الحصار على الحركة الوطنية الكوردية، الامر الذي يمهد الى تحجيمها وافشال خططها في توسيع رقعة الثورة، لذا كانت منطقة بارزان من بين المناطق المستهدفة من قبل القوات العسكرية الحكومية، حتى يشار في تعميمات الجيش العراقي، الى انتهاء الحركات العسكرية في كوردستان، بمجرد السيطرة على هذه المنطقة الحاكمة عسكريا[2].

ان موقع منطقة بارزان، وطبيعة اهلها المناهضين لاستبداد المركز، جعلها نقطة التقاء ثوري بين شرق كوردستان وشماله، نقطة لها أثر كبير في التواصل الوطني بين الكورد في عموم كوردستان، وتبادل الدعم والاسناد فيما بينهم. من هذا باتت هذه المنطقة مستهدفة عسكريا واستخباريا، اذ أن احتلالها يعني:

آ. شق صف الوحدة القومية للشعب الكوردي.

ب. الحيلولة دون اقامة علاقات قومية بين الكورد، والحد من اتجاهات ادامتها.

ان الموقع المرتفع النائي الوعر لهذا المنطقة والطبيعة الصلبة لأهلها، وفلسفتهم الصوفية الخاصة بالعيش البسيط، ومناهضة الحاكم الجائر جعلها مركزا للثورة الكوردية، ومنطلقا للنضال والكفاح والمقاومة، وملاذاً آمنا نسبيا للبيشمركة، وجعل استهدافها عسكريا من قبل الحكومة المركزية عملا يؤمن للمحتل:

آ. السيطرة على السكان، عزلهم عن المقاتلين البيشمركة، الحيلولة دون توفير الدعم الاداري المعهود من السكان لقوات البيشمركة. وعزلهم أيضا عن قيادتهم وأماكنهم، لتسهيل عملية أستهدافها عسكريا.

ب. ان التواجد العسكري الحكومي في هذه المنطقة الثائرة، يقلل من شأنها الثوري، ومن رمزيتها الوطنية التي أحتلت حيزا كبيرا في تفكير الكورد.

---

[1] صحيفة خبات العدد (2572) ، تهجير البارزانين عام 1975 الى جنوب العراق، وأنفلتهم وإبادتهم في عام 1983، صالح سليم سام.

[2] . مصدر عن الحركات العسكرية في كوردستان.....

ج. ان السيطرة على بارزان كمنطقة مرتفعة، حاكمة عسكريا، يسهل على القوات العسكرية والامنية الحكومية، التحرك في المناطق الكوردية الاخرى التي تشكل مجالا للمقاومة خارج المناطق السكانية المأهولة.

5. دوافع اجتماعية فلسفية :

البارزانيون الاوائل، اتبعوا الصوفية، في الحياة العامة، وساروا على منهج الشيخ، العارف في التزكية والتربية والاذكار التي اوصلته الى معرفة الله. والتزم الاتباع بالطريقة تأسيسا على الآية الكريمة: بسم الله الرحمن الرحيم (وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا)[1]، وزاد عددهم، وقويت عندهم بالتدريج اتجاهات الالتزام بما ياتي به الشيخ، وحتمت الحاجة المعيشية والظروف الاجتماعية، والعلاقات العشائرية أن يمتلك أي الشيخ، السلطتين الدينية والعشائرية، فاصبح شيخ الطريقة هو شيخ العشيرة، وأصبحت الصوفية حيث الالتزام والتسامح، ومحاربة الظلم ومجانبة التجاوز والخطأ منهجا للحياة السياسية والاجتماعية لأبناء المنطقة "بارزان" المنضوين تحت لواءه، الذين زادوا التصاقا بالشيخ وولاء له، فتكونت علاقات بينه وبينهم ترقى الى التنفيذ الحتمي لاوامره، والسير معه بالاتجاهات التي يرسمها لصالحهم وصالح الدين الذي ينتمون اليه والمجتمع الذي يعيشون فيه. ولان الفكر السائد آنذاك لم تصله الافكار والايديولوجيات السياسية الحديثة، فقد أنبثقت الثورات الكوردية تحديدا من هذه البيئة، وأصبحت الطاعة والتقليد والالتزام سلوكا فيه قدر من الثبات عند أهل المنطقة الذين قادوا وشاركوا بالثورات الكوردية.[2]
أن الوعي القومي الكوردي وعندما نضج بقدر معقول بعد أنتهاء الامبراطورية العثمانية، وعند وصول الافكار الحديثة والايديولوجيات السياسية والتوجهات الديمقراطية الى المجتمع الكوردي، مثله مثل المجتمعات المثيلة، تم تأسيس تنظيم حزبي سياسي "الحزب الديمقراطي الكوردستاني" انتقلت الى المنتمين اليه والمقاتلين في صفوفه معالم السلوك السائد ابان المرحلة السابقة، أي الالتزام الشديد، وتقليد الشيخ "اللقائد الاعلى" والتضحية من أجل الاهداف المرسومة، والاصرار على تحقيق الاهداف. فتكون واقع أجتماعي، ومنهج فلسفي، وسع من نطاق الحركة الوطنية الكوردية من جانب، ووسع من الجانب المقابل توجهات الاستهداف الحكومي لتفتيته وحرفه، بشتى الوسائل والاساليب بينها نشر الفساد والابتذال والاتجاهات المادية في المجتمع الكوردي الذي سارت عليه الحكومات المركزية العراقية منذ العام 1968 أي منذ استلام حزب البعث العربي الاشتراكي للسلطة في العراق، لتحقيق الآتي:
آ. تغيير العادات والتقاليد الكوردية السائدة "مثل الالتزام، والانضباط، ومقارعة الظلم وغيرها" سعيا الى تقليل مستوى طاعة الكوردي للرمز "القائد السياسي أو الديني" ومن ثم أبعاده نفسيا عن المركز القيادي، الامر الذي يقلل في حال نجاحه من تأثير سلطة القائد، ومن فاعليته الوطنية في استنهاض وتعبئة الكورد للوقوف بوجه الحكومة.

---

(1) . الجن: 16.
(2) . كوتولوف (1958) الانتفاضة الوطنية التحررية لسنة 1920، في العراق.

ب. ان الايغال بالتوجهات المادية، والفساد الاخلاقي والذمي يدفع اصحابه صوب الحياة الدنيوية على حساب الحياة الاخروية، وهذا أذا ما حصل تحت تأثير عوامل التفتيت، سيفقد القائد السياسي فرصا لاستنهاض المشاعر الوطنية والقومية، وتنظيم الاتباع والمؤيدين في صفوف الحركة الوطنية.[1]

ج. أن التفتيت يقلل من هيبة القيادة ورمزيتها، عندها يقل تاثيرها على معنويات الاتباع[2]، ويقل تاثيرها كذلك على العشائر والمناطق السكانية الكوردية التي عدت مادة الثورة الكوردية وزادها.

ج. احلال المرجع الحكومي "العسكري او الامني أو الاداري" بديلا عن الشيخ الديني والقائد السياسي، ودفع شيخ العشيرة لان يكون بعشيرته تابعا لذاك المرجع. مما يزيد من سيطرة الحكومة على المجتمع، ويقلل من سيطرة القائد السياسي والعسكري الكوردي على أتباعه ومنتسبيه.

ان دوافع الاستهداف الرئيسية للبارزانيين المذكورة أعلاه تمكننا من القول أن ديموغرافية المنطقة التي أنحدر منها البارزانيون، والخليط الاتحادي الطوعي لعشائرها السبع، والأسباب السياسية والإجتماعية والدينية والثقافية لهذا الاتحاد[3]، عوامل استثمرها الاوائل قاعدة فكرية لتكوين حركة تحرر كوردية من النظم العنصرية، التي توالت الحكم في العراق، وقاعدة تعبئة نضالية لتكوين قوات البيشمركة التي قاتلت تلك النظم لعدة عقود. ويمكن القول على نفس السياق أنها عوامل دفعت الحكومة الى الايغال باستهداف البارزانيين والشعب الكوردي الى مستوى ارتكاب جرائم ابادة جماعية بحقهم.

المبحث الثالث
الأدلة الجرمية

قيادة بارزانية للحركة الوطنية الكوردية، ومشاركة بارزانية في القتال من أجل تحقيق الاهداف القومية الكوردية، لفترة زمنية طويلة، واجه خلالها البارزانيون ستا وأربعين عملية تشرد، وتهجير قسري، وترحيل اجباري الى مناطق أخرى داخل كوردستان وخارجه[4]، وواجهوا عمليات قتل وابادة جماعية، حتى توزعت مقابرهم على ما يزيد عن خمسمائة موقع دفن، بينها خمسة مقابر جماعية، وجد فيها ما بين 100 -200 بارزاني[5]. انها أعمال ارتكبت بالتوازي بنية التدمير الكلي للبارزانيين والجزئي للكورد. وبسببها وأعمال أخرى وعلى وفق معطيات القانون الدولي، تعد هذه الاعمال التي أرتكبت بالضد من البارزانيين جريمة ابادة جماعية، تنطبق عليها

---

(1) . سعد العبيدي(2003) نوايا وحروب، دار العارف، بيروت.

(2) . روبرت ماغنيس، روحية المقاتل، مجلو ملتري رفيو، عدد نيسان 1987، ترجمة مديرية التطوير القتالي.

(3) عبد الرحمن ملا حبيب أبو بكر (2001) عشيرة بارزان بين عام 1931 – 1991، الطبعة الاولى.

(4) عبد الرحمن ملا حبيب أبو بكر، عشيرة بارزان، مصدر سابق.

(5) محمد احسان، المقابر الجماعية، بحث ميداني حول المقابر الجماعية في العراق، أربيل ، 2011 .

المادة "2" من اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها[1]، والادلة المتوفرة بصددها هي الآتي:

1. **التخطيط المسبق.**

ان أية جريمة من جرائم الابادة الجماعية، لا يمكن أن تنفذ بالشكل الذي تحصل فيه دون تخطيط مسبق. اذأنها تكون والحالة هذه بحاجة الى سلطة تصدر الاوامر وتوفر الامكانيات، وجهة أو جهات عدة لتنفيذ الاوامر، ومقر مسيطر، أي أن تكون هناك امكانيات ترقى الى امكانيات دولة، تحسب، وتهيئ وتنسق. وهذه تحديدات لوصف الجريمة جريمة ابادة جماعية لو أخذنا كل واحدة منها مأخذا تحليليا نجد:

آ. أن السلطة المعنية باصدار الاوامر وتوفير الامكانيات في مجموعة الجرائم التي أرتكبت بالضد من البارزانيين، موجودة وهي الحكومة العراقية التي يرأسها مرجع واحد يتمتع بكافة الصلاحيات، وتتبعه كل السلطات التي تتبادل الادوار لتنفيذ أوامره، وهو للعشر سنين المحددة للدراسة كان صدام حسين، المعروف بعدائيته وتطرفه، وانحيازه القومي والطائفي، و هي خصائص اضافية الى طبيعة حزب البعث الحاكم وايديولوجيته الخاصة في اعادة انبعاث الامة العربية الموحدة المجيدة، دفعته نفسيا لارتكاب مثل تلك الجرائم التي ترقى الى الابادة الجماعية. فصدام حسين، استهدف البارزانيين بشكل مباشر، وأصدر أوامره الى تغييبهم(كتاب صادر من السكرتير الشخصي للرئيس) وعمم الى المراجع الامنية التي تتبعه مباشرة بعدم الاشارة الى بعض الوقائع التي حدثت للبارزانيين[2] ،وكان هو من ترجع اليه السلطات العسكرية والامنية والحزبية في مسالة البت بمصير البارزانيين في كل حالة. وهو الجهة التي وفرت الامكانات اللازمة الى الامن والجهات العسكرية ماديا وفنيا، ووفرت الغطاء اللازم لاخفاء الجريمة، وعلى هذا يعتبر من الناحية القانونية الشخص الاول الذي يتحمل المسؤولية القانونية في جرائم الابادة الجماعية بحق البارزانيين.

ب. الجهات المسؤولة عن التنفيذ الفعلي للجرائم، هي كافة الاجهزة السياسية والعسكرية والامنية والادارية التابعة له والمرتبطة بالتنظيمات والتشكيلات التي يديرها، على راسها:

أولا. **المؤسسة العسكرية.** التي تلقت الاوامر بتنفيذ أعمال الهجوم على منطقة بارزان، وأعدت تقادير الموقف الخاصة بكل هجوم و قام منتسبوها بأوامر صدرت لهم من القيادات الاعلى بجمع العوائل والافراد البارزانيين في كل مرة، ورحلتهم الى مثابات محددة من قبل الجهة الحكومية العليا، وأفرادها في الميدان هم من قام بأعمال الحرق والقتل والتخريب، وتسمم مصادر المياه حسب الاوامر الصادرة من نفس القيادات، لكن المؤسسة العسكرية، جهة منفذة، تأتمر بأوامر القيادة العامة للقوات المسلحة التي يرأسها صدام حسين، وعلى هذا يكون هو المتهم الاول، الا ان سلسلة تنفيذ الاوامر في المؤسسة العسكرية العراقية، شهدت بين الحين والآخر مغالاة في

(1) اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها.

(2) راجع ملحق رقم 4

سياق التنفيذ، من قبل قادة المنطقة السياسيين والعسكريين مثل علي حسن المجيد[1] و الفريق سلطان هاشم ، وغيره، الا أن الدراسة الحالية، والوقت المتاح لها لم يسمحا بمتابعة مثل هؤلاء القادة الذين أقترحوا بعض تفاصيل الجرائم المرتكبة أو غالوا في التنفيذ الى المستوى الذي تحولت الحالة الى جريمة ابادة جماعية.

ثانيا. المؤسسة الامنية والاستخبارية. مديرية الامن العامة، التي لها مديريات أمن في كل المحافظات الكوردية، تتلقى أوامر المتابعة، وتلقي القبض، وتستلم بعض الحالات الخاصة، وتسفر المعنيين الى مناطق من العراق، وتنفذ أعمال القتل والدفن في مقابر جماعية[2]، ومدرائها خلال فترة العشر سنوات، منهم الدكتور فاضل البراك، متضامنين مع صدام حسين في ارتكاب جريمة الابادة الجماعية.

كذلك الحال لمديرية الاستخبارت العسكرية العامة، التي لها معاونية أختصاصية بالشأن الكوردي ومنظومات استخبارات "الشمالية والشرقية" ولها أمتدادات أستخبارية ميدانية الى مستوى الفوج والكتيبة، كانت لها اسهامات في هذا الجانب توازي اسهامات الامن العامة[3]، وعلى هذا يمكن عد مدرائها بينهم الفريق الركن صابر الدوري، الذي شغل منصب المدير العام في النصف الثاني من العشر سنوات الخاصة بالدراسة، ومدراء المنظومات المذكورة مشاركين في الجرائم تضامنيا.

هذا وما ينطبق على تلك الجهتين الامنيتين، يمكن تعميمه على جهاز المخابرات الذي يمتلك مديرية اختصاصية بقضايا الكورد، ومديريات في المحافظات الكوردية، والدور الذي مارسه لا يقل مسؤولية عن تلك الدوائر.

تجدر الاشارة هنا، الى أن الاجهزة المذكورة ترتبط جميعها بصدام حسين عن طريق، رئاسة الجمهورية، السكرتير، وبالتالي فهو المسؤول الاول والمدراء العامون لهذه الاجهزة، متضامنين معه بالمسؤولية، تأسيسا على الفقرة "ه" من المادة "3" التي تعاقب على فعل الاشتراك في الابادة الجماعية[4].

ثالثا. المؤسسة الحزبية. حزب البعث شبكة من التنظيم تمتد تفرعاتها الى الناحية والقرية، واجباتها كسب السكان الى صالح الحزب اي الحكومة، ومراقبتهم، وتزويد المراجع بالتقارير عن مواقفهم وانشطتهم، وتقديم الدعم في تنفيذ بعض العمليات العسكرية والتهجيرية والتدميرية عن طريق الجيش الشعبي، وهذه المؤسسة ولجنة الشمال التي يرأسها في المعتاد عضو قيادة قطرية، ترجع أيضا الى صدام حسين أمين سر القطر.

---

(1) . أوكلت لعلي حسن المجيد مهام قيادة الجهد العسكري والامني في عموم كوردستان والمحافظات الشمالية نهاية ثمانينات القرن الماضي، يعد من الدائرة الضيقة القريبة من صدام وهو ابن عمه. أشرف على استخدام السلاح الكيمياوي، ولقب بعلي الكيمياوي كناية عن استخدامه هذا السلاح المحرم دوليا، حكمت علية المحكمة الجنائية العراقية الخاصة بالاعدام شنقا حتى الموت في حكمها الصادر بتاريخ 24 يونيو 2007، ونفذ الحكم في 25 يناير 2010.

(2) . كتاب مديرية أمن الحكم الذاتي العدد 3428 في 1989/3/29 المعنون الى مدير عام الشؤون السياسية الخاص بارسال قائمة باسماء البارزانيين الذين تم القاء القبض عليهم في مجمع حرير من قبل مديرية امن اربيل.

(3) . انظر ملحق رقم 5

(4) . اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها، مصدر سابق.

أما ما يتعلق بالمقر المسيطر أو المشرف، كأحد مؤشرات حصول جريمة الابادة الجماعية، فكانت هناك القيادة العامة للقوات المسلحة، التي يقودها صدام حسين باعتباره القائد العام، لها هيئة ركن تعد الخطط، وتقدر المواقف، وتصدر الاوامر، وتوفر المتطلبات، وتتابع التنفيذ، في سياقات سلسلة للقيادة والسيطرة كانت منضبطة بحدود كبيرة.

2. التهجير المنظم

كان القضاء على الوعي القومي الكوردي لدى البارزانيين أحد عوامل الاستهداف، ازدادت شدته ابان حكم البعثيين وبالذات بين الاعوام (1980- 1990) وضعت له الحكومة سبلا بينها التهجير، نفذته في مراحل عدة، وبأساليب قسرية، رافقتها أعمال قتل وتعذيب ونفي وتجويع وأهانات على مستوى جماعي، وهي وان بدأت اول مرة في العراق الحديث بتاريخ(10 /1932/6) عندما طالت أربعمائة عائلة بارزانية هجرت، و49 قرية دمرت، فقد تكررت في(1945/10/11) وفي(1947/4/10) وكذلك في عام (1975)الذي وقعت فيه الحكومة اتفاقية الجزائر، ومن بعدها زادت وتائر التهجير، قبل العام (1980) بقليل قامت بتهجير جميع سكان قرية "أركوش" البالغ عددهم اكثر من "300" أسرة الى المجمع القسري في منطقة حرير، وكذلك سكان القرى التي تسكنها عشيرة "المزوري" وبعضاً من قرى عشيرة "الشيرواني" الى خمسة مجمعات قسرية في ضواحي أربيل وأقضيتها، وتدمير "77" قرية. وزادت أكثر مع بدايات الحرب العراقية الايرانية عام (1980) بتهجير مركز ناحية "شيروان مزن" مع قرية "كركمو" في (1982/1/1) الى مجمع "سيبيران" القسري التابع الى مركز قضاء أربيل. ومن ثم الهجوم على قرى "كركال وكولكان وميدان" التابعة الى ناحية مزني، وتجميع سكانها بالقوة في مجمع "ديلويان". وكذلك "34" قرية أخرى من هذه الناحية، وضعوا في مجمع "سارداف".[1] ان اعمال التهجير لم تتوقف اذ وفي عام (1990) تم تهجير مركز قضاء "ميركة سوور" وأعيد تهجير سكان مجمع كورتو ثانية الى مجمع "باسرمة ، شاخولان". وقبل الانتفاضة وبالتحديد في (1990/6/6) قام الجيش بتهجير ما تبقى من سكان القضاء الى مجمع "كورة تو" وتدمير أبنيته بالمتفجرات. وبهذا الصدد تؤكد المصادر أن مجموع القرى التي شملها التهجير والتدمير في منطقة بارزان طوال الفترة الزمنية التي سبقت انتفاضة عام 1991، هو "197" قرية و"4705" أسرة، وتدمير "26" مدرسة و"63" جامع و"10" مراكز صحية[2].

3. زرع الالغام.

لقد رافق تهجير سكان منطقة بارزان، ومناطق أخرى من كوردستان، أعمال تدمير ينابيع المياه، وإحراق الحقول الزراعية، وتجريف البساتين وتخريب المزارع، وتسميم مصادر المياه، لمنع عودة السكان الى مناطقهم السابقه، وتشتيت تواجدهم في أماكن متفرقة من العراق بقصد القضاء الكلي على وجودهم. وفوق هذا حددت الحكومة عقوبة الاعدام لمن يخالف أوامرها ويعود،

---

(1)صحيفة خبات العدد (2572) تهجير البارزانين عام 1975 الى جنوب العراق، وانفلتهم وابادتهم عام 1983 :صالح سليم سام.

(2) من جرائم القتل العام في كردستان العراق عام 1988 قسم الدراسات في المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكوردستاني، مطبعة خبات، شباط 1988.

متجاوزة على حق الانسان في العيش الكريم، رافقها زرع ملايين الالغام في ارجاء المنطقة[1]، للحد من التنقل فيها، ولاسقاط احتمالات الاستفادة منها للزراعة التي يعيش عليها السكان، وهي أي الحكومة وان تحججت باللجوء الى هذا الاسلوب للاغراض العسكرية، فان زرعها بين القرى البعيدة عن ساحة القتال وعلى الطرق المؤدية من والى منطقة بارزان لا علاقة لها بالحرب مع ايران، ولا حتى بالقتال مع البيشمركة، اذا ما أخذنا بالاعتبار أنها ما زالت تقتل أبناء المنطقة، وتحصد مواشيهم، وتعيق عملهم الزراعي، وتقلق عيشهم، وبذا تعد مخالفة صريحة لقرارات الامم المتحدة التي لا تجيز نشر هذه الاسلحه على نطاق واسع، خاصة في المناطق المدنية. وانتهاك صارخ، لقواعد القانون الدولي، وأتفاقات جنيف الرابعة (1949) والبروتوكول الاول والثاني لعام (1977) واتفاقية الامم المتحدة لعام (1980).[2]

4. الاسكان القسري

ان الريف الكوردي، مهم لاقتصاد الاقليم ولحياة الانسان فيه، ونظرا لهذه الاهمية ولدوره الفاعل في الحركة الكوردية، قامت الحكومة بتدمير القرى، على وفق خطط مبرمجة، ولتغطية أهداف هذا المخطط الامنية، ونوايا الانتقام العنصري، أبتدعت الحكومة تغطية للمشروع تحت مسمى الإصلاح الزراعي ، وعلى أساسه قامت ببناء حوالي "100" مجمع قسري تحت تسميات "القرى العصرية ، الاشتراكية ، العالمية" وكان نصيب منطقة بارزان الى غاية (1990/6/6)تجميع ما تبقى من السكان في "13" مجمعاً قسرياً هي: "كورة تو، سارداف، ديلزيان، ديانا، حرير، باسرمة، كسنزان، بحركة، شاخولان، سيبيران، قوشتبه، القادسية، قودس"[3] بالقرب من قضاء مركز أربيل وقضاء شقلاوة وسوران، وعُرفت هذه المجمعات السكانية في حينه بالمعتقلات ذات الفضاء المفتوح، لشدة السيطرة الامنية عليها، وتقييد الحريات فيها، وأنعدام مسلتزمات الحياة العادية في محيطها، اذ يتنقل الناس منها واليها بموجب وثائق رسمية، ويلزم الرجال بالتطوع في صفوف الجيش الشعبي قسرا، والتحاق الاطفال في صفوف الفتوة والطلائع، يخضعون لبرامج تدريب وتلقين خاصة رغما عن ارادتهم وذويهم، ويجبرون على التظاهر تأييدا للحكومة، ومعاداة ايران، حتى تسجل أعلى نسبة اصابات في الامراض النفسية بين سكان هذه المجمعات[4]، وأختفاء العديد من الشباب بسوقهم الى السجون، وقتلهم أثناء التعذيب، والاصابة بعاهات جسمية مستديمة، ورميهم بالرصاص في حال الاحتجاج أو تجميع بعضهم ورميهم في المكان دون محاكمة، مثلما

---

(1) مجلة خازر. مشكلة الألغام في كوردستان والعراق: اكو عزيز حمد.

(2) اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب. البروتوكول الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية.البروتوكول الثاني لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية. اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1980 بشأن حظر أو تقييد بعض الأسلحة التقليدية.

(3) د. ازاد شيخاني: الأنفال في اطار بناء المجمعات القسرية، مركز برايتي العدد، 24.

(4) . .النتائج الاجتماعية لسياسة تهجيرالكورد في العراق في عهد البعث، مرا حكيم، رسالة ماجستير مقدمة الى قسم الاجتماع في كلية الأداب بجامعة صلاح الدين في أربيل 2003.

جرى في مجمع حرير بتاريخ ..... حيث الاعدام الفوري لستة أشخاص بينهم نساء أمام انظار اسرهم واقربائهم.[1]

5. التعامل اللاإنساني

لقد أشتهر صدام وحكومته بالعدائية والتعامل غير الانساني مع الشعب العراقي، واشتهر بالعدائية المتطرفة في تعامله مع الشعب الكوردي عموما والبارزانيين على وجه الخصوص، فعرف أنه وحكومته من أكثر الحكومات خرقا لحقوق الانسان[2]، وهذه عدائية واسلوب تعامل مذل أنتقل عن طريق العدوى من صدام وكادره الحزبي والحكومي المتقدم الى المنفذين من أجهزة الامن والاستخبارات، على هذا أشتهرت ادارة المجمعات السكنية التي جمع بها ابناء القرى البارزانية بتعاملها غير الانساني مع سكانها مثل:

آ. قطع الكهرباء عن المجمعات في شهر تموز المعروف بارتفاع درجات الحرارة.

ب. حجب البطاقة التموينية لبعض الاشهر، ومنع بيع وشراء المواد الغذائية.

ج. غلق ابواب المدارس ومنع خروج الطلبة الى خارج المجمعات لاغراض اكمال الدراسة.

د. غلق ابواب المراكز الصحية ومنع النقل الى خارج المجمع السكني لتلقي العلاج في بعض الحالات الطارئة أو المزمنة التي لا يتيسر علاجها في الداخل.

ه. قطع رواتب العاملين ممن كانوا يقومون بتقديم الخدمات داخل المجمعات، لاجبارهم على ترك العمل.

و. ايقاف تقديم الخدمات البلدية والادارية بين الحين والآخر.

ز. نشر الدعايات المفزعة، حول مصير المعتقلين، لغرض ترويع الاهالي والسكان.

ح. التجاوز على المعايير القيمية الاجتماعية، واعتقال النساء.[3]

لقد تجاوز البعثيون ومنتسبوا الامن كل الاعراف والتقاليد الانسانية في تعاملهم مع الكورد والبارزانيين، وتفننوا في ذلك، أذ وفي (3/6/ 1986) قامت مجموعة من الامن محمية بقوات عسكرية بوضع مجموعة من النساء والاطفال البارزانيين في باصات نقل عسكرية وفي ظروف طقس بارد وممطر، ونقلهم الى قضاء ميركه سور، وحدود كوره توو، وأنزلوا في العراء بين حقول الالغام، وابلغوا بضرورة الخروج فورا من الاراضي العراقية، متهمين اياهم بانهم ذوو المخربين.[4]

6. النفي التقييدي

---

(1) . مراقبة حقوق الانسان في الشرق الأوسط، الجينوسايد في العراق، وحملات الأنفال ضد الكورد: ترجمة سيامند مفتي زاده. الطبعة الأولى السليمانية 1999.

(2) . لقاء مع السيدة حليمة عبدالله رسول، احدى ارامل معسكر قوشته به ، أربيل ، شباط 2012 .

(3) . لقاء مع والدة 6 شهداء من البارزانيين ، سرمى حسن دوله مه ري ، اربيل ، 2013 آذار ،

(4) . لقاء مع انور دو له مه ري ، بارزان ، 2011آذار .

ان حكومة البعث ومن قبلها الحكومات السابقة، لجأت الى النفي خارج المنطقة للكورد بشكل عام وللبارزانيين على وجه الخصوص، وشهدت مرحلة العشر سنين، عدة حملات نفي منظم أذ وفي(1983/7/29) جرى ترحيل الشيخ عثمان بن شيخ احمد البارزاني يرافقة ابنه الشيخ عماد الى بغداد واسكانه في بغداد قسرا، كما جرى في (1983/7/30) جمع عدد من شيوخ بارزان والبارزانيين القاطنين في ضواحي بغداد واحتجازهم، ومن ثم ارسالهم الى منطقة نكرة السلمان[1] القريبة من الحدود السعودية في بادية السماوة، كنوع من النفي تحت الاعتقال، وفي نفس اليوم تم مهاجمة مجمع القدس والقادسية، من قبل قوة من الحرس الجمهوري، مدعومة بالدبابات والمروحيات واعتقال الاطفال من عمر عشر سنوات، صعودا الى الشيوخ بعمر التسعين عاما ووضعهم في باصات عسكرية مسدولة الستائر واقتيادهم الى بغداد، ومنها بناء على اوامر مدير الامن العام فاضل البراك آنذاك الى منطقة البصية في محافظة المثنى[2].

ومن بعد هذا وبالتحديد في (1983/8/10) جرى تطويق مجمعات "بحركة، وحرير، وديانا" وتفتيش المنازل واعتقال الرجال، ونقلهم في باصات، الى نفس المنطقة المذكورة وأحتجازهم مع من سبقهم هناك[3].

وفي (1983/10/1) جرى تطويق مجمعي "القدس و القادسية" مرة ثانية، من قبل رجال الامن والاستخبارات واعتقال المراهقين الذين استطاعت أمهاتهم من اخفائهم عن أنظار المهاجمين في المرة السابقة، وارسالهم الى صحراء البصية في محافظة المثنى ايضا[4].

---

(1) . عرفت نكرة السلمان، في الثقافة العراقية معتقلا نائيا، لايمكن الهروب منه لوجوده وسط الصحراء، أبتعاده عن المدينة، حيث يتعرض الهارب الى الموت عطشا أو بافتراس الحيوانت الضارية، وقد استخدم في العهد الملكي لسجن الشيوعيين، وفي العهد البعثي الاول لاعتقال الشيوعيين وأعداء الانقلاب، واستخدمه البعثيين في العهد الثاني، منفا للكورد بينهم البارزانيين.

(2) كتاب مديرية الامن العامة، العدد 84 في 1989/3/29 الذي يعرض توجيهات مدير الامن العام في نقل البارزانيين، وتنفيذ حكم الشعب بهم ميدانيا.

(3) لقاء مع ملا جرجيس ، كان يافعا عندما تم تطوير منطقو بحركة ، اربيل ، كانون الثاني 2012 .

(4) لقد تم العثور على مقبرة جماعية في صحراء البصية قريبا من الحدود العراقية السعودية وعند فتحها بشكل منظم من فريق برئاسة الباحث، تم التعرف على البارزانيين من زيهم الخاص، ومن بعد نقل رفاتهم الى كوردستان وعرض الملابس على عوائل المغدورين، تم التعرف من قبل أمهاتهم وعوائلهم على ملابسهم. وبهذا الصدد أشارت مطالعة سرية وشخصية مرفوعة الى مدير الشؤون السياسية بمديرية الامن العامة بتاريخ 1983/3/29، بان كاتبها قد أبلغ من قبل مدير أمن بغداد العقيد علي عبدالله برع، باستلام مجموعة من البارزانيين الخونه "2225" ممن وصلوا من الحكم الذاتي، جرى نقلهم جميعا الى البصية، وتبين هذه المطالعة أن مدير أمن بغداد أمر بتشكيل هئية بأمرته، لأنزال حكم الشعب بالخونه اعلاه المبلغ اليه بتعليمات من قبل مدير الامن العام "الدكتور فاضل البراك"، وقد أشارت المطالعة أنه قد جرى في بداية شهر آب عام 1983 تنفيذ حكم الشعب في العدد المذكور أعلاه بالتنسيق مع مدير امن المثنى. وبينت المطالعة أن "16" دعوى لـ "667" شخصا قد نظمت بصدد هؤلاء المتهمين، ثم رفعها الى رئاسة محمكة الثورة التي حكمت عليهم بالاعدام، ولم يشملهم احكام العفو، وبقي "1558" متهماً لم يتم تنظيم دعاوى ضدهم.

7. الاعتراف الصريح بارتكاب فعل الابادة

ان الاعمال المذكورة التي أستهدفت البارزانيين، أعقبتها أعمال أغتيال وتغييب فردي وجماعي لابنائهم، أكملتها الحكومة في (1988/8/23) بقصف منطقة بارزان بالاسلحة الكيمياوية.[1]
ان جرائم الابادة الجماعية التي أرتكبت ضد البارزانيين، لم تنكرها الحكومة، وعلى رأسها صدام حسين نفسه، اذ أعلن ومن على شاشات التلفزيون الحكومي "تواطئ البارزانيون، وقد نالوا عقابهم الصارم، وذهبوا الى الجحيم".[2]

8. الاستهداف العسكري للمدنيين

لقد عاد بعض البارزانيين الى قراهم التي هُجروا منها بحدود عام(1986) مستغلين، الوضع العسكري الصعب التي تعاني منه القوات العراقية، وقاموا باعادة اعمار خمسين قرية في المناطق التي تسيطر عليها قوات البشمركة، واستمروا بممارسة الزراعة والعيش في ارض الاجداد بظروف قاسية[3]، وقد تعرضت هذه القرى الى قصف مدفعي وغارات بالطائرات حتى انتهاء الحرب العراقية الايرانية واصدار الاوامر لبدء الهجوم الكبير على كردستان بأسم حملات الانفال في (1988/2/23)، التي تعرضت خلالها منطقة بارزان الى حملة شرسة أحرقت ودمرت خلالها هذه القرى المعادة بالقصف المباشر للدبابات. وخلالها أيضا تعرضت قرية "زروا" التي كانت تضم "15" منزلا لست وستين من البارزانيين الى قصف بالاسلحة الكيمياوية اسشهد جراءها اربعة منهم في الحال كما تعرض مجموعة سكان قرى "شنو" و"بمزيورته" الى قصف كيمياوي أيضا تسبب في حصول اصابات، وقيام "5000" منهم في(1988/8/30) وسكان القرى القريبة بترك ممتلكاتهم والنجاة بأنفسهم لجوءا الى الاراضي التركية[4].

اشارة :

من الادلة الجنائية ووفقا لقرار الامم المتحدة الرقم (96) يمكن التأكيد على أن الجرائم المرتكبة بحق البارزانيين والموثقة بالادلة المذكورة هي جرائم ابادة جماعية، تنتهك مبادئ القوانين الدولية وتخالف اهداف الامم المتحدة الواردة في وثيقة الامم المتحدة لعام (1948) الخاصة بمنع ومعاقبة جريمة الابادة الجماعية. ويمكن التأكيد ايضا أن أعمال الابادة الجماعية التي أرتكبت ضد الكورد، تفوق المجتمعات الاخرى المثيلة، وبتخطيط وسبق اصرار عمدي.

---

(1) ريكار مزوري ، رسالة ماجستير من جامعة صلاح الدين ، اربيل ، 2003 .

(2) شريط فيديو، لتصريح صدام حسين على شاشة التلفاز عن ارسال البارزانيين الى الجحيم، موجود لدى المحكمة الجنائية العراقية العليا التي حاكمت صدام وثمانية آخرين بتهمة الابادة الجماعية للبارزانيين عام 2009 كأحد الادلة الجرمية.

(3) حكاية مأساة البارزانيين ، كراسة مخطوطة ، ريكار مزوريري عام 2003 .

(4) . الدكتور عبدالفتاح بوتاني، الحركة الكوردية في كوردستان العراق، مطبعة بيريس ، دهوك ، 2001 .

المبحث الرابع
مراحل الجريمة

التشابه في الاساليب :
أن عمليات التدمير المنظم في اطار جريمة الابادة الجماعية التي ترتكب في أفريقيا أو في أمريكا اللاتينية أو في العراق، لها أسلوب في التنفيذ يتبعه المجرمون أينما كانوا وفي أي مكان يكونون، ولها كذلك طريقة رئيسية يسلكها المنفذون أوربيون كانوا أو عربا أو آسيويين لتحقيق الغاية من أرتكاب الجريمة التي تنطوي على ابادة الطرف المستهدف.[1]
انها أساليب وطرق وان أختلفت فيها ادوات التنفيذ التي قد تكون سلاح ناري أي بندقية عادية أو رشاش آلي من النوع المتوسط في أحد المرات، يمكن أن تكون سلاح أبيض، أي سيف قديم أو حربة عسكرية أو سكين قصاب حادة، في مرة أخرى، وقد تكون أسلحة كيمياوية في مرات عدة، كذلك يمكن أستخدام أسلحة غير مادية مثل التجويع والعزل والتهجير والحجز في مرات أخرى، وهكذا وبغض النظر عن الاختلاف في نوع الادوات المستخدمة فان اساليب وطرق التنفيذ متشابهة في عموم الجرائم المصنفة جرائم ابادة جماعية، تستخدم من قبل مجموعة واسعه من أجل القضاء على مجموعة أخرى وذلك بابادتها[2].

مراحل التدمير
ان عمليات الابادة الجماعية أينما تحصل، ولكي تحصل بالشكل الذي يريده ويخطط له الجناة في أي زمن كان، يأخذ تسلسل حصولها في المعتاد ثلاث مراحل رئيسية هي"التحديد، والتجميع أو الاعتقال والتغييب أو الابادة". مراحل، لو تم النظر الى مدى انطباقها على جرائم الابادة الجماعية ضد البارزانيين للفترة الزمنية المحددة للدراسة، نجد انها تتطابق تماما، وكما يأتي:

المطلب الاول :التحديد.

---

(1). Arthur Bitz، Hoax of the Twentieth centurt (Costa Mesa، cailf).
(2). Rupert Butler، Legions of death (England: 1983) PP.235; R. Faurisson، Journal of historical Review، Winter 1986-87.

لقد حددت الحكومات العراقية السابقة، خاصة تلك التي حكمت العراق بين الاعوام 1980-1990، الكورد جهة أنفصالية، أتهمتهم بالتمرد، الخيانة، وعرفتهم بالعصاة. وحددت البارزانيون من بينهم سليلي الخيانة، قادة الانفصال، عملاء الاجنبي، وعرفتهم بالخطرين على الدولة البعثية ومستقبل الامة العربية ووحدتها من المحيط الى الخليج[1]، وبضوء هذا التحديد وضعت الحكومة خططها لتضخيمه أمرا واقعا في عقول:

العراقيين مادتها الرئيسية في حرب تشنها كوسيلة تدمير وابادة جماعية.

العرب والرأي العام العالمي، للحصول على الدعم المعنوي والسياسي اللازم لاستمرار عمليات الابادة.

ان خطط الحكومة فيما يتعلق بمرحلة التحديد قد تأسست على التنسيق والتعاون بين الانشطة السياسية والاعلامية والعسكرية لاظهار الجهة المستهدفة "البارزانيون" كما وصفتهم في أعلاه "خونة، عملاء، خطرين" ولاستثارة الاستجابة التدميرية في نفوس المنفذين، لتحقيق فعل الابادة الجماعية، وبوسائل متعددة أهمها:

آ. الاستغلال التام لوسائل الاعلام المملوكة الى الدولة، وحشد جهدها الواسع لمهاجمة البارزانيين ووصفهم بأوصاف تظهرهم في العقل المتلقي بغير مظهرهم الصحيح، فالدعوة التي أكدها المجاهد الملا مصطفى البارزاني لتحقيق الديمقراطية لعموم العراق، وتمتع الكورد وسطهم بالحقوق القومية[2]، على سبيل المثال، حشدت وسائل الاعلام البعثية جهدها، لتشويه مضمونها ودفع الاعلاميين الحكوميين والكتاب المأجورين الى الالتفاف عليها بالتأكيد على أن الانفصال عن العراق هو الغاية، وما يقوم بها الملا مصطفى وأتباعه من أعمال قتال يأتي كنوع من التكتيك للوصول الى تلك الغاية التي مآلها الانفصال. كما ان هذا الاعلام المعروف بقدرته الجيدة وامكانياته غير المحدودة قد تحرك في كل الاتجاهات لخدمة الحكومة فيما يتعلق بالتحديد، واستخدم كل النظريات النفسية في مسعاه هذا، اذ وعندما شعر العرب بينهم العراقيون ان الاسرائيليين يشكلون خطرا على وجودهم وحضارتهم ودخلوا عدة معارك خاسرة معهم، وعندما تعامل الاسرائيليون بعنصرية مع حقوق الفلسطينين، أصبح الاسرائيلي واسرائيل عدوا هو الاول لعموم العرب. عداوة استغلها غالبية الحكام العرب، ودفعوا اعلامهم الموجه الى تغذية هذا المفهوم وادامة بقاءه في العقول، ليكون نافعا في مجال تعبئة الجمهور واستغلاله بالضد من الجهات المعارضة للحكم، مما يساعد على استمرار البقاء في الحكم والسيطرة المطلقة على شؤون الحكم، وفي هذا المجال قام الاعلام العراقي آنذاك بمحاولة تكوين أقتران شرطي بين اسرائيل العدو الفعلي والبارزانيين العدو المصطنع بهدف تكوين صورة مشتركة لعدو مشترك يتعمم فيها الكره الموجود عند العرب للاسرائيليين على الكورد الموجودين في العراق وقادتهم البارزانيين على وجه الخصوص.

---

(1) . كتاب مديرية الامن العامة 3428 في 1989/3/29، مصدر سابق.

(2) . البارزاني (2006) البارزاني وشهادة التاريخ، ترجمة وتحقيق، باقي نازي وعبدي حاجي، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

ب. التوجيه المقنن للجهد الادبي والاكاديمي. ان الحكومة العراقية لتلك الفترة الزمنية والفترات التي سبقتها، كانت قد أمتلكت وسائل اعلام ضخمة، والى جانبها أمتلكت قدرة للتأثير على الكتاب والادباء والفنانيين من خلال المال الذي تمنحه بسخاء لمن يكتب لها، ويؤيد طروحاتها، ويسير على نهجها في مهاجمة من تحددهم أعدائها، وأمتلكت كذلك أجهزة امنية قادرة على ترويع واخافة المجتمع، حتى أصبح البعض يكتب تورية، والبعض يؤلف طمعا، والبعض الآخر ينشر خوفا من العقاب[1]. قدرة أستغلت بشكل كبير من قبل صدام حسين الموجه الفعلي لوزير الاعلام، الذي يقوم بدوره في اخراج التوجيهات أوامر الى الكتاب، لان يكتبوا بالاتجاه المطلوب، حتى يظهر في اليوم التالي مثلا، أنتقاد في هذه الصحيفة للبارزانيين، وفي صحيفة أخرى شتم لهم، وفي الثالثة بحث محور عن أرتباطاتهم الاجنبية، وفي الرابعة استهداف لقادتهم، وهكذا توحد المادة المطلوب ايصالها مقننة الى العقل المتلقي، في مرحلة زمنية وظروف أمنية اجتماعية لم يكن متاحا للعراقين الاطلاع على غيرها من مصادر حيادية، عندها وبالتكرار تتكون أفكار تصب في تحديد الكورد والبارزانيين عدوا للدولة.

ج. دفع الجهد العسكري والامني الميداني. ان عنصرية وعدائية البعثيين وحكومتهم انعكست على طبيعة تعاملهم مع الخصوم، فيجد المتتبع لاساليبهم أن الاوصاف التي يصفون بها خصومهم وأعدائهم تنحو باستمرار منحى مبتذلا، لغاية قوامها التقليل من قيمة الخصم المقابل لهم في الساحة، واعلاء شأنهم كطرف مقابل، من هذا نرى أن التوجيهات التي تصدر الى القوات العسكرية والامنية في ساحة مقاتلة الكورد آنذاك تؤكد على مفرادت أستخدام القوة والابادة والتدمير، وتوسم الكورد بينهم البارزانيون بالاعداء، العصاة، الخارجين عن القانون، المتعاونون مع الاجنبي، الجواسيس، العملاء ... الخ من أوصاف تم الاعتياد عليها في التعامل الشفوي المباشر وفي المخاطبات الرسمية،[2] بين الدوائر والمؤسسات العسكرية والامنية، تصب جميعها في مجرى التحديد القائم للكورد والبارزانيين مجموعة عدوة، لابد من تدميرها وابادتها جماعيا.

المطلب الثاني :التجميع و الاعتقال.

شهدت فترات القتال بين القوات الحكومية وقوات البيشمركة الكوردية، سياقات تعامل عسكرية، أمنية، ادارية متبعة تكاد أن تكون متشابهة طوال الوقت وفي جميع صفحات القتال[3]، فعند الهجوم عسكريا على منطقة مستهدفة، يجري تجميع المتبقين من المدنيين الذين لم تساعد الظروف على مغادرتهم ساحة القتال، يعزلون ويصنفون على أساس العمر والمعلومات الميسورة التي على أساسها يتم فرز من يشك بتعاونهم مع البيشمركة والحركة الوطنية الكوردية عن الناس العاديين، كذلك عزل الشباب عن كبار السن، وهي أعمال أصبحت بحكم التكرار روتينية، تنفذها القوات الحكومية الهاجمة، ويدرك طبيعتها السكان الكورد المحليون، نفذتها بشكل واضح في حملة تسفير

---

(1) Marks. I.M (1987) Fears, Phobias, and Rituals, Newyork , Oxford University

(2) . كتاب جهاز المخابرات العدد 4439 في 1987/8/23.

(3) Edward Willett . War and conflit in the middle East, The Iran-Iraq War, Reason Group Publishing , 2004.

الكورد الفيليين، قبل واثناء الحرب العراقية الايرانية، 1980-1988، عندما فتحت معسكرات اعتقال خاصة في معسكر الرشيد وسجن أبو غريب والكوت وديالى لتجميع الكورد الفيليين، قبل الخطوة الاخيرة لتسفيرهم الى ايران، أنجزت فيها اجراءات التصنيف الى عوائل وأفراد، وتم فيها التحقيق الامني، لتثبيت درجات العداء واحتمالات الاستغلال لاغراض العمالة، وتثبيت الممتلكات لاغراض المصادرة، وعزل الشباب للحيلولة دون تطوعهم للقتال الى جانب الايرانيين بعد وصولهم الى هناك[1]. ونفذتها أيضا بشكل صريح ابان حملة الانفال عام 1988، التي شهدت اكبر عمليات تجميع واعتقال، في تاريخ الصراع الكوردي الحكومي، بعد ان تسببت القسوة في استخدام السلاح التقليدي والكيمياوي، بترك السكان لقراهم التي دمرت تماما، بعدها جرى تجميعهم في مخيمات خاصة، ونقل بعضهم الى وسط وجنوب العراق، وبعضهم الآخر وزعوا على مناطق أخرى من كوردستان بعيدة عن أماكنهم المؤنفلة[2].

ان هذه المرحلة من التدمير المنظم للكورد كانت واضحة في ابادة البارزانيين، خاصة في فترة العشر سنوات التي شملتها الدراسة، وبالتحديد عام 1983 عندما تم تجميع البارزانيين تنفيذا لاوامر أصدرها مدير الامن العام الدكتور فاضل البراك، ونفذتها ميدانيا قوة أمنية مشتركة من مديرية امن اربيل ومديرية امن منطقة الحكم الذاتي، مع قوات طوارء المحافظة وبالتنسيق مع قوات الحرس الجمهوري[3] التي أخذت على عاتقها تطويق المنطقة وعزلها عن المناطق الاخرى، لتعطي المجال والوقت الكافي لتنفيذ عملية التجميع والاعتقال التي تمت على مرحلتين شملت:

الاولى: مجمعات القدس والقادسية وقوشته به القريبة من اربيل.

الثانية: مجمعات حرير وديانا وميركة سور.

ان التجميع الخاص للبارزانيين عملية رافقتها اجراءات اعتقال لجميع الرجال الموجودين من عمر 10 سنوات الى 90 سنة ومن ثم وضعهم في حافلات خاصة، نقلتهم الى بغداد، ومنها الى أماكن الاعتقال المؤقت قبل تنفيذ ابادتهم جماعيا.

المطلب الثالث :التغييب والإبادة.

بعد انجاز المرحلة الثانية التجميع، والاعتقال في العملية المذكورة، تم عزل ثمانية آلاف رجل بارزاني في حافلات نقل عسكرية، باشراف مفارز من مديرية الامن العامة، نقلتهم الى بغداد

---

(1) نجم سلمان مهدي الفيلي (2009) الفيليون، دار ئارس للطباعة والنشر، أربيل.

(2) الجينوسايد في العراق وحملات الأنفال ضد الكورد: اعداد مراقبة حقوق الأنسان، ترجمة سيامن مفتي زادة. الطبعة الأولى لسليمانية 1999.

(3) كتاب مديرية الامن العامة العدد 13654 في 1990/3/24، الموجه الى ديوان الرئاسة، والذي يوضح عملية اعدام البارزانيين.

ومنها الى محافظة المثنى، منطقة البصية، ونقرة السلمان، غيبتهم هناك[1]. ويبدو من سياقات التنفيذ ان نية التغييب كانت مبيتة، والاوامر بصدده كانت صادرة مسبقا، مؤشراتها:

آ. ايكال تنفيذ مراحل ابادة البارزانيين ما بعد مرحلة التحديد "التجميع" وما تخللها من اعتقال وعزل ونقل ومن ثم التغييب الى مديرية الامن العامة وليس الى الجيش العراقي، المسؤول تعبويا عن المنطقة التي يقاتل هو فيها ويقود كل فعاليات القتال.

ب. الاستعانة بالحرس الجمهوري، لتقديم العون في تطويق المجمعات المستهدفة، لمنع أي تدخل قد يسهم في افشال التنفيذ، ولم تستعن الحكومة بالجيش التقليدي لتنفيذ المهمة في ساحة حركاته العسكرية، علما أن القيادة العامة أعتادت في المواقف المهمة التي يوجه بصددها الرئيس، ايكال تنفيذها الى الحرس الجمهوري.

ج. احاطة العملية ومراحلها الثلاثة بسرية تامة، مأخوذا بالحسبان المسبق قدرة الامن العامة على حفظ اسرار التنفيذ لمثل هكذا عمليات حساسة، وبما يفوق قدرة الجيش بمراحل.

د. ان عملية التغييب، أستهدفت فقط الرجال بعمر الانجاب، القادرين بدنيا على القتال، استهداف يؤمن غاية التدمير الموضوع مسبقا.

ه. ان طريقة الاعدام التي تمت في البصية حيث العثور على المقبرة الجماعية، وضحاياها بملابسهم الخاصة وزيهم البارزاني، معدومين في المكان التي حفرت فيه حفرة لدفنهم فيها جماعيا، تؤشر وجود تهيئة مسبقة، استعدت لها ونفذتها مديرية الامن العامة، خاصة وان وقائعها تشبه تماما تلك الوقائع التي نفذتها هذه المديرية مع باقي العراقيين من غير البارزانيين، أي المعارضين لنظام الحكم، والهاربين من حروبه، حيث التوجه الى مناطق نائية، والقيام بحفر حفر كبيرة بوسائل حفر ميكانيكية "شفلات" يعدم فيها الضحايا أو يوضعون أحياء، ثم تطمر الحفرة بمن فيها لمحو اية معالم قد تشير اليها[2].

الاستناجات

ان المراحل الثلاث المذكورة قد تمت بشكل تام وأحترافي في عملية ابادة البارزانيين، الذين أُستُهدفوا بشكل واضح من قبل الحكومة المركزية في بغداد، ومن خلالها يمكن استنتاج الآتي:

1. ان وقائع الجريمة وحيثياتها مس مباشر بالبارزانيين كجنس بشري، الامر الذي يجعلها من الجرائم الدولية الماسة بالجنس البشري، لما أنطوت عليه من استهداف لحياتهم جماعة كوردية معرفة، ولحريتهم أثناء عمليات أعتقالهم، وحقوقهم الانسانية والوطنية، وهي جريمة تمت بأمر الحكومة التي حدد البارزانيون هدفا للتدمير، واستخدمت معهم كل وسائل التقييد والتعذيب والتنكيل، والاضطهاد والتمييز والابعاد والاحتجاز والتغييب، الامر الذي تعد على أساسه الجريمة

(1) صفحات مأساوية من الابادة الجماعية للكورد في كوردستان العراق، أياد كاكه يس، صوت الآخر، العدد 338- 2011/5/11.

(2) . ندوة لدعم ملف المقابر الجماعية في العراق 2011/3/29، مركزالعراق الجديد للاعلام والدراسات، النجف الاشرف.

التي ارتكبت بحقهم، جريمة ضد الانسانية، على وفق المادة 18 من مشروع مدونة الجرائم ضد أمن وسلامة البشرية لعام1996 .[1]

2. لقد غيب الرجال البارزانيون، في جريمة ابادة جماعية ارتكبتها الحكومة في بغداد، ويتبين أن تغييبهم كان مقصودا لغايتين أساسيتين:
آ. الحيلولة دون مد الحركة الوطنية الكوردية بالرجال، أملا في تحجيم الحركة والقضاء عليها عسكريا.
ب. تغييب الرجال في مسعى منظم لقطع النسل البارزاني.
3. ان جميع الحملات العسكرية التي أستهدفت البارزانيين، غايتها ابادتهم وجعل منطقتهم غير صالحة لسكنهم كما ورد آنفا، وهذا يتطلب بطبيعة الحال استخدام القوة المفرطة معهم وهم سكان مدنيون، لكن الاعمال العسكرية وعلى الرغم من شدة التدمير الحاصل عند التنفيذ، ونظرا الى طبيعة الارض الجبلية التي تساعد على تأمين قدرا من الحماية والاختباء، اصبح من غير الممكن تأمين غاية الابادة التامة لهؤلاء المستهدفين أي البارزانيين، عليه نفذت الحكومة مع جريمة الابادة هذه جريمة ابادة أخرى مكملة، قوامها ترحيل من تبقى منهم على قيد الحياة عن المنطقة، وعملية الترحيل هذه اختلفت من حالة الى أخرى تبعا للظروف والمواقف الامنية والعسكرية السائدة، اذ جرى تجميعهم أولا لاغراض الاسكان القسري في مجمعات سكنية داخل كوردستان، محروسة جيدا، ومسيطر عليها أمنيا، ينقلون بعد اجراء عمليات الاحصاء والتوثيق الى المجمعات المقصودة، تحت حراسة مشددة من القوات العسكرية. ليرحلون فيما بعد خارج كوردستان الى مناطق مختارة في وسط وجنوب العراق.
4. ان مرحلة التجميع والاعتقال للبارزانيين قد أمتازت بالقسوة المفرطة بالنسبة الى الرجال الذين يجبرون على البقاء في العراء ضمن منطقة التجمع لفترة تمتد الى عدة أيام وربما عدة أسابيع احيانا[2]، لحين القرار على المكان الجديد للايداع أو التغييب، وتهيئة متطلبات الامن والسيطرة عليه، يصاحبها أعمال ضرب وتجويع واهمال واذلال وتجريح، وايذاء تتطور شدته أحيانا لتصل الى مستوى الاغتيال والقتل الآني. وكذلك بالقسوة الشديدة على النساء البارزانيات، اذ وعندما تفرغ المجمعات من الرجال، وتقطع عنها الخدمات، وتمنع المساعدات، تضطر النسوة الى أخذ دور رب الاسرة بالاضافة الى أدوارهن في التربية وادارة المنازل، فيتوجهن الى العمل البدني طوال النهار لاعالة من تبقى من أفراد العائلة، والسهر ليلا لاغراض الحراسة المباشرة للبيوت، وأخذن الدور الاجتماعي للرجال في التعامل مع بعض متطلبات الحياة الاجتماعية، بينها القيام بأعمال حفر قبور موتاهم قريبا من السكن، واتمام مراسم الدفن، وتلقي العزاء.[3]

---

(1) . مشروع مدونة الجرائم ضد أمن وسلامة البشرية لعام1996 .
(2) . عبد الرحمن ملا حبيب أبو بكر، عشيرة بارزان، مصدر سابق.
(3) شهادة 38 شاهدا في الدعوة الخاصة بارتكاب جريمة الابادة الجماعية للبارزانيين التي نظرت بها المحكمة الجنائية العراقية العليا في جلستها الاولى بتاريخ 2009/3/2، برئاسة القاضي رؤوف رشيد، وفق المادة (11) الفقرات (أ ، ب ، ج ، د) بدلالة المادة (15) من قانون محكمة الجنايات العراقية العليا رقم (10) لعام (2005) ، وكذلك المادة (406) من قانون العقوبات رقم (111) لعام 1969.

الفصل الثالث
جريمة الابادة الجماعية في حملة الانفال

المبحث الاول: الانفال:أصل التسمية وأبعاد الوصف الميداني للحملة.

المبحث الثاني:خطط الجريمة ومراحل تنفيذها.

المبحث الثالث: أدلة ارتكاب الجريمة .

المبحث الرابع: التكييف القانوني، لوقائع الانفال كجريمة ابادة جماعية.

المبحث الاول

الانفال: أصل التسمية وأبعاد الوصف الميداني للحملة

الانفال لغة :

النَّفَلُ في اللغة العربية، تعني الغنيمة والهبة، وجمع النفل، أنفال، فعندما يقال نفّل القائد الجُنْدَ، تعني أنه جعل لهم ما غنموا، وقد جاء هذا المعنى في الآية الكريمة (يسألونك عن الأنْفَالِ قل الأنْفَالُ لله والرسول فأتقوا الله واصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين)[1] . أي يسألون عن الغنائم. وهي الآية التي نزلت في واقعة بدر، اذ عندما رأى النبي محمد (ص) قلة المسلمين المقاتلين بالمقارنة مع الكفار وتلمس عزوف عن القتال، قال: من قتل قتيلا فله كذا، ومن اسر اسيرا فله كذا، ولما أنتهت المعركة بانتصار المسلمين، وحصول بعض الاستفسارات عن الغنائم نزلت تلك الآية الكريمة، بايكال القرار في موضوعها الى الرسول (ص) يصنع بها ما يشاء حسب ما تقتضيه الحكمة الالهية[2].

وجاء النّفل بمعنى الزيادة وسميت صلاة التطوع في الاسلام نافلة، لانها زيادة اجر للمصلي على ما يكتسبه من أجر الفرض الذي يؤديه. وعلى هذا أقترنت الكلمة بهذا المعنى وجرى استخدامها في الاطار الديني أكثر من الحياة العامة تعبيرا عن ما يفعله الانسان، مما لا يجب عليه، أكدته الآية القرآنية، التي جاء فيها (فتهجد به نافِلَةً لك)[3] .

ان المعنيين المذكورين يشيران الى أن الانفال بمعناها اللغوي العام تعني الغنائم، تعبيرا عن هبة الله سبحانه للمقاتلين الذين حققوا بخروجهم هدف القتال، فزادهم الله خيرا وكافأهم بأن وهبهم هذه الغنائم التي حصلوا عليها، زيادة في الأجر.

الانفال شرعاً :

---

(1) الانفال\ 8 .
(2) لسان العرب 14\146 .
(3) الاسراء\17

ذُكرت الانفال في القرآن الكريم مرتين، في الآية الاولى في (سورة الانفال)، المذكورة في أعلاه، تعبيرا عن ما يتعلق بالغنائم، زيادات يزيدها الامام الى بعض الجيش او جميعهم اما من سهم على حقوقهم من القسمة، واما من وصل اليه بالنفل، او بعض اسبابه ترغيبا له وتحريضا لمن معه من جيشه على ما فيه صلاحهم وصلاح المسلمين او صلاح احد الفريقين، وقد يدخل في ما غلب عليه الجيش بقهر. ومع هذا فقد أختلف العلماء المسلمين في مجال الانفال، لفظ فيه تشريع وتوجيه: تشريع لتثبيت الغرض من الخروج للقتال.

وتوجيه لمشاعر المسلمين، لكي يسارعوا في تحقيق غاية الانسان في الارض، وبذل ما في الوسع، دون الاهتمام بمغنم قريب او عرض زائل، فاذا ما فعلوا ذلك، لا ضير من أن يحصلوا على بعض الثواب في الدنيا، زيادة على اجرهم المقدر لهم في الآخرة.

ان معنى الانفال في القرآن يؤكد، انه قد جاء في سياق تعداد الله سبحانه لوسائل النصر والحكمة في الخروج الى القتال، والمنن التي امتن بها على المسلمين. وبصددها يؤكد الفقهاء أن ما ورد عن الانفال منهج قرآني لمواجهة الواقع الفعلي بالاحكام المنظمة له، اذ أن هناك غنائم، ومحاربين، وهناك بشر بطباع خاصة، وهناك ضمائر فاسدة، لابد ان يوجد فيها منهج لتفصيل كيفية توزيع الغنائم كما جاءت في قوله تعالى: (واعلموا انما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم امنتم بالله وما انزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير)[1]. بقصد التأكيد على أهمية الجهاد كهدف وليس الغنائم كغاية.

تسمية عمليات الابادة بالأنفال :

شهدت الفترة الاخيرة من الحرب مع ايران توجها حكوميا للتدين الظاهري، حتى قام حزب البعث الحاكم بعد أنتهائها بقليل، بحملة أسماها الحملة الايمانية لتعزيز هذا التوجه في العقل العراقي المحبط. عند تناول موضوعها بالتحليل، يتبين:

1. ان التوجه الديني وبعض فعالياته القائمة في المجتمع بتوجيه من السلطة لا تتجانس وفكر حزب البعث العلماني، ولا تنسجم وطبيعة صدام حسين غير المتدينة[2].

2. ان صدام الذي دعا الى الحملة، وقادها شخصيا، لم تكن دعوته هذه ايماناً بالمنهج الاسلامي كسبيل للاصلاح والتطوير، بل جاءت نتيجة ادراكه لاتجاهات الشارع الاسلامي خاصة العربي والعراقي نحو التدين، نتيجة لحالة اليأس والاحباط والفشل التي يعاني منها الانسان المسلم في غالبية منطقته، التي تفرض على شبابهم العاجزين عن ايجاد الحل عمليا، التوجه الى الله سبحانه، طلبا للحل وتهدءة للنفوس.[3]

---

(1). الانفال 8.

(2). حسن جويني، صدام حسن اختار الاحتماء بالاسلام من التطرف، ميدل ايست أونلاين، 2002/12/12.

(3). رشيد الخيون (2011) مئة عام من الاسلام السياسي في العراق، مركز المسبار للدراسات والبحوث،

3. لقد حاول صدام بعد ادراكه هذا الواقع الجديد، الاستفادة من مده الجارف، وذلك بركوب موجته والاستمرار بمحاولة حرفه أو توجيهه الى صالحه ونظام حكمه الذي يواجه ظروفا قاسية ومعارضة حقيقية، لمرحلة ما بعد الحرب العراقية الايرانية.

ان معطيات التحليل أعلاه تؤشر أن صدام قد أطلق لفظ الانفال أو سمى حملته لابادة الكورد جماعيا بالانفال، وخصها بالصفة الدينية أو غلفها بغلاف ديني، تماشيا والتوجه الديني المذكور في الشارع، رغبة منه في تحقيق غايات لا علاقة لها بالدين الاسلامي ولا بموجة التدين العارمة في الشارع الاسلامي، بل بأمور أخرى بينها:

1. سعي منه الى الحصول على تأييد الشارع العراقي المتجه دينيا الى حملته العسكرية في ابادة الكورد فوق أرضهم، أو قدر من اللامبالات بشأن ما يحصل من جرائم ضدهم على أقل تقدير.

2. تأمين دافعية قتالية عالية لمنتسبيه من أفراد القوات المسلحة، بالتأسيس على المعنى الديني للانفال في العقل الاسلامي، فصاغ بياناته العسكرية التي تصدرها القيادة العامة آنذاك، بصيغ دينية تسبق موضوعاتها المهمة آيات قرآنية تؤكد نصر المؤمنيين المقاتلين.

3. ان من غير المستبعد تفكير صدام بتفاصيل معنى الانفال قبل القرار على اطلاقها تسمية لعمليته العسكرية، في محاولة جادة للاستفادة من وقعها في الفكر الديني الاسلامي لصالح دعم عمليته التدميرية من زاويتين:

آ. قبولها نفسيا.

ب. حسن تنفيذها ميدانيا.

4. ان المعنى الديني للانفال الذي أقترن بالتوزيع المقنن للغنائم على المقاتلين المسلمين[1]، أراد صدام استغلاله لتكوين نوع من التفكير المسبق للمقاتلين يتمحور حول التحصيل النفعي المادي من تنفيذ العملية، اذا ما تم الاخذ بالاعتبار سلوك صدام في حروبه، القائم على منح المقاتلين مكارم، "هبات" كمكافئة على أدائهم القتالي الذي يقرنه بالنصر دائما. تفكير ايحائي يريد منه خلق صور فكرية تأملية للمكافئة تدفع المقاتل الى بذل جهد اضافي لتحسين الاداء، وبما يزيد من حجم التدمير المخطط له.

5. ان اعطاء صفة دينية لقتال دنيوي تدميري غير مشروع يأتي محاولة منظمة لادخال الرعب في الخصم "الكورد" وحرمانهم من الامن والاستقرار في موطنهم. محاولات جاءت ضمن خطط الحرب النفسية التي أدارتها الجهات المعنية الحكومية ضد الكورد في ميدان القتال.

6. قاتل المسلمون الاوائل في ظروف صعبة، وشاع تنفيل أموال العدو بينهم ، لجلب مزيد منهم الى صفوف الجيش الاسلامي، وزيادة دافعية منتسبيه[2]، وهذا ما اراده صدام من التسمية وحاول السير على نهجه، بالاضافة الى سعيه في تكوين مبرر مسبق لعمليات الهدم والتدمير والمصادرة والفرهود المنوي تنفيذها ابادة لقومية

---

(1) . مهدي رزق الله أحمد (ب ت) السيرة النبوية في ضوء المصادر الاصلية، الرياض.
(2) نور اليقين في سيرة سيد المرسلين.

كوردية، حسبها عدوا، وحسب نفسه وليا لامر المسلمين له الحق بتنفيل أموالهم على المقاتلين، الصيغة التي كانت شائعة في قتال المسلمين الاوائل.[1]

6. تكوين صيغة اقتران شرطي لمعاني الخيانة والغدر التي حذر منها الرسول (ص) المسلمين حتى مع العدو[2]، والتي أسس عليها في بعض غزاوته لبني القينقاع وبني النضير وأنفلتهم بين خصوم غدروا، وبين هم بالغدر والخيانة التي أعتاد صدام وأجهزته اطلاقها على الكورد وحركتهم الوطنية، لتكوين تبرير مسبق للتدمير.

التحرك الحكومي لتهية ساحة الجريمة :

ان وضع منطقة كوردستان العراق الجغرافي والسياسي جعلها جزءا من ساحة الحركات الواسعة للحرب العراقية الايرانية، وان التوجهات الدولية لتعديل ميزان القوى العسكري بين الطرفين المتحاربين في السنة الاخيرة للحرب "1988" الى صالح العراق بالقدر الذي يحدد نتيجتها، خسارة انتصار للطرفين، أشعر الحكومة العراقية بقدر من القوة، والثقة العالية بالنفس[3]، الامر الذي شجعها على تكليف قسم من قطعاتها المقاتلة بمهام داخلية بعيدا عن خط القتال الحدودي مع ايران، لتحقيق مكاسب عسكرية ونفسية على الارض، تنفعها في ادارة العراق لما بعد الحرب التي استشعرت نهايتها، وللتخلص من مشاعر الاحباط التي رافقتها طوال ثمان سنوات[4]، التي لم تستطع خلالها توجيه عقاب قاس الى الكورد والحركة الكوردية، بسبب ظروف القتال مع الايرانيين، بالاضافة الى عوامل نفسية في شخصية صدام حيث الشعور بالعظمة، والحاجة الى تغذية هذا الشعور بانتصارات عسكرية. دوافع وظروف سياسية دولية ومحلية ساعدت الحكومة على اتخاذ قرار ضرب الكورد ضربة ابادة جماعية قوية ضمن عملية واسعة حددت لها اسما ذات أبعاد دينية هو "الانفال".

سبق الاصرار في ارتكاب الجريمة :

ادركت الحكومة أو بالحقيقة أدرك صدام حسين سنوح الفرصة، الى تحرك عسكري داخلي في المنطقة الكوردية، فوجه أوامره الى القيادة العامة للقوات المسلحة بتخصيص قطعات مناسبة للمهمة القادمة، فكانت الحصيلة قوة قتال ضخمة قوامها:

الفيلق الأول(قيادة قوات الرشيد). مقر قيادته الرئيسي في كركوك.

---

(1) العبيدي، عبد العزيز بن راشد(1994) من معارك المسلمين في رمضان، مكتبة العبيكان، الرياض.

(2) عبد الملك بن هشام: السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وآخرين.

(3) .Cameron R. Hume، The United Nations، Iran، and Iraq: how peacemaking changed، An Institute for the Study of Diplomacy، Indiana University Press، 1994.

(4). أبو غزالة، عبد الحليم (1993) الحرب العراقية الايرانية 1980-1988، القاهرة.

الفيلق الثاني (قيادة قوات يرموك). مقر قيادته في منصورية الجبل.

الفيلق الخامس(قيادة قوات عمورية). ومقر قيادته الرئيسي في أربيل.

ان القيادة العامة وعندما أصدرت أومر حركات الى الفيالق المذكورة والقوة الجوية، وطيران الجيش للتهيؤ، تحركت بتوجهات نفسية داخلية وخارجية للتضليل، وتهيئة الاجواء الى تحقيق الابادة وحصر ردود الفعل الخارجية على وجه التحديد بأقل ما يمكن من التأثير على وضعها السياسي الدولي، والتضليل من جانبها أرتكز على جانبين:

1. حشد الجهد الاعلامي الحكومي، لتهيئة أجواء نفسية داخلية مناسبة لقبول ضرب الكورد، وأجواء خارجية، لعدم الاعتراض على ضربهم.

2. المناورة الداخلية ضمن الساحة الكوردية، لتقليل حجم المقاومة، وشق الصف الكوردي، وعزل الشعب عن حركته الوطنية، مناورة وبالاضافة الى الجهد الاعلامي والسياسي المبذول في مجالها، فقد أصدرت الحكومة عفوا عاما عن أبناء المنطقة المتعاونين مع الحركات المقاتلة المناوئة لها، والهاربين من الخدمة العسكرية، بقرار واضح، وصريح من مجلس قيادة الثورة، السلطة الأعلى في البلد، وبتوقيع صدام حسين القائد العام للقوات المسلحة رئيس الجمهورية.[1]

ان العفو الصادر، كان مدروسا بدقة وقد سخرت لتسويقه وسائل الإعلام الحكومي، والتنظيم الحزبي، والجهد الاستخباري، التي عملت جميعها بتنسيق محكم من أجل تكوين أعتقاد بين الكورد عن جدية الحكومة في تنفيذ بنود العفو، ونيتها الصافية في فتح صفحة جديدة للتعامل مع الكورد مواطنين عراقيين، مثل غيرهم من أبناء العراق. لكن دوافعها الحقيقية مختلفة تماما حيث التضليل لتأمين غايات مختلفة تماما بينها:

1. سحب الشباب الكورد من الاعمار القادرة على حمل السلاح، باتجاه مصيدة الحجز، والعزل ومن ثم الحيلولة دون الاشتراك في أعمال القتال دفاعا عن المنطقة، وقد تم تنفيذ الغاية بشكل دقيق، اذ شكلت لجان من الحزب والامن والاستخبارات في مراكز التسليم، للتحقيق في مدى أنطباق بنود العفو على كل شخص يصل المركز، ولهذه اللجان صلاحية اعتقال من تراه ضمن التصنيف المطلوب عزله واحتجازه، وبتوجهات لا علاقة لها بالعفو.[2]

2. اضعاف الحركة الوطنية الكوردية، وقدرتها القتالية، وذلك بسد منفذ من منافذ التطوع الى صفوفها، هي في أحوج ما يمكن اليه عند أشتداد القتال.

3. تصفية الشباب الكوردي أي التخلص منهم عنصرا فاعلا في العمل والقتال، وقد تم هذا بطريقة مدروسة، مع سبق الاصرار، اذ وبعد أنتهاء فترة العفو المحدد مباشرة، أصدرت الحكومة العراقية أوامرها الى

---

(1). قرار مجلس قيادة الثورة الرقم .....في .....

(2)Genocide in Iraq: The Anfal Campaign Against the Kurds. A Middle East Watch Report: Human Rights Watch، New York،1993.

المسؤولين الميدانيين في مراكز التسليم، والحجز لإعدام (1800) شاب صنفتهم اللجان المذكورة، على انهم يشكلون خطرا، وقد تم التنفيذ يوم (21) كانون الأول من العام (1988). [1]

ان الدوافع المذكورة تؤكد نوايا وسبق اصرار مسبق لدى الحكومة في ارتكاب جريمة ابادة جماعية ضد الكورد، وقد هيأت الساحة لارتكابها عسكريا، بحشد ثلاث فيالق، وأمنيا باستنفار أجهزتها الاستخبارية والامنية، وتقديم كل الدعم اللازم لانجاح مهامها، واعلاميا بتكثيف حملاتها الدعائية والتضليلية، بفترة سبقت تنفيذ الجريمة.[2]

ان وقائع الحملة تؤكد وجود قصد خاص (القصد الجرمي الخاص) مسبق باهلاك الكورد اذ أن الاستهداف شملهم فقط، وانه لم يقتصر على المقاتلين البيشمركة بل وتعمم على الاهالي المدنيين، في القرى المنتشرة بالمنطقة المستهدفة، وباستخدام كافة الاسلحة بينها الكيمياوية المحرمة دوليا. كما ان احتجاز المعتقلين الذي تم في أماكن محددة مسبقا، يعزز وجود هذا القصد، بارتكاب أفعال تنطبق عليها أحكام المادة(2) من اتفاقية منع جرئمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها. ويعززه كذلك التنسيق الحاصل بين القيادات العسكرية والاجهزة الاستخبارية ومكتب تنظيم الشمال، يضاف اليها وجود كتائب هندسة عسكرية الحقت بالقوات المقاتلة، لغرض التدمير بوسائل فنية[3].

التحرك الكوردي

ان الوضع الكوردي بوجه عام، لم يكن وضعا واحدا، مسيطرا عليه من جهة واحدة، كما هو الحال بالنسبة الى الجانب الحكومي، فنظرة التحليل والاستقصاء لتلك المرحلة الزمنية من تاريخ الكورد والعراق تبين أن هناك عدة أوضاع، يساعد القاء الضوء عليها في فهم مقدار التدمير الحاصل للجانب الكوردي في عملية الانفال، والاوضاع السائدة في الفترة التي سبقت ارتكاب الجريمة وأثنائها كانت هي:

1. **الوضع الشعبي**

الكورد الذين يعيشون داخل المدن الكوردية، والمقيمون منهم في الريف الكوردي، وأولئك المتواجدين في باقي مدن العراق كانوا يشعر غالبيتهم بالقلق و نوع من العزلة عن العراق والعراقيين، أذ ينظرون الى أنفسهم أنهم مستهدفون ملاحقون على الدوام من قبل الحكومة واجهزتها الامنية والعسكرية، مشكوك بولائهم الى الدولة العراقية، مواطنون درجة ثانية، وتنظر اليهم الحكومة وأجهزتها نظرة دونية عنصرية، تتهمهم بالسعي الى الانفصال، وعدم الولاء للوطن. مشاعر أو نظرات متبادلة بين حاكم ومحكوم أنتجت وضعا شعبيا قلقاً لعموم الكورد، هم فيه الجهة الاضعف، يحاولون الابتعاد عن

---

(1). Genocide in Iraq، مصدر سابق

(2) . جريمة الانفال من الجرائم الموجهة ضد الانسانية، رياض العطار، الحوار المتمدن، العدد 1642 في 2006/8/14.

(3) لقاء مع العميد المهندس رحاب عبدالقادر ،ضابط هندسة آلية كهربائية في مقر فيلق الخامس خلال عمليات الانفال، أربيل ، كانون الأول 2010 .

التماس بالدولة، تفاديا لشر أجهزتها الساعية على الدوام الى اذلالهم وحصرهم والسيطرة عليهم وتسخيرهم بالاتجاه الذي تريد.[1]

2. الوضع السياسي

ان الوضع السياسي للعراق في تلك الحقبة الزمنية، وأسلوب أدارة الدولة العراقية، وظروف كوردستان المحلية والاقليمية حتمت وجود وضع سياسي كوردي، فيه النخبة تقود الجهد السياسي الساعي الى الحصول على الحقوق القومية للشعب الكوردي، وهي نفسها التي تقود الجهد القتالي"البيشمركة" الساعي الى الدفاع عن الكورد والضغط على الحكومة باتجاه الاستجابة الى مطالب السياسة في تحقيق الاهداف الوطنية الكوردية، وحتمت السياسة الدولية ومصالح الكبار في أن تكون الحركة الكوردية علاقات أقليمية ودولية، تعينها على الصمود بوجه الحكومة دون أن تمكنها من تأمين كافة الحقوق القومية. وضع أبقى الكفتين المتصارعتين "الحكومة والحركة الكوردية" في وضع قتالي سياسي مضطرب، لا يساعد أي من الطرفين على حسم الموقف في ساحة القتال وأن كبد خصمه خسائر كبيرة، وأبقى العامل الدولي ورقة يمكن استخدامها والتلويح باستخدامها في الوقت المطلوب. [2]

3. الوضع الامني

أن للحكومة المركزية في كوردستان قبل الحملة وأثنائها قوات ضخمة بلغت ثلاث فيالق عسكرية، وأحتياط من الحرس الجمهوري، تساندها تعبويا قواعد كركوك والموصل الجوية، واستراتيجيا قاعدة البكر الجوية، وتدعمها ميدانيا أجنحة طيران الجيش "السمتيات" في أربيل والسليمانية والموصل. ولها جهد أستخباري يتكون من منظومتي استخبارات "المنطقة الشمالية، المنطقة الشرقة" ومديرية مخابرات الحكم الذاتي، وهيئة ركن استخبارات في كل فيلق وفرقة. ولها جهد أمني يتكون من مديرية أمن منطقة الحكم الذاتي و مديرية أمن في كل من أربيل والسليمانية و دهوك. جميعها تتمتع بخبرة تعامل جيدة، ولها أمكانيات غير محدودة، ومرجعية سياسية عسكرية قيادية واحدة، داعمة بلا حدود، ولها جميعا شبكة عملاء محليين وأفواج خفيفة من أفراد محليين تغطي المنطقة، وجميعها تتحرك في ساحة قتال مفتوحة دون أية قيود أو أعتبارات داخلية أو خارجية. أما الجانب الكوردي في ساحة القتال الامني، فيمتلك قوات بيشمركة يصل تعدادها الى 10000 آنذاك، لها قيادتان سياسيتان "الحزب الديمقراطي الكوردستاني، والاتحاد الوطني الكوردستاني" تتأزم المواقف بينهما أحيانا بالقدر الذي يضعف وحدة الجهد القتالي، تسليحهما السائد بنادق خفيفة "برنو، وكلاشينكوف" مع قليل من الرشاشات الخفيفة والمتوسطة ومدافع هاون وقاذفة ضد الدبابات (RBG7) وقليل جدا من مدافع مقاومة الطائرات تتمركز في مواقع ثابتة لا يمكن تحريكها. كفتين غير متكافئتين، يتفوق فيها الجانب الحكومي كثيرا على الجانب الكوردي، ووضع أمني وعسكري مختل أضعف القدرة على المناورة بالنسبة الى الكورد، ودفعهم الى القتال كرد فعل محتوم.[3]

4. الحال المعنوية

---

(1) . منذر الموصلي (2000) القضية الكردية في العراق، البعث والاكراد، دار المختار، مصر.

(2). عايدة العلي سري الدين(2000) المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، دار الاتفاق العربية، بيروت.

(3). لقاء مع السيد عزالدين برواري، قيادي في الحزب الديمقراطي الكوردستانيو كان مسؤولا عن قاطع كركوك خلال عمليات الانفال، أربيل ، تشرين الأول 2011 .

أختارت الحكومة لتنفيذ حملة الانفال وقتا مناسبا، كانت فيه القوات المسلحة العراقية قد حققت نجاحات ملموسة في جبهة القتال العراقية الايرانية، عدلت من ميزان قواها مع الايرانيين، وأكسبت المنتسبين معنويات تعتبر جيدة بالمقارنة مع الفترات السابقة التي خسرت فيها معارك مهمة، وخبرات قتال مناسبة، وتعلمت القتال تحت ستار قوي من النيران التمهيدية والساندة، يساعدها في احداث صدمة في جانب الخصم ورفع للمعنويات في جانبها، وتهيأت للقتال بروح الترقب للحصول على المكارم التي توحي القيادة بمنحها على ضوء النتائج الميدانية، ينفعها بزيادة الدافعية القتالية. وفوق هذا الاختيار حشدت للمحافظة على المعنويات وادامتها ميدانيا، جهدا اعلاميا واداريا ونفسيا ضخما. فتكون وضعا قتاليا فيه نوع من التحدي والاندفاع بمعنويات عالية.[1]

أما الجانب الكوردي، فقد دخل ساحة قتال، لا خيار له الا دخولها مدافعا، وقد أختيرت ملائمة لتحرك الدروع والمشاة، تسهل محاصرتها من بعيد، والتحكم بطرق الوصول اليها والخروج منها من بعيد ايضا، دخلها دون دعم واسناد، وبلا أمداد، في ظروف سكت فيها باقي العراقيين وكأن لا علاقة لهم بأمرها، وسكت العالم الخارجي، وكأن النافذين فيه يريدون حصولها. فتهيأ المقاتلون البيشمركة للقتال بروح المدافع عن الأرض، المتحدي لمن يأتي لغزو الارض، بمعنويات عالية. وضع بين طرفين حضرا من أجل القتال بمعنويات ودافعية عاليتين في ساحة محصورة، وقوة نار هائلة. تسببت في حصول دمار جماعي بمستويات كبيرة.[2]

---

(1) . أنفال .....

(2). لقاء مع السيد عزالدين برواري ،مصدر سابق.

المبحث الثاني

خطط الجريمة ومراحل تنفيذها

التحرك الميداني للتنفيذ

حددت القيادة العامة للقوات المسلحة، منطقتين هدفا لعملياتها أمتدت الاولى من كلار في ديالى جنوبا الى شرق طوزخورماتو في صلاح الدين امتدادا الى شرق طوبزاوة والدبس في كركوك ثم الى شقلاوة في اربيل شمالا لتمتد باتجاه الشرق حتى الحدود العراقية الايرانية، لتنزل باتجاه الجنوب الى رانيا فبحيرة دوكان شمال السليمانية وعربت في جنوبها الغربي نزولا الى غرب حلبجة ثم قه ره تو فكلار، مكونة ساحة عمليات على شكل مستطيل تزيد مساحته على نصف مساحة اقليم كوردستان. وشملت المنطقة الثانية شمال الموصل باتجاه مدينة دهوك صعودا الى زاخو لتتجه صوب الشرق ثم الى الجنوب الى خاتمة، لتشكل ساحة يقترب شكلها من نصف دائرة، وكما مبين في خارطة العمليات المبينة في أدناه:

ان الحكومة التي هيأت ساحة الحركات لتكون مناسبة الى تحقيق أكبر قدر ممكن من التدمير المادي والمعنوي للكورد، عززتها بتوجيهها لاخراج المنطقة من دائرة السكن والزراعة، اذ لم يكتف المسؤولون بقصف القرى أو هدمها بل وتسوية بعضها خاصة تلك التي تخرج منها مقاومة بالارض بحيث لا تترك اية معالم لها، صاحبها وكنتيجة للقصف المدفعي، احتراق بعض البساتين واتلاف أخرى نتيجة منع العودة اليها [1]. وأوكلت هذه المهام مع مهام قيادة العمليات العسكرية والامنية ميدانيا الى علي حسن المجيد، وخولته كافة الصلاحيات

(1) رؤوف كامل عقراوي(2002) الحملة على بادينان وأوضاع اللاجئين، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل.

الخاصة برئيس الدولة، القائد العام للقوات المسلحة، لاغراض التنفيذ[1]، شخصية كان أختيارها دقيقا وملائما لهكذا نوع من العمليات "الجرائم" لاعتبارت عدة بينها:

1- عسكريا : رئيس لجنة شؤون الشمال التي تشرف على العمليات العسكرية الداخلية بالضد من الكورد، يرتبط مباشرة برئيس الدولة، صدام حسين.

2- سياسيا: عضو قيادة قطرية، أمين سر مكتب تنظيم الشمال الذي تغطي مسؤوليته التنظيمية، المحافظات الكوردية، يرتبط بأمين سر القطر، صدام حسين.

3- أعتباريا: انه ضابط برتبة فريق أول ركن[2]، أقدم في التسلسل العسكري من رئيس أركان الجيش وقادة الفيالق، والفرق المعنيين بالعمل العسكري في المنطقة الكوردية وخارجها، وهو أبن عم الرئيس صدام حسين، يستطيع الوصول اليه والاتصال به في الوقت الذي يريد.

4. نفسيا: شخصيته، عدائية بشكل مفرط، لديه الرغبة قوية بالانتقام، وفي داخله خوف شديد من الاعلى صدام حسين، وتسلط أشد على الادنى أي كان.

لقد بدأ الشروع بالعمليات العسكرية الفعلية نهاية شباط (1988) توسعت بالتدريج لتكون تقدما شاملا بقطعات الفيلقين الاول والخامس على عدة محاور:

- محور قادر كرم.
- محور سورداش.
- محور رانية- قلعة دزة.

في حين اعطيت مسؤولية الهجوم على محور بهدينان الى الفيلق الخامس، وخصص للفيلق الثاني قاطع عمليات بسيط ضمن المنطقة.

ان الهدف العام للعملية هو أجتياح المنطقة من جمجمال ، وبازيان ، وقرة داغ ، دربندخان حتى حدود كلار والمناطق القريبة منها. بالاعتماد على المشاة، المدعوم بالدبابات وناقلات الاشخاص المدرعة، وباسناد مباشر من:

- طائرات القوة الجوية المقاتلة لاغراض التجريد والإسناد القريب.
- طيران الجيش، لاغراض الإسناد القريب، ومعالجة البيشمركة المدافعين، وضرب التجمعات البشرية التي يشك بوجود البيشمركة بينها، باستخدام الصواريخ الموجهة، والرشاشات.

---

[1] قرار مجلس قيادة الثورة الرقم (160) في 3/29/ 1987. الخاص بمنح الصلاحيات الرئيس الى علي حسن المجيد.

[2] علي حسن المجيد في الاصل ضابط صف ثم نائب ضابط في القوة الجوية العراقية قبل انقلاب عام 1968. منح رتبة فريق ركن ، أسوة ببعض أقرباء صدام حسين، بعد أنقلابه على البكر عام 1979. شغل عدة مناصب مهمة بينها وزير الدفاع. عرف عنه شدة القسوة في التعامل مع الغير بينهم الكورد، الذي استخدم السلاح الكيمياوي بالضد منهم، حكمت عليه المحكمة الجنائية العراقية الخاصة، بالاعدام لعدة جرائم ارتكبها بينها الابادة الجماعية في الانفال، ونفذ الحكم في 2010/1/25.

مراحل التنفيذ الميداني

أن تنفيذ خطة أجتياح وتدمير المنطقة الكوردية وان تمت بفترة زمنية متصلة، وبذات القوات العسكرية والامنية، وباشراف نفس القادة، الا أنها ولاغراض الحركات تكونت من ثمان مراحل سميت جميعها بالانفال الاولى، والثانية وهكذا الى الثامنة التي أنتهت بانتهائها العمليات العسكرية رسميا، وكما يأتي:

1. **الانفال الاولى (21\2\1988 – 18\3\1988):**

بدأت عمليات القصف المدفعي والجوي لاغراض التمهيد صباح (يوم 23 شباط 1988) ومن بعدها بساعات، وفي نفس اليوم شرعت قوات الفيلق الاول بالهجوم على مقرات الاتحاد الوطني الكوردستاني ونقاطه الدفاعية في سركلو وبركلو، واستمرت القطعات في قتالهها القريب وباسناد مدفعي كثيف، ودعم جوي شديد لثلاثة أسابيع متصلة، كانت مقاومة قوات البشمركة خلالها شديدة أيضا و، المنطقة التي شملت بهذه المرحلة كانت حوالي (1،154)كم2[1].

انها مرحلة تدمير وان أقتصرت المواجهة المباشرة فيها على المنطقة المؤشرة أعلاه، الا أن القصف المدفعي والجوي لاغراض التجريد، والتدمير، ومنع الهروب منها طلبا للنجاة، والحيلولة دون التسلل اليها لتقديم العون، شمل مناطق أخرى في محيط ساحتها القريبة.

2. **الانفال الثانية (23\3\1988-1\4\1988) :** بعد أن حققت القطعات الهاجمة نجاحا في اجتياح المنطقة المؤشرة في عمليات الانفال الاولى، أخذت القطعات فترة أيام لاعادة التنظيم وتعويض الخسائر، وتوزيع المهام الجديدة، وشرعت في (22) آذار بالهجوم على منطقة قرداغ، بازيان ودربندخان من محافظة السليمانية، واستمر القتال خلالها الى اليوم الاول من نيسان، وبهذا الصدد تجدر الاشارة الى ان الحكومة اختار توقيت هجومها هذا بشكل دقيق بعد يوم واحد من عيد النوروز الذي يحتفل فيه الكورد عيدا قوميا، لاحداث صدمة معنوية لدى المدافعين من البيشمركة، واحباط لدى باقي الكورد، تبعدهم جهد الامكان عن تقديم الدعم والاسناد[2].

لقد أستمر القتال في هذه المرحلة الى نهاية شهر آذار، أي لفترة زمنية أقل من تلك التي أستغرقتها الانفال الاولى، لكثرة الخسائر التي تكبدتها القوات المدافعة "البيشمركة" والاعباء التي تحملتها في عملية الاخلاء وتقديم العون الى بعض العوائل والافراد الذين أستطاعوا النجاح في الهروب من ساحة المعركة والتوجه صوب الحدود العراقية الايرانية. المنطقة التي شملت في هذه المرحلة كانت حوالي (1،484) كم2.

3. **الانفال الثالثة31\3\1988 الى 18\4\1988:** لقد تمركزت بعض قطعات الفيلق الاول في عموم المنطقة التي أحتلتها ودمرت كافة المقرات وأغلقت كافة المنافذ والطرق باتجاه الحدود العراقية الايرانية، وكونت مصدات عزل لساحة المعركة، وبما يساعد قطعات أخرى للفيلق من بدء هجومها لاجتياح منطقة كرميان شرق كركوك ثم كلار، باونور، كفري، دووز، سنكاو، قادر كرم، بتاريخ(7) نيسان، واستمرت لتغطي غالبية المنطقة الريفية من الاقليم، الى يوم (20) من نفس الشهر، لتسجل أنها المرحلة الاوسع والاكثر تأثيرا من بين

(1) انظر خارطة رقم (1) في ملحق الخرائط.
(2) انظر خارطة رقم (2) في ملحق الخرائط.

المراحل الاخرى، سواء بالنسبة الى مساحة المنطقة التي شملتها أو عدد الخسائر من الجانب الكوردي، قتلا في ساحة المعركة أو ترحيلا منها. حتى تبين فيما بعد أن الغاية الاساسية من هذه المرحلة هي جعل الريف الكوردي غير صالح للحياة، وبما يساعد الحكومة في السيطرة عليه وعلى الحركة الوطنية الكوردية ومن ثم اكمال خطط التعريب في المنطقة التي بدأتها من قبل.

ان هذه العملية العسكرية الواسعة، ذكرت بصددها بعض المصادر من أن حوالي(150) مائة وخمسين ألف من بين 182 مائة واثنان وثمانون ألف من الذين فقدوا ابان عمليات الانفال كانوا من هذه المنطقة التي شُملت بمرحلة الانفال الثالثة و مساحة المنطقة المشمولة كانت حوالي (3،273)كم2 .

4. **الانفال الرابعة20 \4\1988 الى 5\5\1988):** بدأت هذه المرحلة القتالية في الايام الاولى لشهر أيار وشملت كافة الاهداف الموجود ضمن حوض الزاب الصغير، في حدود سهل (زيي بجوك) والمناطق المحيطة لتشمل منطقة كويه وطق طق وآغجلر وناوشوان وأنتهت بعد أسبوع من وقت الشروع أي يوم (8) أيار[1] و المطقة المشمولة كان حوالي (2،818)كم2.

5. **الانفال الخامسة (23\5\1988)والسادسة، والسابعة(تموز الى 31 آب 1988):**

مراحل قتال ثلاث تداخلت مع بعضها لتغطي غالبية المناطق الجبلية من محافظة أربيل، شرعت القوات بالهجوم فيها بتاريخ (15) أيار واستمرت الى (7) تموز، وقد شهدت هذه المرحلة قتالاً هو الأقسى على الطرفين المتحاربين، اذ حشد لها الطرف الحكومي نيرانا ضخمة من كافة الصنوف، وقاومت قوات البيشمركة خلالها ببسالة الى المستوى الذي أوقفت تقدم القطعات المهاجمة في أكثر من اتجاه، وأجبرت القيادة العامة للقوات المسلحة على اتخاذ قرار ايقاف العمليات بشكل مؤقت، لتعاودها نهاية تموز وتنهيها في الاسبوع الاول من آب، معلنة في بياناتها العسكرية تطهير المنطقة ممن أسماهم "بالمخربين"[2] و المنطقة المشمولة خلال المراحل الثلاث (5،6،7) كانت حوالي (2،818) كم2.

6. **الانفال الثامنة (25\8\1988 – 6\9\1988):** بعد الانتهاء من المعركة في مراحل الانفال السبعة التي شملت ساحتها أجزاء من محافظة ديالى وصلاح الدين، وريف كركوك والسليمانية واربيل، وبعد توقف اطلاق النار في الحرب العراقية الايرانية بتاريخ (1988/8/8) شعرت القيادة العامة بقدر من الهدوء والقت بعض أعباء الحرب جانبا وأحست بنشوة التفرغ الى الانتقام من الكورد، فشملت منطقة بهدينان من شمال الموصل الى آميدي، آكري، زاخو، شيخان، دهوك الى الحدود العراقية التركية، بعمليات الانفال، وخصتها بالمرحلة الثامنة، التي أسمتها في حينه "خاتمة الانفال". حددت لها وقتا للشروع في (25) آب وأستمرت بالقتال الى السادس من أيلول، اللذي أعلنت فيه القيادة العامة أنتهاء عمليات الانفال بتحقيق النصر الكامل على العدو الكوردي، وقدمت في نفس الوقت الذي أثارت فيه الرعب في نفوس الكورد واشاعت الخراب والدمار بينهم، عفوا، غايته المعلنة تسامحاً تحاول أن تبديه مع الشعب الكوردي صفحة جديدة، وغايته المغلفة، نصب فخ لما تبقى من سكنة المناطق المؤنفلة، عسى أن يقعوا فيه ليتسنى سوقهم مع أشقاء سبقوهم الى مطحنة الابادة

---

(1) انظر خارطة رقم (3) في ملحق الخرائط.

(2) انظر خارطة رقم (4) للاطلاع على المناطق التي شملت بعمليات انفال (5 – 6 -7) في ملحق الخرائط.

الجماعية[1] و سيقوا الى مناطق مجهولة في وسط و الجنوب العراقي و بعد عام (2003) وبجهد جهيد من قبل الباحث تم العثور على العديد من المقابر الجماعية التي دفن فيها الأبرياء من ضحايا الانفال و جزء رئيسي من تلك البحث استخدم من قبل المحكمة الجنائية العراقية العليا كأدلة اثبات لحصول جريمة الإبادة ضد الكورد[2]، المنطقة المشمولة كانت بحوالي (6،228) كم2.

تنويـــه :

أن اسلوب الابادة الجماعية الذي أرتكبه صدام حسين، ونفذه علي حسن المجيد، خلال مراحل القتال الثمانية للانفال متشابه في خطواته التي أفضت الى التدمير، بالاعتماد على قصف مدفعي كثيف، وجوي شديد لعدة أيام تسبق الشروع بالتقدم بريا نحو أهداف محددة، يصاحبه تطويق للمنطقة المستهدفة من جميع الجهات، من قبل قوات الجيش الشعبي، وأفواج الدفاع الوطني[3] لمنع التخلص هروباً لأي شخص من ساحة العمليات.

ان الانفال كعمليات عسكرية، لم تكن حدثا قتاليا عابرا، مثل تلك القتالات التي شهدتها الساحة الكوردية طوال ستة عقود، بل قتالا مدمراً، أتخذ بصدده قرار من القيادة العليا في البلاد، خططت لتنفيذه القيادة العامة للقوات المسلحة، ونفذته ميدانيا ثلاث فيالق مسندة بطائرات القوة الجوية المقاتلة، ومدفعية المقر العام الثقيلة، وطيران الجيش التعبوي، بقصد ابادة قسم من الكورد، الساكنين خارج المدن الرئيسية، ابادة جماعية، وهذا ما تؤكده الوثائق الرسمية للحكومة بينها القرار(160) لمجلس قيادة الثورة المنوه عنه وتوجيهات علي حسن المجيد لقواته باستخدام كل الاسلحة، وقتل أكبر عدد ممكن من أهالي القرى لمحو الوجود الانساني والحيواني فيها.[4]

مرحلة التغييب القسري :

أنتهت مرحلة القتال، التي تخللتها أعدامات للشباب الذين يعثر عليها في المنطقة، وتجميع الاطفال والنساء والشيوخ في أماكن الحجز الميدانية، ومن ثم نقلهم الى مراكز الاحتجاز، لاكمال التصفية الجسدية، والعزل، ومن ثم التوزيع حسب اعتبارات العمر والجنس أيضاً الى مناطق داخل الاقليم وأخرى خارجه، وكانت الحصة الاكبر، باتجاه نقرة السلمان لبعض كبار السن ، وما تبقى من المرضى والمصابين الجرحى من الرجال المشكوك بولائهم[5].

---

(1) انظر خارطة رقم (5) في ملحق الخرائط.

(2) انظر ، محمد احسان ،تقرير حول المقابر الجماعية في العراق، مجلس الوزراء حكومة إقليم كوردستان، 2005.

(3). أفواج شكلتها الحكومة البعثية، من قبل مرتزقة كورد متعاونين مع القوات العسكرية والامنية، لقاء رواتب شهرية جيدة، ومخصصات ضخمة لرؤسائهم، أسمتها أفواج الدفاع الوطني، واسماها الكورد "الجحوش"، وهم وان تسببوا في أيذاء أشقائهم الكورد في عمليات الانفال وما قبلها، فان القيادة الكوردية بعد انتفضة عام 1991 وسيطرتها على عموم الاقليم، أصدرت عفوا عنهم، ساعد على دمجهم بالمجتمع الكوردي، وقلل من أحتمالات الانتقام التي تجر المجتمع في حال حصولها الى حالة الفوضى وعدم الاستقرار.

(4) . كتاب مكتب تنظيم الشمال الرقم 4008 في 1987/6/20، المعنون الى كافة الفيالق المشاركة والاجهزة الاستخبابة والامنية.

(5) تمكن الباحث من الحصول على 103 شهادة وفاة للكورد المأنفلين في المركز الصحي في قضاء نكرة السلمان خلال البحث العملي لهذه الدراسة،ملحق رقم ( )

كانت الرحلة قد بدأت من كركوك بحافلات خاصة، وبسيطرة مفارز خاصة من مديرية الامن العامة، استغرقت ليلتين متواصلتين من السفر المضني المتواصل، فيها بعض التوقفات المذلة لقضاء بعض الحاجات الانسانية، والتزود بالطعام البسيط الذي يبقي فقط على الحياة، وقليل من الماء، يتم بعده مواصلة المسير برتل من السيارات طويل.

عند الوصول الى المنطقة "نقرة السلمان" التي عرفت معتقلاً نائيا من ايام الملكية، ومن بعده طوال عهود الجمهورية للمناوئين الخطرين على الحكم، وجدوا أنفسهم وسط الصحراء، يعيشون بؤسا من نوع خاص، وتعاملاً قاسيا من قبل الحراس والمشرفين والطبيعة، وفقدانا تاما للاتصال بالمحيط الخارجي، في وضع تتمثل بعض حالاته بالآتي:

1. تم وضع ما يقارب الستين شخصاً في غرفة صممت في الاصل لاستيعاب خمسة أشخاص فقط، فشعر كبارهم بضيق النفس الى حد الاختناق.

2. استمر حظر تقديم العلاج الى جميعهم في معسكر اعتقالهم الجديد، فألتهبت جروح المصابين، وتسممت فتوفي غالبيتهم[1].

3. شحة الماء، وندرة أو عدم وجود مواد النظافة، وشدة الزحمة في المكان وكثر القذارة، تسببت في أنتشار الامراض الجلدية، والربو بين المعتقلين بشكل واسع، وزيدّت نسبة الوفيات مع تقادم الايام، وشدة الوهن، والإعياء، والضعف العام الذي تضاعفت مستوياته نتيجة التغذية الرديئة التي أقتصرت على رغيف خبز وقليل من التمر والماء، حتى تجاوز عدد المتوفين في بعض أيام الصيف الحارة عشرة أشخاص.

4. فوق كل أنواع هذا الاضطهاد، مُنعت العوائل من تغسيل موتاهم بحجة الشحة في المياه، ومنعوا أيضا من حفر القبور لدفنهم كما تعودوا ذلك، فاضطر القريبين حمل موتاهم الى خارج السور وتركهم على الارض، بغطاء من الرمل سرعان ما تزيله الرياح، ليكون طعاما للكلاب السائبة في نفس اليوم.[2]

المبحث الثالث

أدلة ارتكاب جريمة الانفال الجماعية

(1) خلال البحث تمكنا من العثور على عدد قبور للمتوفين خلال التعذيب في اطراف قلعة نكرة السلمان حسب شهود الذين كانوا متواجدين في المنطقة من أهالي نكرة السلمان.

(2). كنعان مكية (2005) القسوة والصمت، ترجمة حمه رشيد، السليمانية.

قوة التدمير في ارتكاب الجريمة

أعتادت الحكومة في قتالها الكورد، التحرك بقوات محدودة، ضمن جبهة محدودة تحتمها طبيعة المنطقة، والجهد الميسور عسكريا، وأعتاد الكورد في مقاومتهم وأعمالهم القتالية، التحرك بقوات خفيفة، على طريقة "حرب العصابات" من الناحية التعبوية لتقليل الخسائر وزيادة فاعلية التأثير والارباك في جهة المقابل، الامر الذي جعل الخسائر البشرية والمادية بين الطرفين المتحاربين، هي الاخرى محدودة، بالمقارنة مع تلك التي حصلت في عمليات الانفال والتي بلغت (182000) كوردي خلال فترة قتال فعلي لم تتجاوز الشهرين[1]. والتي استخدمت لتنفيذها قوة تدمير ضخمة، بأسلوب قيادي قمعي وتنفيذ حرفي، أفضت الى ارتكاب الجريمة بمستوى تدمير وابادة يرقيان الى وصفها جريمة ابادة جماعية، وكما مبين في الآتي:

1. تحشيد قوة عسكرية هائلة على الارض تقدمت من عدة اتجاهات هدفها الابادة التامة للمنطقة وسكنتها الكورد، وقوة جوية ضخمة هدفها زيادة حجم التدمير، ومدفعية من جميع العيارات، للاسناد ومضاعفة التدمير، لم يشهد لها تاريخ القتال الكوردي الحكومي مثيلا من قبل.

2. أوامر صريحة من قبل القيادة العامة للقوات المسلحة الى جميع القطعات المشاركة بالحملة باستخدام الارض المحروقة[2]، وأفراغ المنطقة من معالم الحياة، نفذتها بشكل دقيق غالبية القطعات المشاركة، خوفا من العقاب الذي تستخدمه هذه القيادة، وأندفاعا مغالى فيه بالتنفيذ، رغبة في الحصول على مكارمها السخية. تحولت أي الاوامر الى توجيهات قتال مباشرة من قبل الآمرين الى:

آ. طاقم الدبابة، أن يتجه بدبابته صوب البيت الذي يقع في طريقه، يهدمه بقذيفة مدفع، ويستمر في تقدمه دون توقف.

ب. قائد الطائرة السمتية، أن يرمي صواريخه على أي تجمع للأهالي المدنيين في مرمى طائرته، لا حاجة له في أن يتأكد من وضعهم وطبيعتهم فيما اذا كانوا مدنيين، كبار في السن أو أطفال.

ج. آمري الوحدات الفرعية، أن لا يتوقفوا عند مواجهتهم مقاومات جانبية، وأن لا ينشغلوا بالتعامل مع بقايا السكان الاحياء، المهم الاستمرار بالتقدم بنفس قوة الزخم. لاحداث أكبر قدر من التدمير باسرع وقت ممكن.

د. آمري المفارز الطبية، أن لا يعالجوا الجرحى الكورد، ولا يخلون المصابين الى المستشفيات والوحدات الطبية الميدانية، يتركونهم في أماكنهم، يتلقون مصيرهم المحتوم.

ه. المعنيون بجمع وأحتجاز الكورد، أن يتركوا من جراحه شديدة، ليموت نزفا في مكانه، وسوق الآخرين القادرين على التحرك مشيا في أرتال طويلة، باستخدام العنف وبطريقة تشبه السبي في حروب ما قبل التاريخ، لتجميعهم في مراكز الاحتجاز التي أعدت في كل فرقة عسكرية.[3]

---

(1) لائحة الادعاء العام في قضية الانفال، المقدمة الى رئيس واعضاء المحكمة الجنائية العراقية الخاصة بمحاكمة المتهمين بالرتكاب جرائم ابادة جماعية في عمليات الانفال.

(2) بابان، طه. (2002) عالم الكُرد المرعب، الكتاب الأول، سلسلة كتب. كُردستان العراق. أربيل.

(3) بابان، طه، عالم الكرد المرعب، مصدر سابق.

الاعمال المخالفة للقانون التي ارتكبت في العملية :

ان للحروب قوانينها، ولها أساليب تعامل محددة مع أفراد "العدو" المأسورين وجثث موتاهم، ولها ضوابط معروفة للتعامل مع المدنيين في سوح معاركها، ولها كذلك معايير خاصة بادارة المناطق المحتلة، ثبتتها الامم المتحدة في قوانينها، وباتت تحاسب على خرقها. وبالتاسيس على هذه الحقيقة في مناقشة الاعمال التي أرتكبت خلال عمليات الانفال، يتبين أن جميعها قد أرتكبت بقصد ابادة الكورد جماعيا[1]، وبما يخالف القوانين الدولية التي تمنعها، وتحاسب عليها مثل:

1. منح الصلاحيات الخاصة بتنفيذ الاعدام ميدانيا الى القادة والآمرين، ورجال الامن والاستخبارات، كل من موقعه، بصورة جماعية، دون محاكمة وبلا أوامر قضائية، لمن يكون بعمر الشباب، ولمن يشك بسلوكه متعاونا أو مؤيدا للحركة الوطنية الكوردية، أو معارضا لاجراءات الابادة الجماعية الحكومية، وصلاحيات مماثلة باحتجاز وتغييب واخفاء المدنيين من النساء والشيوخ والاطفال. مما زاد من عدد الخسائر ومد شمولها لشرائح واسعة من الشعب الكوردي.[2]

2. استخدام غاز الخردل، وغاز الاعصاب وغاز السارين كأسلحة كيمياوية، في ساحة المعركة خاصة في منطقة قرى شيخ وسان وحوض باليسان، الامر الذي تسبب في مقتل آلاف الكورد بينهم نساء وشيوخ وأطفال، ومعاناة آلاف أخرى من اصابات وأمراض أمتدت لفترة زمنية لاحقة بقصد مسبق، تؤكده توجيهات القيادة العامة، بعدم استخدامه في القرى القريبة من الحدود التركية، لتفادي التأثير على قرى داخل تلك الحدود واثارة مشاكل مع الاتراك.[3]

3. تدمير شامل لاربعة آلاف قرية ضمن المنطقة المستهدفة تخريبا وحرقا وتجريفا، بوسائل الهدم القتالية، أي بالمدفعة والصواريخ والقوة الجوية، وتخصيص الجهد الهندسي للفرقة والفيلق، لاكمال عملية التدمير التي لم تطالها تلك الوسائل التقليدية، وتوجيه القيادات بمعاودة المسح واتمام عمليات الهدم والتدمير، حتى طالت بالاضافة الى البيوت والمحال التجارية، المدارس والجوامع ومستوصفات صحية.[4]

4. السماح بنهب الممتلكات والاموال والمواشي العائدة الى الاهالي من قبل القوات العسكرية النظامية، وافواج الدفاع الوطني، الموالية، أي أنفلتها بين المشاركين في العملية. اذ تجري عملية مصادرة لكافة الممتلكات بينها الذهب والنقود، ولا يسمح لاحد من الناجين خلال عملية الاعتقال بأخذ أو اصطحاب أي شيء يعينه على الاستمرار بالعيش.[5]

5. اقامة أماكن تجميع للمعتقلين في العراء، وابقائهم فيها لعدة أيام، بلا غذاء أو ماء، ودون علاج للمصابين بجروح أو أمراض طارئة، مما سبب في موت الكثيرين منهم قبل نقلهم الى معسكرات الحجز المهيئة مسبقا.

---

(1). قادر، جبار. الأنفال: تجسيد لسيادة الفكر الشمولي والعنف والقسوة. مجلة كه ركوك. العدد 2002/11. السليمانية.
(2). كتاب رقم 4008 في 20\6\1987 الصادر من مكتب تنظيم الشمال بتوقيع على حسن المجيد.
(3). . كتاب مديرية الاستخبارت العسكرية العامة العدد 5809 في 1987/3/10.
(4).كتاب رئاسة اركان الجيش، العدد 1182 في 28 آب 1988. المعنون الى قياديتي الفيلق الاول والخامس، حول توجيهات القائد العام بازالة كافة القرى، وازالة كافة الدور ضمن القرية الواحدة.
(5). الانفال، مرحلة متقدمة من الابادة الجماعية، التي تعرض لها شعب كردستان، سالار محمود، جريدة الاتحاد، 2005.

6. لقد عملت الحكومة تصنيفات للكورد مثل الشباب، البيشمركة، النساء، الاطفال، الشيوخ، أهالي القرى المؤيدة للحركة الوطنية ... الخ وحددت أساليب للتعامل معهم مثل القتل الفوري، الاحتجاز لاغراض التحقيق، الترحيل الى الجنوب، الابعاد من المنطقة الى مناطق أخرى من كوردستان، وهذه الشريحة الاخيرة التي سمح لها بالبقاء في مناطق أخرى غير منطقتها المؤنفلة، تم رميهم فيها دون توفير مستلزمات العيش، ومنعهم من العودة الى منطقتهم، والتهديد باعدام من يخالف هذه التعليمات.[1]

7. تدمير الاقتصاد والبنية التحتية للريف الكوردستاني، اذ وبالاضافة الى التدمير المنظم للبيوت والمنشئات الاخرى، تم تدمير مصادر المياه، ومنع السكان من ممارسة الزراعة في المنطقة المستهدفة.[2]

8. الايعاز الى الفرق العسكرية المشاركة بالعملية، أن تهيء مركز احتجاز ميداني في قاطع عملياتها، تجمع فيه الاهالي المحتجزين، ومن ثم تقوم بارسالهم الى مراكز أخرى في كركوك و نينوى و دهوك تشرف عليها الامن العام.[3]

ان الاعمال المذكورة أدلة واضحة، يخالف حصولها مواد وفقرات القانون الدولي، تؤشر أرتكاب رئيس الحكومة صدام حسين جريمة ابادة جماعية ضد الكورد، يشاركه في ارتكابها قادة آخرون مثل علي حسن المجيد، ومدير الاستخبارات العسكرية وآخرون[4].

صفحة التدمير النفسي المنظم :

إن المعركة التي بدأتها الحكومة وقيادتها العامة للقوات المسلحة بزخم قوة كبير، وبحشد لقوات برية تتفوق على المقاتلين الكورد بما يزيد عن الخمسين ضعفا على الارض، كانت في السماء قوات جوية وصاروخية لا مجال فيها للمقارنة مع الكورد الذين يقاتلون بأسلحة خفيفة، الامر الذي أضعف مقاومتهم مع كل يوم تكبدهم فيه النيران القوية خسائر كبيرة في الارواح، حتى حلول نيسان الذي قرب من تحقيق الحملة أهدافها في التدمير، وعندما أعلنت الحكومة في بياناتها العسكرية تحقيق أهداف الحملة كاملة، وأستقبل الرئيس قادة الفيالق المذكورة لتكريمهم بالانتصار شهدت ساحة المعركة[5] ممارسات أخرى غير القتل والهدم والتهجير، ترقى الى وصفها أدلة جنائية في موضوع جريمة الانفال لابادة الكورد جماعيا مثل:

1. ترك الضحايا الكورد في ساحة المعركة لايام حتى الانتهاء من أعمال القتال، ثم تجميعهم ودفنهم بقبور جماعية غير مؤشرة على أرض كوردستان العراق، لمنع أقاربهم والكورد الآخرين من نبشها واعادة دفنهم فرادى بقبور معلمة وفقا للتقاليد والشعائر الاسلامية.[6]

2. تجميع الناجين، الباقين على قيد الحياة، الذين لم يستطيعوا مغادرة المنطقة المقصودة، دون تفريق بالجنس والعمر والحالة الصحية، ووضعهم في العراء ضمن منطقة سُيجت بسواتر ترابية يصل ارتفاعها الى ثلاثة

---

(1). الجينوسايد في العراق، هجمات الأنفال ضد الكورد، ترجمة: محمد حمه صالح توفيق، السليمانية، 2004.
(2). الجينوسايد وجرائم النظام العراقي، اعداد اتحاد برلمانيي كوردستان، أربيل، 2011.
(3). كتاب رسمي عن اقامة مراكز احتجاز.
(4) انظر ملحق رقم ( ) قائمة المشاركين في عمليات الانفال.
(5) جريدة العراق، العدد ( ) تاريخ ( ).
(6). الأنفال جينوسايد قومية في صمت، هفال أبو بكر، مجلة (هه شتاوهه شت) العدد 9-10، 2008.

أمتار، جعلت لها باب واحدة، ونقاط حراسة ومراقبة، في أجواء شتاء ممطرة، شديدة البرودة، وابقائهم لعدة أيام يتضورون جوعا وعطشا. يعيشون حزنا شديدا على موتى لم يدفنوهم، ولم ياخذوا عزائهم كما يجرى في الاسلام. يشعرون رعبا من خطوات لاحقة، مجهولة لا يعرفونها، ولا يطمئنون الى طبيعتها.[1]

3. القتل الفوري للشباب، اعداما في المكان، بالنسبة الى الذين يؤسرون في ساحة المعركة مقاتلين، وكذلك الفتية الباقين مع عوائل نجت هربا من القتال، من قبل مفارز خاصة شكلت لهذا الغرض من ضباط يمثلون الاستخبارات العسكرية والامن العامة، ورفاق حزبيين. تسبب في أن يعيش الكورد الموجودين في المنطقة المستهدفة والقريبين منها وباقي الكورد، حالة اعياء نفسي شديدة.[2]

4. تكليف وحدات خاصة، لنصب كمائن على مفارق الطرق والنياسم الجبلية، لملاحقة الأهالي الفارين من القرى التي تهدمت، الذين يقصدون الاقارب في قرى بعيدة أو مراكز المدن، ليلوذون بها. لاعادة تجميعهم في الاماكن المخصصة للاحتجاز، واخضاعهم الى التصنيف الخاص بالتعامل، بتعامل اشاع الخوف بينهم والاخرين من الكورد.[3]

5. نشر شبكات الوكلاء والمعتمدين في بعض القصبات والتجمعات السكانية المحيطة بساحة الحركات، لمتابعة الذين يصلونها متسللين والابلاغ عنهم لغرض مداهمتهم من قوات أمن خاصة، وارسالهم الى أماكن الاحتجاز والتعامل الميداني مع الشباب منهم. مما زيد من حالة القلق والاضطراب النفسي الجماعي.[4]

سياسة الأرض المحروقة :

لقد صدرت الاوامر الانذارية لقوات الفيالق الثلاثة في المنطقة، ولدى قادتها والفرق من نظام معركتها أوامر صريحة من علي حسن المجيد باستخدام سياسة "الارض المحروقة"، ولاغراض تطبيقها حرفيا، استخدم كافة الصلاحيات، وأرتبطت به تلك القوات، مع أجهزة الاستخبارات والامن العاملة في المنطقة، والتنظيم الحزبي البعثي في عموم كوردستان[5]. في نيته المسبقة الانتقام من الكورد بشكل عام والحركة الوطنية الكوردية بشكل خاص لعدم انحيازها الى الجانب الحكومي في الحرب مع ايران، الذي عدته أي الحكومة تجاوزا على الوطن، و"خيانة" للمبادئ التي وضعها حزب البعث في قيادته للامة العربية التي يريدها موحدة من المحيط الى الخليج.

لقد اختلفت المعركة هذه المرة عن المعارك التي كانت تجري مع الكورد قبل مجيء البعثيين، اذ ان أوامر الحركات التي اعدتها القيادة العامة للقوات المسلحة، تؤكد على نقاط رئيسية مثل:

---

(1). جينوسايد الشعب الكوردي في ظل القوانين الدولية الجديدة، مارف عمر كول، هولندا، 1997.

(2). Saeed Pour، Vera Beaudin. "Establishing state motives for genocide: Iraq and the Kurds." In GENOCIDE WATCH، [edited] by Helen Fein. New Haven: Yale University Press، 1992، pp. 59-69

(3). ضد الصمت، ريبين هردي، الطبعة الأولى، 2007.

(4). لقاء مع العقيد محمد شريف الجبوري، ضابط استخبارات في فرقة 38 خلال عمليات الانفال، بغداد ،آذار 2011 .

(5). قرار مجلس قيادة الثورة 160 في 1987/3/29.

1. التقدم من أكثر من محور، تقدما سريعا بهدف تغطية المنطقة "تطهيرها بالمصطلح الحكومي" باسرع وقت ممكن، واحداث أكبر قدر من الخسارة المادية والبشرية في المنطقة، وتخريبها، تخريبا يجعلها غير صالحة للحياة في المستقبل القريب.

2. توزيع القوات العاملة الى قوات قتال، وأخرى للاعتقال والتجميع وتنفيذ الاعدام، وجهد هندسي لاغراض التخريب والتهديم، تعمل جميعها بنفس الوقت لتأمين غاية التنفيذ السريع والتهديم الشامل.

3. توجيه القادة الميدانيين أثناء الايجازات العسكرية وببرقيات وكتب رسمية قبل التنفيذ، بعدم الانشغال بأمور المدنيين والاهداف الجانبية والتركيز فقط على انجاز مهام القتال باسرع ما يمكن، وتحريم التواجد البشري والحيواني وأعمال الزراعة والتنقل في المنطقة[1]. المهم تكبيد الخصم أكبر قدر من الخسارة، والخصم من وجهة نظر القائد الاعلى للعملية "علي حسن المجيد" كل الكورد الموجودين بالمنطقة، الذي أعتبرهم خونة ومتعاونين مع خصمه الحركة الوطنية الكوردية، لانهم لم يخلوا المنطقة ويسلموا للقوات العسكرية قبل الشروع بالهجوم، وايحاءات من هذا النوع تعني تدمير المنطقة بمن فيها من البشر والحيوانات والبيوت، على وفق مطلح الارض المحروقة، والاستمرار بالمنع ومراقبة تطبيقه أمنيا.[2]

ان الايغال بالانتقام والتوسع بالتدمير، زادت شدته بعد الشروع بالتنفيذ، عندما واجهت القوات المهاجمة المتفوقة كثيرا في العدة والعدد، مقاومة شديدة، اثر اضطرار المقاتلون البيشمركة للتعامل مع التفوق المطلق استخدام القتال التعويقي، والهجمات الليلية، والضرب ثم الاختباء، وهو انتقام كرد فعل على تلك المقاومة التي لم يكن يتوقعها القادة العسكريون، دفعتهم الى التأكيد على قطعاتهم بزيادة شدة التدمير، واستخدام كافة الاسلحة بينها الكيمياوية.[3]

اضطهاد المحتجزين :

لقد أنتهت المعركة العسكرية في 20 نيسان 1988 جرى بعدها مباشرة مسح ساحتها، بأوامر صريحة بالاجهاز على أية بيوت بأقية أو أجزاء منها، لابد أن تسوى بالارض، ولابد أن تزال أية معالم للقرى، وتجميع الباقين من أهلها في مراكز الفرق ثم حضرت سيارات نقل عسكرية نوع ايفا من سرايا نقلية الفيالق المذكورة، نقلت جميع المأسورين الى مثابة تجميع رئيسية في منطقة طوبزاوا قرب مدينة كركوك، كانت قد أعدت مسبقا و أكد شهود من بين الناجين أن العملية كانت ما يشبه السبي، والتعامل كان بين عدو وعدوه،[4] ويمكن ايجاز بعض حالاته التي تعد جميعها مخالفة لمواد القانون الدولي بينها.

---

(1). برقية مكتب تنظيم الشمال، رقم المنشأ 4008 المعنونة الى قيادات الفيلق الاول والثاني والخامس

(2). متاب مديرية أمن أربيل العدد 19541 في 1987/12/23 المعنون الى كافة مديريات الاقسام لمنع ومراقبة أية أعمال زراعية تجري بالمنطة المحضورة أي المأنفلة.

(3). أفادة الطبيب فائق محمد أمين، الموثقة في محكمة الجنايات العراقية الخاصةالخاصة بقضية الانفال.

(4). الأنفال كجريمة دولية، عمر محمد، مجلة (هه شتاوه شت) العدد 11، 2009.

1. نقل الشيوخ والنساء والاطفال المحتجزين بمراكز الحجز في ظروف طقس ماطر شديد البرودة، بسيارات نقل عسكرية مكشوفة نوع ايفا، جميعهم مرهقون، مصابون بالاعياء والوهن، لم يتناول غالبيتهم الطعام والشراب، وبمنظر للسيارت مرت وكأن الموجودين فيها مسبيون.

2. اختلطت في اماكن الحجز وأثناء النقل منها بالسيارات، النسوة من جميع الاعمار بالشيوخ الذين نجوا من اصابات القتال أو قاوموا المرض وصمدوا على أهوال الحياة، باطفال صغار يتضورون جوعا، يستمرون بالبكاء من شدته وعلى آبائهم وأعزائهم المقتولين والمفقودين، ومعهم الجرحى القادرين على التحرك، نقلوا بنفس العجلات، دون تضميد أمتثالا لأوامر، المجيد بعدم تقديم العلاج، فاستمروا ينزفزن دما طوال الطريق،

حتى تلطخت أبدان العجلات وأرضيتها ومصاطبها الخشبية بالدماء، ولفظ بعضهم أنفاسه في الطريق وقسم منهم بعد الوصول.

4. تشكيل لجان خاصة بالاعدام الفوري داخل معسكرات الحجز وأخرى خاصة بتنفيذ بعض المهام التي تؤدي الى الاضطهاد من ممثلين عن آمرية معسكر طوبزاوا ومنظومة استخبارات المنطقة الشمالية، ومديرية أمن منطقة الحكم الذاتي، ومخابرات المنطقة الشمالية، ومكتب تنظيم الشمال، ومستشفى كركوك[1]، وطبيعة المهام هي:

آ. عزل ما تبقى من الذكور بالأعمار التي تقع بين الرابعة عشرة ، والخامسة والأربعين، من أولئك الذين القي القبض عليهم خارج ساحة المعركة ولم يجري اعدامهم ميدانيا، حيث يتم تصفيتهم على الفور، ونقل جثثهم لتدفن جماعيا، في حفر جاهزة خارج المعسكر .

ب. فصل النسوة ، والأطفال الرضع على حدة ، والرجال ما بعد الخمسين على حدة ، وكذلك الشيوخ للبت بأمرهم لاحقا. فكانت النتيجة:

أولا. الحجز المؤقت لبعض النسوة العجائز ، والأطفال في الأعمار الصغيرة لعدة أيام ومن ثم إطلاق سراحهن لاحقا.

ثانيا. إرسال الأخريات من الأعمار فوق الوسط فما دون إلى معتقل في قضاء الدبس.

ثالثا. التخلص من الفتيات في عمر الشباب بتصفية البعض، وحجز البعض الآخر في أماكن خاصة غير معروفة.
[2]

---

(1). افادة المتهم فرحان الجبوري، في المحكمة الجنائية العراقية الخاصة، في قضية الانفال، (305- 963) وانظر كتاب 1467 في 6\4\1989 الصادر من مديرية مخابرات التأميم الى رئاسة جهاز المخابرات العامة حول اعدام المحجوزين من كبار السن بعد تأكد من عدم وجود معلومات بحوزتهم.

(2). ملخص نص اللائحة الايضاحية المقدمة من قبلهيئة الدفاع عن الضحايا وكلاء المدعين بالحق الشعي، المقدمة الى المجكمة الجنائية العليا، قضية الانفال ، العدد 1/جثانية/2006 في 2007/6/24.

تنـــــويه :

ان عمليات الأنفال وعلى وفق الادلة المذكورة جريمة ابادة جماعية، بمقاييس الضمير الانساني و القانون الدولي و وفقا لمواد الاتفاقية الدولية للحد ومعاقبة جرائم الابادة الجماعية، نفذها الطاغية صام حسين و جنوده متعمادا ابادة الكورد كجماعة قومية ، قتلا في ساحة المعركة وأعداما في معسكرات الاعتقال، وتغييبا في السجون مع سبق الاصرار والترصد، و ما جاء هذا الوصف اعتباطا ،بل جرت مشاهده على ملأ من ملايين العراقيين و اعترف النظام نفسه بحصولها مستهزءا بمصير شعب مسالم، اذ في احدى زيارات وفد كوردي الى بغداد بعد العملية بفترة قصيرة، وعند سؤاله عن مصير المائة والثمانين ألف مفقود في الأنفال، تدخل علي حسن المجيد ليقاطع المتكلم (لماذا هذه المبالغة وهم لا يتجاوزون المائة ألف).[1] و خلال جلسات المحكمة اعترف علي حسن المجيد بارتكابها و اكد اذا رجع الى السلطة سوف يكرر ما فعل ضد الكورد.

انها جريمة أقر البرلمان السويدي وقوعها ضمن نطاق الابادة الجماعية للشعب الكوردي، وأعترف البرلمان النرويجي بحصولها، وصوت البرلمان البريطاني بالاجماع بتاريخ (2012/2/28) على الاعتراف رسمياً بأن ما تعرض له الكورد في الانفال جريمة ابادة جماعية[2]. مما يزيد التأكيد على أن الذي حصل في هذه العمليات جريمة ابادة جماعية.

المبحث الرابع
التكييف القانوني، لوقائع الانفال

القصد في ارتكاب جرائم ابادة الكورد جماعياً :

حددت المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام (1948) خمسة أفعال لاعتبار الجريمة المرتكبة سلما أو حربا، جريمة ابادة جماعية، وفي مقدمة هذه الافعال قتل أبناء الجماعة "القومية او الطائفية او العنصرية ". والاعتاء الصارخ الذي يشكل تهديدا لسلامة الجماعة جسديا أو فكريا. والتسبب في الحاق الأذى بالجماعة عبر تهيئة ظروف حياتية قاسية وفق مخطط يقصد من ورائه تعجيل اهلاكها وافنائها كليا أو جزئيا. ومن ثم فرض اجراءات انتقائية لتحديد النسل والحد من الانجاب بين أفراد المجموعة. وأخيرا تحويل وفصل أطفال الجماعة المستهدفة قسرا والحاقهم بجماعة أخرى. وهي أفعال يعاقب القانون الدولي مرتكب أي منها[3].

ان جريمة الابادة تتشكل من عنصرين، هما القصد والفعل، وكلمة "عمدا" التي وردت في السياق تعني وجود النية المسبقة، أي قصد مع سبق اصرار والنية في جريمة الانفال يمكن اثباتها مباشرة عبر البيانات أو الأوامر

---

(1). لقاء مع الدكتور محمود عثمان احد أعضاء الوفد المفاوض مع بغداد ، أربيل ، شباط 2011 .

(2). www.krg.org

(3). اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق أو للانضمام بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 260 (د-3) المؤرخ في 9 كانون الأول/ديسمبر 1948 تاريخ بدء النفاذ: 12 كانون الأول/يناير 1951، وفقا لأحكام المادة 13.

الصادرة، وهي في هذه الجريمة كثيرة ومتعددة. ويمكن استنتاجها من أعمال الابادة التي نفذت طوال فترة العملية العسكرية وما بعدها على نمطية ممنهجة ومنسقة كما وردت بعض تفاصيلها في المباحث السابقة.

ان المادة الثانية من الاتفاقية التي أشترطت وجود القصد من التدمير الجزئي أو الكلي للجماعة القومية أو الاثنية أو العنصرية أو الدينية، لتكييف الفعل الجرمي المرتكب، جريمة ابادة جماعية، لا تسقط بالتقادم الزمني[1].
ان النية أو القصد في جريمة الانفال وكما ورد أعلاه موجود، ولاثبات وجوده على وفق الاتفاقية المذكورة، وبالتأسيس على القانون الدولي، لابد والحالة هذه من الاشارة الى الحقائق الآتية:

1. ان فعل الابادة التي أرتكبته حكومة بغداد المركزية، لا يقتصر على عمليات الانفال، ولم يتوقف عند حدود أهالي المنطقة التي أستهدفتها العمليات العسكرية، ولا الوقت الذي أستغرقته العملية، بل انه فعل ممتد لمراحل زمنية طويلة ومتعددة، زادت شدته وتضاعفت خسائره مرات عدة خلال عمليات الانفال[2].
2. لقد شمل الفعل الخاص بالتدمير جل الكورد من أقصى شمال اقليم كوردستان الى أقصى جنوبه، لكن الحكومة لم تكتفي بحصوله على مدى السنين السابقة، فعاودت مع سبق اصرار على ارتكابه مستهدفة هذه المرة منطقة محددة بعمليات عسكرية متتالية "الانفال" هي الاكثر عرضة الى التدمير والابادة الجماعية، بعد حلبجة التي ضربت بالاسلحة الكيمياوية.

3. ان التدمير الذي أستهدف الكورد كان تدميرا منظما لوجودهم على ارضهم، استجابة لاهداف الحكم والحزب الحاكم، وكانت جريمة الابادة الجماعية في عمليات الانفال التي توفر فيها الركنين المادي والمعنوي، جزء متمم لعمليات ابادة أخرى، فتسفير الكورد الفيليين على سبيل التأكيد جريمه ابادة جماعية سبقت الانفال توفرت فيها أيضا الاركان المادية والمعنوية الواردة في الاتفاقية المذكورة، وكذلك جرائم قتل وتغييب البارزانيين واستخدام الاسلحة الكيمياوية في حلبجة، وترحيل سكان القرى وتهجير المواطنين، جميعها جرائم أرتكبت بين الاعوام (1980 – 1990) بشكل متوال ونوايا مبيتة على تنفيذ الخطط والاهداف الموضوعة مركزيا، لابادة العنصر الكوردي كمجموعة قومية تسكن منطقة محددة. الامر الذي يؤشر وجود قصد مسبق لدى القيادة السياسية للعراق المتمثلة بصدام حسين وحزب البعث العربي الاشتراكي لابادة الكورد جماعيا.[3]

الاستلال الفكري على جرائم ابادة الكورد جماعياً :
ان قصد الابادة الجماعية لدى صدام حسين وحزبه كان متوفراً في جميع الجرائم المذكورة، ويمكن الاستدلال على وجوده من خلال الاشارة الى أهم أهداف الحزب في أقامة دولته العربية من المحيط الى الخليج بالتأسيس

---

(1). اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2391 (د-23) المؤرخ في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1968 - تاريخ بدء النفاذ: 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1970، وفقا لأحكام المادة 8.
(2). سالار محمود (2007) الأنفال والمحكمة، الطبعة الأولى.
(3) . منذر الفضل، جرائم الانفال ابادة للجنس البشري، وجرائم ضد الانسانية، محاضرة القيت في جامعة لندن، في 2002/7/26.

على شعاره المركزي "أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة"، وسبل تطبيقها واقعيا ، اذ أن الحزب وفي حكمه للعراق شرع بنقل شعاراته الى واقع عملي، واتجه الى تجريب تطبيقها في هذه البلاد، وفي الطريق الى تطبيقها، فكرَ أولا بابعاد العناصر غير العربية عن مركز القرار التي يعتقد انها تؤثر سلبا على مساعيه الحثيثة للتطبيق، فكان نصيب الكورد من الابعاد حرب ابادة جماعية فكرية سياسية اجتماعية واضحة المعالم. هذا من جهة ومن جهة أخرى، فان أساليب تعامل السلطة مع الكورد خصوصا في السنوات العشر المحددة للدراسة أختلطت في مجالها دوافع السياسة بالامن بالتعنصر القومي بالاحقاد الشخصة التي يبرز في مجالها القصد الجنائي المسبق لارتكاب فعل التدمير الجماعي للكورد، تؤكده الصور الفكرية الآتية:

1. اقامة النموذج الوحدوي العربي في العراق على وفق منهج الحزب الحاكم "حزب البعث العربي الاشتراكي"، دفعت قيادته المتمثلة بصدام حسين والقيادة القطرية الى العمل على صهر الاقوام غير العربية في هذه الدولة، باصرار منقطع النظير، وبطرق شتى بينها التعريب، وبينها أيضا فتح فروع وشعب وفرق للحزب في عموم مدن كوردستان وأقضيته ونواحيه، أخذت على عاتقها تنظيم الكورد في صفوفه حزبا قوميا عربيا، بشعارات وأهداف عربية[1]، وهذا عمل فيه القصد المسبق لمحو الوجود المادي والمعنوي للكرد كجماعة واضحا، مهد الى ارتكاب جرائم ابادة جماعية لعموم الكورد الذين وقفوا بالضد من مشاريع الصهر، سواء بالنسبة الى من حمل السلاح "البيشمركة" للحيلولة دون حصوله أو لمن رفع صوته مناديا بعدم حصوله أو لمن تواجد على الارض التي وضعت هدفا لعمليات الصهر المخطط لها مسبقا.

2. ان دولة الوحدة المنشودة، هي "أنبعاث" لامة عربية، كما كانت في بدايات نهضتها الاولى في صدر الاسلام، أمة محاربة، قادرة على تحقيق أهدافها في نشر الاسلام بين الاقوام وجمعهم تحت رايته الدينية الموحدة، وقد حاول الحزب السير على نفس الطريق[2]، اذ وعندما بسط سيطرته على الحكم عام (1968) سارع الى أفتعال معارك ابادة جماعية منظمة مع الكورد فيها القصد المسبق ماثل باتجاه جعلهم كجماعة قومية فرعية جزء من الجماعة الكلية أو المجتمع العربي، أي العيش في واقع يكونون فيه جزءا من امة عربية واحدة، وليس جزءا من الدولة العراقية، كما أنشئت بداية متعددة الاقوام[3]. وهذا عمل بحد ذاته لا يمكن أن يتم بالصدفة العابرة، بل بتخطيط مسبق فيه القصد الجنائي المسبق ملموس.

3. ان دولة الوحدة العربية من وجهة نظر حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يحكم العراق تقوم على اساس الوجود القومي العربي، في المراكز المهمة لقيادة الدولة، أي انها تعمل على اقامة أعمدة ترتكز عليها الدولة، منها أو على اساسها نرى أن البعث وخاصة بعد مجيئ صدام حسين الى السلطة، ابعد غير العرب "الكورد

---

(1). عوني الداوودي (2002) رحلة في ذاكرة التاريخ، مطبعة نينا، أوبسالا.

(2). ان تقدير حزب البعث العربي الاشتراكي لما يتعلق بانبعاث الامة، كان تقديرا خاطئا، فالزمن كان مختلفا، وبالتالي ظروف الانبعاث ستكون مختلفة أيضا، كما ان المحيط المجتمعي بالامة العربية من حضارات كانت مختلفة، وكانت قد شاخت في ذلك الوقت، فاستطاعت الامة العربية بقيادة اسلامية في تكوين نهضة حضارية تمكنت بواسطتها من محاربة تلك الامم والتفوق عليها. ثم ان العامل الاهم في مسألة نهوض الامة العربية كان الدين الاسلامي الذي جاء ثورة فكرية عقائدة انسانية في وقته، أستطاع أن يتغلب بوجودها على باقي الاديان السماوية، واستطاع أن يثير في عقول المسلمين معطيات نهوض أقترب وقعها من التقديس، وفي عقول الخلفاء الرغبة في تعزيز وقيادة هذا النهوض أمرا مقدسا، في حين طرح حزب البعث فكرة القومية العربية عاملا للتأسيس عليه في النهوض واقعا دنيويا، وهو عامل غير كاف في زمن لم تقتصر في الامتدادات والمشاعر القومية على العرب، بل شاعت موجودة بين جميع الاقوام في شرق المعمورة وغربها بينهم الكورد، حتى ان البعثيين المؤسسين الاول قد أخذوها أفكارا ومشاعرا من الغرب، وأكبروها في عقول المنتسبين، تماشيا مع مد أنتشارها العالمي في بداية القرن وقريبا من منتصفه.

(3). مجلة النبأ، بناء الدولة العراقية، النشأة والتكوين، أزهار الغرباوي، مجلة النبأ، العدد 79، 14 تشرين الثاني، 2005.

والتركمان وغيرهم" عن تلك المراكز المهمة أو الاعمدة، وتم هذا وفق مخطط نفذ على مدى السنوات التي سبقت مجيئه عام (1979) وزادت وتيرته بشكل ملحوظ بين الاعوام(1980 – 1990) اذ لا نرى على سبيل المثال وجود للكورد في رئاسة الجمهورية أو في دوائر الامن والمخابرات والاستخبارات وقيادة الجيش، ولا في دوائر السياسة العليا، وهذا مخطط كان مدروسا وكان القصد فيه موجودا.

التكييف القانوني لوقائع الانفال كجريمة ابادة جماعية :

ان العرض الوارد في أعلاه، يبين وبما لايقبل الشك وجود القصد المسبق لابادة الكورد بدوافع عنصرية "قومية" وان حملة الانفال التي أمر بها صدام حسين، وخططت لها القيادة العامة للقوات المسلحة، ونفذتها وحدات الجيش وصنوفه المختلفة[1]، وتأسيسا على هذا الوجود نرى أن تعبير الابادة الجماعية يتماشى مع أفعال حددتها الاتفاقية أساسا لوصف الأفعال المرتكبة في عمليات الانفال جريمة ابادة جماعية وفي عموم فقراتها الرئيسية وكما يأتي:

1. قتل أعضاء من الجماعة :

لقد بدأت حملة الانفال وكما ورد في المبحث الثالث بقصف مدفعي وصاروخي "راجمات" وباسناد جوي قريب، وسمتي مكثف، كوّن قوة نارية هائلة موجهة على منطقة مفتوحة هذا واذا ما تمت مناقشة كثافة القصف والمدة التي استغرقها والاهداف المطلوب معالجتها نجد ومن وجهة نظر عسكرية أن المنطقة التي تتكون في غالبيتها من قرى وسكان مزارعون عزل، لا تحتاج الى هذا الكم الهائل من القصف أو القوة النارية لاحتلالها لاغراض عسكرية تقليدية، مما يعني:

آ. توفر النية المسبق الى قتل أكبر عدد ممكن من الكورد الساكنين في هذه المنطقة المستهدفة والمناطق القريبة منها، لاغراض بقيت غير معلنة تتعلق بابادة الكورد جماعة قومية[2].

ب. ان شدة القصف غير اللازم عسكريا، يؤشر وجود نوايا أنتقام من الكورد، خاصة وان الحملة التي قامت بها الحكومة وبهذه السعة قد جاءت في نهايات حرب مع ايران، كانت موازين القوى فيها الى جانب الحكومة من الناحية العسكرية، سمحت لها أي الحكومة بتفريغ جزء كبير "ثلاث فيالق" من قواتها لاكتساح المنطقة المستهدفة بطريقة الارض المحروقة، كنوع من العقاب أو الانتقام من هذه الجماعة "الكورد" لموقفهم غير المؤيد للحكومة في حربها المذكورة، وصيغة الانتقام اي كانت مستوياتها دفعت المعنيين بالعمليات الى الايغال بفعل القتل، وهذا ما جرى في عمليات الانفال عمليا[3].

2. الحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة :

ان كثافة وشدة النيران في عمليات الانفال وبالاضافة الى تسببها في احداث خسائر بشرية كبيرة في صفوف الكورد أي مقتل آلاف منهم، فانها أحدثت اصابات جسدية كبيرة أيضا تزيد مستوياتها عن عدد الشهداء المقتولين، اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن نسب الجرحى أي الاصابات في الحروب تزيد على عدد القتلى في

(1). شورش حاجي رسول (2003) الأنفال، الكورد والدولة العراقية، السليمانية.
(2). الجينوسايد في العراق، هجمات الأنفال ضد الكورد، ترجمة: محمد حمه صالح توفيق، السليمانية، 2004.
(3). الأنفال جينوسايد قومية في صمت، هفال أبو بكر، مجلة (هه شتاوهه شت) العدد 9-10، 2008.

قياسات الحروب التقليدية، والمشكلة في عمليات الانفال بالنسبة الى الجرحى الكورد، هي صدور أوامر ميدانية بتركهم في ساحة المعركة أو في أماكن التجميع والاعتقال ينزفون حتى الموت،[1] وهذا نوع من الاذى الجسدي يضاف له أنواع أخرى من الاذى بينها:

آ. وضع المحتجزين في العراء، وفي أجواء باردة وممطرة مما يزيد من شدة الاذى الجسدي.

ب. عزل الرجال في أعمار الشباب عن الشيوخ والنساء والاطفال، مما يعني قيام الاخيرين بتحمل مسؤولية رعاية غير القادرين من كبار السن والاطفال، مما يضيف أعباء بدنية على مجموعهم، ويزيد من تعرضهم الى أذى جسدي وبمستوى شديد.
ان الاذى الجسدس ليس هو الوحيد في ساحة العمليات الخاصة بالانفال فهناك أذاً روحيا، أي نفسيا قد رافق العملية منذ بدايتها حتى النهاية متمثلا بانواع من الممارسات المثيرة للقلق والتوتر والاضطراب النفسي مثل:

آ. أخذ الشباب عن عوائلهم بطريقة قسرية مهينة أثار مخاوف نساء تلك العوائل وشيوخها، خاصة وان لجميعهم خبرات سلبية مسبقة في التعامل مع الاجهزة الامنية التي لم ترحمهم من قبل، والخوف المستمر لفترات طويلة يترك آثارا نفسية أنفعالية سلبية مؤلمة[2].
ب. فصل الآباء عن أولادهم باستخدام القوة والسب والشتم، أثار بين الابناء شعور بالخيبة والحيف مع القلق الشديد والحيرة مما يجري للاباء، ولكونهم بعمر صغير، هم فيه غير قادرين على تفسير ما يجري، فأصيب بعضهم بحالات نفسية فيها الاضطراب شديد مؤذ، في حاضرهم ومؤذ بدرجة أشد في مستقبلهم[3].

ج. ان الانذار المخيف الذي أستخدم قبل الشروع بالعمليات، وشدة القصف المشار اليها وسرعة التقدم في ساحة المعركة المفتوحة اثناء العمليات كون صدمة نفسية بين عموم السكان المدنيين في المنطقة ، ووضع الباقي من الكورد في المناطق الاخرى في حالة نفسية غير مستقرة تقترب من حافات الصدمة التي يجد خلالها المعنيون أنهم غير قادرين على القيام بأعمالهم الاعتيادية، مع شعور بالحزن والاكتئاب[4].

---

(1). الجينوسايد وجرائم النظام العراقي، اعداد اتحاد برلمانيي كوردستان، أربيل، 2011.
(2).كولمان جيمس (1978) الآراء المتعارضة في طبيعة الانسان الاساسية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
(3). ان مواجهة مواقف صعبة أو مقلقة اثناء الطفولة تتسبب في اصابة الاطفال بأنواع من الاضطرابات النفسية وبمستويات أو درجات من الاذى مختلفة تبعا لما يمتلكونه من طاقات نفسية في موقف التعرض للصدمة، وهي على وده العموم اضطرابات وان أضهر البعض قدرة على تجاوزها أو الشفاء منها بمساعدة طبية مباشرة أو بتأثير العائلة والمحيطين، فان البعض من الاطفال يجري نوع من التثبيت الانفعالي على المرحلة والحالةة النفسية التي يصابون بها، وبالتالي وحتى في حال نموهم البدني الطبيعي فان نموهم الانفعالي سيكون غير طبيعيا، وهم في الغالب ينكصون الى نفس مرحلة التثبيت من حيث السلوك الانفعالي عند مواجهتهم مواقف نفسية صعبة مستقبلا، أو ان غالبيتهم يصابون بعقابيل بعد الصدمة التي تستمر واياهم طول العمر اذا لم يحصلوا على فرص علاج منظمة لاحقا. (ترافس هير سجي "1987" أسباب جنوح الاحداث، ترجمة محمد سلامة، المكتب الجامعي، الاسكندرية).

(4) . Flugel، J. C: 1986، Man Morals and society، Penguin، London.

3. إخضاع الجماعة عمدا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا :

لقد تُركت العوائل من النساء والاطفال خلال مراحل تنفيذ عمليات الانفال عمدا في العراء بأجواء ممطرة شديدة البرودة ولايام عدة، وأعدم الشباب ميدانيا وفي بعض الاحيان أمام عوائلهم، وقد أعدت مناطق حجز عبارة عن ساحات سُيجّت بسواتر ترابية مثيرة للتوتر، وهُدمّت جميع البيوت وأزيلت القرى من على الخارطة باستخدام مدافع الدبابات والمتفجرات من قبل الهندسة العسكرية، وتم التعامل مع الموجودين بازدراء جعلهم يعيشون تحت ضغط الخطر لايام دون ان يقدم لهم ما يكفي لسد عطشهم وجوعهم، بأوامر صدرت من علي حسن المجيد القائد السياسي والعسكري للعملية[1]، مما يدلل وجود النوايا المسبقة لابادة سكان هذه المنطقة الكوردية ابادة مادية كلية.

هنا تجدر الاشارة الى أن صيغة النص "كليا أو جزئيا" التي وردت بهذه الفقرة من المادة الثانية للاتفاقية، ولكي يدخل في تعريف جريمة الابادة الجماعية، ليس من الضروري أن ينوى مرتكبي جريمة الابادة تدمير المجموعة المعنية بأكملها والقضاء عليها. اذ يكفي تدمير جزء فقط من المجموعة "كفئة الشباب مثلا، أو أفراد من الجماعة تسكن منطقة بعينها". وتجدر الاشارة أيضا الى أن المجرم الفرد يمكن أن يدان بجريمة الابادة حتى لو اقتصر فعله على قتل شخص واحد فقط طالما كان يعرف مسبقا أنه يشارك في خطة أكبر، الهدف منها تدمير المجموعة المستهدفة.[2]

4. فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة :

ان هذه الفقرة وان لم تتوفر دلائل مادية على حصولها بشكل واسع خلال عمليات الانفال، الا أن قتل كافة الرجال والشباب المراهقين بعمر الزواج في ساحة المعركة وحجز من تبقى منهم على قيد الحياة، وارساله الى مراكز حجز في الجنوب العراقي، ومن ثم تغييب بعضهم يمكن وضعه منطقيا تحت عنوان سعي السلطة بمنع أو تقليل الانجاب بين الكورد، بهدف تقليل النسل بينهم، تمهيدا لانهائهم جماعة قومية.

5. نقل أطفال من الجماعة، عنوة إلى جماعة أخرى :

ان الذي تم تأكيده في حملة الانفال أختفاء العديد من الشباب والاطفال الكورد من كلا الجنسين الاناث والذكور بالاضافة الى تدوال معلومات بكتب رسمية حكومية عن نقل فتيات بعمر الطفولة والمراهقة الى جمهورية مصر العربية، ليعملن هناك في مجال الفن وأمور أخرى[3]، حتى أن حكومة كوردستان ولغاية تاريخ كتابة

---

(1). جينوسايد الشعب الكوردي في ظل القوانين الدولية الجديدة، مارف عمر كول، هولندا، 1997.

(2). Adalian، Rouben. "The Armenian Genocide: Context and Legacy." SOCIAL EDUCATION 55 (February 1991): 99-104.

(3). كتاب مديرية مخابرات محافظة التأميم سري وعلى الفور الرقم 1101 في 1989/12/10 الموجه الى مديرية جهاز المخابرات يتلخص في قيام المديرية المذكورة حسب الأوامر الصادرة من (القيادة السياسية)، بإرسال مجموعة من الفتيات اللواتي تم حجزهن ضمن عمليات الانفال الأولى والثانية الى ملاهي ونوادي الليل في جمهورية مصر العربية، وقد تضمن الكتاب قائمة بأسماء تلك الفتيات وأعمارهن.

هذه الرسالة قد أستمرت بالسعي لمعرفة مصير الفتيات التي وردت أسماء بعضهن في التداول الرسمي بين الجهات الامنية الحكومية[1].
وبما أن مثل هذا الاجراء قد تم دون علم عوائلهن ولانهن قاصرات فان موضوع النقل عنوة، يعد فعلا يقع ضمن التعريف الشامل لجرائم الابادة الجماعية.
ان ما ورد في العرض للفقرات الخمسة من المادة الثانية لاتفاقية منع أرتكاب جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها، يؤشر أن ما أرتكب من أعمال خلال عمليات الانفال يقع ضمن هذه الفقرات الخمسة، ويؤشر في ذات تعريفها جريمة ابادة جماعية.

تنويه :
و من هنا لم تتردد المحكمة الجنائية العراقية العليا عند محاكمتها للطاغية و اعوانه من المشؤولين و القياديين في عمليات الانفال لم تتردد في تكييفها على انها من الجينوسايد و حصل الشيء نفسه عندما بادر مجلس النواب العراقي الى اصدار قرار تشريعي ملزم ان ما جرى من عمليات الانفال ضد الشعب الكوردي هو جريمة الابادة جماعية بكل المعايير.
و الحق ان القتل الوحشي لشخص أو لكثر جريمة يعاقب عليها بأقسى العقوبات في كل القوانين الجنائية، و لا خلاف في الروح الاجرامية للقاتل دون دفاع أو وجه حق، و ولكن قد ثير بعهم مسألة حصانة رؤساء الدول ، او التقادم ، أو كونه جريمة سياسية في حالة ما و لكن الفقهاء القامونيين الدوليين انتبهوا بالاجماع على انه بالنسبة لأية جريمة دولية كجريمة ابادة الجنس البشري لا تحول الحصانة المقررة لرئيس الدولة مسائلته و ادانته بمثل هذه الجريمة[2].
من المؤلم ولكنه قدر لا مفر منه، ان العلاقات بين بني لآدم قد مرت عبر التاريخ بدءً بولديه قابيل و هابيل بفضائح شتى، و بصور مريرة بلغت الغاية من القسوة التي تثير الاشمئزاز، تنوعت بمدى وحشية الطغاة الذين أمسكوا برقاب العباد، فطحنوا الجماجم و الاجساد بسنابك خيولهم أو بمقالع من حديد صنعوها لتعذيب الخصوم، فاستبدوا الرجال، و استمتعوا بعويل الارامل و اليتامى، و طغاة هذا العصر استبدلوا الدبابات و المجنزرات بسنابك الخيول، لسحق الرؤوس ألطاهرة.
و ما قان به الطغاة في عمليات الانفال يعكس خللا خطيرا في البناء الاخلاقي و الانساني لهولاء فهم و ان كانوا بشرا ، و من نوع الانسان الذي يملك في ذاته نزعة خير و نزعة شر و الانسان ليس بخير محض و لا بشر محض، فهو جسد و روح فانهم فقدوا نور العقل و الايمان و تغلبت على ارادتهم نزعة الشر، وحين يفقد الطاغية الاحساس الاجتماعي الانساني يتحول الى وحش ضار و حيوان مفترس.
فالانفال أذا مريج من نزعة شريرة لا حدود لها ، قطعت كل صلاتها بالاوردة التي تربط بين الانسان و المثل الاخلاقية و الدينية الرادعة بحث حول الطاغية الى مجرد ذئب مفترس لا يقر قراره دون الاطاحة بضحيته.
و ليس هذه النزعة بمجرد عن عواملها النفسية و السياسية ، فعند دراسة فلسفة النظام عامة و فلسفة الطاغية خاصة نجد ان لهم أهدافا لا تتفق بنظرهم مع وجود شعب خي كالشعب الكوردي لا يتخلى عن حقه في الحياة و لا عن حقه في الحرية و لا عن حقه في الانتماء الى كوردستان.

---

(1). حكومة كردستان تمسك بخيوط قضية "بيع فتيات الانفال" جريدة الشرق الاوسط، الثلاثاء 27 آب 2013، العدد 12691.
(2) انظر د.محمد منصور الصاوي، احكام القانون الدولي، القاهرة (1999).

كل هذه الارادات الشامخة الصعبة تحول دون ان يمشي النظام نحو غايته المرسومة، فبدلا من ان يخضع لقانون الحياة استمر في تحدي الحياة حتى بلغ الامر حدا تجاوز فيه حدود التحدي للمقاومين ووجه جيشه لاقتع الشعب الآمن من وطنه في المرحلة الاولى و من الحياة في المرحلة الثانية .

اما ما يتعلق بتكييف هذه الجريمة البشعة و امثالها من الناحية الفلسفية الفكرية العميقة ، فأن المرأ يستذكر الصور المريرة التي مرت بها علاقات بنى آدم عبر التاريخ ، مرة ثانية، منذ عدوان قابيل على هابيل و نتعجب من مدى وحشية الطغاة و القلة الذين امسكوا برقاب العباد ، فطحنوا الجماجم ، و استبعدوا الرجال، و استمتعوا بعويل الارامل واليتامى لناس ليس لهم جرم غير كونهم من الكورد.

المرحلة ألأولي لعملية ألأنفال

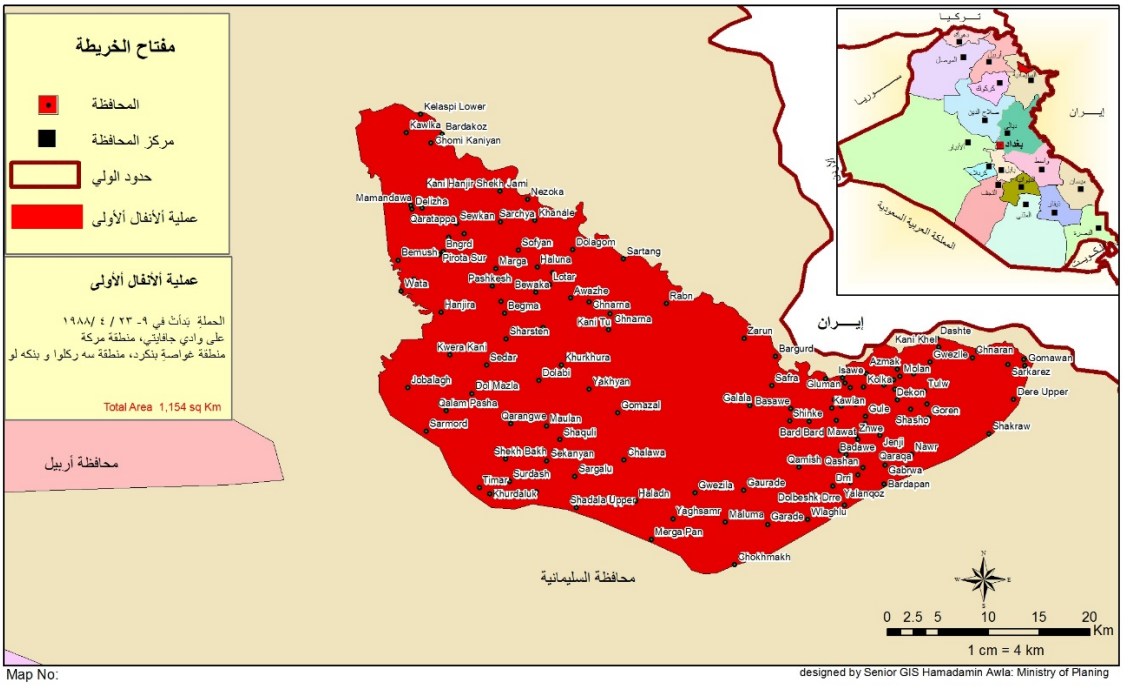

عملية أنفال مرحلة /٢

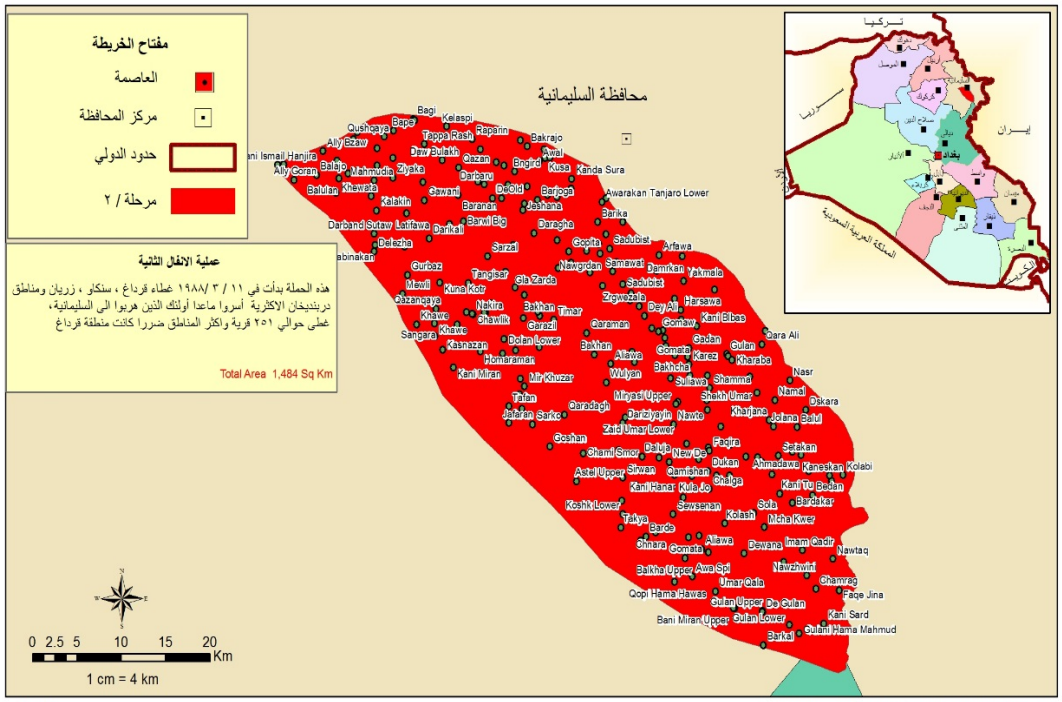

عملية أنفال مرحلة /٣

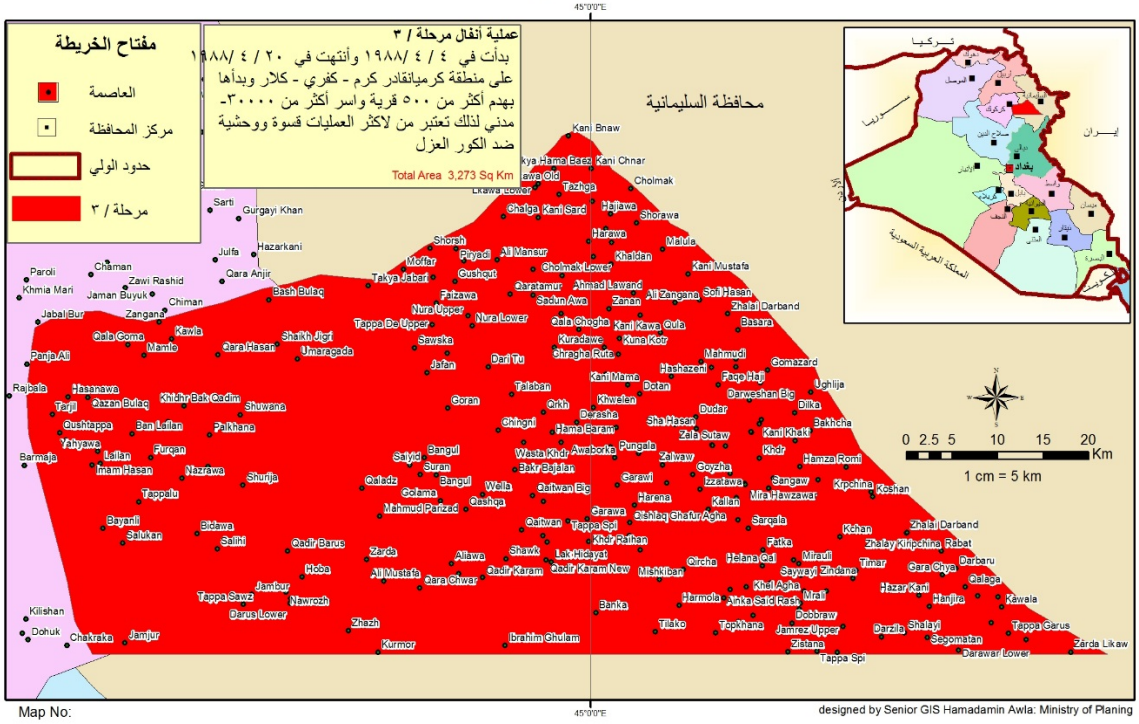

العملية ألأنفال الرابعة

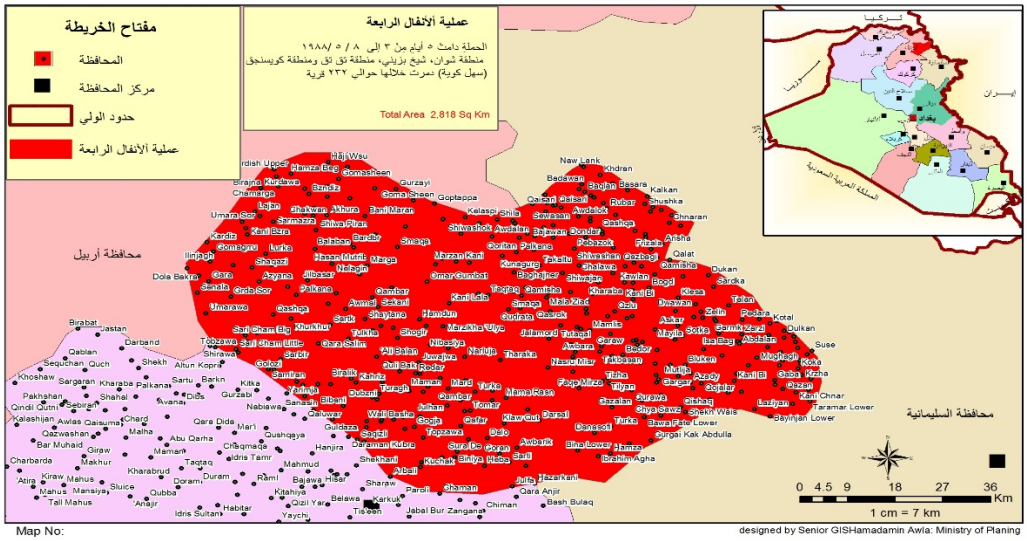

عملية أنفال مرحلة /٨